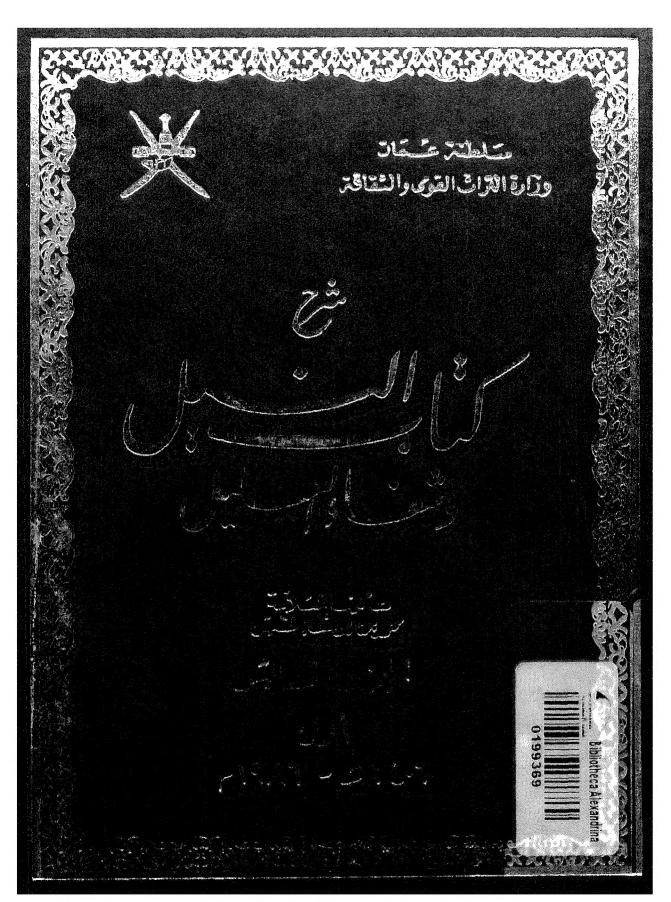
verted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version







اهداءات ١٩٩٨ وزارة التراش العومي والثعافة سلطنة عمان



ستلطنت عثمان وزارة التراث القومى والثقافت



ستا ليف العكلامة محرين يوسف إطفيش

الجزء العسّا شِر

أول

p 1947 / = 12.4





الكتاب الثاني عشر

في الاجارات وما معها

الكتاب الثاني عشر في الإجارات وما معها

وهو الشركة بانواعها والحيازة والإجارة والتسمة ، والدليل على جوازها توله تعالى : - في نان ارضعن لكم فاتوهن اجورهن في (1) وتوله تبارك وتعالى : - في وعلى المولود اله رزتهن وكسوتهن بالمعروف في (1) وتوله تعالى حكاية : حق يا ابعت استاجره أن خير من استاجرت القوى الأمين قال : أنى أريد أن أنكحك أحدى أبنتي هاتين على أن تأجرنى ثماني حجيج ألى توله : حق والله على ما نتول وكيل في (١) ، ففيه أصل الأجرة ، ولو اختلفت الأمة في جواز جعل الصداق عنساء في شرعفا وتوله وجابر بن عبد الله وابو هريرة ، وفي السند اليه ضعف] ، وتوله الن عبد الله وابو هريرة ، وفي السند اليه ضعف] ، وتوله وتوله و

⁽١) سورة الطلاق الاية ٦ .

⁽٢) سورة ألبترة الاية ٢٣٣ .

⁽٣) سورة القصص الاية ٢٨ ،

⁽١) رواه أبو زرهة ،

« من استاجر اجيرا غليتم له اجرته » [رواه عبد الرازق عن أبي سسميد نهو منتطع ووصل من طريق ابي حديثة] ونهيه الله ان يساوم الرجل على ستوم اخيه وأن يخطب المراة على خطبة اخيه ، وأن تطلب المرأة طلاق اختها لتكفىء صحفتها ، « ومن استأجر أجسيرا فليعطه أجسرته » [رواه ابو سعيد] وقوله على : « ثلاثة أنا حجيجهم يوم القيامة : « من ظلَّمَ ذميا أو يتيما أو منع الأجير أجرته » وقوله على : « قال الله عز وجل : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ، رجل اعطى بى ثم غدر ؟ ورجل باع حر" ماكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره » 1 رواه أبو هريرة] ، وقوله على : « ان الحق ما اخذتم عليه اجرا كتاب الله » [يرواه ابن عباس ا وكونه على : « احتجم لاثنتي عشرة ليلة من شهر رمضان حجم له أبو طيبة فسئاله عما يأخذه من الناس فاعطاه له وزاده على ذلك » رواه ابن عباس] ، ورفاية أنس « احتجم عليه الصلاة والسلام ، حجمه أبو طبية مامر له بصاعين وكلم أهله موضعوا عنه من خراجه واسمه نامع وهو عبد بنى حارثة » . ورواية انس ايضا: « احجم عليه الصلاة والسلام والمرنى ماعطيت الحجام أجره » ورواية ابن عباس : « احتجم على الاخدعين بين الكتفين واعطى الحجام أجره ، ولو كأن حرالها لم يعطه أي لانه أعانه على معصية » ، وروى رافيع ابن خديج عنه ﷺ : « كسب الحجام خبيث » ورواية ابن عمر انه ﷺ دعا حجاماً غحجمه وساله : كم خراجك ؟ فقال : ثلاثة اصوع ، غوضع عنه صابعا واعطاه أجره ، وما ذكروه عن ابى عقيل أنه أجر نفسه الليل كله بصاعين من تبر فأني رسول الله على فاعطاه صاعا والمسك صاعا لنفسه فدعا له بالبركة ، وقوله على : « ليس لعرق ظالم حق » (١) مانه يدل بطريق منهوم الصغة ، مفهسوم مخالفة أن لعسرق غير ظالم حقا وذلك على اطسلاق 4

⁽۱) رواه احبد ،

وخصه بعض بالأصول ، وياتى فى الباب الثانى عشر من كتاب (الأحكام) ما نصه : وخص قوله عليه السلام (لا عناء لعرق ظالم) بالأصول وما روى أنه يسترى من جابر بن عبد الله بعيرا واشترط جابر ظهره من مكة الى المدينة وما جاز استثناؤه بالشرط فى البيع جاز استثناؤه واستئجاره بالآجرة ، فالمؤجر (بفتح الجيم) كانه قال الشيء كله ومنافعه كلها لى وأنا لنفسى الا عمل كذا مدة كذا كما يقول البائع مثلا : الشيء كله ومنافعه كلها لك الا مدة كذا اذا استرط منفعة فى المبيع اعنى كأنه يقول ذلك ، وقوله وقاله والله الديوان مرفوعا على شيء مهو له ضامن ما خلا الراعى اذا غلب » [رواه اصحاب الديوان مرفوعا و كتاب الاجارات ، ورواه فى الضمانات غير مرفوع) والله أعلم .

وعن ابن عبر « ان رسول الله على الله غير بشطر ما يخرج منها من مر او زرع » وفي رواية فسألوه ان 'يقر"هم بها على ان يكفوا عملها ولهم نصف الثمر فقال لهم رسول الله على ذلك ما شئنا » ، فقروا بها حتى أجلاهم عمر ، وفي رواية « ان رسول الله على ذلك ما شئنا » ، فقروا بها خيبر وارضها على ان يعتملوها من أموالهم ولهم شسطر تبرها » ، وعن حنظلة بن قيس سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض بالذهب والفضة قال : لا بأس به انها كان الناس يؤاجرون على عهد رسول الله على الصاديانات وافنال الجداول واشياء من الزرع فيهلك هذا ويسلم هذا ، ويسلم هذا ويهلك هذا ، ولم يكن للناس كراء "الا" هذا فلذلك زجر عنه ، فأما شيء مضون معلوم فلا بأس ، وفيه بيان لما اجمل من النهى في رواية ثابت بن الضحاك معلوم فلا بأس ، وفيه بيان لما اجمل من النهى في رواية ثابت بن الضحاك معلوم فلا بأس ، وفيه بيان لما اجمل من النهى في رواية ثابت بن الضحاك معلوم فلا بأس ، وفيه بيان لما اجمل من النهى في رواية ثابت بن الضحاك معلوم فلا بأس ، وفيه بيان لما اجمل من النهى في رواية ثابت بن الضحاك معلوم فلا بأس ، وفيه بيان لما اجمل من النهى في رواية ثابت بن الضحاك معلوم فلا بأس ، وفيه بيان الما اجمل من النهى في رواية ثابت بن الضحاك معلوم فلا بأس ، وفيه بيان الما اجمل من النهى في رواية ثابت بن الضحاك معلوم فلا بأس ، وفيه بيان الما اجمل من النهى في رواية ثابت بن الضحاك معلوم فلا المها الله يكله بيان بالمؤاجرة والله اعلم .

وفي الاحاديث والآيات المذكورة دليل على بطلان منع الأصم وابن عليسة

* *1 (*) * '* ;* * *31 * * * *34

الاجارة وشبهتهما أن المعاوضات أنها يستحق فيها الثمن بتسليم العين كالحال في الأعيان المحسوسة والمنافع في وقت العقد معدومة ، فكان ذلك غررا ، ومن بيع ما لم يخلق وقولهما باطل ، قال بعض قومنا : أنهما مبتدعان في الأصول فلا يعد خلافهما خلافا .

وفى الديونان: والاجارة جائزة بين بنى آدم كلهم الأحرار البالغين العقلاء ذكورهم وانائهم ، موحدهم ومشركهم ، ما دامت عقولهم صحيحة وجائزة فى الأوهات والأماكن كلها وجائز أن يستأجر الواحد الاثنين أو أكثر من ذلك وتستأجر الجماعة واحدا وتستأجر الجماعة ، وتجسوز اجسارة بنى آدم كلهم صغيرهم وكبيرهم ، ذكرهم وانثاهم ، احرارهم وعبيدهم الا ما يكره من اجارة الموحد المشرك ،

ويستثنى وقت نداء الجمعة والمسجد ، واما الصغير فيستاجر باذن قائمه وان لم يكن له والحتاج استؤجر برفق وعدل ،

سساب

الإجارة ٠٠٠٠٠٠٠

بساب

في تعريف الاجارة وبيان ما لا تجوز فيه ورد اخذها كما لا تجوز وانفاق معطيها

(الاجسارة) لغة: الجزاء على العبال ، وهو (ا بفتح الهبزة وكسرها وضمها) ، وهى والاجر (بفتح الهبزة والسكان الجيم) بهعنى والفعل الماضى الجره (بفتح الجيم وقصر الهبزة قبلها) والمضارع يأجره (بكسر الجيم وضمها) ويقال أيضا آجره (بهد الهبزة وفتح الجيم) وهو فعل ماض مزيد الألف من باب المفاعلة والمضارع أبؤ جر (بضم الياء وكسر الجيم ، والمعنى في الكل اعطاءه جزاء عمله ، ومصدر هذا مؤاجرة ، ويقال أيضا : اجرت الانسسان أو المملوك أو الدابة عقدت له أن يعمل لى بالأجرة ، والأجرة ما يجازى به غلى العمل ، والاجر كذلك ، ويستعمل أيضا مصدرا ويقال أيضا في ذلك آجر عبالد ، وضبط لفظ المد والقصر في الماضى والمضارع مثل ما مر ، وآجرت

المراة بنلد أباحت نفسها بأجر ، واستأجرته وأجرته بالقصر وآجرته بالمد فآجرنى صار أجرى ، والكروة والكراء (بكسر الكاف فيهما أجر المستأجر ، ويقال : كاراه مكاراة وكراء واكتراه وأكرانى دابته فاكتريتها ، والاسم الكرو ، والكروة (بفتح كافهما) وتضم كاف الثانى أيضا .

قال بعض الأتعلسيين : قد يسمى الكراء اجارة ، واحكامه كالاجارة في اركاته وشروطه ، وقد يختص اسم الاجارة باستثجار الآدمي ويختص الكراء بالدواب واالرباع والأرضين والعروض ، وكذا قال الفرناطي من الأندلسيين : الاجارة 'تطلق على منافع من يعقل والأكرية على منافع من لا يعقل . قال البرزلي: يعنى اصطلاحا وقد يطلق أحدهما على الآخر ، وتعرَّف الإجارة اصطلاحا بانها (بعل مال) حلال اى مال كان ، وقيل : لا تجوز الاجارة الا بالنقود (بعناء) حلال ، وهذا تعريفها بحسب امضائها واثباتها شرعا ، واما بحسب مطلق التكلم عليها اثباتا ومنعا فهي ما ذكره المصنف بلا قيد حال . وهي مراده اذ قال : وهي اما من شيء محرم النح . ويحتمل ان يريد قيد الحلال فيكون الضمير على هذا في توله وهي اما من شيء الخ عائد اليها بهعناها الأغوى أو بمعناها المطلق والذي عندي أنه تعريف غير جامع لأن من الاجارة ما هو بدل عناء بعناء ، مثل أن يستأجر بكر أنسانًا على نسخ كتاب بأن يخيط للانسان ثوبا ، مالأولى أن يقول : بدل مال أو عناء بعناء ، والعذر له ان" ذلك عنده لا يجوز مان معلا رجع كل" الى اعنائه ، وكذلك لم يجسوزوه اصحاب الديوان ، قالوا : ولا تجوز الاجارة باستنفاع كل ما يستنفع به مثل: سكنى الدور والبيوت وخدمة العبيد والدواب والاستنفاع بالثياب والأوانى اهب والصحيح عندى الجواز كمنمس بمنهن في البيوع ، ولعله المنسع انه لما كانت الإجارات لا تخلو من بعض الجهل ارادوا أن لا يكون في الجانبين معا وخرج.

البيع لانه بدل مال بمال ، الا عند من اجاز بيع المنافع غان البيع عنده بدل مالى بمال او عناء ، والبدل فعل الفاعل وهو عن معاقدة ، فما فعله أحد الأحد بلا امره فلا يحكم له عليه بالعناء فيه ، وهذا ظاهر الديوان ، قالوا فيه : وأن حمل على الدابة غير الحمل الذي اتفقا عليه فهو ضامن الحمل وليس له الكراء ، وكذلك ان حمله صاحب الدابة على غير الدابة التي اتفقا عليها فهو ضامن للحمل وليس له الكراء ، وكذلك غيرهم أن حمل ذلك الحمل على تلك الدابة الى الموضع فعايه الكراء وضمان الدابة والحمل ، وليس على صاحب الحمل شيء ، وكذلك من عمل برايه في مال رجل فاخذ دابته فحمل عليها حمل صاحب الدابة الى الموضع الذي اراده فادركه صاحب المال فأخذه منه فعليه عناء الدابة وضمان الدابة وضمان الدابة ، وكذا الفصع والغلط اه .

وغيه ايضا: وان اتفق مع الحصادين فأرسلهم الى زرعه مغلطوا على زرع غيره محصدوه فهم ضامنون وليس لهم فى الأجرة شىء ، فظاهر تضمينه انه لا عناء لهم على صاحب الزرع كها لا عناء لهم على مستأجرهم ا ه .

وقيل: اذا رأى ناسا أو أحدا يعملون فعمل معهم ولم ينهه صاحب المال غله أجره أن كان ممن يعمل بأجرة ، وعبارة بعض قومنا: من عمل لأحد عملا بغير أمره أو أوصل اليه نفعا من مال أو غيره لزمه دفاع أجرته أو ما نابه أن كان من الأعمال التي لابد له من الاستئجار عليها ومن المال الذي لابد له من انفاقه ا ه. .

وفي التاج : انه ان عمل معه وقد كان معرومًا أنه لا يعمل ذلك العبسل

وهي إما من شيء محرم كثمن خنزير أو في محسرم كأجرة كاهن ونايحة ولعسابة وباغيسة وباغيسة والعسابة وباغيسة والعسابة والعسابة

بأجرة غلا أجرة له ، ولو عمل بأمره ، وكذا أن لم يعرف أنه يعمل ذلك العمل بأجرة ولو عمل باذنه ولو طلبه للعمل ، وان بين انه يعمل مثله بأجر مله أجر مثله ، وقيل : ان قال لا اعرضه ممن يعمل بها أو بدونها معليه كراء مثله حتى يصبح أنه ممن يعمل بدونها ، ومن عرف أنه يعمل بها وقال الآخر لا يعمل بهسا وقد عبل له بأمره غاد عى الأجرة ، كلتف كل بيان دعواه ، غان ثبت أنه يعمل بها. ولم يبين أنه استعمله بكذاا مله عناؤه ، والذا تعورف عمل بلا أجر في بلاد كميل نخلة مطلب الأجرة من عمل مع الناس ملا أجرة له أن لاح شرطها ، وقيل : ضعفت الاجارة الا" بنقد الأجرة لثلا تكون شبيهة ببيع الدين بالدين كما سيأتى للشيخ في باب الحكام الطوارىء على محل العمل ويرده « أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه » (١١) فانه تقرير لا دليل فيه على الضعف ، قال أبو المؤثر : رفع الى" في الحديث لا يستعبل الأجير حتى تقطع له الأجرة و'يعطاها تبل أن يجف عرقه ، وقيل : لا 'يعطاها حتى يغرغ من عمله ، وقوله : حتى تقطع له أجرة نص في وجوب تعيين الأجرة (وهي أما من شيء محرم) على شيء محرام أو على شيء محلل (كثمن خمر) وكخمر (أو ك) ثمن (خنزير) أو نفس خنزير او جزئه او ثمن جزئه ، وكلب غير معلم وثمنه ، وميتة غير نباتها وجلدها كأن° يعطى ذلك في زنى أو غيبة أو نميمة أو كهانة أو ناحية (أو) من حلال (في محر"م كأجرة كاهن) (بضم الهبرة واسكان الجيم) (ونايحة ولعابة) وذات مزمار (وباغية) ومغنية ومدعى موضع السرقة والدنينة والساحر والناظر في كتف شاة يدَّعي علم الشيء به وكل ما يأخذ على حرام كأخذ على غيبة او على نميمة أو على دلالة على مال قوم أو أنفسهم أو تعليم الغناء أو السحر أو

⁽۱) تقدم ذکره ،

وتصح توبة آخذها بالرد لربها إن علم ، وإلا فإنفاقها 🔹 🔹 🔹

اللعب بالدف أو تعلُّم ذلك ، وعلى نعل كل معصية أو تعليمها أو تعلُّمها كعصر الخمر وحملها وبيعها ورعاية الخنازير وحلب البانها وسقى لبنها . ونهى رسول الله على عن ذلك ، ومن معل ذلك معليه الأدب ، وكراء بيت لأهل الكتاب يجمعون نيه صلاتهم ويقرأون نيه كتبهم وكراء الخوابى واالأواني لهم ليجعلوا ميها الانبذة وكراء شراك يضربون به الناقوس كان يعطى لكاهن على كهانته دراهم حلالا ليست قيمة حرام أو ثمنه ، وأما من حلال في حلال وهي الجائزة شرعاً ، وحذفها للعلم بها والمقصود بالباب هي واخرها لطول الكلام عليها ، ومن عادة المصنفين تقديم الأقل ليتفرغوا للأكثر . ومنها الأجرة على نقل العذرة وسائر العذرة وسائر الأنجاس لأن نقلها لالقائها تنزها عنها حلال . بل ان لم يحد الطهارة الا بنقلها وجب ، وكذا نقلها لمن ينتفع بها للحرث أو الشجر أو النخل اذا اجيز ذلك ، مان نقالها جائز ، وكذا نتل الخمر ليهراق تجوز الأجسرة عليه ويجوز عود الضمير في قوله : وهي اما النح الى الاجارة المحرمة بدليل قوله : أما من شيء محرم ، والضمير عائد الى الاجارة بالمعنى المصدري اي اعطاء الأجرة اما من شيء أو بمعنى الشيء الذي يجازي به العامل أي من جنس الشيء المريم (وتصبح توبة تخذها) اي ، تذذ الأجسرة مما لا يحسل او على ما يحل (بالرد اربها ان علم) اى الى يد من اعطاه سواء" اعطاه من ماله او من مال غيره الذي في يده بخلافة او وكاللة او احتساب او نحسو ذلك ، وان ردها بيد مالكها دون من اعطاه جاز ان كان ممن يصبح قبضه لبلوغه وعقله ، وأن أبي أحدهما أن يأخذها القاها في حجره أو قد"امه أن لم يحسد حجسره بحيث يصلها ، ولا مانع له منها ، وقيل : يومي له بها ، وقيل : لا شيء عليه (والا) يعلم (فس) أن توبته تصبح (بانفاقها) أو مثلها أو تيمتها أن لم توجد على الفتراء ولو غير متولين من غير البلد الذي هو ميه او من غير بلد من أعطاه ، لكن الأولى أن يعطيها من هو من بلد من اعطاه لعله يواغق صاحبها ، وانما ينفقها لاتهسا حرام لا يعلم صاحبها علم يجز له

ومثلها ، وينفقها معطيها إن ردات إليه وإلا فمثلها ، ولا محالة بينه وبين

المساكها ولم يعلم صاحبها فيعطيه اياها ، ويعنى بالانفاق صاحبها (و) انفاق (مثلها) ايضا أو قيمتها كفارة لنفسه عن انتفاعه بحرام أو قبضه وتهلكه ، سواء اوصلها أو عوضها بيد صاحبها لوجوده أو لم يوصلها لعسدم القدرة عليه مهو على كل حال ينفق مرتين ، وقيل : لا يلزمه انفاق مرتين بل مرة واحدة وهو ان ينفتها ان بتيت او مثلها او قيمتها ان تلفت ، وينوى صاحبها ، وان وجد صاحبها أو وارثه بعد الانفاق مرة أو مرتين فليخيره بين الأجر والضمان له (وينفقها معطيها ان ردت اليه) تكفيرا لمعصيته التي هي الانفاق حيث لا يجوز فيعمل الحسنة في موضع السيئة حي أن الحسنات يذهبن السيئات ١١٠ وان رد" اليه ميمتها أنفق ما رد" اليه من ميمتها وكذا المثل ، وميل : لا انفاق عليه (والا) ترد اليه (ف-) لينفق (مثلها) أو قيمتها . وأن أنفق المثل أو القيمة ثم ردت اليه تلك الأجرة بنفسها فلينفقها أيضا لأنه أنما أنفق المثل أو القيمة اذا لم يجدها ، ولمسا وجدها بطل انفاقه السابق ، ولا يدرك رده ، وان اعطاها من مال غيره ثم رادات اليه أو رادت اليه تيمتها أو مثلهسا فلا ينفق ما رد اليه بل ينفق مثلها أو قيمتها من ماله تكفيرا لمعصيته ويردها أو قيمتها أو مثلها لصاحبها ، وقيل : لا انفاق عليه أن أعطاها من مال غيره بل يردها أو مثلها أو قيمتها أن لم يجدها لصاحبها غقط ، وأن أعطاها من مال غيره باذنه ثم ردت هي او المثل او القيمة مقيل : يلزم صاحبها انفاق ما رد من ماله أو مثله أو قيمته ، ويلزم أيضا معطيها انفاق مثلها أو قيمتها ، وقيل : لا يلزم معطيها بل له تبضها وامساكها ، وتيل : لا يلزم الانفاق واحدا ، وان رجع ذلك الى الورثة غلا انفاق عليهم لانهم لم يعصوا (ولا محاللة بينه) اي بين معطيها ﴿ وبين آخذها) لأن المحاللة في ذلك اباحسة لمساحر"م الله ، كما لا محاللة في

⁽۱) هود : ۱۱۴ .

·

الربا) غرد ذلك وقبضه من حقوق الله يردها بنفسها ، وأن تلفت غرم مثلها ، وقيل : يجوز أن يتحاللا لا على نية تسويغ ما فعلا بل ذلك الآخذ ينوى أنه مال لزمنى ردّه ، ولا يحل لى لأنى أخذته على معصية وقبلته الآن لا على معصية بل على رسم تسدقه أو هبته لى اذ تركه لى الآن وصلحبه ينوى انه مال لم يخرج من ملكه واأنه بافي على ملكه · ولو أخرجه لأنه في معصية · وأنَّ اخذه قد ازمه الرد لي لكني قد تركته له الآن لا على المعصية بل على مجسرد انسدقة أو الهبة ، وما ذكره المصنف من الانفاق في توله : (وينفقها معطيها) اسها هو في انفاق حلال على حرام ، وأما انفاق حرام فاذا رد اليه ما هو حرام مليرده الى ربه كمال من زنى او كهائة ، وما ذكره من أنه يردها الى ربها إراد فيه بربها مالكها تحتيقا لا من خرجت من يده حراما وفيه غير ذلك فما كان من زني أو كهانة فليرده لمعطيه فنو ربه ، وما كان من غصب ونحوه فربته المفصوب منه لا معطيه ، غالم الد بريت ما يشمل ذلك كله ، وقيل فيهن أعطى فيما لا يحل انه ينفته ان رجع اليه او ينفق ما رد" اليه بن قيمة او ،ثال ثم ينفق سبعة امثاله ، وقيل : كما مر" لا يلزم من أخذ الا الرد والتوبة ، ولا يلزم من أعطى الا التوبة والقبض أن ردّت اليه أو قيمتها أو مثلها أو أطاق أن يستردها بلا قيام فتنة ، والمعاصى كلها في اقوال المسالة كلها سواء في حق المعطى والذي اخذ ، وتخصيص بعضها في بعض الآثار كازنى والنياحة وتعليم العلم بشرط الأجرة تمثيل لا تخصيص ، لكن مسألة التعليم أنما هي في حق الذي يأخذ على النعليم والذي يعطى بنية اثبات بدعة التعليم بشرط ، واما من لم يجد التعليم النفسه او الغيره الا باجرة ان يعلمهم فأعطى بنية احياء العلم فلا بأس عليسه بل له الثواب العظيم ولزم الذي يعلمهم الرد أو الرد والانفاق كما مر" ، ولا يصم توبة من اخذ ما لا يحل الا برده أو به وبالانفاق ، وليس مرادهم حصر سحة التوبة الا بالرد في هؤلاء الثلاثة : الزنى ، والنياحة ، والتعليم ، ولو كان قد يتوهم الحصر توهما ما ؛ لكنه غير مراد ؛ وقد يقال : غيرهم تصبح توبته ؛ ولو قيل : الرد او الانفاق اذا نووا الرد وهم لا تصبح الا بالرد او الانفاق، ٤

ولكن لا دليل على الفرق ، وتجوز الأجرة على المكروه لانه غير معصية الا ما ورد النهى عنه (ولا تجوز) الاجارة (على طاعة الله ولو نافلة) لما روى انه على أمر بعض اصحابه أو بعض عماله أن يتخذوا مؤذ"نا لا يأخذ على أذانه أجرا ، وقد مر" الخلاف في الاذان : هل هو فرض والاكل بالدين حرام ، قال أبو عبد الله محمد بن عمرو بن أبى سنة رحمه الله قال صاحب الذخيرة من المالكية : قاعدة لا يجتمع في الشرع العوضان في باب المعاوضة لشخص واحد ، ولذلك منعنا الاجارة على الصلاة ونحوها لحصولها مع عوضها لفاعلها ا ه ،

وفى الديوان: لا يصلى خلف من ياخذ الأجرة على صلاته ، فان صلتى فلا اعلاة عليه ، ولعل هذا مبنى على ان صلاة الماموم غير مرتبطة بصلاة الامام ، والا غالظاهر على هذا أن صلاة الامام باطلة ، ويحتمل أنها غير باطلة ولكنه عاص . ومن صلتى خلف من لا ولاية له كمن صلتى وهذه ، وصلاته أيضا في نفسه صحيحة والله أعلم فليحرر .

وفي التناطر ما يدل على جواز الأجرة على وجه صحيح حيث مال : وفي كتاب الغزالي : غان اخذ رزمًا من المسجد وقد و من على من يقوم بالمالة أو من السلطان أو من احد من الناس غلا يحكم بتحريمه ولكنه مكروه ، والكراهة في الفرائض أشد منها في التراويح ، وتكون له أجرة على مداومته على حضور الموضع ومرامّبته مصالح المسجد في المالية الجماعة لا على نفس الصلاة ا ه.

قلت : ان جعل ذلك أجره فلا يجوز له أخذه على أنه أجرة عنعنا ، وأن جعل أجرة وكان يأخذه ويلغى كونه أجرة ويأخذه بنية أنها صدقة ، فتيل :

يجوز له وقيل: لا ، كما يدل عليه كلام فى كناب « الألواح » وان 'جعل صدقة على الامام او هبة واخذه بلا نية الأجرة جاز له بلا كراهة ان كان يجد فى نفسه انه يصلتى اماما ولو لم يكن ذلك ، وكذا على سائر الطاعات أو على ترك الماصى .

وفى قوانين الأحكام الشرعية ما حاصله انه يشترط أن تكون المنفعة مهاحة لا محر مة ولا والجبة ، أما المحر م فلا يجوز الجماعا ، وأما الوالجب كالمسلاة والصيام فلا تجوز الاجارة عليه ، وتجوز الاجارة على الامامة مع الأذان والقيام بالمسجد لا على الصلاة بانفرادها ، ومنعها ابن حبيب مجتمعا ومفترقا ، واجازها عبد الحكم مجتمعا ومفترقا ا ه .

ولا تجوز الأجرة على القضاء باتفاق ، قال أبو الحسن الطرطوش : هذا اذا كانت الأجرة من أيدى الناس ، وأن كانت من بيت المال جازت باتفاق ، فسال الشرشاوى : وأما الأجرة على الفتوى فأن تعبين عليه الجسواب لعدم فيره في البلد فهو حرام باتفاق ، وأن لم يتمين فأتوال : الجواز ، والمنع ، وانكراهة .

قال ابو الحسن الطرطوش: كل اجرة اختلف نيها غانما هى اجرة على البدى الناس ، وان كانت من بيت المال غلا خلاف فى جوازها ، وتجوز الاجارة على الامامة فى قول ، وتبنع فى قول ، وقيل تكره ، وقيل : تمنع فى الفرض وتجوز فى النفل ، وقيل : تمنع على الصلاة وحدها وتجوز عليها مع غيرها كالاذان ، و'شهر هذا القول : ولا تجوز على الاذان ، وقيل : تجوز ، وقيل : تحوز ، وقيل : تكره ، وكذا على الحج لانه عمل آخرة بدنيا .

وفي الديوان : ولا ياخذ الأجرة على تعليم الغسسل والوضوء والصسلاة

والاذان غانها من السحت ، ولا على الحكم غانها من السفحت ، وجائزة على تعليم الصنائع كلها ، وأن اتفق رجل مع رجك أن يعلمه صنعة معلومة بأجرة معلومة ولو كان ذلك مجهولا مثل الصياغة والخياطة والخرازة وما اشسبه ذلك عان بلغ الى ذلك الأجل علم يتعلم عله أجرته كلها ، وأن تعلَّم قبل المدة خله من الأجرة ما بلغ من المدة ، وكل ما عمل في تلك المدة للصانع أو غيره من الناس فللمتعلم تلك الأجرة ، وليس للمعلم فيها شيء ، وقيل غير ذلك ، ويجوز له أن ياخذ الأجرة على تعليم النراسة والسباحة واذلال الدواب من الخيل والبغال والجمال وغير ذلك ، وتجوز الإجارة على قطع الرق والكتب والمصاحف ونقط المصاحف وشكلها وتجليدها وتزبينها لا على خطها ، ولا ينبغى له أن ياخذ الأجرة على خط الكتب وتمليلها وتصحيحها وتجوز للماشطة على المشط والظفر والزينة والحلق وفرق شمعر الرأس ونزع القمل وما أشبه ذلك ، وعلى حلق الرأس وقصر" الشارب وتقليم الأظفار ا ه ، اي ونتف الابط أو حلقه او حلق الشارب ونتف العائة أو حلقها لزوجه أو سريته أو منهما له ، قالوا أيضًا : والختائة والكي والقطع لا القبالة الا أن لم تشترط الأجرة ولا على ثزع الأسفان ، وقيل : جائز ، وتجوز على رباط الذكور من الحيوان واما الخضى غلا ، ألا أن أعطاه بغير شرط مُجائز ، وجاز للطبيب أن يأخذ الأجرة ما لم يقطع ، وأن قطع فلا يأخذ على القطع ، وكذا البيطار لا يأخف على القطع ، ومذيم من برخص لهما في ذلك ، وتجوز على الدلالة على قتل الجاني أو على قتله أو اعانته على قتله ، وتجوز على دلالته على غريمه أو من له عليه الحق أو تغريم غريمه له ، ويجوز اعطاؤها على قتل الطاعن في الدين أو المرتد أو مانع الحق ، ولا يجوز لن يأخذها ، ويجوز اعطاؤها لن يصرف عنه الظلم أو عن غيره ، ولا يجوز لن ياخذها ، وكذا الخمارة يجسوز لن يعطيها ، ولا يجوز لن يأخذها ، ويجوز لن يعطى الاجرة لن يدله على ما تلف له ، ولا يجوز لن يأخذها اذا علم الموضع الذي كان ميه ذلك الشيء ا ه. . يعنون بغير طريق العرافة المذكورة المنهى عنها قالوا : ولا يجوز أن يلخذها

وجواز اخدها لشاهد دعى لاداء شهادة عنده إن خاف الفا وإن لمياله

على الدلالة على من أخذه ، ولا يأخذ الأجرة على تجويز الشفعة ولا على رد"ها لغيره من الناس ، ولا يأخذ الأجرة على أن يكون حاكما أو أن يكون خليفة لكل معنى تجوز فيه الخليفة ا ه مثلها الوكالة قالوا : وقيل في الخلافة على انفاذ الوصية بالرخصة أن يأخذ عليها الأجرة ولا يأخذ االأجرة على رد الاقالة غيما باعه أو اشتراه ، ولا يأخذ الأجرة على الرضى بالعيب ، وقيل : جائزة ، ويأخذ الأجرة على تجويز وليته ، واما على غير وليته فلا يجوز له ان لم يتعن الا أن جو زه الولى أو الرأة الى ذلك ، وأما الخطبة غانه يأخذ الأجرة على أن يخطب لغيره أذا تعنى ، ولا يأخذ الأجرة على أهامة الحدود. ولا على اخراج الحق ، ولا يجوز لن وجب عليه الحق ان يعطى الاجرة للشرطة أن يتركره ولا يوصلوه الى الامام ، ويجوز له أن يفعل ذلك فيها لم يجب عليه ، ولا يجوز أن يأخذوها ، ولا يجوز للامام أن يأخذ الأجرة على تعطيل الحقوق لأنه قيل عن رسول الله ما : « من حالت شفاعته دون حد" من حدود الله مقد ضاد" الله في ملكه » (١) - أي عائده - ولا يجوز للرجل. ان ياخذ الأجرة على امراته ليبيت عندها في غير ايلتها ، ولا يجوز له أن ياخذ الأجرة على أن يتركها لا يمسها ، وأن أخذها في هذه الوجوه كلها فهي مداء ، ومنهم من يقول : ليس ذلك بفداء ، وان تركها فليرد لها مالها ، وقيل : جائز: له المساكها ، وكذلك هي لا تأخذ الأجرة على الزوج أن يتركها لا يمسها ، ولا بجوز للمراة ايضا ان تأخذ الأجرة على ضارتها على ان تترك لها ليلتها ١٤ ولا يجوز لها أن تعطى الأجرة للزوج على ضارتها ، ولا يجوز للزوج ذلك ايضا ، ولا تؤخذ الأجرة على تحمل الشنهادة ولا على ادائها (وجوز اخذها النساهد دعى لأداء نسهادة) هي (عنده ان خاف تلفا) تلف ذات أو عفسو او منهمة حاسة أو مضرة عظيمة من جوع أو عطش أو عراء أو مضرة من المضرات (وأن لعياله) ولا سيها لنفسه (لاشتفاله بادانها عن طلب قوته

⁽۱) رواه ابن حبان والبيهتي .

لاشتغاله بادائها عن طلب قوته وقوتهم واشتغاله بهدا أوجب ، وباقامتها مرة سقط الفرض عنه ، وجاز أخد عوض عليسه

وقوتهم) أو قوت أحدهم أو قوته مما يطعم أو يشرب أو عن طلب ما يكتسون او يكتسى او ما يتيهم به او نفسه عن المضرة (واشتفاله بهذا) اى بطلب التوت (اوجب) مذلك من دخول مرض على مرض ميشتعل بالأوكد الا أن اعطاه المشهود له او غيره ما يقيهم عن ذلك فيأخذه ولوركان يؤدى في البلد خيتفرغ للأداء حينئذ وجوبا ، مان لم يكف التلف ولا المضرة العظيمة لم يجز له أخذها الا" ان° طولب لأدائها خارج الفرسخين أو حيث يخاف في الطريق مله اخذ الأجرة ولو كان غنيا ، وأن تحملها على أن يؤديها في البلد او موضع كذا مله اخذها أن دعاه إلى أدائها في غير ذلك أن كأن أبعد ، وقيل : ولو أقرب أو مساويا ، وأن شاء قال : لا أخرج عما شرطت ، وأذا تحملها بلا شرط موضع لزمه اداؤها داخل الفرسخين أن لم يمنعه مانسع لا خارجهما الا أن شياء أو بأجرة ، ويدل على قول جواز الأخذ الذي ذكره المصنف ان خاف تلفا أنه يجوز لقائم اليتيم بالوصاية من أبيه أو من غيره الأكل بالمعروف من مال اليتيم أن كان غقيرا كما ذكرته مبينا في قوله تعالى : حير ومن كان غنيا فليستم منف ومن كان غنيرا فليأكل بالمعروف كه (١) وان أعطى المشهود له شيئا من عنده الشهادة بلا شرط من احدهما ولا نيسة من الشاهد للأجرة مله اخده لأن ذلك مطاق صدقه او هبية او هديسة ، وقد قال على « اكرموا الشهود فان الله يستخرج بهسم الحسق » (٢) (وباقامتها) بأمر صاحبها (مسرة) عنسد قاض أو حساكم أو عند اثنين أو عند واحد واثنين أو أكثر أو عند كاتب (سحقط الغرض عنه وجاز) ولو لم يخف تلفا (اخذ عوض عليه) اي على ادائها كها دل" عليه لفظ اقامتها ، غان معناهما واحد أو على اقامتها وذكر ضميرها الأنهسا

⁽١) سورة النساء الآية ٦ ،

⁽۲) رواه این ماجه ،

ثانية كحج عن غيره ، وتعليم القرآن ، وعمل مؤد انفعه ونفع مؤاجره وجازت لدعو لتحملها بأولى • • • • • • •

بمعنى الأداء او على اقامها (بلا تاء) ولو كان المذكور بتاء لجواز سقوطهما عند الاضافة قياسا عند بعض من مصدر : أفعل ، واستفعل ، أو على بمعنى عن والضهيم للمشهود له مرة (ثانية) بعد اخذه المرة الأولى لاحتباجه أولا الى القوت اى عند المرة الثانية التي اراد نيها المشهود له اقامتها بعد ما اقامها ، وكذا المرة الثالثة والراابعة فصاعدا بلاحد اذا ادراها أولا كما يجسزى غطلب لاعادتها لنسيان القاضي او غيره أو لذهابه بالعزل أو الموت أو آلمة ميقسوم عليه الغريم مثلا او لارتداده او ارتداد من اودعت عنده او لضياع الكتاب الذي كتبت فيه أو لغير ذلك ، وأن اداها كما لا يجزى أو بلا أمر من صاحبها فلا اجر له على اعادتها حتى يعيدها بعد ادائها على وجه يجزى ، وان اداها كما لا يجزى بتقصير من صاحبها مثل أن يطلبه أن يؤديها عند من هو اصم او من لا يكون قاضيا او كاتبا او شاهدا غله اجره ويعيدها بعد ذلك بلا اجر عند من يجزى اداؤها عنده ، وان والمقه على ادائها كما لا يجزى على علم منه ملا أجرة له ، وأنما جاز له الأخذ في المرة الثانية لأنها حينئذ صارت من سائر الأمور المباحات التي لا يجب معلها عن الغير مجاز له أخدها (كمه) ما يجوز أخذها على (حج عن غير) واعتمار وزيارة تبره عنه على (وتعليم القرآن) عند بعض ، واجازها ابو استحاق الحضرمي بمقدار مخصوص لمقدار من القرآن مخصوص ، وقيل : لا ياخذ الأجرة على تعليمه ، وهو مشمهور المذهب ، وقد قال بعد ذلك باب : اختلف في أجرة تعليم القرآن (و) كما يجوز اخذها على (عمل مؤد النفعه) أي نفع أجسير (ونفع مؤاجره) اى الذي عقد الأجرة للأجير لأنه ينتفع بالأجرة ومثلهما من ناب عنهما مثل ان تعطى الاجرة ازيد على أن يقسوم بجنانه لتشغله عن نسساد يصلك او يصله او يصلكها او على ان يقوم بجنانك فيشتغل به عن مضرتك أو مضرة غيرك (وجازت الدعو التحملها بأولى) يعنى انه اذا جاز على قول أن يأخذ الأجر

و حراجت على مراء ومسابقة • • • • • • •

على ادائها بعد حملها نبالأولى ان تجوز له على ان يتحملها لأن تحملها غير متفق على وجوبه ، ولانه مرض كفاية ، واداؤها بعد تحملها متفق على وجوبه والأنه مرض عين ، مهذا الكلام متصل بقوله : وجو "ز أخذها لشاهد دعى الإداء شبهادة عنده أن خاف تلفا ، أعنى أن ما ذكره من الأولوية هو بالنظر اليه ويبحث بأن ما هنالك مقيد بخوف التلف ، وما هنا لم يقيد ، غلا يكون أخذها المتحمل بلا خوف تلف أولى بالجواز من اخذها للاداء مع خوف التلف ، ويجاب بالتزام ذلك لأن أداءها بعد تحملها أوجب من تحملها لاختلافهم في وجسوب تحملها ، أو يجاب بأنه بني على قول من أجاز أخذها للتحمل أن خاف التلف أو نحوه في الذهاب الى التحمل أو طلب خروجه المرسخين أو خروجه عن موضع اشترط أن لا يخرج منه ، ويجوز أن يكون موله : وجازت بهدعو الخ متصلا بقوله : وباقامتها مر"ة سقط الفرض عنه ، غانه اذا جاز له أخذ الأجرة على ادائها بعد اقامتها فأولى أن يجوز أخذها على التحمل (وهرمت على مراء) اى جدال في امر العلم والقرآن او غيرهما وفي امر الدنيا والآخرة فيما يتعلق بالمعرفة أو باللسان أو بالجوارح ، ملولا ورود المديث بجواز التسابق بالرهن لقلنا بالمنع وورد الجواز أيضا بالرمى بنحو السهام ، وورد الجسواز أيسا بالقرآن ، قيل وبالعلم .

واعلم أن جميع ما ذكره المصنف من مسابقة وقطع بسيوف وغير ذلك داخل في المراء ، نعطف ذلك على المراء عطف خاص على عام ، ويجوز أن يريد بالمراء ، المراء باللسان فيكون عطف مغاير وهو المتبادر من العبارة لأن المتبادر من الراء كونه باللسان وهو الحتيقة فيه (ومسابقة) بناء على أنها لا تجوز الأجرة عليها وهو قول بعض العلماء ولو بالخيل كأنه لم يصله حديث جوازها بالخيل مثلا أو لم يصح عنده عن رسول الله الله ، ويحتمل أن يريد بالممابقة

المسابقة التي لم تشرع بالاجرة كمسابقة بما لا يقاتل به كالحمار وكمسايقة بالأرجل فاته على سابق عائشة بارجلهما مسبقته ثم سابقها مسبقها " فقل : هذه بتلك ولم يجعلا أجرة بينهما ، ألا أن مجرد عدم جعلها ليس نصا في منعها ولا ظاهر ميه وقيل : تجوز المراهنة على السبق بالرجلين وبالحمير والبغال كما يأتي أن شباء الله تعالى . وكمسابقة بين أثنين أو أكثر مع جعل كل منهما أو منهم رهنا لمن سبق ، ويؤيد الاحتمال الأول مقابلة ذلك بقوله بعد : وجوزت مسابقة ، قال ضمام قيل لجابر بن زيد : ان اصحاب رسول الله على لا يرون بالدخيل بأسا ، قال : كانوا اعف من ذلك ، يعنى أنه لولا تجــويزه على لتور عوا عنه (وقطع بسيوف) مثل أن يذبحوا بعيرا أو ينحروه أو بقسرة او غير ذلك ويتولون : من تطعه بضربة واحدة فهو له ، او له كذا ، او من وصل بضربته موضع كذا منه او يعملون به ذلك حيا على أن له كذا وهسو زيادة معصية أو يفعلون ذلك لخشبة أو غيرها (ورمى) بسهام أو بنسادق او نحوهما ، وقيل : بجواز الأجرة على الرمى (أو على رفع) شيء (ثقيل ال كمسخرة وخشبة (من موضع لآخر) أو رفعه الى ركبتيه أو الى وسسطه أو الى كنفه أو فوق راسه أو نحو ذلك أو فصله عن الأرض أو مد اليد أو اليدين به الى أمام أو جهة من الجهات اذا كان لا مائدة للمستأجر في رضعه 6 وقد ثبت انه علل وجد بعض الصحابة يتنازعون حجرا عظيما أيهم يرفعه ولم يغلظ عليهم ولا نسبهم الى ذنب ولكنه قال لهم : الا انبئكم بالشديد ؟ قالوا : بلى • قال :ا « الذي يملك هواه عند الغضب » (١) لا من يرفع الصخرة العظيمة ، وليس ذلك أ حراما وانما الحرام أخذ الأجرة على ذلك (وعلى أكل) مقدار (معين من طعام)

⁽۱) رواه أهبد والنسائي ،

او شرب مقدار معين من ماء او نحوه ، يقول له : ان اكلته او شربته غلك كذا غلا تحل له هذه الأجرة ، ويريد له أيضا مثل او قبهة ما اكل او شرب لانه اكله اوشربه بطريق لا يجوز وهو كمن اكل طعاما او شرب شرابا على أن يتقوى به لعلى عمل بدف و او بمزمار او نحو ذلك من المعاصى مانه يرده ، وكذا ان قال نا اكلت أو شربت ذلك المقدار نهو لك لا اطالبك بقيمته ، غانه يعطيه مثله أو قيمته وليست اباحة مالكه مبيحة له مسوغة له ولو كانت مبيحة مسوغة لسوغت وأباحت انواع القمار كلها ، ولا تجوز على زوج غرد مثل أن يخبى بيده أو ثوبه أو غيرهما شيئا نيقول له الآخر : هو زوج أو غرد ويجعلان الأجرة على اصابة كيته أو ينظر الى مجموع شيء نيقول : انه زوج أو غرد أو نحو ذلك ، وذلك كمن معنى القمار واكل مال الناس بالباطل (و) لا تجوز (على قمار) ما من أنواع القمار وهو (بكسر القاف وتخفيف الميم) وهو مصدر قامر ال بفت من أنواع القمار وهو (بكسر القاف وتخفيف الميم) وهو مصدر قامر ال بفت من أنواع القمار وهو (بكسر القاف وتخفيف الميم) وهو مصدر قامر ال بفت من أنواع القمار وهو (بكسر القاف وتخفيف الميم) وهو مصدر قامر ال بفت من أنواع القمار وهو (بكسر القاف وتخفيف الميم) وهو مصدر قامر ال بفت من أنواع القمار وهو (بكسر القاف وتخفيف الميم) وهو مصدر قامر المقلم و المنه فقلبه .

روى أبو داود أن النبى على (نهى عن معاقرة الأعراب) وهى مفاخرتهم عكانهم يتفاخرون بأن يعتر كل واحد منهم عددا من ابله غايهم كان عقره اكثر كان غالبا ، فكره النبى على لحمها لئلا يكون مما الهل به لغير الله تعسالى ، وروى أبو داود أيضا أنه على (نهى عن طعام المتبارين) أى المتغالبين ، وأصابت أهل الكوغة مجاعة ، فعقر همام بن غالب أبو الفرزدق ناقة لاهله وصنع منها طعاما وأهدى الى قوم من بنى تميم جفانا من ثريد ووجه جننة منها الى سحيم أبن وثيل رئيس قومه القاتل :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا . . . البيت

نقلبها سحيم وضرب الذي اتى بها وقال : أنا منتقر الى طعام غالب أذا نحر هو ناقة ، نحرت أنا ناتة أخرى ، نعقر، غالب من البغد ناقتين ، نعقر سحيم

وتحزير كقائل لآخر: في طعامي كذا ، فيقول: أكثر ، ويقول له ربه ، اعطيت لك ما زاد على كذا فلا يحل له أخذه ، جوزت مسابقة بخيل

ناقتين ، نعقر في اليوم الثالث غالب ثلاثا ، نعقر سحيم ثلاثا ، نعقر غالب في الرابع مائة ، ولم يكن عند سحيم هذا العدد غلم يعقر ، واسر ها في نفسه ، غلما انقضت المجاعة ودخل الناس الكوغة قال بنو رياح وهم قوم سحيم : جررت علينا عار الدهر ، هلا نحرت مثل ما نحر غالب وكنا نعطيك مكان كل ناقة ناقتين ؟ ناعتذر بأن ابله كانت غائبة وقال للناس : شانكم والأكل ، وكان ذلك في خلافة على ناستفتى في حل الأكل منها نقضى بحربتها وقال : هذه ذربحت لغير ماكلة ، ولم يقصد بها الا المفاخرة والباهاة ، نالقيت لحوبها على مزبلة الكونة ، ناكلها الكلاب والعقبان والرخم .

(و) لا على (تحزير) وهو التقدير والخرص (كم) قول (قاتل للخير: في طعامى كذا) وكذا بدا أو صاعا أو نحو ذلك ، أو يتول : هو مد أو صاع أو نحو ذلك ، أو يتول : هو مد أو صاع أو نحو ذلك (فيقول) بالنصب عطفا على القول الذي قدرت على حد « وليس عباءة وتقر عيني » أو بالرفع عطفا على بستانف أي يقول صاحب الطمام ذلك فيقول الآخر هو (أكثير) بها ذكرت (ويقول له ربه: أعطيت الكه ما زاد على كذا) أي العدد الذي ذكرته أنا »؛ أو لك كذا أن كان كما تلت ما زاد على كذا) أي اللخر (أخذه) أي أخذ ما زاد ، (جو رت بسابقة بخيل) على رهن يأخذه السابق ويقال لذلك الرهن : السبق ، (بفتح السين والباء) والسبقة (بضم السين واسكان الباء) ، أي أجاز بعضهم ذلك فهو قول بقابل لقوله قبل ذلك وبسابقة ، وأصله عدم الجواز ولكن أجيز تدريبا على الجهاد في سبيل الله ، قال صاحب « الذخيرة » : هذه المسألة استثنيت بن ثلاثة قواعد : القبار ، والتعذيب للحيوان لغير فائدة ، وحصول العوض والحوض لشخص واحد على خلاف في هذا ، واستثنيت بن هذه القواعد الصلحة

وروى ذلك ، وفسر بإدخال فرس بين فرسين ، فإن أمن سبقه فلا خير فيه وإلا جاز ، فإن جعل كل لصاحبه رهنا أيهما سبق أخذه فقمار ، ويضع الأولان رهنين لا الثالث ، • • • • • • •

الجهاد (و) دليل هذا القول أنه (روى ذلك) المذكور من جواز المسابقة بالأجرة وتسمى رهنا عن النبي ﷺ وذلك انه روى انه ﷺ سابق بين الخيل (ونحسر) ذلك ُ الجواز (بانخال فرس بين فرسين) ويسمى محليلا (بكسر اللام) وكذا صاحبه (فان امن سبقه) أي أمن صاحب الفرسين أو احدهما أن يسبقهما أي علما أنه لا يسبقهما أو علم أحدهما أنه لا يسبقهما (فلا خبر فيه) أي لا نجاة في الدخاله من اثم ما يلزم على اخذ من سبق منهما ، اذ لا يخرج بادخاله حينئذ من معنى القمار (والا) يؤمن سبقه بل علما أو ظنا أنه يسبق أو شكا أو علم أو ظن أو شك" أحدهما أو علما أنه يسبقهما (جاز) وذلك التفسير رواه جابن أبن زيد حديثا أن النبي على قال : « من ادخل فرسا فان كان يؤمن أن يسبق غلا خير فيه وان كان لا يؤمن أن يسبلق فلا بأس به » قيل : وان لم يدخلا واحدا وكان الرهن من احدهما منط جاز ﴿ فَانْ جِعل كُلُّ الصاحبة رهنا أيهما سبق أخذه) هو لا الثالث (ف-) ذلك (قمار) غلا يجوز سواء لم يدخلاه ثالثا أو أنخلا واأنما الجائز أن يضع أحدهما نقط رهنا سواء أدخلا ثالثا أم لم يدخلاه أو يضعا معا ويدخلا ثالثا ولا يضع الثالث لانه ان وضع كانوا كاثنين وضع . كل منهما بلا ادخال ثالث ، وهذا كما تال : (ويضع الأولان رهنين لا الثالث) لأن المراد أن يصيرا مع الثالث كاثنين ، أخرج أحدهما الرهن دون الآخر وهي الصورة الجائزة واذا أدخلا ثالثا ولم يضع رهنا كاتت الصورة كصورة اثنين أخرج أحدهما فقط وهي جائزة ، وقال مالك : لا يجوز الرهان أن وضعا الرهن معا ولو الخلا ثالثا ، لأن الذي اخرج الرهن ان كان سابقا عاد اليه

غيرسلون ، فإن سبق أحد الأولين أخذهما طبيا ، وكذا المدخل أن سبقهما ولا عليه إن سنبق ، ومعنى قوله : لا يؤمن أن يسبق بأن كان جوادا

ما وضع وكان له ما وضع غيره أيضا وقد حصل له أجر التسبب إلى الجهاد وهو السبق ملا ياحد ما وضع غيره لئلا يجتمع له في الشرع العوضان وهمة الآن سبقه لغيره ورهن غيره مع رهنه ، بخلاف ما اذا وضع احدهما غقط عانه أن سبقه الآخر أخذ الرهن أذ لم يتسبب الى الجهاد تسببا تاما لأنه لم يضبع الرهن ، وحكمة المعاوضة انما هي انتفاع كل واحد من المتعاوضين بما بذل له والسابق له أجر التسبب الى الجهساد (فيرسلون) أفراسهم ﴿ فَانَ سَبِتَ أَحْدَ الأُولَيْنَ) الآخر والمُدخل ﴿ احْدُهما طِيبًا) أَي أَخْذًا طَيِّبًا (بتشديد الياء) أو أخذ طيبًا بأسكانها (وكذا المدخل أن سبقهما) غانه يأخذ الرهنين وان سبق المدخل احدهها وساوى الآخر احد مساويه رهن نسبه ومسما رهن السبوق (ولا) عطاء (عليه ان سبق) اى سبقاه او سبقه الحدمها ، وإن وضع احدهها ، مقط سواء ادخلا ثالثا أم لا ، وقال : إنى لا ارجع غيه ان سبقنى اخذه ، وان لم يسبقنى بل استوينا ، أو سبقته ، مهو لمن حضر او لمن تلانى في السبق او لصاحبي جاز ، وقال مالك : ان لم يكن الا بهاعل السبق والآخر معه وكان جاعله سابقا اكله من حضر مسابقتهما ٤ ولا ياكل معهم لأنه بمنزلة الصدقة وقيل : ياكل معهم ولا ياكل المسبوق الا برضاهم جميعا ، والذي عندنا أن السابق يأخذ رهن نفسه ﴿ ومعنى قوله) اى مول المفسر المدلول عليه بقوله ومسر وهو النبي على اذ مسره في الحديث المتقدم عن جابر ، ويجوز رجع الضمير الى النبي على ، ويعلم ذلك بمطالعة الأصل ، وهو كلام (الايضاح) وذلك قرينته وهو أول ، لأن لفظ لا يؤمن ان يسبق مذكور في الحديث بنفسه ، وفي كلام المصنف بمعناه أذ قال : والا « لا يؤمن ان يسبق بان كان جوادا) (بتخفيف الواو) اى حسنا كريما فهو

نشط توى ، والباء متعلقة بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو قوله معنى ، والأولى استاطها ويقول : أنه كان جوادا (بفتح همزة) أنه ، ولعله أراد زيادة الباء في خبر المبتدا المجرد المثبت ، ولكن هذا لا يحسن (لا ياهنان سبقه) اياهما (فيدهب بهما) اى بالرهنين (فهذا حلال وان كان بليدا)، اى عاجزا كانه لا بيرح عن موضعه ، يقال : بلد الشيء لزم موضعه ومنه البلد بمعنى القرية مثلا (بطيئا فقد امناه) أي زال عنهما خوف سبقه لهما ، بل جزما أو رجحا ترجيعا قويا أن يسبقاه حتى (كانهما لم يدخلاه) بينهما وكأنهما أدخلا حمارا أو مُدوه مما لا يكون سابقا ولا يعتاد في القتال (قد) خلك العقد الواقع بينهما بالمسابقة بالرهن أو ذلك الرهان (هو قمار) الى هنا انتهى تفسير قوله : لا يؤمن أن يسرق ، وكذا تفسير قوله : يؤمن أن يسبق ، لا غرق بينهمسا الإيالنفي والاثبات ، ومحط التفسير هو قوله : بأن كان جوادا الى قوله : فيذهب بهما واو اقتصر عليه لجاز ولكنه زاد ما ذكره بعد لبيان كونه حلالا حينئذ وبيان ضد ذلك وقد يقال : منتهى التنسير هو قوله : فيذهب بهما ولفظ يسبق مبنى للمنعول في اللوضعين في الحديث موضع الاثبات وموضع النقي 6 فمعنى. يؤمن أن يسبق أن القلب استوثق بأنه يكون مسبوقا أو مبنى للفاعل ، أي. زال الخوف من أن يكون سابقا للاستيثاق بائه لا يكون سابقا ، وهوا معنى مفهوم من اللفظ بلا تقدير لحرف النفي كتوله تعالى : حرق وآمنهم من خوف الهـ (١) ملا يأزم تقدير أداة النفي هكذا يؤمن أن لا يسبق غيره أو يؤمن عدم سبقه غيره ، وعبارة ابن حجر : وشبرط بعض في المطل أن يكون لا يتحقق السبق

⁽٢) سورة تريش الاية) .

•

والمتبادر منها أن المراد أنه لا يتحقق أن يكون سابقا ، وتسمية ما يؤخذ على السبق رهنا حقيقة لغوية على ما يظهر من الصحاح وغيره وهو أولى من أن يقال : استعارة من الرهن الذي هو أخذك ما لا ثقة به عما خرج منك ، وهو محتمل لشبهه به أذ في كل منهما وضع شيء في الخارج لا في الذمسة يترتب التصرف فيه لمن وضع له على الشروط المخصوصة ، والمسابقة جائزة بين الخيل وجائزة بين الأبل ، وجائزة بين الخيل والابل ، ولا تجوز بين فيلين ولا بين فيل وغيره لانه لا يقاتل على الفيل .

وفي الحديث عن ابي هريرة: « لا سبق الا في خف او حافر او نصل » (۱) سيف ، وتجوز ايضا في رمى السهم ، كذا قيل ، والمشهور أن النصل هو السهم ، وأنه الجائز دون السيف والرمح ، ومعنى المسابقة بالسهم او السيف او الرمح المسابقة المعنوية وهي أن يغلب صاحبه فتحمل عليه المسابقة بالسيف او الرمح المسابقة المعنوية وهي أن يغلب صاحبه فتحمل عليه المسابقة الغلبة ، فيكون من عبوم المجاز لا من الجمع بين الحقيقة والمجاز ، ولا يدخل الفيل في ذي الخف ولا الحمار والبغل في ذي الحافر لائه لا يتاتل عليها ، والحديث رواه الشافعي وأبو داود والترمذي والنسائي وأبن ماجه وأبن حبان وصححه ، والصحيح في روايته غتح الباء في السبق وهو ما يجعل للسابق على سبقه ، ورواه بعض باسكانها على المصدرية ، والمعنى على الفتح أن العطاء لا يستحق الا في سابق الخيل والابل والنصال ، لان هذه الأمور "عد"ت ألما العدو وفي بدل المجمل عليها ترغيب في الجهاد ، ولم يذكر الشافعي الفيل ، وقال أبو اسحاق من قومها : تجوز المسابقة عليه لائه يلقي عليه العدو ، كما يلقي على الخيل ولائه ذو خف والصورة النادرة تدخسل على العدو ، كما يلقي على الخيل ولائه ذو خف والصورة النادرة تدخسل على العموم على الأصح عند الاصوابين ، وقال احمد وأبو حنيفة وغيرهها : لا تصح العموم على الأصح عند الاصوابين ، وقال احمد وأبو حنيفة وغيرهها : لا تصح العموم على الأصح عند الاصوابين ، وقال احمد وأبو حنيفة وغيرهها : لا تصح

⁽۱) رواه الشامعي وابو داوه والتريذي والنسائي وابن حبان ومبحمه ٠٠

السابقة عليه لأنه لا يحصل الكر والفر عليه ، فلا معنى للمسابقة عليه ، مان مال مائل : مالابل كالميل في هذا المعنى ، مالجواب : أن العرب تقاتل على الابل أشد القتال وذلك لهم عادة غالبة والفيل ليس كذلك . ومن قال بالأول قال : انه يسبق الخيل في بلاد الهند وقيل أيضا : يقاتل على البغل ، وعليه منجوز المسابقة عليه بالرهن ، وقد اختلف : هل يسهم لمن قاتل عليه اكثر من قاتل برجله ؟ ولا خلاف في جواز المسابقة بلا أجر على الخيل وغيرها من الدواب وعلى الأقدام والترامي بالسهام واستعمال الأسلحة لمسافي ذلك من التدريب على الحرب ، لكن متصر ها مالك والشامعي اذا كانت بالأجرة على الخف والحامر والنصل وخصَّها بعض الخيل ، واجازها عطاء في كل شيء ، قيل : اتفقوا على جوازها بعوضها اذا كان من غير المتسابقين كالامالم اذا لم يكن معهم مرس ، والجمهور على جوازها ان كان العوض من احدة المسابقين نقط أو منه مع آخر من غيرهما أو من ثالث مطلل ، ويجسوزُ تعديد الواضعين للرهن ولو ثلاثة مصاعدا أن ادخلوا آخر لم يضع أو أدخلوا اكثر ولم يضع المدخل ، ولا يجوز تعداد الواضعين ان لم يكن آخر ام اكثر وان وضع واحد جاز ، ولو كثر المدخلون (بنتح الخاء) قال بعض من كتب على رسالة أبى زيد عند قوله : ولا بأس بالسبق بالخيل وبالابل وبالسهام ما نصه : انما قال : لا بأس لأنه مستثنى من اللهو ، واللهو باطل ، وقد روى مالك فالموطأ عن ناتع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله على « سابق بين الخيل الذي أضمرت من الحفاء ، وكان أمدها ثنية الوداع ، وسابق بين الخيل التي لم تضمر من الثنية الى مسجد بني زريق وأن عبد الله بن عمر كان ممن سابق عليها " ومثله في مسند الربيع ورواه الترمذي ان رسول الله على « سابق بين الخيل وراهن » وغيه ذكر الرهان وليس في حديث الموطأ والمسند ، والابل بمعنى الخيل في هذا السبق ، والربى بالسهام ميه تدريب للجهاد ، وفي تعليم ذلك مضله

كبير بقصد الجهاد ، وفي الثلاثة حديث بجوااز الرهن عليها بالمسابقة وبغير الرهن تجوز بالخيل وبالابل وبالسهام وبالحمير وبالبغال وبالأقدام ، ولا تجوز عندنا بالرهن الا في الخيل والابل والرمي بالسهام ، وأجاز الرهن محمد بن الحسين على مسابقة الأقدام ' وأجازت الشافعية الرهن على الحسير والبغال ، غاذا قلنا بجواز الرهن في مسابقة الثلاثة فيشترط تعيين الفرسين وجعل المعرفة بمسابقة الفرسين وأن يسميا مبتدأ الغاية ومنتهاها ، وتعيين الرهن فلا يكون مجهولا وكونه حلالا يصح بيعه فلا يجوز بنحو ميتة وما لا يباع ولا يخلو من خمسة اوجه: الأول: ان يخرج الامام أو غيره جعللا من غير المسابقين فيقول: من سبق اخذه فهذا يجوز باتفاق ، والثاني: أن يخرج احد المتسابقين رهنا على أن لا يرجع اليه أن سبق ، فهذا جائز أيضا باتفاق ، والثالث : ان يخرج كل واحد منهما سبقا ولم يجعلا بينهما محللا على أنه ان سبق اخذ الجميع فهذا لا يجوز باتفاق لأنه من القمار ، والرابع : أن يخرج كل واحد منهما جعلا ويجعلا بينهما محللا واحدا أو اثنين وكلما كثر المحللون كان ابلغ في الجواز ، على انه ان سبق جاعلى السبق أخذ الجميع ولا شيء عليه ان كان مسبوقا ومن كان سابقا منهما أخذ الجميع مهذا هو الذي أجاز سعيد بن المسيب وبعض اصحاب مالك منهم ابن المواز وغيره ومنعسه مالك في المشهور . والخامس: أن يخرج الرهن واحد منهما غطط والمحلل بينهما على انه ان سبق الذي اخرج الرهن اخذه فهذا اختلف فيه قول مالك ، غمرة اجازه ، ومرة منعه ، فهذه خمسة أوجه في الخيل وفي الرسي ، فما يجوز في الخيل يجوز في الرمي بالسهام وفي الابل وما يمتنع في الخيـل يمتنع في هذين ، وقد قال عليه المسلاغ والسلام : « لا سبق الا في خف أو حافر او نصل » (١١)، ، غالجُف الابل ، والحافر الخيل ، والنصل السهم ، فهــذا دليل مالك على جواز الخطر بالثلاثة ، ولا تكون المسابقة في رمي الحجار

⁽۱) رواه أبو داود والنسائي .

ولا في رسى الرماح ، ولا يجلوز ذلك الا في السهام ، وذلك على وجهين : اما الى الفاية في المسابقة ، واما الى الاشارة في المسادفة قال بعض : يشترط في الرمى كونه رشقا معلوما أو نوعا من الاصابة معينا من خرق أو اصابة بلا خرق أو نحو ذلك مما هو معلوم عند أهله ، ويشترط تعيين المركب أذ هو الركن الاعظم والله أعلم .

واذا اخرج شيء اشترط فيه التعيين لا التساوى ، وقيل : لا يجوز على المفاضلة بل على التساوي ملا يخرج هذا خمسة وذاك عشرة أو سبعة ، ومن شرط المحلل أن يكون غرسه مجهول الجرى وأن علم أنه مسبوق فهسو قمار ، وإذا سبق المحلل أخذ الأجرة ، وإن سبق أحد اللذين تسابقا أخذ رهنه ورهن صاحبه ولا شيء المحلل ، وإن سبق المتسابقان معا أخذ كل" رهنه ، وان سبق احدهما مع المحلل اخذ رهنه وقسم رهن صاحبه مع المحلل ، وان أ وصلوا مما اخذ ذو الرهن رهنه ولا شيء للبحلل ، وااذا تعدد المحلل قسم المطلون ما يثبت لهم أن كانوا سابقين أو مع واحد ولا شيء لمن تأخر منهم ، ولا تجوز الأجرة في السباق بما هو عناء كحفر بئر وخياطة ثوب ، وقيل : تجوز ، ويراعى في السبق سبق الأذن ، وقيل سبق الصدر ، وقيل سبق الفرس ، مثلل كله حتى يكون عند مؤخرة راس الآخر ، وإن وقع الراكب فجرى غرسه فكان سابقا فهل 'يعدد سبقا ؟ قولان ، وان تعثر احدهما بالوقوع هل يعذر فلا يؤخذ رهفه ؟ قولان ، وان أعثر أحدهما فرس الآخر 'عذر" من عشر ، وأن وقع وأحد وركب فرسه الآخر وسبق كان الجعل لصاحب الفرس ، ولا يراعى في الركوب كبير ولا صغير ولا سرج ولا غير سرج ، ويكره أن يركب الصبى عليها . قال مالك : ويجوز ركوب الخيل بالمهاميز واان كان ذلك يؤذيها وليس من تعذيب الحيوان النهي عنه .

قال بعض المالكية : ان كان مخرج السبق احد المتسابقين مشرط جوازه

ان لا يعود اليه ، بل أن كان الآخر سابقًا أخذه ذلك الآخر السابق ، وأن كان مخرجه سابقا اخذه من حضر ، وأما المسابقة من غير جعل فلا يشترط نيه شيء ، متجوز بين السفن والطير والاقدام والرمى بالحجارة والصرع كان في ذلك غرض صحيح لهما شرعا ، وأما اللعب بالحمام والرند والشمطرنبع والكعاب والأعواد والبيوت المرسومة في الأرض أو في العود ونحو ذلك ملا يجوز واو بلا جعل ، وهو كبيرة ، وقيل : غير كبيرة ان لم تكن على جعل وعنه على : « من العب بالرند نقد عصى الله ورسوله . وفي رواية : كأنه غمس يده في الدم ولحم الخنزير » (١) وكان عند أهل بيت من دار عائشة رند ، فارسلت اليهم: لئن لم تخرجوه الخرجنكم من دارى . وكان ابن عمر يكسره ويضرب اللاعب به ، ويقال : الرندشين ، وهذا كله في موطأ مالك ، ويسمى النرد ايضا (بتقديم النون) ، والرند : قطع تكون من العاج أو غيره ملونة يلعب بها ليس غيها كيس بل يرمى بها كاللعب بالكعاب بخلاف الشطرنج ، مانه عيدان يلعب بها غيها تدريب وكيس لا يحسنها الا ذكى القلب ولا يجوز بالمقامرة ولا بغيرها ، وقال بعض المالكية : أن كان بلا مقامرة مأن كان يدمن ' عليه ردت شهادته ، وحد الادمان أن يلعب به مرتين في العام ، وأن لعب به مرة في العام جازت شهادته وقيل: لا يجوز ذلك مطلقا ، وقال الشامعي : يجوز اللعب به بغير قمار ، وهذا في الشطرنج ، وكذلك يمنع غيره من أنواع ِ الباطل كالكماب وغيرها مما يشغل عن ذكر الله وعن الصلاة ويؤدى الى كثرة الادمان ، ولا يسلم عليهم حال اللعب بها ، ويسلم في غير الحال ويحسرم الجلوس االى من يلعب بها ويكره النظر اليهم لئلا يشتغل خاطره أو يميسل اليهم ، وثبت ان جليس القوم منهم ومن رضى بعمل قوم غهو شريك معهم ، ومن كثر سواد قوم فهو منهم والطبع يجر والله أعلم .

⁽۱) رواه مسلم ،

بساب

اختلف في أجرة تعليم القرآن وكتابة المصف وقسمة الأرض وحساب بين قدوم • • • • • • •

بساب

في بعض الاجارات المختلف فيها

(اختلف في اجرة تعليم القرآن) واجرة عرضه واجرة تعليم كيفية الاداء واجرة تعليم تجويده او اعرابه او قراءات القراء (وكتابة المصحف) كله او بعضه في الورق او اللوح او في غير ذلك (وقسمة الأرض) والنخل والاشجار والدور والبيوت والآبار والانهار وغير ذلك من الأصول وقسمة الدواب والحب والسلعة والدنانير والدراهم وغير ذلك من العروض (وحساب بين قوم) شركاء في الارث او بالشراء او بالهبة او بغير ذلك ، وكان ابن سسيرين لا يرى باجرة القسام باسا ، وسواء في ذلك الخلاف ان ياخذ الاجسرة من اصحاب باجرة القسام باسا ، وسواء في ذلك الخلاف ان ياخذ الاجسرة من اصحاب وفرض له من بيت المال أجرة ، وهذا لا ياخذ من اصحاب القسمة وتحل الاجرة للقسام ولو من مال اليتيم نصبه الامام او لم ينصبه ، وينبغى ان

ينصب للناس من يتسم لهم ويكون عادلا لا غيره ولا عبدا ولا مكاتبا ولا محدودا في تذف ولا ذميا ، وجاز أكل القسام طعام أحد الشركاء أذا صنعه لهسم أو طعامهم أذ لم يكن رشوة ليحيف اليه لأن في القسمة شغلا عن الرجوع الي الأهل والتطاول ، وتكون الأجرة على الرؤوس لا على السهام أذ قد يكون حسلب التليل أشسد ، وفي أثر قومنا : أجرة القسام ومن يعدل السهام على الرؤوس في القول الذي عليه العمل وكذا أجرة الكاتب للقسمة ، وقيل : على السهام ، نمن له نصف معليه نصف الأجرة ، ومن له ربع معليه ربعها وهكذا ، قال العاصمي :

وأجر من يقسم أو يعدل على الرؤوس وعليه العمل كذلك الكتاب للوثيقة للقاسمين مقتفى طريقه

واجرة كايل الزرع ، ويقال لكيل الزرع التكسير تؤخذ من بايع ، قال العاصمي :

واجسرة الكيسال في التكسير من بايع تؤخذ في المسهور كذاك في الموزون والمكيسل الحسكم ذا من غير ما تفصيل

(والحجامة) (بكسر الحاء وتخفيف الجيم) وهى استخراج الدم بالات (والرقيا) هى الاعتصام فى ازالة مرض او جنون بالقرآن او بكلام ذكر . ولا تجوز بما فيه شرك وتكون الرقيا بنفث وبلا نفث وكلتاهما يجوز الأجر عليها قال ابن عباس رضى الله عنهما : ان نفرا من الصحابة مروا بماء أى : محى من أحياء العرب فيه لديغ أو سليم ، فقال رجل من أهل الماء : هل

نيكم من راق ؟ مانطلق رجل منهم مجعل يقرأ ماتحة الكتاب ويجمع بزاته ويتفل ميه ، ميرىء ، فاتوا بالشاة مقالوا : لا تأخذوها حتى نسأل رسول واضربوا لى سهما ، أن أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله عز وجل [ورواه في القناطر] وعن أبي سعيد الخدري أن ناسا من أصحاب رسول الله علي كاتوا في سيفر فهروا بحي من أحيساء العرب فاستضافوهم ولم يضيفوهم ، فقالوا لهم : هل فيكم من راق فان سيد القوم لديغ أو مصاب ، غقال رجل منهم : نعم ، فأتاه فرقاه بفاتحة الكتاب فبرىء الرجل فأعطى تطيعا من الغنم ، علم يقبلها ، فقال : حتى اذكر ذلك لرسول الله على ماتى النبي على مُذكر له مقال: يا رسول الله ما رقيت الا بماتحة الكتاب متبسم رسول الله على مقال : ما أدراك أنها رقية ؟ ثم قال : خذوا منهم واضربوا لي معكم بسهم . وفي رواية : قد استضفناكم فلم تضيفونا لا نفعل حتى تجعلوا لنا جعالا وأنهم قالوا : قد أعيانا أمره غلم يشف برقيانا غهال فيكم راق مقالوا : استضفناكم الح ، وفي رواية : اعطوه ذلك القطيع من الفنم ، فقال اصحابه : نقسمه ، غقال : لا حتى نسأل رسول الله على ، ومن حديث ابن عباس فقال : يا رسول الله آخذ على كتاب الله أجرا ؟ فقال : « أن أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله » متومنا يستدلون بظاهر الحديث على جواازا الأجرة على قراءة القرآن وتعليمه ، واقول : يحتمل أن يكون المعنى أن أحق ما أخذتم عليه أجرا عمل والفق كتاب الله ، ومن ذلك الموافق اكتاب الله المسح باليد والنفث ، ولا تجوز الرقيا بما لا يعلم معناه مخافة أن يكون فيه شرك الا". ان° جاءت على يد ثقة ، وذكرت طرما مما يتعلق بذلك في « تحهة الحب في أصل الطب » (وعلى بيوت مكة) ودورها وبنائها (وارضين) من مكة وغيرها (ومياه) منها ومن غيرها ، والمراد جنس ارض مكة ومائها

لمقيل : على القرآن سحت ، وقيل : حلال إن لم تشترط

وكذا غير مكة ، وكذا اختلف في شراء ذلك وبيمه (فقيل) : الأجرة (على) تعليم (القرآن) ونحو تعليمه ('سحات) (بضم السين واسكان الحاء ويضمهما) اي حرام" ، سمى الأجرة عليه 'سحتا لأنها 'تسحت البركة أي : تقطعها من اصلها ، فيجب ردّها ، ومن لم يجد أن يتعلم الا بها حـل له امطاؤها وحرم اخذها ، وكذا ما ذكر في الباب وسائر الطاعات وما يحتساج الميه ، لأن القرآن دين الله ، وبيع الدين لا يجوز ، والأكل بالدين حرام . وقيل : حلال ولو اشترطت ، لحديث صحيح الربيع بن حبيب رحمه الله وغيره من الصحاح : أن أمرأة وهبت نفسها للنبي ولم يقبلها ، غزو جها لرجل لا يجد ما يصدقها بسور من القرآن ، مجمل تعليمه اياها تلك السور سداقا لها لكن في رواية قال : لا يحل ذلك لغيرك ، وأيضا هو لا يجد شيئا ولو خاتم حديد ، وبحديث « أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله » (١١); لكن تقدم تاويله بأن المعنى احق ما اخذتم عليه اجرا عمَمل وافق كتاب الله ، واعطى الحسن عشرة دراهم على التعليم (وقيل حلال أن لم تشترط) وهو قول محمد بن محبوب رحمه الله ، وقال أبو اسحاق : تجوز الأجرة على تعليم القرآن على اشتراط آجرة معلومة ومقدار معلوم من القرآن 4 قال : لو أهدى اليه من مال اليتيم على تعليم القرآن فلا بأس عليه ما لم يشترطه ، أنتهى ،

واما الاهداء من مال البالغ العاقل بأمره واهدائه بنفسه غمن بأب أولى ، وبلتحق بالطفل من بلغ ولم يؤنس رشدا فلقائمه عمل المصلحة له ، ووجه كون كلام ابن محبوب قولا باجازة الأجرة على القرآن أنه فرض المسألة في كون الاهداء على تعليم القرآن والمعلم عالم بأن الاهداء على التعليم .

⁽۱) متفق علیه ،

وفي « السير » في مناتب أبي عبد الله بن سودرين قال : وقد اجتمعت بورجلان في المسجد الكبير جماعة من المسايخ : أبو عبد الله محمد بن بكر ، وعبد الله بن زوزرتن وغيرهم » نسالهم رجل عن مسالة وهي الأجرة : هل تؤخذ على تعليم القرآن ؟ مقال ابو عبد الله بن بكر المديوني : أجب ، فقال : نعم أن لم تؤخذ عليه ، فعلي من تؤخذ اذا على رعى البقر ؟ فسكت العلماء توقيرا له ، وأن لم يحسن في الجواب لجواز الأجرة على رعى البقر بالاجماع ، ولعله يريد على تعليم المحروف والأدب ، قال أبو العباس : العذر له أنه لو منعها كان ذلك دريعة الى ترك التعليم فيفضى إلى تمام الجهل ، وتصيير الناس أميين اله ه .

وظاهر سؤال الرجل انه سأل على اجرة تعليم القرآن لا على تعليم حروفه ، فكان جواب المديونى على اجرة تعليمه بالجواز ، لأن السائل قال : تعليم القرآن والم يقل تعليم حروف القرآن وادبه ، وانما ساغ لهم توقيره لاختلاف الأمة فى ذلك او لأنه اجتهاده وتوجيهه كلامه بتقدير حروف القرآن وادبه خلاف الأصل لأن الأصل عدم الحدف ولكن ارتكبه من وجه كلامه به لأن المذهب تحريم الأجرة على تعليمه وظهور تحريمه ، فكان ذلك كالقرينة على الحذف لكن المتبادر أن لو كان هذا المحذوف مراد السائل لذكره فيما يتبادر ، بل لو أراد هذا لضعف كلامه جدا لأن مريد التعلم للكتابة انما يريد تعلم كتابة الحروف مطلقا لا حروف القرآن خصوصا ، ودعوى أن المراد خصوص حروفه باعتبار ما يكتب ممالاً وما يكتب بخلاف السواد من الحذوفات وما يكتب بالعد ونحو ذلك تكلف ، واما العذر بأن ترك الأجرة يفضى الى صيرورة الناس أميين غلا يبيع اخدذ

الاجرة للمعلم بل يبيح أن يعطيها المتعلم ، ومعنى قول المديونى ، أتجوز على رعى البقر ؟ أتجوز على رعيه وحده دون تعليم القرآن ، فلا يستشكل بأن

الأجرة على رعيه مجمع على جوازها والله أعلم .

قال الشوشاوى وغيره: اما حكم تعليم القرآن بالأجرة نفيه بين العلماء ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقا ، قاله مالك ، والمنع مطلقا قاله أبو حنيفة ، الثالث انه يجوز على وجه الاثابة دون الاجارة ، قاله بعض العلماء ، وأما الأصسل نبه فدليل أبى حنيفة القائل بالمنع مطلقا القرآن والحديث ، فالقسرآن قوله نبه فدليل أبى حنيفة القائل بالمنع مطلقا القرآن والحديث قوله على : « بلتغوا عنى ولو آية » (٢) فأمر بالتبليغ دون الاجارة روى عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه أنه قال : عليمت القرآن لرجل فأعطاني قوسسا أجاهدا به ، فأعلمت رسول الله على ، فقال : « أتريد أن تطوق بطوق من النسار يوم القيامة » ؟ .

وفي الديوان: علم رجل" رجلا السورة من القرآن على أن يعطيه قوسا وسال رسول الله على عن ذلك غقال له: « لو اخذته لقلدك الله به قوسا من نار يوم القيامة » وحمل مالك هذا كله على اول الاسلام لقلة القرآن في اول الاسلام . قلت : وايضا الآية نفت سؤال الأجرة وليست غيها تحريمها . ودليل من قال : يجوز على وجه الاثابة ولا يجوز على وجه الاجارة قوله على الحق ما اكرم عليه الرجل كتاب الله » وان القرآن اجل واعظم من أن تؤخذ عليه الاجرة ولكن يعتقد غيها يعطى على تعليمه أنه اثابة لا اجارة ، ودليل

⁽۱) الاتمام : ۹۰ ،

⁽۲) رواه البخاري والترمذي وأحمد .

مالك المقائل بالجواز مطلقا قال : وهو القول الصحيح : القرآن والحديث والعمل والنظر ، فدليل القرآن قوله تعسالى : هي وتعاونوا على السبر والتقوى هم (۱) واى بر اعظم من كتاب الله عز وجل ، ودليل الحديث قوله على : « احق ما اخذتم عليه اجرا كتاب الله عز وجل » [رواه البخارى ومسلم] .

وروى أن أمراة أتت الى رسول الله على مقالت : أنى وهبت لك نفسى ماعرض عنها ماعادت ثانية ، مقال له رجل من اهل المجاس : « ان لم تكني لك بها حاجة فزو جنيها يا رسول الله » فقال : « هل معك شيء" » ؟ فقال ليس معى شيء الا ازاري هذا أن دفعته اليها بقيت بلا أزار ، فقال له : « التمس شبيئا ولو خاتما من حديد » فقال : ام أجد ، فقال : « هل معك شيء من القرآن ؟ » قال : نعم ، معى منه كذا وكذا ، فزو جه النبي على على ان يعليها ما معه من القرآن » (٢) ، فهذا الحديث يدل على جواز تعلسيم القرآن بالاجارة ، ويدل على جواز النكاح بتعليم القرآن صداقا ولكن لم ياخذ به مالك في النكاح على مشهور مذهبه ، وفي المذهب قول شهد بحسوازه في الصداق ، ودليل العمل أن علماء المدينة جو زوه وأعطى سعد بن أبي وقاص الأجر على تعليم بنيه ، وقد علم عطاء في مبدأ أمره بأجرة ، وكذا غيره قال مالك : لم يبلغنا أن أحدا كره تعليم القرآن أو الكتابة بأجرة . وأما الوجه الذي تجوز الاجارة على وجه الأجر أو على الجعثل على تولين : الجواز ، والمنسبع وظاهر كلام ابي محمد في الرسالة الجواز لقوله : « ولا بأس بتعلم المعلم على الحداق وهو ظاهر المدونة ، ودليل جوازه القياس على الجعل في غير هددا الباب، ودليل المنع انه مجهول لا يدري هل يتحدق الصبي او لا يتحدق وعلى

⁽١) المائدة : ٢ .

⁽۲) رواه البخاري وابو داود واحمد ،

تقدير التحدق متى يتحدق ، قال بعضهم : الاجارة في ذلك وجه جائز باتفاق ، وهو الذي عين منيه الأجل والأجرة بلا تردد في اعطاء الأجرة مثل أن يقول اللمعلم: 'نجاعلك على تعليم اولادنا على سنتة السهر مثلا بكذا وكذا ، او كل سنة بكذا ، أو كل شهر بكذا ، ولا يحتاج الى اختبار عقل الصبى وليس للمعلم الخسروج تبل تمسام الأجسل وليس لأصحابه أن 'يخرجوه أو يخرجوا' اولادهم تبال الأجال لاته اجارة حقيقة ، فان اراد المسلم الخاروج تبال الأجل ملا شيء له ، ومن هذا الوجه اشبه الجعل ، وأن أرادوا اخراجسه معليهم جميع الاجارة ، ومن هذا الوجه اشبه الاجارة الا اذا قالوا للمعلم : نؤاجرك كل سنة بكذا أو كل شهر بكذا ، غلكل واحد الترك متى شهاء ، وللمعلم الأجرة بحساب ما علم ، وأما وجه لا يجوز باتفاق وهو الذي عين ميه الأجل والأجرة مع التردد في الأجرة مثل أن يقال: نؤاجرك على تعلسيم اولادنا سنة او شهرا مثلا بكذا وكذا أن يحدقوا ، فأن لم يحدقوا فلا شيء لك وله أجرة مثله ما لم تكن الأجرة أكثر من المسمى ، نعم اختلف فيما أذا كان الصبى يتحدق في ذلك الأجل بالجواز والمنع مثل أن يقال : نؤاجرك على تعليم هذا المبيى سنة حزبا واحدا او حزبين او شبه ذلك من القلة ، غاذا قلنا بالجواز غلا كلام ، واذا تلنا بالنع غللمعلم أجرة مثله ما لم تكن الأجسرة اكثر من المسمى . وأما وجه" 'مختلف نيه وهو الذي لم يذكر نيه الأجل وهو الجمل المحض مثل أن يقال : نجاعلك على تعليم أولادنا حتى يتحدقوا القرآن كله او يقال : حتى يتحدقوا بعضه او يقال : حتى يتحدقوا الكتابة ، مان التحديدوا اعطيناك الأجرة والا فلا شيء الله ، فقيل بالمنع لأن من شرط الجعل ان يكون في شيء لو تركه المجعول له لم ينتفع به الجاعل ومنع أيضا الجهل اذ لا 'يدرى هل يتحدقون ومتى يتحدقون ، فان أتم" العمل فأجر مثله والا علا شيء له ، وقيل اجر مثله ، وقيل بالجواز للضرورة ، ولو وجد العمل

عليه بشرط اختبار الصبى هل هو نبيه" أو بليد" ؟ قال ابن شاس في « الجواهر » : خمس مسائل مترددة بين الجعل والاجارة : مشارطة المعلم على الحداق ، أو مشارطة الطبيب على البرء ، واستخراج الماء والمغارسة ، وكراء السنينة . وأيام التعليم السبت والاحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء وذلك أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أمر عامر بن عبد الله الخزاعى أن يلازم الصبيان للتعليم بعد صلاة الصبح الى الضحى ، ثم من الظهر الى مسلاة العصر ويريحون في بتية النهار ولا يلزمه تعليمهم بالليل الا بشرط أو عادة . قال أبو عمران الفاسى : لا يجوز له حضور الجنازة ولا عيادة المريض وقعته ملازمته الصبيان ، قال صاحب « الحلل » : ويطلقهم بعد المحو (١١) للافطار وقبل الظهر للغداء الكبير ، وبعض الراحة في العشية بحسب طول النهار وقصره . ووقت التعليم النهسار دون الليل ووقت التسريح يوم الخميس ويوم الجمعة بعد كتبهم الألواح وتصحيحها وتجويدها يوم الخميس ولا يرجعون الى المكتب الا صبيحة يوم السبت بهذا أمر عمر بن الخطاب رضى الله عنه عامر بن عبد الله الخزاعي ، وذلك انه خرج الى الشام عام متحها ، مغاب عنها شهورا ، ثم انه رجع الى المدينة وقد استوحش الناس منه ، فخرجوا الى لقائه فأول من سبق اليه الصبيان لسرعتهم ونشساطهم مُتلقُّوه على مسيرة يوم ، وكان ذلك يوم الخميس وبات معهم في الطريق ليلة الجمعة ودخل معهم المدينة يوم الجمعة قبل الصلاة ، نقال الأولاد: أنتم تعبتم يوما في الخروج ويوما في الدخول وقد جعلت لكم يوم الخميس ويوم الجمعة وقت تسريح وراحة لكم ولمن بعدكم الى يوم القيامة ، غدعا بالفقر لن امات سنته وبالغنى لن احياها .

نوفي شرح الرسالة : بطالة الصبيان على العرف جائز ، والعرف في سائر،

⁽¹⁾ كذا في الاصل ، ولفل صوابها ؛ النجر ،

•

البلاد ايام الجمع والاعياد ، وفي مصر نصف يوم الخميس ايضا ، وقيل : يجوزا للمعلم ترويح الصبيان يوما أو يومين ، قاله أبو اسحاق التنسي ، وقاله « مسحنون » في أجوبة القرويين ، وقال أبو عمران : يجوز بعد يوم الفطر في يوم أو في يومين أو ثلاثة ، وفي عيد الأضحى الى خمسة ، ولا يجوز للمعلم ان يغيب الى قرية يوما أو يومين اثنين أو ثلاثة ليصلح ضيعة ، لانه لا يجوز للقاضى والقاضى أجير للمسلمين كلهم وهو قريب منه ولا يؤذن لهم باكثر من ثلاثة أيام الا باذن آبائهم بخلاف أيام الأعياد ، فيؤذن لهم بلا أذن ، وحكم التسريح للحدقة محدث وتعطيل لا يجوز المعلم أن يشترطه على الآباء قاله ماهب « الحلل » وأما حكم الحدقة التي يأخذها المعلم ، نفى وثائق الجزري ان الحدقة لازمة شرط" أو عادة قال ابن يونس : يقضى بها بالضرب والسجن اذا كانت بشرط أو عادة ، وأما موضع الحدقة في القرآن ، غنى أجهية المنابسي : اذا عرف الصبي الكتابة واخذ آيته غللمعلم ثمانية دراهم ، وإذا بلغ سورة الملك فله اربعة دنانير ذهبا ، واذا بلغ سورة الفتح غله ثمانية دنانير ذهبا ، واذا بلغ سورة مريم فله اثنى عشر دينارا ذهبا قال صاحب الحلل : هكذا الحكم اذا كانت القراءة بتلقين بلا كتب ولا لوح ، وفي « اجوبة القرويين »: المعلم حدقة الختمسة اذا أتم الصبى ثلاثة أرباع القرآن ، وقيل : اذا أتم " ثلثي القرآن ، وقيل يكتب أول آية من سورة البقرة ، وقيل يتم سورة البقرة ، وقيل ليس في المفصل حدقة ، وقيل لا حدقة الا حدقة الختم ، اعنى ختم القرآن كما في « اجوبة القرويين » عن سحنون : والنما للنا للمعلم : حدق الختم اذا أتم ثلاثة أرباع القرآن أو ثلثيه أو يكتب أول آية من البقرة على ما تقدم ، لأنه بمنزلة المدبر أو أم الولد أذ للسيد التزاع ما لمها ما لم يمرض ، والمذهب الاباضي الوهبي أن أم الولد أمة الا" أن عتقت بوجه من وجوه العتق كان يرثها أو بعضها ولدها والمشهور أن الحدقة غير ممدودة كما في « العتبة » ، ولكن يرجع الأمر نيها للمرف والعادة والمروءة

والمالية وكثرة المفظ وقلته متكثر بكثرة الحفظ وتقل بقلته قال ابن حبيب : يقضى بالحدقة على قدر مال الأب وحفظ الصبى وتجويده الا أن يشترط الأب تركها ، وأن أخرجه أبوه من عند المعلم ، غان بقى عن محل الحدقة يسسير غهى لازمة له ، وإن بقى سدس ونحوه لم بلزمه شيء الا إن اشترطها المعلم في الأول ، وإذا ترك الأب تعليم ولده من شحع مبع معله أو لعليّة 'عذر' وان لم يكن له أب ، مان كان للصبى مال ملايسهم وليته في تعليمه ، وان لم يكن مالقساضى ، وان لم يكن مجمساعة المسلمين ، وأن لم يكن مامسسه وأقاربه الأقرب فالأقرب ، وبن فروض الكفساية تعسليم بن أسسسلم با يصلتي به وترك تعليم الخط للأنشى ، والرسائل والشسعر احسن ، واذا لم يعرف شبيئاً لا حرومًا ولا هجاء ولا غير ذلك ، فلا حدقة له ، قال سحنون في أجوبة القرويين : لا شيء للمعلم في صبى لا يهجو ولا يفهم حروف القرآن ، واذا أخطأ الصبى والنتقل من غير متشابه ، مان كان تليلا مما لا يسلم منه الأ الحفاظ المعدودون لم يضر" ذلك بالحدقة ، وأن كثر غلا حدق والذا تداولوا صبيا مالحدقة للذى ختم عنده قاله سحنون في اجوبة القرويين . وقيل لن تعلم عنده الأكثر وتيل لكل واحد بقدر ما تعلم عنده ، ويستحق المعلم الحدقة اذا بلغها ، وقيل أذا بقى لموضعها أقل من الربع وقيل أذا بقى لموضعها ربع وقيل : ثلث وأذا أعاد القرآن مللمعلم الحدقة أيضا قاله سحنون في « أجوبة القرويين » .

وقال صاحب « الحلل » : لا حدقة اذا اعساد ، قال ابو عبران الفاسى وأبو عبران الرجرجى : يجب شرط المعلم على من سكن ذلك الموضع امسلا أو طارئا وقال التونسى : يجب على من له ولد ، ووجه الأول أن النفع عائد الى الكل ، وإذا لم يعقد مع المعلم وأراد الخروج فان بلغ ثلاثة اشهر فالشرط لازم ، وأذا برض المعلم قبل تهام المدة حوسب بوقت المرض لا باستدراكه لأن الأجل معين وقد فات بعضه فالموقت به يفوت بقوته ولائه أيضا فسنخ دين في دين

بمنزلة من عليه دراهم الى اجل ثم نسخها في الحصاد لأن تبض الأوائل كتبض الأواخر ، والذي يعقل الحضار (١) من أهل الموضع السلطان أو القاضي أو جهاعة من المسلمين ، فاذا عقدوه فالشرط لازم لاهل الموضع وينكل من امتنع من تسليم ولده الى المكتب ويجبر على ما ينوبه من أجرة المعلم ، ومن أبي طرد ونفي أن تدر عليه لهدمه ركنا من اركان الدين ولا تجوز شهادته ويؤد ب ادبا وجيما . مال أبو محمد : 'يكره الرجل على احضار ولده ، وقال ابن بطال : لا يلزم الأب أن يعلم ولده القرآن ، وانها يجب أن يعلمه العقائد خاصة ويجب على المعلم الونماء حتى يتم الأجل ولو لم يبق الا واحد كان ذلك في صفقة او صفقين ، ولا يجوز المعلم الخروج قبل تمام الأجل ، قال ابن القاسم في كتاب « العتبة » وكتاب « الاستيماب » وقيل : قالا بالجواز ، وقال بالجواز ابن ابى زيد في « أجوبة القرويين » والأصحابه أخراجه منى شاؤوا ، وله من الأجرة بتسدر ما جلس ولو يوما واحدا ، وكذا قال أبو العباس الداودي في كتاب « الاسئلة والأجوبة » وقيل : لا شيء له الا بتمام العمل ، وإذا أخرج ، فقال أبو الحسن المسغير : يستحقها بعد تهام اجل لا حين خروجه ، واما الذي يتبعه المعلم اذا ارتحلوا أو تفرقوا مفى اجوبة القابسي : يتبع الأكثر وتكون له الأجرة الكاملة على الأكثر لأن الاقل يتبع الأكثر سواء" تفرقوا باختيار او اضطرال بخلاف الراعى لأن الراعى أذا تفرقوا عنه أخذ الأجرة الكاملة بحساب ما رعى لهم ، وقال بعض شراح الرسالة : المراد بالحداق حفظ جميع القرآن او بعضه ، ويشترط في المعلم أن يكون مستور الحال متزوجا ، غان كان. أعزب سئل عن حاله ، فأن لم يسمع منه الا العفاف أبيح نصبه للتمليم والا ملا ، وينبغي أن يكون مهيبا عبوسا من غير عنف غير مز"اح ، قال بعض شراح الرسالة : المقصود من التعليم للقرآن أن يكون حفظا واتقانا لقوانينه من اخماء واظهار ونحوهما وتعليم محارج الحروف ، ورياضة المبي في

⁽١) كذا في الاصل .

ذلك والكتابة على رسم المصاحف وينهى عن تعليمهم ابا جاد ونحوه مما هو وسيلة الى الدخول في علم النجوم واحكامها والحدقة ظاهرا هي حفظ القرآن في صدره ، ونظرا هي أن يقراه في المصحف مان شرط الحدقة في سنة مثلا مقيل : لا يجوز كخياطة ثوب في يوم ، وقيل : يجوز هذا دون ذلك ، مان تم الأجل علم يتحدق علم أجر مثله ، وأن غرط المعلم أدب وأن اعتذر ببلادة الصبى اختبر ، فأن صبح ما قال فله من الأجرة بقدر ما عليم وينظر الى تعب الأول وتهذيب الثاني (وجوزت) أي الاجارة (على تعليم الصناعات) المباحة والمشروعة (وأو خطأ) لأن التعليم من نطق اللسان والنطق من الأعمال ودالمُل في العمل الذي يثاب عليه ويعاقب ويسمى كسبا وقد مر" عن بعضهم ان للطو"اف أجرة اذا باع باللسان ولم يمش (ومنعت) اى ومنعها بعضهم لانه ليس فيها عبل الجوارح غير اللسان ، والصحيح جوازها لأن النطق عبل فهو مؤثر في البدن حتى أنه أذا أكثر الانسان التكلم عيى ويصفر ويهزل بكثرة الصياح ويكون منه الصداع ، مان كان في تعليمه يمشى او يشير بيده او رجله او يحمل ليراه غيتعلم بالأجرة أو مشى الى موضع التعليم لحاجة المتعلم غله أجرة عمله > جزما ، وفي أجرة المتكلم التولان وذلك لأن الأداة مال وهي مما ينتص ، وأن عمل بها المتعلم الأحد بأجرة غالاجرة له لا اصاحبها لأنه عمل بيده والأن صاحبها قد كانت له بها أجرة ، وكذا أن عمل بها لنفسه في ماله أو جر بها مالا بالصلع بها ٤ ولو كان الشرط على ذلك قيل : ان كان الشرط مهما عليه لانه لم يحلل حراما ولم يحر"م حلالا (والمختار الجواز) أي جواز الاجرة (على حرز الاطفال) ومن ينزال منزلة الطفل من البلغ لأن الحرز عمل اذا كان يغلق عليهم البهب أو يراد من خرج منهم بالانتقسال من موضعه ويرااتبهم نهسو كالشهايف وبرى الاقلام وتسطير الواحهم لا على التعليم ، وهي عليه ممنوعة ، ولا، ياخذ معلم على ختمة وولادة وقدوم من سفر ما يجعل اله عند ذاك

والرااعي (وبرى الاقلام وتسطير الواههم) ونحو ذلك بما هو عمل غسير عمل اللسان لأنه أن لم يسطر له سطر هو معوجاً بل أولى من ذلك يعتبر تسطيراً له بحسب تجدد أحواله من حفظ وعدمه ، وصعوبة حفظ ما يكتب وسهولته غيكون عدد السطور يقل ويكثر بحسب ذلك غيكون يختبره ويسوسه ﴿ لا على المتعليم) ماذا كان يعلمهم ويمعل ذلك مله الآجرة بحساب ذلك لا بحساب التعليم (و) الأجرة (هي عليه) أي على التعليم (منوعة) وهو المذهب وكل ما مر من أمر الحدقة فهو من أقوال قومنًا ٤ وأما الاهداء ولو من مال اليتيم هجائز لمن يفعله وكذا كل ما لا يعد" من الأكل بالدين ، وثبت عندنا بطالة الصبيان يوم المنهيس ويوم الجمعة على حد" ما مر" عن الشوشاوي (ولا ياحد معلم على ختمة) كما يفعله تومنا على الحدقة وقد مر" ، وانما سقته لك لأن المصنف ذكر مولاً بالجواز ولاحتمال كلام المديوني رحمه الله اياه (وولادة) ولادة المعلم أو ولادة أبى الصبى أو قائمه أو من كان من أهله (وقدوم من سفر) قدوم أبيه او تاثمه أو من كان من أهله (ما يجعل له عند ذلك) لأنه مداراة ، وأن اطمأن ملبه الى ذلك و علم برضاهم بذلك بلا كرامة مله اكله وتملكه ولا على تأديبه . وشل الشوشاوي وبعض شراح الرسالة : ولا يقضى بالعطية في مثل الأعياد والمواسم ، وتستحب ، وأما أعياد النصارى واليهود فلا يجوز الاهداء فيها على رسمهم ولا تبول هداياهم ميها لأن ذلك تعظيم الشرك ، وكثير من الناس يتبل ذلك منهم كعيد الفطر عند اليهودي قال بعض الشيوخ : اذا قلنا يقضي بالحدقة غمات الآب تبل اخذها والتضاء بها غلا شيء للمعلم على الورثة ، وكذلك اذا مات المعلم غلا شيء لورثته على الآب ، وسئل سحنون عمين ترك ابنه يشتغل بالعلم ويتوم بما عليه من الممل : آله في ذلك اجر ؟ نقال : أجره في ذلك أعظم من

الحج والجهاد والرباط ، واذا تخاذل الصبى وعد ، فر عد من غير شتم ولا لعن ولا هجر ، فان لم يفد ضربه بسوط لين نحو الثلاثة والأربعة من غير تأثير ، وينتهى الى عشرة ، فان عرف الصبى بالهروب أو بعدم المبالاة استأذن المعلم وليته وزاد فى ضربه ، واستحب « سحنون » أن لا يولى أحدا من الصبيان ضرب صبى قال : ومن حسن النظر التفرقة بين الذكور والاناث ، قال أبو عبران الفاسى : يكره جمعهم ، وقيده « ابن عرفة » بمن بلغ التفرقة فى المضاجع قال : ولا تقبل شهادة بعضهم على بعض ، وقيل : يحكم بقول من يعرف بالصدق منهم وينهاهم عن التعلمل بالربا فى الطعام وغيره قال : والسوط ومكان التعليم على المعلم ، وأن بلغ الصبى مبلغ الادب جاز أن يعلم فى المسجد ، وأن كان صغيرا يعبث ، فروى ابن القاسم : لا أحب ذلك ، ولا يجوز أن يجمعهم ويرسلهم لمن ولد أو يتزوج ليتولوا شيئاً ويأخذوا ما يأتون به له ، ولا يجوز أن يجعلهم اعراء له فى قضاء حواثجه كالاحتطاب والستى ، قال الجزولى : الا بشرط أو اعدة ، قال رسول الله تيق . « أذا ظهر الفسق فى الأمراء والرشوة من الوزراء علم من القراء والداهنة من الخاصة والتحليل من العامة فباطن الارض والسخف ، من القراء والله التوفيق .

وفى « اجوبة القرويين » : ان ما ياخذه المعلم فى الأعياد والمواسم جائز ، ايتضى به اذا جرى به عرق أو شرط الا ان اعطاه الصغير لان الصغير لا يملك وان ملك لم يجز أيضاً لائه محجور عليه ، فان اخذه فهو جرحة فى شهادتسه وامامته الا ان اطمأن قلبه ان ذلك رسالة من أبيه أو قائمه ، قيل أو كان فضلة بيضاف عليها الضياع ، وأن أخذ فى أعياد الكفار ، فجرحة فيهما ولو أخذ على بالغ مالك ، قال بعض : يجوز ما أخذ المعلم من النفيسة والعروس بشرط أن

لا يكون في خروجهم اذية لهم وأن لا يخرجهم حتى يستأذن آباءهم أما عند الوقوع والما عند المشارطة ، وأن يكسون ذلك بطيب نفس المعطى وأن لا لا يبعثهم حتى يبعث اليه العروس والنفساء وأن يخرجهم في وقت لا يضر مبهم كالخميس ، والوقت الذي لا يكونون عنده في المكتب وأن انخرم شرط" حرم ذلك وحرج ماعله وان لم يسو" بينهم بأن غضلٌ من أحسن اليه منهم مجرحة في شبهادته وامامته ، وعنه ع : « شرار معلمني صبياتكم اللتهم رحمة لليتيم واغلظهم للمسكين » (١) ويجوز ارسال بعض الصبيان الى بعض ان قرب الموضع وله أن يستخلف بعضا منهم أذا خرج لما يعرض له أن كان ذايك نادرا وأن تطوع بشيء للمعلم زيادة على أجرته نقيل : يجوز لأنه كالتطوع بشيء بعد انعقاد البيع او الصرف ، وقيل لا ، ولا يحاسبونه بالزيادة لأن أجرته ليست أجرة صحيحة بل مزجت بالمعروف لاتها واجبة على من ليس له ولد ، ولاجل هذا جاز له بيع الطعام الذي يأخذه من ليس له ولد قبل قبضه على المشهور وقال بعض" : لهم أن يحاسبوه بما زادوا تطوعا على أجرته ، وسبب القولين : هل نلحق الزيادة بعد العقد بالعقد ام لا ؟ واعلم أنه لا حد ميما يتعلم من المرآن لاختلاف المعتل والأحوال ، وقيل محدود بخمس آيات ، لقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه « تعليموا القرآن خمس آيات خمس آيات ، فأن جبريل عليه السلام انزل على محمد والله خمس آيات خمس آيات ، ولان الأمور المخسسات مالوفات في الشرعيات نمن ذلك بني الاسلام على خمس ، وجعلت الغنائم خمسة وجعلت زكاة الابل والبقر في خمسة وجعلت شهادة اللعان خمسا ، وجعلت القسامة خمسين ، وجعات الأصابع والبنان خبسا خبسا ، وذكر في القرآن من عدد الأنبياء خبسة

⁽١) بولمبوع كما في اللاليء المستوعة ،

وعشرين ، وجعل اولو العزم خمسة ، وكلمات ام القرآن خمساً وعشرين ؟ واسماؤه تعالى في القرآن خمسة ، وكلمات سورة الاخلاص خمس عشرة ، وعدد آيات سورة الفلق خمساً وكذا سورة الناس .

وحكم مداد الصبيان الطهارة ، وكرهه أبو عمران الفاسى: ونجسه أبو عبدالله محمد بن ياسين الرجراجي ، والذلاف فيمن لا يتحفظون عن النجس .

وصفة تأديب الصبى الضرب المتوسط لا شديد ولا خفيف ، والصحيح ان ذلك بحبسه ، مبعض لا يمتثل الا بالضرب الشديد ، وبعض بالخفيف وبعض بالشتم غلا يضرب ، وبعض بلا شتم غلا يشتم ولا يضرب ، والضرب بسوط رطب ليِّن عريض قاله صاحب «الحلل» ، لكن قاله في ضرب الصبي على ترك الصلاة ، ويضرب فوق الظهر على الثوب أو المقعدة أو الكتف أو الصدر أو العضد أو: الذراع بسوط لين ، قال صالحب « الحلل » من المالكية : أو على باطن القدمين مجردين لكن قال : هذا أنها هو على ترك الصلاة ، ويضرب على الصلاة واللوح(١) والشتم والكذب والهروب من المكتب وعقوق الوالدين ومخالطة اقران السوء وغير ذلك من المظالم ، قال ابن القاسم : زمان الضرب عشر سنين ، وقال اشهب : سبع سنين ، هذا على المسلاة ، وعندنا يضرب على غير الصلاة لسبع سنين ، قيل : يضرب على الصلاة ثلاثة اسواط ، وعلى اللوح بخيسة ، وعلى الشتم سبعة وعلى الهروب من المكتب عشرة ، وقال ابن أبي زيد : يجوز على البطالة عشرة وعلى القراءة ثلاثة ، وإن جاوز معليه دية ما اصاب ، قيل : وللزونج ضرب زوجه اذا عصته عشرة ، وما زاد تقتص به منه ، وقال اشهب : على السعب سبعة ، وعلى الهروب من المكتب عشرة ، وعلى الحفظ ثلاثة ، تأليا تومنا : ولا يكون الضرب الا أسفل القدمين ، قال أشهب : أن جاوز ثلاثة على

⁽¹⁾ كذا في الاصل ولعل صوابها: الصوم .

ومنعت على كتابة مصحف ، وجوازت فيه على عمسل وحسنمه ، لا على سبب القسران .

ظاهر القدمين القتص" منه لانه تعد"ى ، ولا يضرب على البطن ، قال بغض تومنا : ولا على الظهر ، ولا ضمان على ما تولد من الضرب الجائز ، ولزم الضمان على نفس الضرب المنوع وعلى ما تولد منه ، قيل : يضرب الممبى على التعلم ولا يرشى ، قاله ابن القاسم وأشبهب ، وقيل يرشي ولا يضرب ، وقيل : لا يرشى ولا يضرب بل يضرب والقول بأنه يرشى ضعيف ، لأنه قد يكسل بعدم الاعطاء ويكون عمله غير خالص وقالوا : ذلك في الصلاة ، وكان لبعضهم ولد مامتنع من الصلاة فآجره أبوه بشيء معلوم فلما حل" الأجل تقاضاه فامتنع الأب ن اعطاء الاجرة نقال : صلاتك لنفسك ومالى لماذا ! نقال له الولد اذا كان مصدك هذا نوالله ما صليتها لك بطهارة ، ويأخذ المعلم من أحباس المسجد ، وقيل ان كان مؤذنا أو أماما ويأخذ الزكاة ولو كان غنيا ، وكذا العلماء الذين نهم نفع الاسلام كالقضاة والمفتين والمدرسين والمؤذنين والائمة قاله الغزالي . تال اللخمي : جاز للماملين ولو كانوا اغنياء غاولي للعلماء ولو كانوا اغنياء ، وكذا اجازها سحنون . (وهنعت على كتابة المصحف) لئلا يكون كبيع الدين والأكل به ، وجازت على شكله ونقطه وتبين أرباعه وأحزابه وأثمانه وأعشاره ونحو ذلك كالآيات والوتوف (وجوزت فيه على عمل وصنعة لا على سبب القران) وكذا الخلف في بيع المصحف ، والنقت المالكية على جواز بيعهسا واختلفوا في اجارة المصاحف ، فأجازها أبن القاسم ، ومنعها أبن حبيب ، ومذهبنا : المنع تاله في « الديوان » : لا يجوز كراء المصاحف ولا الكتب لن يترا لميها ، وذلك ثمن العلم ونهى رسول الله علي عن ذلك ا هـ.

وفي « التاج » : اجرة المسحف لمن يقرا نيه قبل مكروهة ، وقبل جأئزة

على تسلقة وحساب على عمل ، لا على تعليم ، وعلى رقيا علية ايضا ، وعلى المنسساء

The state of the s

على الدنين ، والورق ، وفي كراء الحلى خلاف ، ولا يؤاجر نفسه ان يقعد في الحبس بدل غيره ولا اجرة له ان معل لانه معصية ، ولا دية ان مات لانسه واقع الظلم بنفسه ، وتجوز الأجرة على كتابة الحروز السالمة من الشرك ، وكاتبة كتب العلم وبيعها ، قال الشوشاوى : قال في المدونة : تكره الأجرة على تعليم الفقه وكتابته وكذا غيره من الفنون كالفرائض والأصول والنحو واللغة والشعر والأدب ، وقال الاندلسيون وابن حبيب وابن يونس واللخمى : يجوز خلك بلا كراهة ا ه .

والمذهب جواز بيعها دون الأجرة على تعليم ذلك ، قال ، وبيعت كتب أبن وهب بثلاثمائة دينار ذهبا وحضر لذلك اهل الفقه والصلاح ا ه .

وان اخذ الأجرة على تعليم القرآن أو العلم أو الكتابة للكفار زنجسر ونزعت منه وتصد ق بها عقوبة له ، وقيل : تترك له ، وكذا أن استأجر نفسه لهم وأن لم يعلم نسخ عقده وزجر عنه (و) جوزت (على قسمة) قسمة المشترك مطلقا (وحساب على عمل لا على تعليم) وليس المقصود بهما غالبا التعليم ، فأذا قصد بهما التعليم أخذ الأجرة عليهما لا على التعليم ، وقيل : تجوز أيضا على التعليم ، وقيل : لا تجوز ولو بلا تعليم لانها بمنزلة التعليم بناء على أنه لا تجوز على حساب الفرائض لا على تعليم الفرائض (و) جو زت (على رقيا عليه) أي على العمل (ايضاً) كمسح بيد وغمز بيد ونفث بنم وكتابة ومشى ، وعلى الأولى متعلقة بجو زت بمعنى في وعلى الثانية للاستعلاء متعلقة به أيضاً ، ويجوز المكس ويجوز تعليق أحداهما وعلى الثانية للاستعلاء متعلقة به أيضاً ، ويجوز المكس ويجوز تعليق أحداهما به والأخرى بمحذوف حال ، ولو ابتيتا معا على الاستعلاء (وعلى العناء) أي

لا على أسماء الله تعالى وآياته وجوازت على ذلك أيضا ، وخبث كراء الحجام وخسس ، لا بتحريم ، وجواز بلا مقاطعة ، وإن اختلفا فكراء منسسله

التعب اللازم على العمل غلو اقتصر على احدهما اكان اولى (لا على السهاء الله تعالى) في الرقيا (وآياته) فيها (وجو رّت على ذلك ايضاً) اى واجاز بعضهم الأجرة على اسماء الله وآياته في الرقيا وعلى التعليم في التسمة والحساب ، وتجوز الاجارة على الطب كما تشير اليه احاديث الرقيا ، واختلفوا في مشارطة الطبيب على البرء هل هي من باب الاجارة على البلاغ أو من باب الجعالة . قال ابن عبد السلام : وظاهر المذهب أنها من باب الاجارة على البلاغ ، ولا يقال : ان الاجارة على البلاغ مساوية للجعالة في أن الاجارة فيها لا تجب الا بتمام العمل لانه لا يلزم من استوائهما في هذا الوجه استواؤهما في غيره ، فأن الاجارة على البلاغ لازمة بالعقد بخلاف الجعالة ، ولا يجوز اشتراط النقد الاجارة على وجه الجعل ، واختلف اذا تطوع بذلك ، فهنعه أشهب وقال : اذا دخل على وجه الجعل ، واختلف اذا تطوع بذلك ، فهنعه أشهب وقال :

وتجوز الأجرة لمن يروم البهيمة اذا مات ولدها على غيره من عجل او خروف (وخبث كراء المحجام) لأن الحجامة اخراج الدم ، ولأن غيها تنجية المؤمن (وخسسس) بالبناء للمفعول والتشديد ، اى حكم بخسته بنقاطعة أو بدونها في حق الحاجم ومن يعامله غيه ، أو ياخذه منه بصدقة أو هبة ، كذا قيل : (لا بتحريم وجور) دون خبث وخسسة ، أى أجازه بعضهم (بلا مقاطعة) على اجرة مجهولة ، مثل أن يتول : احجم لى على أن لك ما في موضع كذا أو موضع كذا ، أو مثل ما أخذ غلان أو نحو ذلك وهما أو احدهما لا يعلمان ما في ألوضع أو ما أخذ غلان كم هو غذلك حرام لانه مقاطعة على هذا القول ، بل يحجم له ، ويعمليه ما تيسر ورضيا به (وأن) لم يرض و (اختلفا في) لله (كراء مثله) ويعمليه ما تيسر ورضيا به (وأن) لم يرض و (اختلفا في) لله (كراء مثله)

وكرهت على بيوت هكة ، وجوازت على كخشب • • • •

وهو ما يعطى لمثله عادة ، اذا حجم بلا مقاطعة ، وان لم يكن قدر له عناء ، وروى أنه على : (نهى عن كراء الحجام) (١) أي الأجرة التي تعقد له قبل المحامة ، وهي من السحت ، وأما ما يعطيه بلا مقاطعة ، غجائز اعطهاؤه وأخذه كما انه أعطى من حجمه بلا مقاطعة مالسنة الحجامة بلا مقاطعة ، وروى أنه نهى عن ثبن الدم فيحمل على ثبن عقد له أجرة قبل أن يحجه ، وأشترى بعض الصحابة عيدا حجاماً ، فكسر محاجمه ، لما روى انه على قال : (كراء الحجام خسيس) ، وروى (كراء الحجام خبيث) (٢) ، ويحمل الحديثان على المقاطعة ، وكسر الصحابي المحاجم لئلا يقاطع عبده في حجامته ويتركها أصلا ، ولانها مكروهة أصلا ، ولو بلا مقاطعة ، فهي بمقاطعة سحت ، وبدونها مكروهة . وفي أثر بعض مومنا : أجرة الحجام جائزة خلامًا لأبي حنيفة (وكرهت على بيوت مكة) ودورها ، ويلتحق بذلك المطهورة والفار كراهه تحريم ، ولو على الخشب ونحوه ، والمراد بمكة : مكة وما حولها من الحرم ، ومطلق أرضها في حكم بيوتها ، وعنه على : مكة مناخ لا تؤجير بيوتها ولا تباع رباعها » (١) . وأما ما حدث من البنيان بعد اخذ مكة ، فيجوز اخسد الأجرة عليه وبيعه لما أحدث ، ولا يجوز ذلك على نفس الأرض ، وجسازت اجماعاً على ما ليس من البيت كفراش وحبل معتود في موضع الى آخر غير مبنى عليه وخابية غير مبنية في الحائط أو في الأرض (وجوزت على ك خشب)

⁽۱) رواه النسائي واحد والدارس بلفظ : كسب .

⁽۱) رواه إحبد ومسلم والترمذي .

⁽٢) أورده في الجامع المنفير ونسبه للحاكم والبيهتي .

الواحدة خشبة ، واعاد اليه ضمير الواحد في توله ونحوه لجواز عود ضمسين الواحد الى مثل الكلم والنخل مما مفرده بالتاء ، ويجوز أن يكون مفردا التسه يطلق على الواحد والجمع بلفظ واحد ، وأولى من ذلك أن يرجع الضمير الى الكاف ، ومثل الخشبة الحجارة والطين وغيرهما ممسا يبنى (ونحوه) الأولى الاستفناء بالكاف ، ويجوز أن يريد بالكاف أنواع ما يسقف به من اذخـــــــ وغيره بالنحو الحجارة والطين وغيرهما أو بالعكس ، والمشهور المنع ، وفي اللقط ينجى المضطر نفسه بوجوه السحت كلها الا ثلاثة : الرشوة في الحكم ، وكرراء بيوت مكة ، ومهر البغى ، والمعتبد عند أصحابنا رحمهم الله وجمهور الأمة أنها فتحت غتما بالعنوة والقهر ، ولا خلاف عن مالك وأصحابه أنها فتحت عنوة ، الا أنهم اختلفوا : هل من على أهلها بها ، غلم تقسم لما عظم الله من حرمتها أو هل اقرات للمسلمين ، وعلى هذا جاء الاختلاف في جواز كراء بيوتها ، فروى ثلاث روايات : المنع ، والاباحة ، وكراهة كرائها في أيام الموسم خاصة ، وفي «الديوان» : لا يجوز كراؤهما في أيام الموسم ، قال أبو يعقوب يوسف بن ابراهيم رحمه الله : وكذلك تركه أهل مكة في بيوتهم على قول من قال : دخلها عنوة وتهرا ومتحا ، وهو الذي عليه اعتماد اصحابنا لانه دخلها ، وعلى راسه المغفر وهو معنى توله على : ﴿ أَحَلْتُ لَى سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ ﴾ ولو كانت حراماً لدخلها محرما كاشعه راسه وقال غيرنا: أنها دخلها صلحا وسلاما ا ه. ، اي القائلة بدخولها صلحا وسلاما من غيرنا ولم يرد أن غيرنا كلهم مالوا بذلك بل جمهورهم مالوا كما ملنا . مال في « المواهب » : وروى احمد ومسلم والنسائي ، اي عن ابى هريرة قال: اقبل رسول الله عليه: وقد بعث على احدى المجنبتين خالد بن الوليد وبعث الزبير على الأخرى ، وبعث ابو عبيدة على الحسر (بضم المهلة وتشديد

السبين المهملة) أى الذين بخير سلاح ، فقال لى : يا أبا هريرة أهتف لى بالأنصار أى نادهم بصوت مرتفع ، فهتفت بهم فجاؤوا ، فأطافوا به ، فقال لهم : أترون أوباش قريش وأتباعهم ثم قال باحدى يديه على الأخرى : أحصدوهم حصدا حتى توافونى بالصفا ، قال أبو هريرة : فانطلقنا ، فما نشاء أن نقتل أحدا منهم الا قتلناه ، فجاء أبو سفيان فقال : يا رسول ألله أبيحت خضراء قريش لا قريش بعد اليوم ، فقال على (ن أغلق بابه فهو آمن) (١) .

قال في « فتح البارى » : وقد تهسك بهذه القصة من قال ان مكة فتحت عنوة ، وهو قول الأكثر ، وعن الشافعى ، وهو رواية عن احمد : انها فتحت صلحا ، لما وقع من هذا التأمين ولاضافة الدور الى اهلها لانها لم تقسم ولان الغانمين لم يقسموا دورها ، والا لجاز اخراج اهل الدور منها ، وحجة الأولين ما وقع التصريح به من الأمر بالقتال ووقوعه من خالد بن الوليد ، وبتصريحه عليه السلام بأنها أحلت له ساعة من النهار ، ونهيه عن التأسى به في ذلك واجابوا من ترك القسمة بأنها لا تستازم عدم العنوة فقد يفتح البلد عنوة ويهن على اهلها و تترك لهم دورهم قال : وأما قول النووى واحتج الشافعى بالأحاديث المشهورة بأن النبى في مالحهم بهر " الظهر ان قبل دخوله مكة ففيه نظر ، لأن الذي أشار اليه ان كان مراده به من قوله في « من دخل المسجد كما عند ابن اسحاق غان ذلك لا يسمى صلحا الا اذا التزم من اشير اليه بذلك الكف عن القتال والذي ورد في الأحاديث الصحيحة ظاهر في ان قريشاً لم يلتزموا ذلك القتم استعدوا للحرب ، وان كان مراده بالصلح وقوع عقده ، فهذا لم ينقل

⁽۱-) روآه بسلم ،

وأما الأرضون والمياه ، وقيل : لا تجوز مزارعة إلا بجوز من المنارج منها ، ، ، ، ، ،

ولا اظنه عنى الا الاحتمال الأول ، وفيه ما ذكرته ا ه ، قلت : لا دليل في قتال خالد ، لانه عليه عليه (وأما المياه والأرضون) فقد اختلفوا في كرائها كما ذكره في الأرض بعد ، ولم يذكر الماء بعد ، أما بيعه فقد مر" الكلام عليه في محله ، ومعنى كراءه أن يكترى بئرا أو عينا أو جزءا ، وذلك كراء المعنى بمعنى كراء محله ، فينتفع بخروج الماء ، وأما أو السترى نفس الماء هكذا غلا يصبح اطلاق الكراء عليه ، لانه يستهلكه ، وقد مر" الخلاف في بيع المساء ، اوفيا « الديوان » : نهى عن كراء المساء ، وقيل فيه غير ذلك ا ه .

وحكم اكتراء الماء وبيعه سواء ، غالخلاف في اكتراثه هو الخلاف الذي في بيعه ، ولذلك لم يذكره استغناء بما مر" في محله ، وذكر الخيلاف الذي في الارض و واما كراء الماء الذي يتبع الارض و تزرع منها فهو تابع لكرائها فكراؤها هو كراؤه ، ولذا لم يذكره ، وذكر الارض وحدها فقال : (وقيل : فكراؤها هو كراؤه) أرض (الا بجزء هن خارج هنها) في تلك المزارعة ، ولا يجوز بخارج منها قبل أو بعد ، ولا بجنسه الخارج من غيرها ولا بغير جنسه ولا بالدناني والدراهم لما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كتب الى عماله من نجران في مزارعة مال المسلمين : من دَهَع البدر فله النصف ومن لم يدفع البدر فله الثلث ، ويبجه في هذا الاستدلال بأنه ليس في كلامه حصى وبأنه لو لزم اتباع ما فيه لكان يلزم انه لا تجوز المزارعة الا بالنصف لمن دفع البذر وبالثلث لن لم يدفعه ، والمتبادر من كتبه الى عامله ومن التعبير بمسال المسلمين أن الارض لبيت مال المسلمين ، ولو احتمل أن يكون ذلك بيانا في أموال المسلمين أن الارض لبيت مال المسلمين ، ولو احتمل أن يكون ذلك بيانا في أموال المسلمين أن الارض لبيت مال المسلمين ، ولو احتمل أن يكون ذلك بيانا في أموال المسلمين ان الارض لبيت مال المسلمين ، ولو احتمل أن يكون ذلك بيانا في أموال المسلمين أن الارض لبيت مال المسلمين ، ولو احتمل أن يكون ذلك بيانا في أموال

القائم عليه ، والا كان تريباً من التحكم على الناس في أموالهم بالثلث والنصف وذلك الذى ذكرته توى في ارادة بيت المال غيؤول اليه ما تد يتال اته ينافيه ، وحو التعبير بدنع البدر بائه قال دنع لأن الحارث دنع البدر في الأرض أي التاه فيها وونجيَّهه اليها ، ولأن التاءه دفع للعامل وبيت المال ولأنه دفع عنهما اى بدلهما واحتج اصحاب التول الذي ذكره المسنف ايضا بما روى انه على دنع ارض خيير الى يهود خيبر بالنصف من ثمارها ويتجه بأنه لم يحصى ، وبأنه لو لزم خصوص ما في الحديث لزم أيضا أن لا مزارعة الا بالنصف ، وأن تلت : يتاس ذلك على المضاربة والساتاة في النخل ، تلت : ذلك تياس على ما خالف الاصل وهو المضاربة للجهل نيها ، لأن المساقاة تناسب المزارعة ، بل هو سواء ، وفيهما الجهل معا وهي جائزة (وقيل) لا تجوز الا (باجرة عين) من ذهب أو مضه لقوله على « الزراع ثلاثة : بملك أو بمنحة أو بأجر من ذهب أو غضة » وللجهل في الخارج منها وللنهي عن الزراعة بجزء كما مر" اول الكتاب كتاب الاجارة ، ولنهيه عن المزارعة ، اى بجزء وامره بالمؤاجرة اى بالذهب والفضة ويتجه بانه قد زارع اهل خيبر بجزء ، غدل على الجواز بجزء ، ودل" بهذا الحديث على الجواز بغير الجزء ، وذكر الذهب والفضة جريا على الأصل في المعاملة أو على الغالب يومئذ ولم يرد الحصر غيها بدليل مؤاجرته أهل خيبر بِلْجِزِء ، فيكون نهيه عن المزارعة حملا لهم على ما هو الأولى من المؤاجرة ، ولا نسلم أن أمره بالمؤاجرة أمر بالمؤاجرة بالذهب والفضة فقط ، بل بالمؤاجرة مطلقا بالذهب والفضة أو غيرهما من الجنس وغيره حتى أنه أذا استأجره بمدد جاز له أن يسطيه مما أخرجت الأرض في تلك المزارعة أذ لم يشترط منها (ومنعت · مطلقاً) بجزء منها ولا بنيره ، بل يحرثها صاحبها أو يعطيها من يحرثها لما روى

منه على : « من كانت له ارض الميزرمها او يمنحها أخاه » (١) ويبحث (٢) مان هذا نهى تنزيه بقرينة أنه معله وأن الأرض ملك الماكها .

وفى « الديوان » : وقيل انها نهى عنه اى عن كراء الأرض كراهة وليس بحرام ، ونهى ايضاً عن كراء الماء ، وتيل : غيه غير ذلك ا ه . وبان هذا في أول الاسلام أذ كان المال تليلا ، فيحسن لمالك الأرض أن لم يحرثها أن لا يدعها ضائعة ، بل يعطيها أخاه ، ويدل لهذا التعبير بالأخوة الداعية للرفق والعطف على الأخ في الله . ولما كثر المال جاز اخذ الأجرة عليها اذ يجد مريد مزارعتها ما يعطى فيها ، ولا يضره اخراج جزء مما يخرج منها ، ويحتمل أن يريد بمنحها اعطاءها من يحرثها بأجر ذهب أو غضة ، أو جزء منها ، أو بغير ذلك ، وسمسّاه منحا لأنه يتضمن نفعا لن يحرثها ولو باجر ، ولو قال بائع : اعطيتك هذا بكذا أو منحتكه بكذا لجاز ، وكان بيما على مر" ، ويقوى هذا أن الأرض مسال مملوك ، فالأصل أن لا حق فيها لاحد الا ما رضى به ، وسبحت بـ فنسه واحتج صاحب هذا القول أيضا (بنهيه عن المحاقلة) (٢) وهي المزارعة اي بجزء مما يخرج منها وبذلك نسسّرها مالك وهو المشهور ، ويجاب بأن هذا غير متعين ، فلا يتم دليلا ، فقد قال الجوهرى : المحاقلة بيسع الزرع في سنبله بالبر ، وكذا مال أبو عبيد : هو بيع الطعام في سنبله باأبر ، وكذا مال الشيخ عامر : بيع الرجل سنبل زرعه بحب معلوم كيله الى اجسل ، ولكن الأولى اسقاط قوله الى أجل ، وهو أغذ مأخوذ من المحقل وهو الزرع أذا تشعب من قبل أن يغلظ سوقه ، وقال : المنهى عنه بيع الزرع قبل ادراكه ، وقيل :

⁽۱) رواه مسلم واحمد والنسائي ،

⁽٢) كذا في الاصل ولعل صوابها : ويتجه ،

⁽۳) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن عاجه ٠

بيسع الثمرة قبل بدو" صلاحها ، وقيل : بيع ما في رؤوس النخسل بالتمر ، واحتج أيضا اصحاب القول بمنع كراء الأرض مطلقا في الحرث بما روى عن عمر أنه قال : كنا نخابر ولم نر بها بأسا حتى بلغنا أن رسول الله وي نهى عنها متركناها ، وما روى أنه وي : (نهى عن كراء الأرض) ويتجه بأن المخابرة المزارعة بجزء ماذا صح منعها بقى الجواز بغير جزء منها ، وقد مر" الجواب على المنابرة بغن ، وأن معنى النهى عن كراء الأرض النهى عن كرائها بجزء منها كما لمستره بعض الصحابة كما مر" أول الكتاب ، فيبقى الجواز بغيره ، مع أنه قد مر" أن النهى تنزيه لأنه نعله ، أو أن ذلك حين قل" المسال .

وقال الشيخ درويش : اختلفوا في الزرااعة بنصيب وعملوا به ، لكن العمل بما لا خلاف غيه أغضل ، واختار العمل بالنصيب على العمل بكيل معلوم أو دراهم .

وفي « الديوان » : ولا يجوز كراء الارض ليحرث نيها او يبنى ، ويجوز كراؤها ليستنفع بها لنفسه أو ماله ، مثل أن يبنى نيها خصّه أو غسطاطه ، أو نحو ذلك أو يربط فيها دوابّه ، أو يجعلها محلا لحيوانه ، أو ثماره ، أو زرعه ، أو يتخذ فيها طريقا أو يجرى فيها ماء ، ويجوز كراء البيوت والدور والفنادق والمعصرة والحمام والرحى والغار ، ونحو ذلك ، والخباء والفسطاط ونحوهما والساتية والحائط والسارية والخشبة لينشر عليها أو يعلق اليها والاشجار ليعلق عليها أو ينشر ، وأذا فهمت تلك الأجوبة والأبحاث المذكورة تحصل لك جواز المزارعة بكل شيء ، وهو تول بعض كما قال : (وجورت بحب) منها أو من غيرها بجنس وغيره بعدد من كيل أو بجزء مما تخرج أرض أخرى يحرثها أو من غيرها بجنس وغيره بعدد من كيل أو بجزء مما تخرج أرض أخرى يحرثها

من يحرثها (وبغيره) اى بغير الحب كالدنائير والدراهم وغيرها (و) جاز ﴿ الحدُّ نقص الأرض من حارثها بلا اذن ربها) لانه لم يرد النهى في ذلك لانه من ضمان الأموال سواء" أخذه حبا منه أو من غيرها أو غير ذلك وأن اختلفا ، عالدنانير والدراهم ينظر ما تنقص الأرض بالحرث ، فيعطاه مالكها ، وذلك أنه تحرث سنين متتابعات ، منجىء غلتها أقل" ، واذا تركت سنة أو أكثر بسلا حرث جاءت أكثر (و) جاء أخذ أرش (نقص فحل) جهل أو ثور أو كبش أو نحو ذلك ولو غرسا أو حمارا (لا بكراء من ضارب) (بكسر الراء) متعلق جالآخذ أي ممن ضرب (به) أي حمله على نوقه أو بقراته أو نعاجه ، أو غير فلك كل فحل وأنثاه ، وكذا على غير انثاه ، كحمار على غرس وكذا ان عمل الفحل في الأنثى وحده بلا حمل حامل (بلا اذن) متعلق بضارب ، وجاز اخذ أرش النقص ، لأن ذلك من غرامة الأموال وليس يشمله النهى عن كراء الفحل اذ روى انه عليه : (نهى عن ثمن الكلب ومهر البغى وحلوان الكاهن وكراء' الفحل) (١) يعنى لأنثى جنسه أو غير جنسه لأنه اطلق ، وتول الشبيح درويش من جنسهن " ، ليست قيدا ، بل جرى على الغالب ، ودخل بثمن الكلب كراؤه ، وحلوان الكاهن ما يعطى ، لانه ياخذه بلا عمل شاق . كذا قيل : ولعله شاق أو مختلف ، وجاز كراء كلب معلم وبيعه وشراؤه (ونهى النبي علي عن شبِّر ا الجمل) (٢) . قال ابو عبيدة : شبر الجمل اخذ الأجرة على ضرابه ، وهو (بفتح الشمين واسكان الباء) والنهى في ذلك هو عما كان بمماقدة ، واما ما كان بضمان استعماله بلا اذن في الضراب ، أو ما اعطاه من مرب به باذن صحابه

⁽۱) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والتربذي والنسائي وابن ماجه والدامِمي .

⁽٢) رواه مسلم والنسائي بلفنا ضراب ،

ومهر مغلوبة من غالبها ، ولرب أمة أخذه إن وطئت ، وإن بإذنها ، وجوزت لتابلة

بلا معاقدة محلال ، ولو كان معلوما انه على الضراب ، وروى انه (نهى عن عسب الفحل) (۱) (بفتح العين واسكان السين) وهو الضراب ، ويطلق على مسائه والنهى انها هو عن كراء ضرابه أو مائه ، والما صدق (۲) واحد غيقدر مضاف اى كراء عسب الفحل ، او يقال : عبر بالسبب ، واراد المسبب ، فان ماء و أو ضرابه سبب الكراء ، ويجوز أن يهدى له هدية ليعطى غطه للضراب بلا معاقدة على ذلك ، وكذا يعطيه هذا فحله ، ويعطى هذا عطية لذلك أو أدل عليه ، فضرب بفحله وأعطاه ، فانه تحل العطية في ذلك وأخذها ، وكراء الفحل جائز عند الشافعي وأبي حنيفة ، ومنعه مالك وأحمد كما منعناه ، وأن عقد الأجره حيث لا يجوز عقدها تابا وأخذ ما يقدر له ، وهذا في جميسم ما لا يجوز عقدها فيه وهو حلال في الأصل ، كالفحل والميزان ونحسو ذلك مسامر واياتي ،

(و) جاز اخذ (مهر مغلوبة من غالبها) على زنى تأخذه هى أن صح أن تأخذ أو أبوها أو قائمها أن لم يصح كطفلة ومجنونة ، لكن أن كانت طفلة أو مجنونة ، فلها ذلك ولو بلا غلبة بأن رضيت ، وكذا لها الأخذ ممن أتاها نائمة أو سكرانة أو غرها بأنه زوجها وتبين أنه غيره ، ولا يقال : ذلك من الأخسد على الزنى وهو حرام ، لأن هذا تضمين وتغريمها ومهرها في ذلك نصف عشر ديتها أن كانت ثيبا ، وعشر ديتها أن كانت بكرا (و) جساز (لرب أهة أخذه) كذلك (أن وطئت وأن بأذنها) أذ لا أذن لها وهو نصف عشر قيمتها أن كانت ثيبًا وعشر قيمتها أن كانت بكرا (وجوري القابلة)

⁽۱) رواه أحمد والتربذي والبخاري .

⁽٢) كذا في الاصل .

وهى التى تقبل الواد ساعة يواد ، نتمسحه وتدهنه وتلبسه مثلا بعد قطع سرته وعقدها وان قبل الرجل بلا رؤية ما لا يحل للرجل رؤيته ، فله ، وكذا ان راى لانه أخذ الاجرة على القبالة ولا يتولى ذلك الالضرورة (وخاتفة) للنساء أو للرجل أن لم يجد خاتنا ، ولها الختن للطفل (وباكية) كسبا أو خرورة (لا فاتحة بلا شرط) وان شرطن أو شرط من فعل ذلك من الرجال ، أو شرط لهم أو لهن فهو حرام ، وقيل : أذا شرط لهن أو لهم بلا أذن منهن أو منهم جاز أخذه ، وكذا كل ما جاز فيه بلا شرط ولا نفع لبكاء يعود إلى من بكى له ، ولا قيهة على أنفراد) أى لها قيمة في نفسها ، أى : ولو لم تكن تبعا لفيرها ، ولم يرد بالانفراد عدم مقارنتها غيرها ، بل أراد أن لها بنفسها قيمة كمل المبيع والتنقل به ، والنداء عليه فيمن يريد ، فله أن يخص بعضا من خدلك بأجرة مخصوصة (ومنعت على تعليم علم مطلقا) ، كعلم الفته والنحو واللغة وغير ذلك من علوم الاسلام والنفل والفرض ، التوحيد وغيره ، وسائر علم الاشياء والمعانى وقال غيرنا : بجواز الاجرة على ذلك كله كما مر" .

(وجو "زت في اداة ينقصها عمل كمكيال وميزان) بانواعهما لانها مال لمالكه ، ولانه ينقصهما العمل ، ولا يشترط ، ومنها بعض " عليهما اورود النهى عن اجرتهما ، ولانهما للمعرفة بهقدار الشيء ، أو ما يخرج أو ما يجلب ، وذلك

وهل تباح لرسول وخبي مطلقا أو تجوز إن حمالا شيئا واو كتابا ؟ قولان

علم ، ولا يأخذ الأجرة على التعليم ، ويتجه بأنه لا يعتبر ذلك ، لأن كيفية الوزن والكيل معلومة بدون مكياله وميزانه ، وجازت قطعا على ما يوضع في الكفات مما يوزن به ، وإن أعطاه على الميزان والمكيال بلا مقاطعة ، فله الأخذ وكذا لا يغرمه إن استعملهما بلا أذن .

وفي «الديوان»: (نهى رسول الله على عن كراء الميزان والعيار، لانهما حق" بين الناس) اه، اى هما الماعون المذكور في قوله تعالى: - وأي ويمنعون الماعون الله (١) ، وجازت على عمل الكيل والوزن ان عمل بنفسه ، فيقدر له أجر بقدر عمله ، ولا يعتبر له أجرة مكياله وميسزانه (وهل تباح ارسول وخبير) على طريق أو ماء مع مشى (مطلقة) ولو لم يحملا شيئا (أو تجوز أن حملا شيئا ولو كتابا) للمرسل أو للمستخبر فحينئذ تجوز لهسما على المشى والتبليغ والحمل ، وهو مشكل ولو شهر ، لأن المقصد الأعظم قد يكون المشى والتبليغ ، فاذا لم تجز الأجرة بهما لم يبحها حمل شيء ، ودعوى أنه رب شيء عمدى جوازها ، ولو يصح وحده يحتاج الى دليل يثبتها هنا (قولان) والأصح عندى جوازها ، ولو لم يحملا شيئا لمنائهما ، ولا تجوز لخبير لم يخرجا به لدلالة ، بل خرج لحاجته أو لاتوه في الطريق ، فقالوا له : اخبرنا بالطريق ، وان لاقتو"ه وقالوا له : اخبرنا ، فلم يفد اخباره الا بمشيه معهم الى موضع

⁽١) سورة الماعون : ٧ .

غله الأجرة ، والفرق بين الإجارة والجعل ، أن الجعل اجارة على منفعة يضمي حسولها وهو جائز خلافا لأبى حنيفة ، ولا تحصل المنفعة للجاعل الا بعد تمام العمل كرد" الآبق والشمارد بخلاف الأجرة ، غانه يحصل له من المنفعة مقدار ما عمل له ، ولذلك أذا عمل الأجير حصل له مقدار ما عمل من الأجر ، ولا شيء له في الجعل حتى يتم العمل وكراء السنفن من الجعل ، فلا أجرة الا بالبلاغ ، خلافا لابن نافع ، والعمل في الجعل يكون معلوما ومجهولا كحفر بذر حتى يخرج الماء ، والاجارة لا بد" من العلم غيها كالحفر بالأذرع ، ومشاردلة الطبيب على البرء مترددة بين الجعل والإجارة ، وكذا المعلم على قول الجواز ، ولا يجوز تقديم الأجرة في الجعل بخلاف الإجارة ، ولا تكون الأجرة في الجعل على كغيره الا معلومة ولا يضرب المجل أجل ، ولا يشترط أن يكون الجعل على سير خلافا لعبد الواهب المالكي ، والصحيح ما ذهب اليه عبد الوهاب

الاباضي الوهبي من جوازه في السمير وغيره والمزارعمة كما مر في المشاركة

في الزرع •

قال بعض قومنا : تجوز بشرطين عند ابن القاسم : السلامة من كراء الأرض بما تنبت ، وتكافئ الشريكين فيما يخرجان ، وأجازها عيدى بن دينار وأن لم يتكافآ ، وعليه جرى العمال بالأندلس ، واجازها قدوم ، وأن وقدع فيها كراء الأرض بما تنبت ، فأن كانت الأرض لأحدهما والعمل للافر ، فالا بد أن يجعل رب الأرض حظه من الزريعة ، يكون لكيلا كراء الأرض بها تنبت ، فأن كانت لهما بملك أو كراء فالزريعة منهما أو من احدهما أذا كان في مقابلتها عمل من الآخر ، والمفارسه أن بدفع أرضه لمن يغرس فيها شجرا ، والمساقاة أن يدفع الرجال

شجره لمن يخدمها ، وتكون غلتها بينهما ، وهي جائزة مستثناة من اصولين معلومين : الاجارة المجهولة ، وبيع ما لم يخلق ، ولذلك منعها

اصولين معلومين : الاجارة المجهولة ، وبيع ما لم يخلق ، ولذلك منعها ابو حنيفة ، وانها اجازه غيره لفعل رسول الله على مع يهود خيبر في النخل ، فقصر الظاهرية جوازها على النخل خاصة ، والشاهعي على النخل والاعناب والصحيح جوازها في جهيع الاشجار والنخل الا البتول ، والله أعلم .

يساب

من شرط جواز الجائزة تعيين ثمن ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

باب

(من شرط جواز) الاجارة (الجائزة تعيين ثمن) ولا يشترط مخالفتها للمنتفع به خلافاً لبعض ، نفى الأثر : وفى كراء الحلى خلاف ، اى حلى الذهب أو الفضة ، أو نحوهما بجنسه ، ويحتمل أن المنع لعدم اعتبار التحلى بالحلى عملا به واتفاعاً به ، ومن استأجر أجيراً بما يشبعه من الطعام ، ثم لم يوف لله به ، غليس له أن يأخسذ من طعامه قدر ما يشبعه الا باذنه ، قاله أبن محبوب ، وعن أبى المؤثر : رفع الى " الحديث : « لا يستعمل الأجير حتى تتعليع له أجرة » ، فهذا نص " في وجوب التعيين ،

ويجوز قضاء غير الأجرة فيها ، مثل أن يستأجره بدرهم ، فيأخذ فيه حبا أو فيره ، وقيل : يجوز أخذ غير الدراهم والدنائير فيها لا المكس ، ولا شيء

وقدر منفعة ما لم ينه عنه تحريماً ٠ • • • • • •

في شيء ، ولا يشترط عدم الضرورة خلافًا لمن قال : أنه في الضرورة يرجع الى مناء المثل ان غالى ، فهن قال : اطلع هذه النخلة وجد ها . فقال : لا أفعل الا بالنصف ، فقال : اطلع ، فلما جدّها قال : لك أجر المثل ، فقيل : اسه النصف وقيل : العناء ، وقيل : ان كان يجذ عيره ، فللأجير ما قوطع عليه ، والا غاجر' مثله ، وان وقع خوف ، فقاطع رجل على حمله بكثير ، فله مسا ماطع عليه ، الا أن كان أن معد خاف على نفسه هلاكا ، فعليه مدر كراء البلد الذي حمله اليه ، وقيل : ما قاطع عليه ، وما كان مثل هذا ، فداخل" في ذلك (وقدر منفعة ما لم ينه عنه تحريماً) أي مما لم ينه عنه نهى تحريم ، فان كانت بال تعيين برطل العقد ، فإن كان العمل ، فله أجر مثله ، وأجازت الظاهرية االأجرة المجهولة ، وأن كان الثبن مما نهى عنه تحريما ، أو كان المثمن كذلك أو كامًا كذلك ، وكان العمل فأجر المثل في العناء تغريما وتضمينا لا اجازة للعقد ، لانفساخه أن لم يعلم الأجير بالحرمة حيث يعذر بالجهسل كحمَمْ لل هدذا الوعاء ، ماذا ميه ميتة أو خمر أو مغصوب ، وكالحمل بهذه الدراهم ، فاذا هي مغصوبة ، أو ثبن خنزير باعه بها من يحل عنده وأن علم أو لم يعلم حيث لا يعذر بعدم العلم فلا أجرة له ولا عناء ، وأن لم يكن العمل انفسخ العقد ، ولم يجز الا التجديد أو الترك أصلا ، وأن كان النهي تنزيها في جانب الثمن أو المثمن أو كليهما ، فالمقد صحيح والأجرة ثابتة .

ومرادى بالمثمن ما عليه الأجرة ، ومن الحرام القمار كما مر" ، غان قال : اطلع هذا البيت ولك مائة دينار ، غان احتاج لذلك غله ما اتفقا ، والا فسله عناؤه ان لم يعلم بان ذلك قاله مخاطرة ، وان علم غلا عناء له ، ومن قال : ان أخرجت من راسى قملة غلك دينار ، غان كان على المخاطرة أن ليست غيه قملة

نكذلك وهكذا ما اشبه ذلك ، وان قال : العمل كذا بكذا وما زدت فعسلى حساب ذلك فهما على ذلك ، وقيل : له في الزائد عناؤه مثل أن يقول : انسبج من هذا الفزل ثوبا ولك كذا من الأجرة ، وان زاد اعطيك على حسابه ، وقوله : مما لم بنه عائد الى قوله : منفعة ، ويقدر مثله لثمن أو بالمكس (أما بغايتها) منعلق بتعيين أى بغاية المنفعة ، أى بوصول آخرها ، وتهامها (كه) الأجرة على (خياطة ثوب) معلوم (أو عمل بالب) معلوم الطول والعرض مركب من خشب أو حديد أو غيرهها ، أو باب بمعنى الفسحة التى يدخل منها ، معلوم طوله وعرضه (وهصد) زرع (معين) وجذاذ تمر معين (وهرث) أرض (معينة) بمعنى شقتها وقلبها مع القاء البذر فيها (وحفر بثر بتعيين طول وعرض باذرع) أو بحبل أو نحوهما ، ويجوز أن يكون ذلك كله أجرة لعمل شيء من جنسه أو غير جنسه ، كاجارة على حرث أرض بحفر بئر أو اجارة على حرث أرض بحفر بئر أو اجارة على حرث أرض بحرث أرض بحرث أخرى أو بحرثها في وقت آخر ،

ومنع اصحاب « الديوان » الإجارة بهنفعة تالوا : بجواز الكراء بكل ما كان معلوما مما يكال أو يوزن من الذهب والفضة والحبوب وما أشبه ذلك ا ه . تلت : ويجوز بالعدد وبالمسح في الذمة تألوا : وتجوز بما حضر ولو مجهولا اه . قلت : اى ان كان جهله من حيث كيله أو وزنه أو عدده أو مساحته مع العلم بنوعه ، والا لم يجز ، فلا يجوز كراء بشيء حاضر لا يدرى ما هو أو لم يحط التحرز به ، كجزاف لا يدرى موضعه منخفض أو مرتفع ، وخرج على خلاف ما ظن من انخفاض تألوا : وكل ما يجوز به البيع تجوز به الأجرة وتجوز الإجارة

بالنقد والتأخي ، وتجوز بالوماق والخلاف والنقد والتأخير ، وقيل : تضعف الاجارة بلا نقد اذ لو أخرت لكانت شبيهة ببيع الدين بالدين ، ويأتى ذلك في كلام الشيخ عن الأثر في باب الطوارىء عن محل العمل ، ولا 'تدرك عند مجيز تأخيرها حتى يفرغ من العمل الا ان جعلها على مدد أو قال : كل يوم بكذا أو كل شهر بكذا ، أو كل سنة بكذا ، أو متعدد من ذلك بكذا مان تبت مد"ة أخذ أجرتها ، واذا أتبت الأخرى أخذ أجرتها ويرد على موجب النقد حديث : « أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه » (١) وقواله تعالى : حرق غان أرضعن لكم فاتوهن أجورهن الله الله وقد يقال على بعد وتكلف ان موله : « يجف » نغى في المعنى والقضية السلبية تصدق بنغي الموضوع ، فيجوز أن يكون المعنى قبل أن يوجد له عرق فضلا عن جفوفه ، والأجسير والمستأجر على شرطهما ، فأن شرط على الأجير أن يعمل بنفسه ، معمل مع غيره ، نفى « التاج » : انه لا أجرة له ا ه . قلت : الذى عندى ان له عناء مثله لا الأجرة التي عقداها لانفساخها بمخالفته ، ويحتمله كلام « التاج » : ولا تجوز بالمجهول الذي لم يحضر مثل الثياب والأواثى ، وما اشبه ذلك ، ولا تجوز الاجارة بالاستنفاع كل ما يستنفع به مثل سكني الدور والبيوت وخدمة العبيد والدواب والاستنفاع بالثياب والأواني ، ولا تجوز الاجارة بكل ما لم يكن حاضرا من الغلاثت والنماء ، وتجوز بكل ما كان معلوما من الديون والأمانات كلها ، كان عند الأجير او عند غيره ، وأما ما لم يكن من الديات والفساد في الأموال والأنفس وغير ذلك مما لم يغرض من

⁽١) رواه ابن ساجة والطبراني في الاوسط ،

⁽٢) الطلاق: ٦.

المتعلت ، غلا تجوز به الاجارة ، وتجوز بالأرض وما اتصل بها من الحيطان والأشجار ، كما يجوز بيعها ، ولا تجوز بنبات الأرض مثل القصيل ، وبقول الأجنة ، الا أن اشترط قلعه في ذلك الوقت ، وتجوز بالحيوان كلها ، كما يجوز بيعها بالوغاق والخلاف ، وكذلك جميع ما تجوز به الاجارة على هذا الحال ا ه ، قلت : تجوز بكل وبتسمية على حد ما مر" في بيع التسمية والشراء بالتسمية ، قالوا : وانما يجوز الرجل أن يستأجر ما كان في ملكه او ما سلتط عليه ، كمال ابنه الطفل او المجنون ومن ولي أمره من اليتامي والمجانين والغياب والموالى ، ويجوز له أن يستأجر بنيه الاطفال والمجانين ومواليه واليتامي الذين استخلف عليهم ان راى ذلك أصلح ، وتجوز اجارة احد العقيدين يستأجر لمالهما أو يستأجر مالهما بغير أذن صاحبه ، وكذلك المقارض ورب المال على هذا الحال ، وتجوز أجارة الدواب والثياب او الافطية والوسائد والجلود وما قام عنها والآنية من الطين والحديد والذهب والفضة والعود وغير ذلك ، والسلاح كالدرع والدرق والسسيف والنبل وحلى الذهب والفضية وغيرهما ، ولا يجوز كراء جميع ما يكال او یوزن ولا کل ما یکون الاستنفاع به ذهابه مثل آن یکری له هسذا الماء اليعجن به العجين أو يطبخ به الطعام أو اكرى له الحطب ليطبخ به ومسا اشبه ذلك ولا يجوز كراء ما بيد الغاصب والآبق والشارد والرهن ونحسو ذلك ا ه . وفي كرااء ما بيد الفاصب وما ذكره بعده كله قول بالجواز (او بضرب من اجل) معلوم ، وانما اشترطوا العلم في الأجل أو; في المكان او في المنفعة قياسا على البيع لأن الاجارة كالبيع أو لأنها نوع من البيع ، والعلم في البيع مشروط لأحاديث النهي عن بيع الغرر كالملاقيح والمضامين ، والجهل يؤدى الى تنازع ومتنة ، كما منع بيع الثمار قبل الزهو بعد الجواز لادائه الى المنتنة والتنازع واختلفوا اذا عقد على مجهول في عينه معروف ماسم كجراب تمر ، غلا يثبت حتى يرياه ، وقيل : يثبت ، وقيل : يثبت أن عين ، كفدهة أجير وسكنى دار أو بيت ، ورعى ماشية ونحوها من منفعة اتصل وجودها ، أو مكان كمشى دابة أو سفينة حاملة من معلوم لعاوم ، لا كاليم وناحية ، ومن شروط الأجل تحديده ، كيروم

بكيل أو وزن بأن قيل ميه كذا رطلا أو مدا ، أو نحو ذلك ، وذلك (كخديهة أجيم) يستاجره لخدمة الدار ونحوها في كل ما يحتاجه كغسل وسقى وطبخ ، وأن قلنا. المراد بخدمة الاجير خدمته عملا مخصوصا كان عطف الرعى عطف خاص على عام ، وأما قوله : ونحوها ، فعطف عام على خاص على كل حال (وسكني دار أو بيت) أو غيرهما بأن تكون السكنى مصلحة لصاحب الدار أو البيت مثل أن تصلح بالسكني وأن يحفظ ما فيها بالسكني ، وأن لا يدخل الي جاره منها سارق مثلا اذا سكنت أو بأن يسكنها بأجرة (ورعى ماشية ونحوها)، أي نحو خدمة الأجير (هن) كل (هنفعة اتصل وجودها) كعمل طوب و آجسر" وقرمود وجلب العمود من شجرة البرية وقطع الشجر ونحو ذلك مما لا ينتهى الا أن حدّه المستاجر كما قال اتصل وجودها ودخل في ذلك ما ينقطع باعتبار حاله تبل الانقطاع ، كالإجارة على الخدمة في البئر عشرة أيام ، ولا تتم بالعشرة ، و خياطة نصف يوم في ثوب لا يتم خياطته في نصف يوم (أو مكان). عطف على ضرب (كمشى دابة) حاملة (أو سفينة هاماة دن) مكان (معاوم اسد) مكان (معاوم لا كاقليم وناحية) عطف عام" على خاص مثل أن يقال الي بنى مصعب او الى الحجاز او الى انريقية او الى برقة ، وأراد اعمالها لا نفس قرية برقة أو الى طرابلس وأراد أعمالها لا نفس قريتها أو الى مصر وقرطبة وأراد إعمالها ، وأن أراد نفس القرية جاز ، وأن تشاجرا حسكم بالترية اذ ذكرها ملا يجد الفسخ مدعى ارادة عمالها (ومن شروط الجسل

وجمعة ، وشهر ، وسنة ، كخدمة عبد ألف سنة • • • •

تجديده كيسوم) ونصفه واقل واكثر (وجمعة وشهر وسنة) ونصف ذلك وأقل منه وأكثر ونحو ذلك لا الى اجل لا يبلغ عادة (كخدمة عبد الف سنة) أو عشرة آلاف سنة وأقل من هذا أو عشرة آلاف سنة وأقل وأكثر ومائتى سنة ومائة وعشرين ، وأقل من هذا نها لا يعاش اليه عادة ، أو مما يعاش اليه لكن العددة أن لا يطيق تلك الخدمة من عاش اليها ، وحاصل ما ذكره المصنتف نلاثة مواقيت غاية المتفعة ، وألزمان والمكان .

ومن استؤجر بشهر ، فدخل من أوله خسرج باستهلال تاليه ، وأو من تسمع وعشرين وإلا في ثلاثين ، وإن بأيام ، فدخل قبل الطلوع حسب منها يومه أو من شهره أو من سمنته أن استؤجر بذلك

وفي اثر بعض قومنا : ولا يجوز التقييد بالزمان بالمياومة والمشاهرة وغاية العمل معا كفياطة الثوب بل بأحدهما لأنه قد يتم العمل قبل الأجل وبعدء (ومن استؤجر) على عمل (بشهر فتخل من اوله) في العمل والمراد من اول وقته المعروف للعمل وهو للخطة المتصلة بطلوع الفجر أو الشمس قبلهما مولان ، وان اتفقا من ليل أو اتفاقا ما ، معلى اتفاقهما (خرج باسة هلال) ملال شهر (تاليه واو من تسع وعشرين) ليلة ، ولا ينقص له أجره باستهلاله مع التسمع والعشرين ، لأن الله جل وعلا قد علم أنه يستهل من التسمع والعشرين ومن الثلاثين ومع ذلك التر"هم على تأجيلهم بالشهر وأمرهم به ضمنا مقال : على 'قل° هي مواقيت' للناس الله الله الاجارات لا يخلو من جهل الأجير والمستأجر أو جهلهما ، وفي ذلك دلالة على أنه يكون الجهل في في الاجارة ، وأن شرط أن وفي ثلاثين فأجره عشرة والا فتسعة مثلا جاز في قول ، وان شرط هذا منعم اكمات ثلاثون وأخذ اجرة التوفية ، وأن لم يشترط مغم اكبلت أيضا (والا) يدخل بأوله (وفي فالثين) يوما ولو لم يكن الفائت من أوله الا يوما واحدا أو لم يتقدم على أوله الا بيوم من الشهر قبله (وأن) استؤجر (بايام فلخل قبل الطاوع) طلوع الشمس (حسب منها) اى من تلك الايام (يومه) وقيل : لا يحسبه الا أن دخل قبل طلوع الفجسر ، وميل : يعد من ساعته الى مثلها (أو) حسبه (من شهره أو من سفته أن استؤجر بذلك) المذكور من الشهر أو السنة ، ومثلهما الشهران مساعدا أم

⁽١) البترة : ١٨٩ .

وإلا فمن الغد إن لم يكن° عرف" اعتيد ٠ ٠ ٠ ٠ م .

السنتان فصاعدا ، او حسبه من الاسبوع ان استاجره بالاسبوع ، وبالفصل ان استاجره بالفصل ، وكذا اسبوعان فصاعدا ، وفصلان فصاعدا . وقتل : لا يحسبه في شيء من ذلك الا ان دخل قبل طلوع الفجر ، وانها قلنا فبل طلوع الشهرس او قبل طلوع الفجر لتحقق كمال النهار فيسبق الطلوع ولو بلحظة ، فلو اقترن الدخول بالطلوع ولم يسبقه الطلوع لجاز وحسبه ، والمراد بالفجر الفجر الصادق ، وبطلوع الشهس اتصال شعاعها بالسهاء من جهة المغرب ، ولو بقى السواد بينه وبين الارض او الجبل ، وقيل : اتصال شعاعها بالسهاء من جهة المغرب مع عدم بقاء السواد ، فعلى الأول لا يحسب الا ان دخل قبل اتصاله ، وعلى الثاني يحسب ان دخل قبل المناء السواد وقبل ، وقبل المناء السواد بينه وبين الأراء النوم الا بناء السواد النوال ، وعلى قول من قال ، يلغى ما بعد طلوع الشهس او ما بعد الزوال ، النوال ، وعلى قول من قال ، يلغى ما بعد طلوع الشهس او ما بعد الزوال ، فيستأنف من الغد مثلا ، فانه يحكم عليه بالعمل من الغد وله أجر ما الفي بتقويم العدول لا بالعقد الأول الا ان رضيا .

وفي « الديوان » : ان اكرى الدابية ليوم واحد غانه يستعملها من الموع الفجر الى غروب الشبهس ، وان لم ياخذ في العبل الا وقد مضى بعض النهار فعليه من الكراء بقدر ما عنى في النهار ، وكذا الاشهر والأيام ، وان جاوز المدة غلا يستعملها (والا) يدخل تبل الطلوع أو الزوال على الاقوال المذكورة ولا معهما بدون أن يسبقاه (ف) ليحسب الوقت (من الفد أن لم يكن عرف اعتبد) في حسابه أو شرط ولو دخل بعد الطلوع أو بعد الزوال ويلغى عمله الذي عمله في ذلك اليوم الذي يحسب من غده فيكمل المدة بدونه ولا يعطى عليه أجرة ولا عناء ، فيعد متبرعا به في الحكم مطلقا ، ولو جهل الحكم لانه عقد بلسانه بلغظ اليوم فأوجب عقده أن يلغى ذلك أذا لم يتم البوم كما لو عمل ليلا ، واما فيما بينه وبين الله فان على المستاجر أجره أن اليوم كما لو عمل ليلا ، وأما فيما بينه وبين الله فان على المستاجر أجره أن

وعلى الأجبر النصح نهاراً من طلوع لغروب بطاقته وله نوم وعته ،

علم الحكم وتركه ولم يرشده ، وقيل : له أجرة في الحكم مطلقا كما مر" في كل من عمل لأحد بلا أمر منه عند بعض ، لأن هذا لم يأمره بخدمة بعض يوم ، وقيل : أذا دخل في وقت غير وقت البدء حسبه وأتمه من يوم آخر ، وتلك الاقوال كلها تكون في الأجل المطلق والمقيد ، ويأتي بيانهما أن شاء الله تعلى وفي العدة والنذر وأيام الضيف (١) والحيض والنفاس والطهر كما مر في (باب الحيض والأيمان) ونحو ذلك .

وتقدم الكلام في قضاء رمضان ومثله صوم الظهار والقتل والكفارات في أنه يعد ثلاثين يوما أن لم يبدأ من أول الشهر ، وأن بدأ من أوله جرى مع تمام الشهر أو تقصيره وكفاه ، وأن كان عرف "اعتيد أو شرط" فليعمل به (وعلى الأجبر النصح) في عمله (فهارا هن طلوع) الفجر أو الشمس على القولين (لغروب) وأن استؤجر بليل ولم يكن عرف " ولا شرط" فايدخل قبل الفروب ولو بلحظة أو معه أن كان لا يصلى كطفل وحائض ومشرك وعتب الفروب ولو بلحظة أو معه أن كان لا يصلى كطفل وحائض ومشرك وعتب مبطلوع المغرب ، وقيل : يصلى سنتة المغرب فيدخل عقبهما ، وأما المنتهى فبطلوع الفجر الصادق ، وقيل : طلوع الشمس ، وليجتهد في كل ذاك (بطاقته وقت نومه) أي نوم في وقت النوم ، وتجوز أضافة نوم لوقت ، أي نوم التخلق في الشياء في الشياء وما يلتحق وقت النوم من الضحى الكبير إلى الزوال ، وفي ذلك جهالة جائزة ، ووقته المتالخة في الصيف وما يلتحق به من الربيع واالخريف لا في الشياء وما يلتحق به منهما ، تال تولي : قيلوا غان الشياطين لا تقيل » (٢) ، وأن ترك النسوم به منهما ، تال تولي نقص من أجرته الوقت الذي نام فيه ، وأن لم ينم في وقت النوم ونام في غيره نقص من أجرته الوقت الذي نام فيه ، وأن لم ينم مغناد ، والعادة محكمة ، غلو كان عرف انه لا ينسام أو شرط غلا ينسم مغناد ، والعادة محكمة ، غلو كان عرف انه لا ينسام أو شرط غلا ينسم مغناد ، والعادة محكمة ، غلو كان عرف انه لا ينسام أو شرط غلا ينسم مغناد ، والعادة محكمة ، غلو كان عرف انه لا ينسام أو شرط غلا ينسم مغناد ، والعادة محكمة ، غلو كان عرف انه لا ينسام أو شرط غلا ينسام أو شركة و أنه المنادة محكمة ، فالوقت النوم أن الشياء أن الشياء أن الشياء أن عرف أنه الله المنادة محكمة ، فالوقت أنه المنادة محكمة ، فالوقت الشياء أن النادة و أنه المنادة محكمة ، فالوقت عرف أنه المنادة محكمة ، فالوقت المنادة محكمة ، فالوقت المنادة محكمة ، فالوقت المنادة محكمة ، فالوقت المنادة محكم المنادة محكم المنادة محكمة ، فالوقت المنادة محكمة ، فالوقت المنادة محكم المنادة محكم المنادة محكم المنادة محكم المنادة محكم المنادة محكم المنادة محكمة والمنادة محكم المنادة محكم المنادة محكم المنادة محكم المنادة محكم المنادة المنادة المنادة المحكم المنادة محكم المنادة محكم المن

^{﴿ (}١) كذا في الاصل ،

 ⁽۲) رواه الطبراني في الاوسط وأبو تعيم في الطب واستناده شميف ، انظر شرح المناوي
 ملى الجامع الصفير ،

وقد مر" ما أبيح له من نفل م ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

مان نام نقص من أجرته (وقد مر") في خانمة كتاب الصلاة وتقديم كلام العبد في باب : حق السيد من كتاب الحقوق ، وتقدم كلام في قوله باب لزمها حفظ زوجها النح من كتاب النكاح يشير الى ما مر" في باب الصلة (ما أبيع له من نقل) عند بعض ، وهو سنة المغرب وسنتة الفجر وغيرهما ولم يبحها آخرون ، وكذا صلاة الميت اذا لم تتعين عليه ، وقيل : يصليها ، وقيل : لا ، وعبر الشيخ عن قول اباحة السنن الثلاث المذكورة بالرخصة ، وأما الوتر وهو الواحدة ألهو عند بعضهم أمرض أليصليه بلا اشكال كسسائر الفروض ، يصليها بلا نقص أجرة ، وقيل : غير فرض فلا يصليه وأن صلاه نقصت اجرته ، وقيل : يصليه ، واذا تعينت صلاة الميت صلاها ونقص له من اجرته ومن لم يوجبها قال : لا يصليها ، فان صلاً ها نقصت أجرته ولا يصوم نفلا لأنه يضعفه الصوم ، وأما الصوم في رمضان فيصدوم ، وأما القضاء وسائر ما التزمه من صوم نذر أو كفسّارة أو وصية ، فان علم مستأجره واستاجره مع ذلك فلا اشكال ، وان لم يعلم فله النقص ويعطيه عناءه ان لم يغر"ه ويقول: انى غير صائم ، فالصوم بضعف عن العمل ، وحسلاة النفل تشغل عنه وقد تضعفه أن كثرت ، والمرأة والعبد والأمة في صوم النفسل وصلاة النفل كالأجير في الخلاف السابق ، وهيل : ينفلون بالصلاة والمسوم ما لم ينههم أو يعلموا منه الكراهة ، وما لم يشعل العبد والأمة عن العمل او يضعفهما الصوم ، وقيل : يصليان النفل بلا اذن سيدهما ما لم يشغلهما او يضعفهما ولا يصومانه ، وان أذن في النفل لهؤلاء جاز .

قال « المصنف » في خاتمة (كتاب الصلاة) : وتصلى زوجة وأجير ومقارض بلا اذن ركعتى الفجر والمغرب والسجدة والجنازة والخسومين والزلزلة وقيسام رمضان والعيدين وخلف المقام ، وهي سنن ، والعبد الركعتين والعيسدين

وجاز محدود من أجلٍ وإن° أطلق • • • • • •

والجنازة والسجدة ، ورخص للأجير والمقارض والزوجة ان يتنفلوا بما شاؤوا بسلا اذن ان لم يمنعوا ، وقال في كتاب « الحقوق » : ولا يتنفل بغير ما تقدم له - يعنى العبد - الا باذنه - يعنى السيد وقال في « النكاح » ولا تفعل - يعنى المراة - الا باذنه ا ه .

والمقارض في ذلك كالأجير ، غان القراض نوع" من الاجسارة ، غفى « الديوان » ولا يجوز له — اى للمقارض — ان يشتغل في عمله ولا في عمل غيره في وقت يتبر غيه بمال القراض ، ولا يجوز له ان يتعب نفسه في العبادة تعبا يضر بمال القراض مثل الصلاة والصيام وغير ذلك من أعمسال البر الا ما وجب عليه ، والاحتياط مما وجب عليه وانما يجوز له أن يصلى من النواغل ركعتين قبل صلاة الفجر وركعتين بعد صلاة المغرب والعيدين وقيام رمضان وصلاة الميت والسجدة وصلاة مقام ابراهيم عليه السلام وصلاة الضعوف والكسوف والزلزلة ، وجائز له ان يصوم ويصلى من النوافل ما شماء في وقت لا يتبر فيه وما لا يضر بالتجارة ، ولا يجوز له أن يسسهر بالليل الا ما كان خفيفا من حضور مجلس الذكر بالليل والنهار ، وينظر في الكتاب ا ه .

وان تلت : كيف شبل لفظ النفل السنن كسنة المغرب والفجر ؟ تلت : شبطها من حيث انها سنن غير واجبة ، وان تلت : كيف تكون سنة المغرب والفجر وتت العبل ، مع ان العبل تد فرضه في النهار ؟ تلت : أما سنة المغرب مانها غيما الستاجره بالليل او نام عنها او نسيتها او مع المفرب متذكر في النهار أو انتبه ماناد صلاتها هيه ، وأما سنة الفجر نفى عبل النهار اذا تلنا أنه أول اليوم من طلوع الفجر (وجاز) في الاجارة (محدود من أجل وأن أطلق) هذه الواو للحال لا لغيره لموله بعد ذلك او تيد مكانه تال :

جاز اجل محدود والحال انه اطلق او قيد (كرعى) غنم (معينة) بعدد مقط أو مع جنس (سمنة) غير معينة (لا معينة وكان) الاطلاق (كبيع) ترتب به الثمن أو المثمن (بدهة) عاجلا لا آجلا ، ممتى طلبه بالعمل أدرك عليه الدخول فيه والاتمام كما أن من طلب ما بذمّة غيره عاجلا يدركه متى حلله سواء" نقد الأجرة او كانت في ذمة عاجلا او آجلا بناء على أن عقد الإجارة لازم كالبيع وسائر العقود واذا ابتدا بلا اذن منه صبح ابتداؤه (ورعاية) مبتدأ (كل شهر) أو أسبوع أو يوم ، ونحو ذلك من سنة كما دل عليه قوله في النظير منها ، أي من العرمة وقد عم السنة بثمن (بكذا كبيع) خبر (عرمة) مما يكال أو يوزن (كل صاع) أو 'مد" أو قفيز أو ويبة أو رطل او تنطار او غیر ذلك (منها بكذا) مكل شهر او نحوه مما ذكره رعى فیسه يدرك الأجرة عليه ، ولكل منهما الترك متى شاء ، ولو تالا : كل شمهر من السنة او كل يوم منها او من الأسبوع او نحو ذلك ، وأن دخل في شبهر أو يوم او نحوهما مما ذكراه ولم يتمه الأجير ، غله أجرته بحساب ما عمل فيه وقيل : لا اجرة له الا ان اتمه وقيل : يجبر على اتمامه فيأخذ أجرته كاملة سواء كان ذلك اولا او بعد ما عمل وأتم شمهرا أو نحوه مما ذكره أو أكثر أو كان آخر بعد عمل ما سبق ، كما انه لو وزن له أو كال ميزانا أو مكيالا أو اكثر ، ثم شرع في آخر وترك قبل تهايه ، ذله ثمن ما كال أو وزن ، ولا يجبر على ما لم يتم ، وقيل : صح البيع ولزم فيجبر على الاتمام التمام ما شرع غيه وما لم يشرع فيه .

وفى « التاج » : اذا اكتراه لكل شهر بكذا وكذا ، مدخل فى العمل ثبت عليهما حتى يستوفى الشهر بتمام الكرااء ، وكذا كل سنة أو يوم ، وقيل :

أو قياً د كتمديد أوله بعقب عقد ، أو بتراخ عنه كرعاية هـذا الشهر أو شهر كذا

بالنقض, في هذا ما لم يتم الأجير المدة ، غاذا أتمها عله الأجرة ، وأن نقض احدهما قبل التمام غلاجير قدر ما عمل ، واختير قول النقض ، والمختار في سائر الاجارات اذا دخسل في العمل أنه لا يصيب أحدهما النقض ، فما تركه الأجير غلا أجر له أو ترك الستاجر أعطاها كاملة ، وقيل : لكل منهما النقض ، فللأجير بقدر العمل ا ه بتصرف ، (أو قيد) عطف على اطلق (كتد:يد أوله بعقب عقد) يعنى أن التحديد بعقب العقد يكون أول العقد أو وسلطه أو آخره مثل أن يقول : تدخل في العمل الآن أو يقول : هذا الشبهر أو هذه السنة او نحو ذلك فيدخل من حينه ، مان وافق البدء مذاك ، والا حسب الشهر او السنة بالأيام ، وهكذا أن لم يدخل في حينه مالعقد صحيح ثابت ، ويجبر ما غانت بالعمل أو ينقص من الأجرة ، وما ذكرته من أن قوله : هذا الشهر او هذه البينة او نحو ذلك تحديد بالعتب اولى مما ذكره المصنف تبعا للشييخ أنه من المتراخى لائه أذا قال: هذا الشهر أو هذه السنة مثلا تبادر الفهم أن الحساب من ذلك الحين بحسب الامكان ، وقد مر الكلام على اليسوم ، وان كان العرف عدم مبادرة ذلك ، فهو من المتراخي ، ويجوز حمل كلام المصنف كالشيخ على العرف الذي لم يتبادر فيه أن المراد الشهر الذي يلى هسفا أو السنة التي تلى هذه اذا عقدا بعد دخول الشبهر أو السنة ومضى بعض الوقت الذي يعمل فيه اذ قال : (أو بقراخ عفه) أي عن العقد (كرعاية هذا الشهر) أو هذا الأسبوع أو هذه السنة أو نحو ذلك (أو نسهر كذا) أو اسبوع كذا او سنة كذا او نحو ذلك مثل ان يشير الى جهادى الاولى وهو في غيرها أو يقول الشهر الثاني أو يقول الشهر الثالث وما اشبه ذلك ، وأما أن مَّالَ : هذا الشهر أو نحوه وهو نيه أو معه قبل مضى الوقت المعتاد للعمل مهو الحاضر لا غيره ، غليس متراحيا ، فهو تعقيب بحسبه مثل أن يقسول :

وإن ضرباه مجهولا الى حرث أو حصد أو جذاذ أو في شياع ، ككراء نصف هذه الدار ، أو الدابة أو جهل العناء أو بعضه • • •

في الليلة الأولى من الشهر أو من العام والعمل انها هو في النهار (وان ضرباه) أى الأجل (مجهولا) كتولها (الى حرث أو حصد أو جذاذ) بكسر الجيم أو غتحه أو ضمه وهو قطع الثمار التمر أو غيره بحسب ما قصداه وغههاه والمتبادر فيه التمر (أو) ضرباه معلوما لكن (في) شيء ذي (شياع) وهو الشمترك شركة شائعة أي منتشرة لم يتميز نصيب كل من الآخسر (ككراء نصف هذه الدار) أو امّل أو اكثر شهرا أو سنة أو يوما أو غسير ذاك (او الدابة) ، اى نصف الدابة سواء كانت الدار أو الدابة كلها لكريها أو لم يكن له الا النصف الذي اكراه ،ثلا ، وذلك لعدم الانتفاع بالنصف متلا وحده مع الشيوع فان كل جزء وان دق فهو مشترك بين المكرى وغير او او بينه باللك وبين الكترى بالاكتراء ، منع ذلك أبو حنيفة « كالشيخ » و « المصنف » للعلة المذكورة واجازه مالك والشافعي لامكان الانتفاع كما لو معلا ذلك على أن يقتسما الدار بيوتا أو مواضع ينتفع بها المكترى بنصف بيوتها او مواضعها ، او يقتسموها بالأيام ، او بالشمور او بغير ذلك ، او يقتسموا الدابة بذلك مثل أن ينتفع بها مكتريها يوما وصاحبها :وما ، أو مكتريها يوما ومكريه يوما ، ومالك النصف الآخر يومين أن أكرى مالك نصفها ربعها أو مكتريها يوما ومالك النصف الآخر يوما أن أكراه مالك نصفها كل النصف أو ينتفعوا بالسوية مما ، وأما أن يعطيه نصف الدار أو الدابة أو نحو ذلك على عمل كذا ، ميكون النصف ملكا له مجائز قطعا ، وليس مراد الشيخ والمصنف في هذا الكلام (أو جهل العناء) أي الكراء سمى الكراء عناء لأنه مسبب عن العناء اى التعب ولازم له ، وهو خلاف العناء في قوله : بدل مال بمناء مانه ميه التعب ، وسواء جهل العناء المكرى أو المكترى أو كلاهما (أو) جهل (بعضه) كذلك غجهله كله كالرعى مدة كذا بالنفقة والكسوة أو احداهما والرعى مدة بما تلد هذه الدابة الحابل ، أو بما في هسذا الوعاء وهو مستور ،

كالرعى سنة بعشرة دراهم ونفقة وكسوة ، أو اتلقيح نخل وأو عين بعرجون خيار من كل ، أو لحصد زرع ، أو جناية تمر بكريع ، أو اتفاق اثنين على حرث يكون فيه البذر والدابة من أحدهما ويحرث الآخر بيده ، فيقسمان الزرع أنصافا أو على ما أتفق لم يجز كل ذلك • • • •

او بما ورئت من غلان ولم يدر كم هو او لم يدر الآخر ، او لم يدرياه ، وبما في الوعاء سواء" كان دراهم أو دنانير وجهل بعضه (كالرعى سنة بعشرة دراهم ونفقة وكسوة) ، مالمعلوم عشرة الدراهم ، والمجهول النفقة والكسوة عند الشائمي وابن عبد العزيز ، وأجاز الربيع رحمه الله ومالك وأحمد الاستجارة بنفقة وكسروة أو مع غيرهما ، فيأخذ الأوسط (أو اللقيح) أى تذكير (نقل ولو عين بعرجون) يعنى العرجون وما اتصل به من شماريخ وثمار ٤ سمى الكل عرجونا للمجاورة ، ولأن العرجون هو الأصل لذلك وهو الجسم الذى تتصل به الشماريخ (خيار) اى افضل او بعرجون اوسط او بعرجون اردى (من كل) نخلة أو من نخلة وأحدة وأو لم يكن الا هي أو بعرجونين او أكثر في كل واحدة او في واحدة او بتسمية من عرجون كذلك كنصيف (أو لحصد زرع أو جناية تهر) أو جذاذة أو طحن بر"ه أو عصر زيتونه (بكربع أو أتفاق أثنين) وأكثر (على حرث يكون فيه البذر واأدابة من أحدهما ويحرث الآخر بيده فيقسمان الزرع انصافا او على ما اتفقا) عليه وحذن العائد مع انه لم يجر الموصول بمثل ما جر به ولم يتعلق بمثل عامل الموصول جريا على القليل ، ويجوز كون (ما) مصدرية اى على اتفاقهما فيسلم من ذلك أو يكون البذر والدابة من احدهم ويحرث الآخران أو بالمكس أو الدابة من واحد والبذر من آخر والعمل من الثالث ويقسمان الزرع انصالها أو على ما اتفقا ، ونحو ذلك ، وكذا الماء أن كان من أحدهما أو من أحدهم أو من متعدد أو مع بذر أو دابَّة (لم يجز كل ذلك) جواب لقوله : وأن ضرباه مجهولا ، وهذا فللعامل كراء مثله ، والزرع لرب البذر وللحارث عناؤه ، وجوازت على ما اتفقا وإن مع جهل بمتاممة كمضاربة ومساقاة

النقى لعبوم السلب ولو تقدم النقى على كل مثل قوله تعالى : ﴿ لا يحب كلُّ ا مختال مخور ١٠ واجرة الحارث مجهولة أو لا يدرى كم يحصل من الثمار ، وان وقع شيء من هذا ونحوه من مجهولات الكراء ووقع العمل ولم يتشماحا ، حاز وهو مكروه ، وإن تشاحا (فللعامل كراء مثله) في صور غير الحرث ، وأما صورة الحرث مقد قال ميها بعد : وللحارث عناؤه أي كراء مثله أيضا ، وعبسر به لئلا يتكرر لفظ واحد (والزرع لرب البدر) في صورة الحرث (والحارث عناؤه) وانما كان للعامل أو الحارث عناؤه لانه ليس بغاصب ، وقد قال : عليه « ليس لعرق ظالم حق » (٢) فيفهم منه أن لعرق هذا حقا لانه ليس ظالما في عمله أو حرثه ، ولأن للمعمول له في عمله نفعاً ﴿ وَجُورُتُ الْ الْجَارَةُ (على ما اتفقا وان مع جهل) للأجرة ولو بلا متاممة ، وبه قال أبو المؤثر : أذا جاز تقاضى دين الانسان ولو يتيما ودين المسجد بجزء كما جاز بكذا وكذا ، وقد معل الاشبياخ كل ذلك ، وروى أن رجلا من الهند أوصى بمسأل لعز الدولة غاستاجر الامام عبد الملك بن حميد من يأتيه بنصفه فزعم من زعم أن له العناء مجمع الامام المفتهاء مشاورهم مراوا له النصف ، وقيل : يجوز (بمتامعة) بعد زوال الجهل وهو مذهب الظاهرية ، وان نقض عليه ، فله عناؤه ، وحسن أن يصدق لسانه وذلك في كل عمل حلال ، ولو تقاضى الدين أو حق المرأة متجوزا تلك الصور كلها ونحوها من صور جهل الأجرة تياساً على المضاربة ومساتاة النخل كما قال: (كمضاربة ومساقاة) بلا متاممة فيهما ، غان الأجرة فيهما مجهولة ،

⁽١) لتبان : ١٨ •

⁽٢) رواه البخاري وابو داود والترمذي وأحمد ومالك ٠

اذ لا يدرى كم تكون الفائدة في المضاربة ولا كم تثمر النخل وذلك قياس على ما خالف الأصل ، ولكن قاسوا عليه للاجماع عليه ، كذا قيل ، اما المضاربة مجائزة ، وأما النخل والشجر ، ففيها خلاف تقدّم بعضه .

وفي « الديواان » : اختلف العلماء في المساقاة قال بعضهم : لا تجوز ، ومنهم من يقول : جائزة في الأرض كلها ، وما اتصل بها من النبات والاشجار ، وذكر عن رسول الله على أنه أعطى ليهود خيبر يعملون فيها بتسمية معلومة مما يخرج من غلاتها فمات رسول الله على خلك واقر ها أبو بكر بايديهم واقرها عمر صدرا من خلافته ، فلما رأى المسلمين كثروا نزعها عمر من أيديهم ، فاعطاها للمسلمين يستعينون بها على حوائجهم ، وحجة من لم يجو ز المساقاة أن أهل خيبر كلهم عبيد لرسول الله على ، ينعل في عبيده ما أراد لأن ذلك كله ماله ، وحجتهم ما ذكروا عن رسول الله على حيث (نهى عن المنسابرة والمخاطرة والمزابنة والمحاقلة) (١) لأن هذه الرواية كانت في الأرض وما اتصل بها اله . والأوالى أن لا يقاس عليهما لأنهما غير أصل ، غتمنع الإجارة المجهولة و تنسخ وترجع الى كراء المثل قياساً على البيع المنفسخ الذي لزمه فيه الضمان ، اذ شرط المتيس عليه أن يكون ثابتا شرعا غير فرع لأصل آخر غسير معدول به عن طريق القياس ، وذلك الخلاف في كل عمل شيء بجزء منه حتى اعطاء آلة عيد بجزء من الصيد سواء آلته التي هي حيوان أو غيرها .

وفى « المنهاج » : يجوز اعطاء جارحة لصيد بسهم من الصيد ، قال : ولا تعرف فى الصقر والكلب شيئا قلت : سواء .

⁽۱) مر ذکره ۰

وفي « الأثر » : أن وكتل أو وكلت على النزام أحد في طلب الحق ، غلما ظهر نزعه أو نزعته مله أجرته أن عينت ، والا مالعناء ، وأن نزع قبل ظهوره سعناؤه ، وان ملكه السمهم قبل العمل جاز قبل أن يقول : الك نصف هذا الزرع . الآن على أن تحصده ، وذكره الشيخ أحمد بن محمد بن بكر رحمهم الله في ذلك كلامة حيث قال : وإن اتفق قوم أن يشتركوا حرثا فاتهم يشتركون كما اتفقوا عليه ، قطوا أو كثروا ، تفاضلوا في شركتهم أو تساووا ، سواء من اشترك معه موحداً أو مشركا طفلا كان أو بالفا ، فالشركة بينهم غيها جائزة على ما اتنقوا عليه ، وانما تصبح شركتهم أن يشتركوا الزريعة وأذا لم يشتركوه فسلا تمسح ، وانها يفعلون أن يأخذ كل واحد منهم ما نابه من الزريعة فيخلطها مع زريعة صاحبه أو يعطى كل واحد منهم لصاحبه سهما من زريعته غتكون الزريعة بينهما على ما اتفقا عليه ، أو يبيع كل واحد لصاحبه كيلا معلوما من تلك الزريمة ويخلطوها ، وكذلك أن أراد أن يشترك مع الطفل باذن أبيه أو المجنون بخليفته والما أن اتفقوا أن يشتركوا على أن يحرث أحدهم فيرد عليه صاحبه ما نابه من البـــذر ، غلا يجــوز ذلك ، ومنهم من يقــول : جائز ويرد عليه ما نابه من الزريعة أو اتفتوا على أن يجعل أحدهم البذر ويجعل الآجر الأرض أو الدواب او الماء غلا تجوز تلك الشركة ، ويكون الزرع لصاحب البذر ، ويأخذ صاحب الأرض نقصان أرضه ويأخذ صاحب المساء قيمة مائه ، ويأخذ صاحب الدواب سناء دوابه ، الا ان كانت الدواب والماء لصاحب الزريعة ، وإن حرث تلك الزريعة غير صاحبها فليأخذ عناءه ،

ومنهم من يقول : ان جعل صلحب الزريعة لصاحب الدواب سهما من دلك الحرث مذلك جائز ، وأما أن جعل لصاحب الأرض أو الماء سهما غلا يجوزا

ذلك ومنهم من يقول : جائز وكذلك ان جعل الزريعة والدواب وجعل لرجل غيها سهما على أن يحرثها ، أو كانت الزريعة والأرض والدواب والماء لرجل واحد ، وجعل للاخر نيها سهما ، أو جعل احدهما الأرض والزربعة وجعسل الآخر الدواب والحرث بننسه ، أو جعل احدهما الأرض والماء وجعل الآخر الزواب ، ومن يحرث غلا يجوز شيء من هذا .

ومنهم من يقول : جائز ما اتفقوا عليه ، واما ان لم ينبت الزرع او نبت واصابته آنة ، غانهم يتواخذون العناء والقيمة مما يمكن غيه ، على قول من لا يجيز تلك الشركة ، وأما من جو رها غلا يدرك كل واحد منهم على الآخر شيئا ، ومن مات منهم غورثته بمقامه ، وأما ان اتفقوا على هذا كله غبذر الواحد منهم غاراد أن ياخذ العناء والقيمة غلا يجد ذلك الا ان ابرا كل واحد منهم صاحبه من العناء أو القيمة غبذر له فهو جائز ، وان اكترى له ارضا على أن يحرثها أو اكرى له ماء على أن يحرث به غلا يجوز هذا ، وهو من السخصت ، وان حرثها على ذلك الحال ، غانه يعطى نقصان تلك الارض أو قيمة ذلك الماء ، ولا يجوز كراؤها ولو بما يكال أو يوزن أو غير ذلك مما لا يكال ولا يوزن ، ومن اكترى حواب ليحرث عليها أو اكرى رجلا يحرث له ، غذلك جائز ، وان اتفتوا على شرطة الحرث ، غحرث احدهما بذره ، ثم حرث صاحبه مثل ذلك ولم يخلط زريعتهما غانه يكون لكل واحد منهما ما زرع من بذره ، ولا يدرك غيه صاحبه شيئا ، ويتداركان العناء والقيمة والنقصان غيما يكون منه .

ومنهم من يتول : ذلك جائز ، ومن لم تنبت زريعته منهم ملا يدرك على صاحبه شيئا ، ومنهم من يتول : يدرك عليه سهمه من الزرع .

ومن ذلك احتطاب شخص من ارض آخر ، أو خدمته على دابته

هذا ما حمل المصنف رحمه الله ولطف به قول الربيع فيمن قال لرجل : اعطنى حمارك أو بغلك حتى أنقل عليه الحطب وأبيع عليه وأؤاجره من الناس وما فضل من شيء فهو بينى وبينك نصفان أنه لا بأس به .

وقول أبى حنيفة فى رجل يدفع الدابة الى رجل فيقول العمل عليها وآجرها من الفاس وما كسبت من شيء فهو بيننا نصفان أنه لإ يجوز ذلك

⁽١) كذا في الاصل ،

ومشاركة ماشية يعطى ثمنها أحدهما ويقوم بها آخر • • • •

لان الكسب كسب الدابة وهو لصاحبها وللذى يعمل عليها أجر مثله ، وقد يقال ليس كذلك على ما يظهر لان مسألة الربيع وأبى حنيفة فيها ثلاثمة رجال : صاحب الدابة ، ومن أخذها منه ، ومن آجرها عليه الذى اخذها بدليل قول سائل الربيع : وما فضل من شيء فهو بينى وبينك ، وبدليل مؤاجرته للناس ، فان الفضل عن آخر وهو المؤاجرة (بفتح الجيم) .

وكلام الربيع وأبى حنيفة متوارد على مسألة واحدة كما يدل عليه قول « الأثر » : ان قول أبى حنيفة أبعد من الحق ، وقول الربيع أقوى القولين ، و أيجاب بأن الأمر كما قال « المصنف » ، وأن معنى عمله ومؤاجرته الناس عليها أنه يعمل عليها بنفسه للناس بأجرة مثل أن يحمل عليها الحطب لهم من البرية أو الحجارة من الجبل أو يحمل عليها الحطب أو الحجارة التي هي ملك لهم أو متاعهم الأ فمعنى فضل حصل استعمالا للمقيد في المطلق ، ويدل لهذا فرض مسألة أخرى بين أثنين أيضاً سئل عنها أبو حنيفة كما قال : قيل له أي لأبي حنيفة : فأن قال : بع عليها متاعك وطعامك وما ربحت من شيء غبيننا نصفان ، أثرى هذا جائزا ؟ قال : لا ، لأن ربح الثياب لصاحبها ولصاحب , الدابة أجر مثله ا ه .

غان هذه المسالة بين اثنين فقط صاحب الدابّة ومن اخذها منه ، وهو الذى حمل عليها متاع نفسه أو طعامه لما سساله بالمنع اذا خدم عايها للناس بالأجرة نمنعه ساله اذا خدم عليها لنفسه (وه شاركة ماشية يعطى ثمنها احدهما ، بشراء أو تولية أو تالة أو بمقاضاة لماله على غيره من دين أو أرش أو تباعة ما سواء عند أرادة المساركة بأمر الذى أراد الشركة معه أو بدون أمره أو قبل أرادتها أو يملكها بلا اعطاء ثمن (ويقوم بها آخر) يرعاها ويسقيها ويحفظها

كذا وكذا سنة على تناصف في الكل ، فهل تكون الماشية بينهما من وقت المقد ، والقيام في الذمة أو لا يستحق ، ، ، ، .

ويفعل كل ما تحتاج اليه أو يقوم ببعض ما تحتاج فقط بحسب اتفاتهما ومشاركة زرع أو شجر أو نخل أو أرض أو بناء أو غير ذلك من الأصول أو ثياب او غيرها من العروض يعطى ثمنها احدهما ، كذلك ويقوم بها آخر أو ببعض ما تحتاج اليه كسمى وتجسيص وخياطة (كذا وكذا سنة) أو اتل (على تناصف) او تثالث ترابع أو تخامس أو غير ذلك من الأقل والأكثر (في الكل) من الحطب المدلول عليه بالاحتطاب ، ومن أجرة الخدمة على الدابية ومن الماشية وكذا عبرها منى جواز ذلك كله تولان ، وكذا في تول صاحب الدابية : بع عليها متاعك وطعامك وما ربحت من شيء فنصفان ، فمن أجاز ذلك قاسم على المضاربة ومساقاة النخل وهو قول الربيع ، ومن منعه غللجهل بما يتحصل وهو قول أبى حنيفة واو لم يذكر للربيع الا مسألة الاحتطاب والخدمة على الدابة ولابي حنيفة الا اياهما وقول صاحب الدابة : بع° عليها متاعك الخ ... وكذا كل مسألة كان فيها الجهل من حيث المشابهة بالمضاربة والمساقاة ، ووجه كون قول الربيع أقوى ، وأن المضاربة والمساقاة ثابتتان قطعا ، وهذه المسائل قوى شبههن بهما ، نيجزن كما جازتا ولو كانتا نر°عين نلقوة الشبه ضعف قول أبى حنيفة في المنع ، فيتحصل في مجهولات الأجرة الجواز مطلقا على الرضى ، وهو قول الظاهرية ، والمنع مطلقاً وهسو قول أبي حنيفة ، والجواز ان كان الجهل من حيث الشبه بالمضاربة والمساقاة والمنع أن كان غير، ذلك مثل الاستئجار بما في البيت أو في الصندوق أو في ذمة ملان ولا بدريان سا هو او كم هو او لا يدرى المدهما ، غان تشاجرا غاجرة المثل واذا اطلعا عليه ، ماتماه جاز ، واذا كانت المساركة في الماشية أو غيرها باعطاء الثمن ونيام الآخر (فهل تدون الماشية) أو غيرها مما اشتركا فيه باعطاء الثمن والقيام والفلة (بينهما من وقت العقد و) يكون (القيام في الذمة أو لا يستحق

النصف) او ما اتفتا عليه (الا بتمام المدة فتكون الفلة لرب الغنم ؟) او غيرها من الماشية وغير الماشية قبل المدة ولهما بعدها (فيه تردد) ليس المقام مقام تردد عائه ان اطلقا أن الثبن من أحدهما والقيام من الآخر مثل أن يقول أحدهما : اشترى الغنم أنا ، وتم بها أنت كذا وكذا على أنها بيننا وقال : فتقوم أنت بها كذا وكذا على أنها بيننا وقال : فتقوم أنت بها كذا وكذا على أنها بيننا أو قدما كونها بينهما على ذكر الشراء والقيام فهى بينهما من حيث العقد وكذا النفلة كها أذا قالا : أنها بيننا من حين العقد أو من حيننا هذا أو نحو ذلك من الألفاظ التي فيها التقييد بأنها من حينه بينهما ، وأن قيدا بأنها لا تكون بينهما حتى تتم المدة وقبل تمامها المشترى فهما على تقييدهما ، والفلة له قبلها للقائم دون أصلها أو بعضها له أو أنها بينهما من الحين والفلة لأحدهما قبلها المدة فهما على تقييدهما .

واما تول الشيخ: وكذلك ان اتفتا على مشاركة الغنم والدواب أن يعطى أحدهما الثمن ويتوم بها الآخر كذا وكذا سنة فتكون بينهما نصغين فهو تمثيل لما اتفقا فيه على أن الماشية بينهما بعد المدة لتوله: فتكون بينهما أصغين ، فأنه ينصب « تكون » عطفا على يعطى أو يقوم ، فهو من كلامهما الذى اتفقا عليه لا أخبارا من الشيخ بأن الحكم أنها بينهما كما يتوهم ، ثم أنه قد تقرر أن عقد الاجارة لازم وعلى الأجير العمل ودخلت الأجرة ملكه قبل العمل ، ويجبر على العمل ، هذا كله قول وقيل: يدخل ملكه منها بقدر ما عمل وقيل: لا يدخل ملكه حتى يتم العمل غليكن ما هنا كذلك بلا تردد (والأصوب أريد المشاركة في دابة أو أرض) أو غيرهما من العروض والأصول باعطاء أحدهما الثمن وقيام

الآخر أن يتوصلا إلى الغرض (أن يبيع) مالك الدابة أو الأرض أو غيرها بوجه من وجوه الملك للأجير (النصف الآخر) أو يبيع الثلث ويمسك الثلثين أو نحو ذلك أن يبيع له معيناً من الحيوان أو من الأرض كهذه الثياب وهذه البقعة من الأرض (بمعلوم من ثمن ثم يستاجره لخدمة النصف الآخر) أو الثلث الباتي أو نحو ذلك مما اتفقا عليه وخدمة الأرض يتصور بنقل ترابها أو حجارتها أو تسويتها أو حرثها لصاحبها أو غرسها له أو بناء الحائط دائراً عليها أو على بعضها (بذلك الثنن) الذي باع به له (أو بجزئه ويأخذ) مالك الدابة (الباقي) من الثمن أذا كان الاستثجار بجزء من ذالك الثمن (عند من يجيز البيع والشرط) وقد مر في بلب الشرط وبيانه هنا أنه باع له سهما أو شيئا محدودا من ذلك على أن يقضى له في ثمنه خدمة ذلك) والاقالة والتولية في ذلك عليابيع (أو بيعتين في بيعة) وهي أن يبيع له هذا بكذا إلى أجل كذا أو بكذا الى أجل كذا أو

ويتحصل من كلام المصنف ان معنى (بيعتين في بيعة) واسع ، وما يذكرون تمثيل لا تقييد ، الا ترى انهم مشلوه ببيع كهذا بكذا نقدا أو بكذا الى أجل ، ولا شك أن مثله بيع كذا بكذا الى أجل او بكذا الى أجل دونه أو مُوقه وبيع كذا بكهذا عاجلا أو بكهذا الى أجل وبيع كذا بكذا نقدا أو بكذا الى أجل وبيع كذا بكية انه سمى مسالة الأجرة هذه بيعتين في بيعة ، ولعله اراد انها شبيهة بيعتين في بيعة أذ اثمتهات على بيع الدابة بثمن

أجلاً معينا ، ورجح ولو فيه أجرة وبيع ، ومنع ، ويرد العامل لكراء مثله ، ومن استؤجر معين إن عمله في يومه ، فباربعة دراهم وإن في تاليه ، فبنسلانة

وقبض بعض الثمن وقضاء العناء في بعض ، فقوله : أو بيعتين عائد الى قوله أو جزئه ويأخذ الباتي (أجلا معيناً) متعلق بيستأجر (ورجح) جواز ذلك (ولو) كانت (فيه أجرة وبيع) بالنية أن نويا أن يبيع له مثلا ثم يستأجره بالثمن او اتفقا على ذلك ، وإن قال له : بعت لك نصف هذه الشبياه شائعاً بالقيام بالنصف ، فذلك تصريح ببيع وكراء أجازه مالك ومنعه الشافعي كما منعه جمهورنا ، وان ملك دواب أو أرضاً أو غيرهما ثم باع نصفا أو غيرة لانسان بكذا وكذا بلا اتفاق ولا علم بالأجرة ولا نيتة لها ، ثم قال له : اقض لى في الثمن الذي لى عليك القيام بالباتي جاز ، ولم يكن فيه اجتماع شرط وبيع ولا بيعتين في بيعة (وهنع) ذلك الذي ذكر « المصنف » جوازه كله ولو معلا ما ذكر أنه الأصوب (ويرد العامل) على القول بالمنع (الكراء مثله ومن استؤجر) لعمل شيء (معين) على أنه (أن عمله في يومه ف) عمله (باربعة دراهم وأن) عمله (في قاليه) وهو اليوم الثاني (فبثلاثة) سواء" المتصر على . ذلك أو زاد غقال : وأن في اليوم الثالث غبدرهمين وهكذا يقتصر أو يزيد فيها فوق ذلك ، وغير الدراهم مثل الدراهم كالدنانير والمكيل والموزون والجزائم مثل هذه العرمة وان في تاليه فهذه مشير الأخرى اصغر وكسائر العروض وكالأصول مثل أن عملت اليوم فهذه النظلة أو في تاليه فهذه مشير (١) الأخرى دونها ، وكذا اتصلت الأيام أو انفصلت مثل قولك : في هذا اليوم باربعة وفي الثالث بثلاثة ، ومثل أن يقول : أن عملت في اليوم التالي ليومنا ، فكذا أو في الرابع فكذا ، أو قال في تالى تالى يومنا غكذا ، وفي السابع بدرهم والشهور

⁽١) كذا في الاصل ،

وإن استأجر دابة لركوب إلى معين بعشرة وإن إلى آخر فبعشرين ، فهل تجوز أو يرادا مثله ؟ وإن استؤجر لمعين ، فقال

المتصلة والمنفصلة كذلك ، والأسبوع والسنون كذلك ، ومن ذلك أن يزيد الأجرة بحسب البعد لغرض من الأغراض فيقول : ان عمله في اليوم فباربعة أو في تاليه ، فبخمسة أو في تالى تاليه فبسبعة والأعداد في ذلك ايضا سواء" (وان استاجر دابة لركوب الى) موضع (معين بعشرة وان) ركب (الى آخر) أبعد منه (فبعشرين) والتسويات السابقة كلها آننا يقال بها هنا (فهل تجوز) هذه الاجارات كلها بناء على أن مثل هذا في البيوع ليس من البيعتين في بيعة لكنه لم يرد النهى عنه في الاجارة بل في البيع وإن الجهل الذي نيه كلا بجهل ، . لأنه أنما هو من حيث التخيير والتفصيل لا من حيث العناء ، والمعنى عليه الأنهما على التفصيل والتخيير معلومان او على أن النهى لا يقتضى الفساد هذا ٤ وتقدم تجويز بعضهم الجهل في الأجرة اذا رضيا بها مما يتوقف على حدّه مثل ان يقول: احمل لي الي داري هذا المتاع ، ومثل أن يقول: أعمل لي بمثل ما يعمل غيرك لفلان أو بمثل ما عمل له غيرك وهو لا يدرى كم هو ، والصحيح .أنه الأبد من العلم والا رجع للتتويم (أو يردأ) أجرة (مثله) من حيث نسبه في المسالة الأولى أو من حيث دابته في الثانية للجهل بنفس عين الأجرة أو عين الماجور عليه لانه لم يجزم باحد التفصيلين أو التفاصيل وأو جزم ووافق الآخر المان ، ولما لم يجز كان الجهل والاجارة كالبيع بل هي نوع من معناه والبيع ورد النهى ميه عن الجهل ولشبه ذلك بيمتين في بيعة وتقدَّم أن المختار ميهما المنع حيث قال : باب النهي عن شرط في بيع وعن بيعتين في بيعة ، كبيع سلعة بدينار نقدا أو بدينارين نسيئة لمسمى برضى من متبايعين لا على قطع ثمن معين ، واجل أو نقد ؟ مالمختار منَّعه وذلك تردد ، وينبغى أن يكون هنا مثل ما في البيوع وهو قولان (وان استؤجر لمعين فقال) عطف تفصيل بعد اجمال (له رب المعدل:)

وهو طالب العمل من غيره (اعمله بعشرة) مثلا (وقال) الأجير (لا) اعمله بالعشرة (يل) اعمله (بخمسة عشر) مثلا ونحو ذلك مما زاد نيه الأجير على ما ذكره رب العمل أو قال له رب العبل: اعمله بخمسة عشر فقال له الأجير: لا بل أعمله بعشرة ، ونحو ذلك مما نقص فيه الأجير على ما ذكره رب العمل الفرض كالشنقة وغيرها (فعمل) الأجير وقد ختم بكلامه ولم يعتبه رب العمل بكلام يخالف ما ذكره بل سكت (ولم ينكر عليه أو قال) الأجير (له: اعمله) بفتح الهمزة مثبتة في النطق والكتب وضم اللام (بكذا ، وقال اله رب العمل: لا بل بكذا) أي بل اعبله بكذا بهمزة الوصل واسكان اللام (وهو أقل) مها ذكره الأجير بكذا ، وقال رب العمل : بل بكذا وهو اكثر مما ذكر الأجير لغرنس كالشيفقة (فعمل) الأجير والمقد مختوم بما ذكر لرب العمل (بلا انكار) من الأجير عليه ولا تعقيب بكلام يخالف كلام رب العمل ((فهل له في) المسألة (الأولى خمسة عشر) أذ ختم الأجر الكلام بها وعشرة أن ختمه بها مثلا إلى وفي الثانية نهو عشرة) مما ختم الكلام به رب العمل أمّل وأكثر ، وهذا القول مبنى على ما بنى عليه التول الأول في قوله فهل تجوز او يرد لمثله وقد مر" (أو يرد أ لكراء مثله ؟) هذا القول مبنى على ما بنى عليه القول الثاني في قوله : فهل تجوز أو يراد الله ؟ وقد مر وكذا أذا قال الأجير بأقل مما قال صاحب العمل متقدماً أو متأخراً (تقولان) قد تقدم في كتاب النكاح أذ قال في باب الصداق : وان قال صداقك عشرة دنانير فقالت : بل عشرون فهستها فلها العشرون ٤

وكُلُ أَ هِرة ردَّ فيها بفساد الثل • • • • •

وقيل : ترد الانسابها ، وأن قالت : عشرون ، فقال : بل عشرة ، فمسها وأمكنته فلها العشرة ، وقيل : ترد كذلك وكذا في الإجارات ١ ه .

وذكر الشيخ هنا ما معناه : ان سبب الخلاف القياس على البيع وعدم التياس ، نمن قاس على البيعتين في بيعة قال بالمنع اذ لم يتفقا على معلوم ، ومن لم يقس قال بالجواز ، والمختار البطلان عنده في البيع كما مر" قريبا ، وصدر هنا في المسائل بقول الجواز بعبارة يتبادر منها أنه مختاره ولكنه ذكر قول المنع وعليه .

وفي الأثر: من وقع بينه وبين نساج مساومة على عمل ثوب فيقول له:

ان شئت أن تعمله بدرهمين ماعمله ، والنساج : أعمله بثلاثة ، فلم يجبه رب
الثوب الى ذلك ثم عمله على هذه الصفة فقيل : له كراء مثله ان عمله عليها ،
فان تناقضا فيه قبل العمل انتقض ، فكذا ما اشبه ذلك (وكل أجرة رد)
الأجير (فيها بفساد) بسبب فساد العقد (لمثل) أى الى أجرة المثل نظر فيها
ثلاثة عدول فأكثر ولا تشترط ولا يتهم بل عدالتهم في الأموال بعدم الخيانة
فيها وتشترط معرفتهم بسعر الأثمان والمثمنات والعناء ، وأن كانوا في الولاية
مع ذلك فأفضل وأنها اشترط ثلاثة ولم يكتف بالاثنين كما في جزاء الصيد والصلح
بين المراة وزوجها كما قال الله عز وجل : مش فابعثوا حكما من أهله وحكما من
اهلها هيه (1) لأن الأموال بحقاط لها أذ كانت بين متشاحيّ طالب ومطلوب ،

⁽۱) النساء: ۳۵۰

ورجعوا لأوسطهم إن اختلفوا ، وإن راوا رجوعا لأدناهم أو أعلاهم فعلوا ، فيما اتفقوا عليه فهو الحق عليهما ولهما ، وإن رد أجير لرب عمله شيئا ، وزاد هو له على ما اتفقا عليه أخذ

وعقول الثلاثة أولى من عقول الاثنين ، والأربعة أولى من الثلاثة وليتم فيها ما يسمى جهاعة بلا نزاع ، وعدلتان مكان عدل واربع مكان أثنين ، ولا بد من رجل عدل معهن ولو كن ستة أو أكثر ، وإن كان مما لا يعرفه الرجال فست. نسوة نصاعدا واجاز بعضهم عدلين ، وان اتفقوا على واحد مطلقا أو اثنين في التول الأول جاز (ورجعوا الوسطهم) تتويما (أن اختلفوا وأن راوا رجوعا الانناهم أو اعلاهم) تقويما (فعلوا) أن ظهر أن الرجوع أحق وأحوط ، ولا يرجع أحدهم أو اثنين غصاعدا. الى غيره تقليد أو تشمهيا أو ركونا 6 غاذا لم يتفقوا ولم يظهر أن الرجوع أحق" وأحوط فليحضر معهم عدل آخر أو أثنان مصاعدة ، غأى جانب كان اكثر ؟ كان القول قولهم أن استووا ، وأن كان متولى في جنب وليس في الآخر أو جنب اكثر مما في الآخر من المتولين ، أو كان في جنب من هو اعرف بذلك دون الجنب الآخر ، أو كان في احدهما اكثر مالقول تول الأرجح (فيما اتفقوا عليه فهو الحق عليهما) أي على الأجير ورب العمل ان كان رب العمسل يدّعي اقسل مما قالوا ، والأجير يدعى أكثن (ولهما) ان كان كل منهما محيا لما اتفقوا عليه مختارا له أو على أحدهما أذ كره واللخر اذ احب واختار ، مذلك على التوزيع في الصورة وان تو"م العدول بعضا دون بعض لاشكال الباتي عليهما أو الخلاص منسه أو المسامحة جاز (وان رد اجم الرب عمله شيئاً) مما أعطاه رب العمل بالمدول أو مما أعطاه بلا عدول (او زاد هو) اى رب العبل (له) شيئا (على ما اتفقا عليه)، أو على ما أمره به المدول (أخذ) بالبناء للمفعول أي أخذه معطاه وهو رب العمل المردود بعد محاللة والنظر في القيعة يوم العمل في موضعه وجاز ما ترافسيا عليه بلا عدول ، وإن أعطى مستأجر الأجيره أكثر من قيمة لم يثتبع ، وأن لم يقنع ، وكذا كل مردود لعدول .

اليه شيء أو الأجير المزيد عليه (بعد محاللة) أي بعد رضى الراد" بالرد" والزائد بالزيادة وجعله صاحبه في حل ، واحترز عما أذا رد الأجير شيئاً أو زاد رب العمل شيئا مخافة أن يشكوه الآخر الناس أو يناله بسوء من لسانه أو غيره أو يحتد عليه أو يفتتن معه أو يفارته بعداوة أو نحو ذلك ، ولا يشترط لفظ المحاللة ، بل أذا سكن القلب إلى أنه رد" أو زاد برضى من قلبه جاز (والنظر في القيمة يوم العمل) لا يوم مطالبة العدول (في موضعه) أي موضع العمل لا في غيره لأن السعر يختلف بالزمان وبالموضع (وجاز ما تراضيا عليه بسلا عدول ، وأن أعطى مستأجر لأجيره أكثر من قيمة) قيمة العناء أو سواء" (لم يتبع) بالبناء للمفعول أي لم يتبعه الأجير بشيء في الحكم ولا غيما بينه وبين يتبع) بالبناء للمفعول أي لم يتبعه الأجير بشيء في الحكم ولا غيما بينه وبين

فصل

الإجارات وجهان: منافع في معين محسوس ، ومنافع بذمة ، فمن شرط ما في المعين الرؤية ، كرعى غنم ، أو حصد زرع وحرث أرض ، أو نحوه مما يقصد إليه ، وما بالذمة الصفة كالبيع فيهما .

غصل

(الاجارات وجهان) أى المأجور عليه وجهان (منافع في معين محسوس ومنافع بذمة ، فمن شرط ما في المعين الرؤية) ويكفى عنها العام ولو بوصف الواصف ولو بالعدد وتجزىء الرؤية المتقدمة بحيث لا يتغير (كزيعى غنم) يراها و يعلمها وهي موجوده في الخارج في ملكه (او حصد زرع) موجسود في ملكه معلوم كذلك برؤية أو غيرها (وحرث ارض) كذلك أى شقها أو شقيها وزرعها وسقيها (او نحوه مها يقصد اليه) كخياطة هذا الثوب أو ثوب معلوم مشخص ونسخ هذا الكتاب أو كتاب كذا معروفا ، وحمل ما تطيقه الدابة سواء علما كم تطبق أم لا ، وفيه جهل اجازوه (و) من شرط (ما بالذبة الصفاة) الوصف بذكر الماهية بدون أن يتعين في الخارج (كالبيع فيهما) أى في المين وما في الذبة فالمعين حاضر أو غائب موصوف يعرفه المشترى بصفته على

مثل رعسى وحرث ونحوهما بصفة معينة ، ثم هسى أيضا في محدود

خلاف فيه ، وما في الذمة كبيع النقد والسلم والكاف على القول بتعايقها متعلقة بنسبة الكلام في قوله: الاجارات وجهان ، أو بمحدوف أي يشترط في الاجارة الصفة أو الرؤية كالبيع أو هي كالبيع فيهما (مثل رعى) أي رعى الغنم أو الابل او نحوهما بلا تعيين افراد مشخصة في الخارج بل يذكر له الجنس والعدد ثم يجعله في يده سواء كان في ملك الذي هو رب العمل قبل ذلك ، أو دخلت ملكه بعد العقد لأنه على الحقيقة كانت عنده في الخارج أم لا ، ماذا لم تكن مليملكها بشراء أو غيره ثم يسترعيه اياها (وحرث) أن أريد بالحرث شق " الأرض والقاء البذر والسقى أو ببيان وصف أرض مقط أن أريد بالحرث شق " الأرض فقط (وفحوهما بصفة معينة) كبيان المدة وجنس ما يرعى بأن يقول الل او بقر او غنم وبيان مسا يحرث من بر" وشعير وغيرهما (ثم) الاجارة (هي ايضاً) هذا الضمير عائد الى الإجارة بمعناها المصدري لا بمعناها المتقدم الذي هو معنى الشيء المأجور عليه وهو المنفعة ، غذلك استخدام أو يجوز ابقاءه على المعنى المتقسدم لأن المحدود مقصود اليه والمعدود وغير المحدود ليسا نفس الماجور عليه فضلا عن أن يقال بلزوم ظرفية الشيء لنفسه بل الماجور عليه هو العمل ميهما (في محدود) مقابله هو قوله بعد ذلك وغسير المحدود ، وهذان القسمان اللذان هما المحدود يكونان في معين محسوس وفي الذمة ، فالرعى شهرا هكذا بلا تعيين أفراد ما يرعى ولا عدده غيم محدود وهو في الذمة ورعى حقيقة مائة شاة مثلا شهرا محدودا في الذمة بالنظر الى كونه بعدد ، وغير محدود بالنظر الى اعيان الأفراد ، والمصنف وغيره لم يعتبروا هذا النظر الأخير ، وادخاره في المحدود ومثلوا غير المحدود بما لم تعين فيه الافراد بنفسها ولا بعددها ومثاوا بالنظر الاخسير المحدود كما قال

كمقصود إليه ، أو معدود ولو في الذمة ، فللأجير أجر ما زاد من عمل ، وينقص كذلك كفنم زادت أو نقصت ونحوها بلا مضرة رب الممل والأجير

(كمقصود الله) مثل : ار ع لى هذه الغنم ولم يذكر عددها أو ار ع هذه الغنم وهو كذا وكذا أو ارع غنبي وهو كذا وكذا أو ارع لي كذا وكذا من الفنم هي عندي (أو معدولا وأو في الذمة) لأن عليه أن يأتي بها وماء " لنقد الأجرة وهي حق للأجم عليه كمائة من الغنم هكذا يجيئه بها ، ميرعاها سواء كانت عنده بدون أن يذكر أنها عنده ، أم لم تكن عنده لكنه يريد أن يملكها بأى وجه مثل من يأخذ دراهم السئلم على أن يعطى الشمير اذا جاء الوقت وتملكه بأي وجه كان عنده ، أو حدث ودخل في المعدود ما يعد بنفسه أو بالكيل أو الوزن أو المسح مثل ان يخيط لى ثلاث جبات عرض كل كذا وطولها كذا بصغة كذا من الخياطة وان عقد أجرة وأحدة على شيئين مختلفين وبيتن كم لكل ، جار ولو بصفقة واحدة ، وأن لم يبين لم يجز أن تيست الاجارة على البيع ، وقيل بالجواز كما مر التولان في البيع ، وأن لم تقس عليه جاز ذلك قطعا (فللأجبي أجر ما زاد من عمل) في ذلك المقصود اليه أو المعدود في الذمة أو نيما زاد على المقصود اليه والمعدود مثل أن يعقد على ثلاث جبأت ويغالطه بجبة واحدة غخاطها ، وأن يعتد على عرض كذا وطول كذا ، غذرج العرض او الطول او كلاهها اكثر وذلك الأجر الذي يزاد له انما هو بتتويم المدول لا بحساب الاجرة المعتودة (وينقص كذاك كفنم) معدودة معينة أو معدودة في الذمة (زادت) بولادة أو بالادخال من خارج (أو نقصت) بهوت أو أكل ذيب أو غير ذلك كنفار ووجوه الذهاب كغصب (ونحوها) الكاف لادخال سائر الحيوان وقع لادخال غسير الحيوان ويجب في عقد الأجرة ودخول العمل والوماء به أن يكون ذلك كله (بلا مضرة رب العمل والأجبي) يحتمل الاضافة للفاعل اي بلا مضر " و رب العمل وغير المحدود كاستئجار لا على مقصود إليه كالرعى شهراً إن رعى له فيه ولفيره ونحسوه من حرث ، وحصد ونقل ، فللمستأجر أجر ما زاد الأجسي في مدته لفيره • • • • • • •

للأجير ولا مضرَّة الأجير لرب العمل ، والاضافة للمفعول أي بلا مضرة الأجير الرب العمل ولا رب العمل اللجير ، غاو اشتقل بعمل نفسه أو غيره فنقص عبله نقص من أجرته وما رآه العدول مضر"ة على أحدهما منعوا منه صالحيه ويجب أن يعين له الدابية التي تهرب أو تضر "الناس بضرب أو عض أو نحو ذلك (وغير المحدود كاستئجار) على غير متصود اليه (لا على وقصود اليه) حاضر ولا غائب متعين (كالرعي) لنوع كذا (نشهراً) بكذا في (أن رعى له فيه) في الشبهر (ولمفيره) عطف على له (و) ك (نحوه) نحو الرعى والعطف على الرمى (ون حرث وحصد ونقل) وغير ذلك سواء" كان النتل معتوداً لمدة معلومة هكذا أو قال : ما تطيق على ظهرك أو ما تطيق دابتك ، وسواء تخالف ما عقد له الأول أم توالنق (فللمستأجر أجر ما زاد الأجير في منته أغيره) تل" الأجر أو كثر ، لأنه كعبده ، ويعطيه ما عقد له ، ويأخذ منه الزائد ، هـــذا جواب الشرط وهو عائد الى الرعى مقط لأن الشرط مبنى عليه اذ قال : ان رعى له نيه ولغيره ، وينهم حكم غير الرعى كالحرث والحصد والنقل من حكم الرعى ، وهو كون اجر الزيادة للمستاجر ، ولا سيما أن الرعى المجمول شرطآ لانه ماخوذ من الرعى الذي دخلت عليه كاف التشبيه ، وجملة الشرط وجوابه مستانفة ، والأو الى مرنها بالفاء أو الواو ، ويجوز نصب نحو بمحذوف أى أن رعى له غيه ولغيره ٤ أو غعل نحو الرعى من حرث وحصد ونقل فيكون من حيز الشرط ، والجواب عائد الى الكل والحكم للكل ، وعلى الوجهين فالشرط مستانف للتمثيل للزيادة في غير المحدود ، بل للنتص لأن عمله لغيره أو نفسه

ويتنهل من عمل له الأجير فيها بدفع الأجرة للمستأجر ، أو بتحليله إن دفعها للأجير فإنه مشتر قواته في المدة • • • • • • •

نقص من عمل الأول وهو زيادة على عمل الأول ، أتم الأول أو لم يتمشه ، ويجوز ان يكون قوله فللمستاجر مستانفا ، وجواب ان اغنى عنه قوله : كالرعى شهرا فيقد ر مثله لقوله ونحوه بالجر عطفا على الرعى أى : وكنحوه من حرث وحصد ونقل ان عمل ذلك له ولغيره ، كقولك : اكرامك كاكرام عمرو ان اكرمنى ، وعلى هذا فذلك تمثيل لفير المحدود مصحوب بالتمثيل للنقص منه وفي كلامه اختصار ، اذ مثلًا للنص في غير المحدود ، وفيه تلويح بالتمثيل للزيادة ، ولم يذكر الزيادة والنقص قبل ذلك الا في المحدود النه تعلمان أيضا في غير المحدود ، ولا سيما مع هذا التمثيل ، ثم انه حكم بأن أجرة ما زاد من العمل لمستأجر آخر هي للمستأجر الأول ، فلو بقى فارغاً بلا مرض ونحوه من الموانع القاهرة لنقص من أجرته ، وأن عمل لنفسه أو عمل لغيره بلا أجرة فللمستأجر مثل أجرة ما عمل على مقتضى ما ذكره المصنف (وينحل ") بتشديد اللام أن ينفك ويتخلص (ون عمل له الأجم فيها) أي مدة المستأجر الأول (بدفع الاجرة المستاجر) الأول لا بدغمها للأجير (أو) ينحل بترك المستأجر الأول له اعنى للمستأجر الثاني أو (بتحليله) أي جعل المستاجر الأول المستاجر الثاني في حل من دفعها للأجير (أن دفعها) ذلك الثاني (اللهبي فانه مشتر قو"ته في المدة) تعليل لقوله : ينحل ، أي ينحل المستأجر الثاني بذلك لا بغيره ، لأن المستأجر الأول مسد اشترى قوة الأجير في تلك المدة اذ استأجره عليها ، وان لم يعلم المستأجر الثانى بالأول ، فأعطى للأجير غلا عليه والصحيح عندى : أن أجرة عمل الأجير فيها لنفسه ولا ينحل مستاجره الثاني الا بدفعها له ، او بها امره به الأجير او رضيه وليس في تلك الأجرة لمستأجره الأول شيء ، بل ينقص من أجرة أجيره وما نقص باشتفاله بالعمل للمستأجر الثاني ان نقص شيء ، هذا تحقيق المقام ،

وإن تمدد الأجراء ، فتفاضلوا في العمل فإن كانت في مقصدود او موصوف ، ولو في الذمة تفاضلوا في الأجرة أيضا ، كأجرين لحرث أو حصد معين لنقل معلوم لعلوم

لان الاجير ليس مملوكا الأول ، بل هو حر او مملوكا لغيره ، والحر لا يباع وقوته لنفسه لا لمستأجره ، وانما اشتغاله بغير عمل الأول خيانة يضمن ما نقص بها ، والمملوك وانما باع مالكه قوته للأول في شيء لا مطلقا ، غاذا استعملها في غير الشيء نهى لمالكه اذا لم يعقدها له في غير الشيء ، ويؤخذ بالنتصان ، وكذا من مرض في المدة ، الصحيح انه ينقص من أجرته ما نقص من العمل بمرضه ، وقيل : لا ينقص له منها لانه اشترى قوته ، غهذه قوته هذا تحقيق المقام ، اشار اليه أبو عبد الله محمد بن عمرو بن أبى ستة ، وأنما فكر قولا واحدا اختصارا ، لا لكون المسالة فيها قولا واحدا هو أن الأجرة لمستأجره الأول ، فلا نحتاج الى ما قيل على كلام الشيخ أن قوله وقعت الأجرة على عمله مطلقاً تعليل لادراك المستأجر أجرة الأجير على قول من يقول : الحر لا يباع ولا يجرى عليه معنى البيع ، وقوله : هو كمن اشترى قوته ، تعليل لادراك ذلك على قول من يقول : أن المستأجر كمن اشترى قوة الأجير ، والمراد لنه يدرك ذلك على قول من يقول : أن المستأجر كمن اشترى قوة الأجير ، والمراد انه يدرك ذلك على كلا القولين ا ه .

(وان تعدد الاجراء فتفاضاوا في العمل ، فان كانت) اى الاجسرة (في مقصود) متشخص في الخارج غائب معلوم او حاضر (أو دوصوف) وصافا يعلم به (واي في المنهة) على الماهية والحقيقة ولا سيما موصوف خارج عن المذمية (تفاضلوا في الاجرة ايضا) اى كما تفاضلوا في العمل (كاجيرين لحرث) الخرث ارض معلومة او موصوفة في الخارج او حرث متدار بماهية في الذمة (أو حصد) زرع (بعين او) ك (جملين لنقل) شيء (معلوم لمعلوم) اى الى

موضع معلوم (باشر احدهما) بعيله (ثلثين) مثلا (و) باشر (الآخر ثلثا فلكل قدر عمله) من عمل ثلثيه غله ثلثها أي يعطيهما يتسمان ولا قسم عليه الا أن رضيا (وان كان) في غير متصود (لا في مقصود) خارجي غائب معلوم أو حاضر أو ، وصوف وصفا يعلم به (ولا قريب منه) وهو ما يترتب في الذمة بالماهية ولم يبق الا ما حد " بزمان (كاچيين لحصد زرع هكذا) أي باطلاق دون أن يذكر حدا بتعيين في الخارج ولا (بماهيسة شهرا أو جملين لفقل) جنس (معلوم) غير محدود بكية في الخسارج ولا في الذمة (الي) موضع (كذا) في أجل كذا (فتفاضلا فيه الثلاثا) مثلا عمسل الذمة (الي) موضع (كذا) في أجل كذا (فتفاضلا فيه الثلاثا) مثلا عمسل وعلى الرؤوس أيضا أن كانوا ثلاثة فصاعدا كما أذا كان اثنان ، وكذا فيما تبل نلك هذان (قولان : هذا فيما ظهر فيه تفاضل في المعل) بأن يستقل كل بحصة من العمل (وأما غيره كاجرين لرفع حجرة) واحدة عظيمة (وفحوه) كخشبة من العمل (وأما غيره كاجرين لرفع حجرة) واحدة عظيمة (وفحوه) كخشبة السحب (ف) الأجرة (فصفان) بينهما ، وأن كان ثلاثة فصاعدا غملي الرؤوس المغلي الرؤوس النضا) وأن كان ثلاثة فصاعدا غملي الرؤوس المنصا المؤسم الفلينا أو المؤسم المؤسم الفلينا أو المؤسم المؤسم

وكذا من استأجره اثنان ارعى معين ، فله على كلِّ قدر ماله في المين ولو مشتركا ، وإن استؤجر على رعى غنم عندهما هكذا وتفاضلا فيها ، فعلى الخلف ، ومن ذلك ، ومن ذ

الغليظ الثقيل ، غيكون الأجر على تفاوتهما (وكذا من استاجره اثنان) أو اكثر (ارعى) حيوان (معين) بنفسه أو بمدده غالبا أو في الذهبة أو خياطة ثياب معينة كذلك ونحو ذلك (فله على كل) منهما أو منهم (قدر ماله في المعين ولو) كان ذلك المعين (مشتركة) وأما أن استأجر لهم هذا العمل فتفاضلوا في عمله مهم في الأجسرة سواء ، وسواء تبين عمل كل واحد أم لا ، قاله الشيخ الحبسد .

(وان استؤجر على رعى غنم) او غيرها او خياطة ثياب او نحو ذلك (عندهما) او عندهم بدة معاوبة (وهكذا) بلا حصر في الحيوان والثياب ونحوها في عدد (وتفاضلا) او تغاضلوا (فيها) اى في عددها وعلها الذي يستحقانه لها (فعلى الخلف) هل الأجرة على الرؤوس او على الأبوال أوجه الرؤوس ان العقدة واحدة والاجرة واحدة لم يعين لكل واحد من المعبول نيه تدر مخصوص ، ووجه الأموال تعاطى العدل والانصاف ما أمكنا .

وهذه المسالة في تعدد المستاجرين وكذا ما بعدها الى الباب وما تبلها في تعداد الاجير (ومن ذلك) النوع المذكور من تعداد المستأجر مع عدم حصر ما عليه الاجرة الا بزمان ، اكتراء دار لسكن او خزن فاكتراء مبتدأ محذوف خبره ، قوله من ذلك وان بعد ذلك بالكسر شرطية جواابها دل عليه المبتدأ او الخبر اللذان ذكرتهما وقوله : فعلى حساب النح ، أي فالاجرة على حساب مستانف متفرع عليه أو هو الجواب والشرط والجهواب مستانفان المتميل ، ويجوز أن تكون أن بالفتح مصدرية والمصدر مبتدأ لقوله : من ذلك وقوله : معلى

حساب النح . . تفريع أو جواب لمحذوف أى أن فعلا ذلك ، أو أذا فعلا ذلك معلى حساب الخ .. (ان اكتريا) أو اكتروا (دارا) أو نحوها (السكنى او خزين) مطلقين غير محدودين في نفسهما والخزين مخزون أي أو لحفظ ما من شانه آن یخزن ، او لخزن خزین ای خزن ما من شانه آن یخزن (و) سکن ميها احدهما او احدهم بنفسه او بعيال قليل والآخسر بما كثر بالنسبة الى الأول أو (خزن فيها أحدهما) أو أحدهم (ما تقل هؤنته) أي ما يتل ما يحتاج (وتكثر قيمته كياقوت وجوهر) أو تلت مؤنته وكثر خطره ونفعه كالدنانير والدراهم ، وانها قلت هذا أثمان لا قيمة لها لانها في نفسها قيمة ، وقد يمكن ادخالها في قوله وتكثر قيمته بأن يسمى المثن قيمة لها ،ن حيث أنه يؤخذ بها كما ياهذه صاحبها بها وذلك بطريق استعمال لفظ القيمة في مطلق ما يؤهد عوضا عن غيره مذلك مجاز لا جمع بينه وبين الحقيقة (و) فعل (الآخر عكس ذلك) اى خزن ما تكثر مؤنته وتقل ميهته كقمح وان تساويا مؤنة واختلفا ميهة فعلى التيمة كبر" الأحد وشعير الآخر (فعلى حساب اموالهما) أو أموالهم (الأنها حرز لها) أي الأموال ، وقيل : على الرؤوس كما دل عليه قوله : محاصل الاجارة وذلك جواب لمحذوف والمحذوف وجوابه جواب لقوله : ان اكتريا ، والتقدير مان خزنا ميها على حساب الموالهما ، محذفت جهلة أن خزنا ، خالتقت خاؤه مع ماء قوله : ضعلى حساب ، محدَّفت احداهما لئلا تتواليا ، اما الأولى تبعا لحذف مدخولها واما الثانية لحصول التكرير بها ، ويجوز ان يقدر بلا ساء هكذا أن خزنا على أنه قيد الأول كالتقييد بالحال مستغن عن الجواب والجواب للأول ؛ وانها قدرت هذا الشرط ؛ لأن قوله : غطى حساب

وإن سكناها احدهما برأسه والآخر بعياله فعلى قدر العيال ، والصحيح في السفينة كالدار · · · ·

أموالهم لا يصح جوابا لقوله: ان اكتريا بالنظر الى قوله داراً لسكن وانما دخلت فى كلامه بقولى سكن غيها احدهما النع ، تتبيها لقوله: داراً لسكن وان اكترى لخزين فلا يسكن ، وبالعكس وان فعل اعطى كراء ما فعل بالتقويم ، وأما أن اكترى داراً هكذا لمدة غله فيها كل ما يمكن من سكنى وخزن ، ومقابل الشرط المقدر اللائق بقوله: سكنى هو قوله: (وان سكناها احدهما براسه) اى بذاته وحدها وعبر عنها بالراس ، لان الراس معظم الاعضاء الظاهرة واجمعها للحواس والمنافع (والآخر بعياله) اى كلاهما بعياله وعيال احدهما أكثر (فعلى قدر) الراس (والعيال) وكثرة العيال وقلته ، وقيل : انصافا كما يدل عليه قوله فحاصل الاجارة النغ . .

(والصحيح في المسفينة والدابة) كون الأجرة (على الثقل) لأن الثقل معتبر فيهما لتأثيره في الدابة لأنها حيوان يتألم ، وفي السفينة لأنها تغرق بفرط الثقل وتبطىء بخلاف الدار ونحوها ، والذي عندي التفصيل أيضا في الدار ونحوها فانه اذا كان الثقل يصيب السقف لحمل الأثقال عليه أو السكون عليه ونحو ذلك ، والمدار على المضرة ، وضرر السكونة لا يلزم أن يكون ايضسا من جهسة الثقسل فقط ، ويدل لذلك ما في « التساج » ونصسه : واختلف غيمن اكترى غرفة يسكنها ، فتيل : يجوز الدخول عليه فيها باذنه ، وقيل السفينة) والدابة كلاهما على المال (كالدار) في قول في أمر الدار وقيل المسفينة) والدابة كلاهما على المال (كالدار في قول آخر في أمر الدار وقيل آخر في المراده كالدار على التولين فيها .

وان اكتريا داراً لخزين أو دابة أو سفينة لحمل هكذا ، فقيل : انصافا والمختار أنه على الخلف السابق في الرعى ، فحاصل الإجارة في معيسًن على المسال وفيعا بذمة قولان •

(و) في الأثر: (ان اكتريا دارا لخزين) مطلق (او دابة او سفينة لحمل) مطلق اشار الى الاطلاتين بقوله (هكذا) اى غير محدودين بكية او معين (فقيل) يعطيان الأجرة (انصافا) وكذا على الرؤوس ان كانوا اكثر من اثنين ، (والمختار آنه) أى أخذ الأجرة (على الخلف السابق في الرعى) الأجرة على الرؤوس أو على الأموال ، والأولى اسقاط قوله دارا لخزين ، فيقول وان اكتريا دابة الخ ، لتقدم ذكرها متابعة لذكرها في الأثر لاشتماله على قول لم يتقدم ، والأولى ذكره هنالك واسقاطه هنا ، بل قوله : وان اكتريا دارا لخزين أو دابة الخ ، هو نفس قيله : وان اكتريا دارا لمسكنى الخ ، في الحتيقة لأنه رحمه الله اختصر كلام الأثر ولم يقتصر فيه على ما يزيد على الأول .

وإذا تابلت الأبثلة واحكامها (فس) سقد يظهر لك أنه (حاصل الاجازة) عند تعدد المستاجر أو تعدد الأجير كونها (في معين) محدود بعدد أو قوله: با عندى الآن بثلا أو نحو ذلك (على المسأل اتفاقا) لاته قد عين: قبا عمل أحدهم نقد نفع به الذي استاجرها وخفف به على صاحبه ، وما عمل الأجير لاحد المستاجرين نقد نفعه به وأراح به صاحبه ، وقوله: هي على عمل الأجير لاحد المستاجرين نقد نفعه به وأراح به صاحبه ، وقوله: هي على المسئل خبر حاصل ، والرابط اعادة المبتدأ بمعناه (و) كونها (فيها بقهة) بلا حد" بعدد (قولان) قيل على المال والعبل ، وقيل على الرؤوس ، ووجه كونها على المسأل والعبل أن العبل عائد الى المسأل والأجرة على العبل في المسأل ، ووجه على المبل في المسأل ، ووجه المسأل ، ووجه على المبل عائد الى المسأل ، ووجه على عماحب

المسال وزيادة تصح ليس نيه نقص عمل عن ساحبه واراحة له ، لأنه لا حد للمعمول ، وكذا تقليل الخزن والسكنى مثلا تبرع على صاحب الدار بلا منع من صاحبه بزحام ، فلو كان ذلك بزحام وسبق ، لكان العذر لمنوع بزحام او سبق ، فياخذ الأجرة كصاحبه سواء" ان كان اجيرا او يعطيها على قدر ما نال فقط ان كان مستأجرا ، وهذه المحاسبة انها هى فيها بينهما ، واما عاقد الأجرة ، فيؤاخذ الكل على السواء والله أعلم .

تكهيلات: الأولى اجرة المرضعة واردة في القرآن تال الله جل وعلا : من الرضعة والدة في القرآن تال الله جل وعلا : الجاهلية والاسلام ، وقد استرضع على في بنى سعد ، أرضعته حليمة بغت ذؤيب السعدية ، وقال على : « لا ترضع لكم الجحفية ، فان اللبن يفسد ولو بعد حين » والجحفية : المجنونة ، وينبغى للمؤمن أن يتخير لولده امراة مامونة عفيفة تطهره وتحفظه لا مجنونة ولا برصاء ولا مجسنومة ولا مشركة ، وان استاجر امراة ترضع ولده سنتين جاز ، وعليها حفظه وتنظيفه واطعامه وسقيه وغسل خروقه ، ولا تخرج به لأجل الغزل الا باذن والده ولا تعطيه لغيرها من النساء لترضعه الا على الاضطرار ، ونفقته وكسوته وجميع حوائجه على أبيه ، ولا تطعمه تبل المدة الا أن استغنى عن اللبن ، ولا ترده الى لبن الانعام وتترك هي ارضاعه ، وان مات دون المدة أو ماتت هي او استغنى عن اللبن أو ذهب لبنها اخذت بقدر ما أرضعت ولا يبنعها أبو الطفل أن تبيت مع زوجها ، ولا يجوز لها أن تسترضع الا باذن زوجها ، وان أرضعت باذن زوجها او بغير أذنه ، غالاجرة لها ، ولا يمنع الزوج من وان أرضعت باذن زوجها او بغير أذنه ، غالاجرة لها ، ولا يمنع الزوج من وان أرضعت باذن زوجها او بغير أذنه ، غالاجرة لها ، ولا يمنع الزوج من وان أرضعت باذن زوجها او بغير أذنه ، غالاجرة لها ، ولا يمنع الزوج من وان أرضعت باذن زوجها او بغير أذنه ، غالاجرة لها ، ولا يمنع الزوج من وان أرضعت باذن زوجها او بغير أذنه ، غالاجرة ألها ، ولا يمنع الزوج من وان أرضعت باذن زوجها او بغير أذنه ، غالاجرة ألها ، ولا يمنع الزوج من أله ولا يمنع الزوج من أله المناه المؤلفة المناه المؤلفة المؤ

⁽۱) الطلاق : ۲ ،

مسيسها . وذكر في الكتاب أن الزوج يمنع من مسيسها لأسلا تحمسل المرأة فيضر ذلك بالولد ، وان أذن لها بذلك .

ويرده حديث: «قد هممت أن أنهى عن الغيلة وتذكرت أن غارس والروم تفعله ولا يضر ذلك بأولادهم » (١) ولا تأخذ رضيعا آخر ألا بأذن أبى الأول ، ولها أرضاع ولدها ، فأن ضر بالرضع رد ته لوليه لئلا يضيع ، وأن كان لها ولد مرضع ، فلا تأخذ رضيعا حتى تخبر أباه ، وأن أخذت رضيعين بأجرة واحدة غمات واحد أو استغنى فلا تأخذ من ولى الباقى الا ما نابه من الأجرة ، وأن استرضعت رضيعين قد تفاضلا بالأجرة وقد وتبيتن ما ناب كل واحد منهما من الأجرة ، فذلك جائز ، وأن لم يتبيتن فلا يجوز ، وأن أخذت رضيعين ، فهى بينهما أنصافا ، سواء فى ذلك الذكر والأنثى ، والحر والعبد ، والعبيد فيما بينهم ولو تفاضلا فيما بينهما أو كان واحد منهما مريضاً لا يرضع الا من وقت الى وقت .

وان اخذ مرضعتين لولد واحد باجرة واحدة غذلك جائز ، وتقسمان الأجرة بينهما انصافا ، ولو كانت حر"ة وأمة ، وان ماتت واحدة أو تجننت أو ارتدت أو ذهب لبنها غلا تأخذ الباقية من الأجرة الا" ما نابها ، وأن أبت الباقية أن ترضعه بعد ما أخذتاه في عقدة واحدة غلا يكون ذلك منهما رجوعا ، وأن تسابقن وكانت الباقية هي الآخرة ، غلا يكون ذلك منها رجوعا ، وأن كانت هي الأولى غذلك منها رجوع ، وللأم أن ترضع ولدها بأجرة ، ولو كانت تحت أبيه ، ولحارم الولد أن يرضعنه بأجرة ، وأن أخذت أمراة مرضحا

⁽۱) رواه البخاري ومسلم والتهدي وابن ماجه وأبو داود :۰۰

ندفعته لخادمها او بنتها او غيرها باجرة او بدونها او اعطته لبن البهائم او تمام به الطعام حتى تمت المدة فلا أجرة لها ، ولها عناء ما خدمت ، ولها ما صرفت من نفقة ، وكذا ان اخذته بأجرة مجهولة فانها تأخذ عناءها وترد ما جساز اليها من قبل صاحب الولد في الأجرة المجهولة ، وجائز له أن يسترضع أمة غيره باذن سيدها أو كانت مأذونا لها بذلك ، وكذا خليفة اليتيم أو المجنون أو الغائب يسترضع خادم هؤلاء بالأجرة والله أعلم .

الثانية : اعلم انهم ذكروا في « الديوان » انه ان استاجر رجل رجلا ان يرعى له حيوانه مدة معلومة باجرة معلومة فجائز ، حضر حيوانه أو غاب ، وبخلط ما يمكن اختلاطه على قدر عادة الناس مثل الضأن والمعز وما لا يختلط من ذلك ولا يصطحب ، غلا يجوز الا ان تبيّن له ذلك ، ويرعى له القليل ا والكثم مما يقدر عليه ، وإن رعى له حيوانا فتلف منه بعض وبقى بعض فأنه يرعى ما بتى ما لم ينتص عن ثلاث ، وإن نقص عن ثلاث غلا يدرك عليه أن يرعاه ، وكل ما زاد عليه صاحب الحيـوان ، أو ما نما غيـه غانه يرعاه ما دام يقدر عليه ، ولا يدرك عليسه صاحب الحيسوان أن يرعى له غير حيوانه ، وأجرته لا تزداد بالكثرة ولا تنقص بالقلة ، وأن قصد له الى اشتخاص معلومة أو الى عدد معلوم من الحيوان أن يرعاه الى مدة معلومة ١٠ مان الأجسرة تزداد له بزيادته ، وتنقص بنقصائه ، ولا يجسوز للراعى أن يخلطها مع حيوانه أو حيوان غيره ، وان غعل ذلك والف غهو ضامن ، وذلك نها يختلط من الغنم وغيره ولا يكلها الى غيره ، وأن كان الراعي في الفحص مفرغ له الزاد أو تلف بعض الغنم فأراد أن يمر" في أثر ذلك أو يطلب ما تلف له منها جاز له أن يكلها الى غيره ، وأن كأن وحده غلا يترك الغنم كذلك للضيعة ولا يأكل منها شبيئًا بالحاجة ، وقيل : يأكل وعليه غرم ما أكل ، وأن تفرق له الفنم على فرقتين أو ثلاث فهر الناظر في ذلك أن° قدر أن يجمعها

مليجمعها ، وأن لم يقدر غليحفظ الأكثر من الضيعة ويفعل في ذلك ما يصلح لمساحب الغنم من جمع غلاتها ولا يشرب لبنها ، ويذبح ما يضاف عليه الموت ولا يتركها تبوت جيفة ، فان ماتت بالضيعة فهو ضامن ، ومنهم من يقول : لا يضمن شيئا الا أن أعطاه صاحب الغنم السكين ليذبح ما يخاف عليه الموت أو أمره بذلك مهو ضامن لمسا ضيتع ، غان أصاب من يشترى غلاتها كلها غليبعها ، وأن لم يجد غلياخذها بقيمتها وكذلك ما مأت منها على هذا الحال ، ويجوز له أن يجز " صوفها ويرسلها الى صاحبها أو ببيعها أو يروم أولادها لأمهاتها وغيرها ولا يجبرها على غير اولادها ، وعليه حرسها بالليل والنهار ، ولا يتركها للضيعة ويستيها ، وليس عليه الضمان في خلاطها مع غيرها عند الماء والبيت والمقيل ، وان كان صاحب الغنم حاضرا معه غليس عليسه الضمان اذا وصلها اليه في المبيت والمقيل ، وأن كان لأهل المنزل غنم ماتفق سعه بنعض" منهم على اجرة معلومة لكل راس الى مدة معلومة مساق اليه الفنم من انتفق معه ومن لم يتفق معه من الناس ، فرعى الكل عان" من اتفق معه يأخذ منه ما اتفق عليه ويأخذ من لم يتفق معه عناءه ، عاذا رجع بهسا الى المنزل ، فانطلق كل رأس الى منزل صاحبه ، مليس على الراعى شيء ، ا وان رعوا حيوانهم بالدول يوما عند هذا ويوما عند هذا عجائز ما داموا على ذلك ، وان تشاجروا، ؛ فلياخذ كل واحد منهم عناءه من مساهبه .

وكذلك بنو آدم غيما بينهم اذا اتفتوا ان يعمل هذا لهذا مدة معلومة ، ويعمل له الآخر مثل ذلك من الحصاد والنسيج وغير ذلك ، غان داموا بذلك على مسامحة الأخلاق ، غجائز ، وان تشاجروا ، غلياخذ كل واحد منهم عناءه من صاحبه ، وكذلك ان تداولوا دوابتهم بينهم ليحملوا عليها او ليدرسوا عليها او ليحرثوا بها او غير ذلك على هذا الحال ، وان استاجر راعيا لحيوانه باجرة

معلومة ، مغاب صاحب الحيوان أو انقطع ما بينهم بالعسدو" مانه يحفظها ويرعاها حتى ياتى صاحبها ، فياخذ منه اجرته فياخذ العناء فيها رعى بعد المدة ، ومنهم من يقول : ياخذ الاجرة فيها بعد المدة على حساب ما اتفقا عليه أولا" ، وإن مات صاحب الغنم ، ولم يعلم به الراعى فرعى بعد مونه حتى تمت المدة أو زاد عليه ، مان ورثته بمقامه وله أجرته كلها ، وأن اخرجها صاحبها من 'ملكه ولم يعلم به الراعى حتى تمت المدة مانه يدرك عليه اجرنه وكذلك أن استحقت أو تبين أنها حرام ، مانه يدرك عليه أجرته ، وأن لم يرعها غوجد الذى دخلت ملكه ، مانه يدرك عليه عناءه من حين دخلت ملكه ، وأن مات الراعى معلى ورثته حر وها حتى تصل الى صاحبها ، ويدركون عليه عناءهم وأجرة وأرثهم ، وأن أتفق معه أن يرعاها مدة معلومة ممن من رعايتها بالمرض أو منعه المطر أو البرد أو العدو ، أو تأنت ولم يقدر عليها حتى تهت المدة ، مائه يحط على صاحبها من الأجرة بقصدر ما منع من دعايتها .

وان وكال رجل" رجلا" على حيوانه حتى يرجع اليه وسمسى له سدة معلومة فجازت تلك المدة ولم يرجع ، فرعاها بعد ذلك بنفسه أو استرعاها لغيره حتى جاء صاحبها ، غانه يدرك عليه عناءه ان رعاها ، واجرة من استأجره لها بعد موته ، وان تلفت دابة فقال الراعى : انها لم تسرح اليوم ، غالتول توله ولا يبين عليه وعلى ربها البيان ، وان ترك الراعى رعيته لغيره ضَمَن وتيل : لا ان تركها الى قوى" مثله يأمنه ويضمن ما كسر بضربه ، وقيل : لا ان اذن له في سوقه وضربه ولم يتعد "الحد ، وان زجرها بصوته ، نازدحمت نكسر بعضها بعضا ، غلا ضمان عليه ، والله أعلم .

الثالثة : ان استأجر لرجل عبده ؛ ماعتته تبل المدة خرج المعتق من

الأجرة ، وإن لم يعسلم المعتق بذلك ولا من استأجره غانه يعطى للمعتق عنائه مما عمل بعد ما عنق ، ويعطى للذى استأجره له أجرة ما عمل قبل أن يعتق . ولا يستأجر عبده للمشركين ، ولو كان عبده مشركين ، وقيل : يجوز أن كانوا مشركين ، ويجسوز أن يستأجر عبيده المدبرين وأمهات أولاده واخوته من الرضاعة ويكره للرجل أن يستخدم أباه وأمة أن كانا مملوكين لغسيره .

وان مات المستاجر خسرج المدبرون وامهات الأولاد احسرارا ، وان استخدمهم بعد ما خرجوا احرارا ولم يعلم ، فالجواب كالتي قبلها ، وان تبيتن للذي استأجرهم لعمله أن أولئك العبيد حرام أو أحرار من أول غلا يعطى للذي استأجرهم له شيئا ويعطى الحر" عناءه ولصاحب العبد عناء عبده ، وان اعطى الأجرة أولا لمن استاجرهم ، غانه يرد عليه ما اخد منه ، وان استأجر رجل عبده لرجل الى مدة معلومة ، فباعه أو أخرجه من ملكه قبسل المدة مقد جاز ذلك ، ويأخذ من الأجرة بقدر ما عمل عبده ولا يبطل له أجرته حتى يتم عمل الذي استأجره الا برضاه الا الحرية فانها جائزة ، وأن كان في يده مبد' غيره بالأمانة ، فله أن يستاجره بنفقته بمشورة أهل العدل ، وجائز أن يستاجر عبد ابنه الطفل أو المجنون أو اليتيم الذي استخلف عايه أو المجنون او الغائب ان رأى ذلك أصلح لهم ، وان اراد ان يستخدمهم لننسه بالأجرة باتفاق جماعة المسلمين ، غله ذلك بالخلافة ، ولا يجوز له أن يستاجر نفسه او عبيده لمسال هؤلاء ولو بالخلامة ، وقيل : جائز ، وكذلك الشريك في العبيد يستاجرهم لمفيره ولو لم يحضر صاحبه أن رأى ذلك أصلح ، وكذلك المقادض وصاحب المسال يجوز لكل واحد أن يستأجر عبيد التجارة لغيره من الناس ، وكذلك العقيدان على هذا الحال ، وكذلك العبد الماذون له في التجسارة يستاجر العبيد الذين في يده ويستأجرون منه ، وأن استأجر عبدا من مولاه ،

ملا يضرب ان المتنع له من العمل الا بانن مولاه ، ولمولاه ان يضربه على تضمييع ذلك العمل ، وان أعاره لغميره ملا يجسبره على ذلك العمل والله اعلم .

الرابعة : أن أستأجر أجراء أن يحصدوا له مد"ة معلومة أو مقداراً معلوما فليعملوا على قدر عادة البلد من المصد من اسفل أو من فوق أو يقلعوا او ان لا يقلعسوا ، ولا يرمسوا مسا حصدوه ، ولكن يضعونه وضما رغيقا ، ولا يتعبّ دوا كسر الزرع ولا يطاوه بارجلهم ولا ياكلوا منه الا بأمره ولا يتركوا السنبل واقفا وما أخطأه المنجل من غير تعمد أو ما أنسدوا بن غير تعبد ، فليس عليهم منه شيء ، وليس عليهم لقط ما وقع من غير تعبيد وليس عليهم نقل الزرع الى الاندار أو غيرها ، ولا ربط ما يحصدون ، وان كانت سيرة البلد يربطون ما تبض عليه اليد غليربطوا ، وأن اشترط عليهسم صاحب الزرع أن يربطوا وأن يجمعوا الزرع في مكان وأحد ، معليهم ذلك وان استأجرهم أن يحصدوا هذا الزرع مدة معلومة ، محصدوه قبل تمام المدة ، غلهم الأجرة كلها ، وأن تهت المدة قبل أن بحصدوه ، محتى يحصدوه ، وكذا سائر الاعمال ، وأن اشترطوا عليه نفتتهم مع أجرة معلومة غلا يجوز ذلك ، وكذلك الأجراء كلهم مثل الراعي وغيره في قول ابن عبد العزيز ، وأما الربيع نقد جو"ز ذلك كله ، وإن شرطوا في النفقة كيلا معلوما أو وزنا معلوما من جنس معلوم جاز ، وان استاجر الاجراء بأجرة معلومة فلهم الاجرة على عدد رؤوسهم ، وان مرض بعض" معمل الآخرون أو عمل بعض ولم يعمل بعض ، نان من عمل منهم ياخذ الأجرة كلها ، ومنهم من يقول : ليس لهم الا أنصباءهم على الرؤوس مع من لم يعمل . ومنهم من يقول : يأخذون الأجرة على قدر ، ا ناب رؤوسهم مع اصحابهم الذين لم يعملوا ويأخذون العناء فيما ناب من لم

يعمل ، ومنهم من يقول : لا يأخذون العناء على الكل ، وان دخلوا العمل كلهم نمرض بعضهم أو تجنن ، فعمل الباتون العمل كله ، غان الأجرة بينهم كلهم على عدد رؤوسهم ومنهم من يقول : ليس لمن لم يتم العمل منهم الا بقدر ما عمل وان حصده لهم غيرهم غلهم الاجرة ، وان حصده لصاحبه غليس لهم في الأجرة شيء ، والقول قول من حصده أن قال : حصدت لصاحب المال أو للأجراء اذا كان من يجوز توله ، وان قال : لا أعرف من حصدت له او حصدته لهم جميعا أو حصدته بالتعدية أو بالغلط ، غليس للأجراء شيء ، وان اتفق مع الحصادين فارسلهم الى زرعه مغلطوا على زوع غسيره محصدوه ، مهم ضامنون وليس لهم في الأجرة شيء ، وكذلك أن أرسل معهم طفله أو عبده أو مجنونه فأخطأ هؤلاء فأروهم زرع غيره فحصدوه ، فالأجراء ضامنون ، وليس لهم في الأجرة شيء ، وإن غلط هو وأراهم غير زرعه نهو ضامن ويعطيهم أجرتهم ، وكذلك جهيع الغلات والأعمال على هذا النسق ، وكل من كان الزرع في يده بالخلافة أو القيام عليه او بالتسليط عليه أو بالأمانات كلها مانه يستحصده ويعطى منه أجرة الدواب والأجسراء ، وان استاجر الأجراء باجرة مجهولة أو لم يسهم لهم شبيبًا 6 خانهم يأخذون الأجرة على قدر عنائهم فيما عملوا ، وأن استأجر أجيراً أن يحصد له هذا الزرع بدينار واستاجر آخر بدينار ايضا أو أكثر أو أمّل من حصده منهما وحده ، غلياخذ ما سمتى له ، وان حصداه جميعا بالسوية نلياخذ كل واحد منهسم نصف ما سبتي له ، اتفتت الاجارة أو اختلفت ، وأن حصد وأحد منهما الأكثر وحصد واحد منهما الاقل 6 غانه يأخذ كل واحد منهما بقدر ما هصد من أجرته 6 وان استاجره ان يحصد له كل يوم بدرهم او بدينار ولم يوقيَّت مسدة معلومة مَجائز ، وكذا الملات والأعمال كلها على هذا الحال ، وإن استأجره إن يحصد له هذا الزرع بهذا الزرع جاز ، مان حصد له هذا الزرع مقد استمق الزرع الذي استأجره به ، وأن تلفت الأجرة ماته يحمسد ذلك الزرع الذي

استأجره به على حصاده ، وأن تلفت تبل أن يحصده فليس له في الأجرة الليء ، وكذلك جميع الإجارات على هذا الحال .

وان استأجره أن ينقى له هذا الزرع من الحشيش أو يسقيه بمساء الميون او السواقي او غير ذلك مجائز ، وكذلك أن استأجره أن يهرسه او يدرسه بدوابه او دواب صاحب الزرع أو يذريه أو يغربله مجائز ، وان استأجره أن يكتال له أو يزن له ما يوزن مدة معلومة ، وكان الموزون والمكيل حاضرين بأجرة معلومة فجائز ، وأن استأجره أن يستى له هذا الزرع مدة سعلومة ، او حتى يدرك او يبسك له المساء حتى يدرك او مدة معلومة ، او يستيه هكذا مدة معلومة باجرة معلومة جاز ، وان ستاه بعض المدة ثم سقاه المطر بعد ذلك أو سقاه المطرحتي بدرك فلا يصيب من الأجرة الا بقسدر ما عمل ، وإن استأجره أن يحرث له مدة معلومة أو يحرث له هذه الأرض أو يبذر له مدة معلومة عجائز ، وأن جاوز في الحرث أو البذر مانه ضامن للدواب والبدر ، وإن كان ذلك في أرض المستاجر وأن حضر صاحب البدر أو الدواب ولم ينهه حين جاوز مانه ضامن للبذر والدواب ، وقيل : لا يضمن في الدابة وليس له عناء ما جاوز نيه ، وكذلك ستى جميع الاشجار ونبسات الارض نستا بنسق ، وأن استأجره أن يحطب له أو يقلع له الأعواد مثل الركائز وأشباهها سلل اداة الحرث أو يحصد له القصب غلا يجوز ، وأن استأجره أن يأتي لي بالكهاة او بثمار اشجار الفحص كالنبق وبحب" أشجار البرارى أو يصطاد له من البر او البحر او يخرج له اللؤلؤ من البحر أو الجوهر ، جعل له مدة معلومة او لم يجعلها ، بيتن له الاجرة او لم يبيتنها ، لم يجز هذا كله ، والشيء لمن جاء به ، وكذلك ان استاجره أن يأتيه بما يخرج من المعادن من الذهب والفضة والنحاس والحديد والشب ، وإن دفع له صوفا أو كتابًا ليعملها

ثوبا أو دمع له الجلود ليدبغها ، أو الذهب أو الفضة أو غير ذلك ليصيغها حلياً بتسمية منها لم يجز له اجرة مثله وقيل : جائز ، ومن اتخذ شوالها على زرع مذهب بداء أو آمة الا شيئا ، غله شوامته تامة ولو لم يبق الا قدرها وان ذهبت قبل الادراك ، فله قدر ما شاف ، وان غلب شايفًا ما شيف عليه كطور على زرع غلا ضمان عليه ، ولا يلزمه أن يستأجر أو يستعين أحداً ، وقيل : ان قاطع على أن يشوف لهم ، وأما أن قاطع على الشوافة فعليه أن يستأجر أو يستعين أن غلب ، وأذا أرسلا الشوافة فلا شوافة عليه في الليل ، ومن ماله في وسط مال الناس أو كان حيث تنفعه الشوافة التي اتخذها غيره مأبى من اتخاذ الشمايف معهم لزمه منابه من أجرته ، وكذا أن علم شريك بأن شريكه أتخذ شايفًا فله منابه ، وأن مات الشايف فله من الكراء بقدر ما شاف ، وقيل أجر مثله ، وأن جاء ثقة أو غيره الى الشايف نقال له : ان رب المسال ارسلني أن آخسذ من ماله كذا ، متركه ياخسذ علا ضسمان عليه ، وأما أن منعسه ، فلا ضسمان عليه ، ولو ضساع ما أدَّعي الارسال اليه ولو كان الرسول نقة لا 'يتهم وقيل : ان كان ثقة لا يتهم مانه يضمن ولا ضمان عليمه ميها مسد برميته ان رمى كعسادة الناس والله أعلم -

الخامسة: اذا اراد ان يكرى دارا او بيتا غليدخل وينظسر ويتفق علي كراء معلوم لمدة معلومة ، ولا يحتاج الى القبول ، وكذا الاجارات ، لكن اذا قال صاحب الشيء: اكريت لك هذا الشيء بكذا وكذا غقال الآخر : اكتريته منك جاز ، واذا كرى دارا من رجل غله ان يستنفع بها غيها من البيسوت والغران والآبار والأهراء والأوتاد والخشب والمستراح وغير ذلك من الآنية التي جعلت لذلك ، وان استاجر الدار او نحوها لمعنى معسلوم غلا يفعل غيها غير ذلك من سكتى العيال والبهائم وما اشبه ذلك ، وان كراها

للسكنى سكنها بعياله وحيوانه ، ويدخل نيها اضيانه الا أن يشتراطا سكنى شيء معلوم ، فلا يسكن غيها غيره ، وإذا دفع له صاحب الدار مفتاحا فأمرها الى المتكارى وليس لصاحب الدار فيها حكم من استنفاع ، ويمنع صاحب الدار أن يدخل على الساكن فيها جميع ما يضره ، مثل نزوع الباب وما اشبه ذلك ، ولا يجوز للساكن أيضا أن يدخل في تلك الدار ما يضرها ، وكل ما جعل من المضرة لتلك الدار غان الساكن يدرك نزوعها ويدرك صاحب الدار نزوعها ولا يدرك من مضرة الدار على الساكن الا ما احدث الساكن فيها بنفسه ، غانه يدرك عليه نزوعها ، وأن عمر بعضا من تلك الدار ولم يعسر بعضا حتى تبت المدة فعليه الكراء كله أن منعه مانع من ذلك مثل الغاصب ، واصاحب الدار أو انهدم ذلك ولم يصل الى الاستنفاع به ، وأن عبر الدار في الكراء كله أن منع المناح له فليس عليه في أول المدة أو في آخرها فعليه الكراء كله ، وأن منع المفتاح له فليس عليه في الكراء شيء .

وذكر في « الكتاب » عن شريح قاضي عبر بن الخطاب رضى الله عنه أنه احتكم اليه رجلان قد كرى احدهما داراً للأخر مدة معلومة ولم يدفع له المناح حتى تبت المدة ، غطلبه الى الكراء غقضى بينهما أن لا يكون عليه الكراء .

ومنهم من يتول: ولو اعطى له المنتاح اذا لم يسكنها حتى تمت الدة لليس عليه شيء ، وكذلك ان لم يسكنها الا في آخر اللدة ، لمليس عليه الا قدر ما سكن ، وجائز له أن يكرى داره أو دار من ولى أمره من يتيم أو مجنون أو غائب اذا رأى أن ذلك أصلح لهم ، ويكرى لهم أيضا ما يسكنون لميسه بانفسهم وأموالهم على هذا الحال ، وكذلك كل ما في يده من الدور والبيوت التي لم تكن في ملك احد مثل حوانيت المسجد وغيرها فجائز له أن يكريها وأن

انهدم شيء من حيطان الدور والبيوت ، غاراد الساكن ان يسكن كذلك او اراد أن يبنيه غله ذلك ، ولا يجوز لصاحب الدار أن يمنعه من اصلاح ما أنهدم منها أو يرد الشقاق أو ما يصلح سكناها ، غان اكترت المراة دارا لتسكنها مدة معلومة منزو جبت رجلا في تلك المدة ، مجائز لها أن تسكن مع زوجها والكراء عليها ، وكذا الرجل على هذا الحال ، وكل ما دخل عليه الساكن من المضرة التي تكون في الدار ، فأراد أن يخرج منها قبل المدة ، فلا يرد من الكراء شيئًا ، وان لم يعلم بالمضرة وخرج منها ، غليقاسمه في الكراء ، وكذلك ان اتفق معه على كراء داره بالصغة ولم يعر"غها المتكارى غوجدها لا تحسلح له مثل ان كانت في طرف المنزل أو كان جارها جاثرا أو بجانبها من يضره من العمالين مثل الحداد وغيره ، وان كرى دارا ليسكنها نسكن فيها مع عياله ، غفاب الساكن فخلف فيها عياله غلا يجوز لصاحب الدار أن يخرجهم دون المدة ، ولا يدرك عليهم الكراء وان مات المتكارى في غيبته قبل المدة ولم يعلم ورثته بموته ولا صاحب الدار ، فكل ما سكنوا قبل موت مورثهم فليؤدوا حسابه على الكراء الأول ، وما سكنوا بعد موته ، فليؤدوا كراءه على رؤوسهم ينظر اهل العدل ، ومنهم من يقول : يؤدون على الكراء الأول ، وكذلك ان سكنوا اكثر من هذه المدة ، ومنهم من يقول : ما زاد على المدة ياخذ كراءه على حساب الكراء الأول ، ومنهم من يتول : يرجع ذلك الى نظر ذوى عدل ، وكذلك الزيادة في المدة في جبيع الإجارات على هذا الحال ، وأن خرج ذلك الشيء الذي أكراه من ملكه ملا يجوز ذلك ، ومنهم من يقول : جائز ويتحاصاً في الكراء ، ومنهم من يتول : معله جائز ويكون الشيء في يد المتكاري ويكون ذلك عيبا في البيع ، وان اكرى رجل بيته او داره لرجلين ليسكنا فيها او ليمهلا . غيها صنائعهما الى مدة معلومة باجرة معلومة نجائز ، وتكون الأجرة بينهما على رؤوسهما ٤ اتفقت صنائعهما أو اختلفت ، سواء" في ذلك الحر والعبد ،

_

والبالغ والطفل ، عملا فيها أو لم يعملا ، أذا سكنا في المدة ، وأن ملت الحدها قبل أن يدخلها أو أمنع من دخولها بمعنى من المعانى ، غليس عليه في الكراء شيء وأن سكنها صاحبه حتى تمت المدة ، فعليه الكراء بنظر أهل العدل ، ومنهم من يقول : يعطى نصف الكراء الأول ، ويعطى النظر فيما ناب صاحبه ، وهذا أذا سكن الدار أو البيت كله ، ومنهم من يقول : يعطى الكراء كله ، وأن لم يسكن الا نصف الدار أو البيت غليس عليه الا نصف الكراء وأن لم يمت صاحبه ولم يمنع من دخولها الا بعد ما سكن بعض المدة فعليه وأن لم يمت صاحبه ولم يمنع من دخولها الا بعد ما سكن بعض المدة فعليه بقصدر ما مسكن .

واان اكتراها له ليضع فيها طعامه غلا يسكن ولا يدخل فيها حيوانه ولا غير الطعام ، وان اكتراها ليحرز فيها ماله ، فله أن يضع فيها ما شساء مها لا يضر بالبيت ، وان كراه لرجلين ليضعا فيها مالهما أو يدخلا فيها حيوانهما فوضعا ، غالاجرة بينهما على رؤوسهما ، اتفق ما وضعا أو اختلف ، أو كان الاكثر لاحدهما وللاخر الاقل ، ومنهم من يتول : الكراء على قيمة أموالهما ، وقيل اعلى قدر ما اشتغلا في الدار أو البيت ، ويكون الكراء بينهما في الحيوان على ملى قدر ما اشتغلا في الدار أو البيت ، ويكون الكراء بينهما في الحيوان على الستأجر أجيراً ليرعى لهما حيوانهما ، انفق حيوانهما أو اختلف ، وكذلك أن يحرسها لمدة معلومة ، فهم على قيمة حيوانهم ، وأن استأجروا من يحرس عليهم وغيهم الأحرار والعبيد ، والموحدون والمشركون والذكور والانات معلى رؤوسهم وكذلك أن استأجروا من يحرس جمالهم فالأجرة على عدد رؤوس المال ، وكذلك كل جنس مها يخاف عليه من الفساد وغيره على هذا الحال ، وأن خافوا لمان مختلفة من الأموال ، فاستأجروا من يحرسها فانهم يؤدون الأجرة على قيمة تلك الأموال ، ولو كان فيهم العبيد وغيرهم على قدر دين الأحرار على اختلافهم من الرجال والنساء والموحدين والمشركين ، وأن لم يخافوا الا على النساء والموحدين والمشركين ، وأن لم يخافوا الا على النساء والأموال

غليؤلاوا الاجرة على دية النساء وقيمة الأموال ، وان لم يخافوا الا" على النساء خاصة ، فالأجرة بينهن على عدد رؤوسهن ، وان استأجروا من يحرس قصرهم الى مدة معلومة بأجرة معلومة جاز وهى على عدد ما عمر من البيوت ، وقيل : على قيمة ما في البيوت من الأموال ، وان خافوا من هدم القصر مع تلف الأموال أو لم يخافوا الا من أخذه مع تلف الأموال والاتفس فعلى قيمة القصر والأموال . ودية الأنفس ، وان استأجروا من يحرس المطامير أو الغيران أو الاخصاص أو البساتين أو الاندر بأجرة معلومة الى مدة معلومة ، فعلى عدد ما في كل جنس من هذه المعانى .

وقيل: على قيمة ما غيها من الأموال ان كانت من أجناس مختلفة ، وان كان ما غيها من جنس واحد فليؤدوا الأجرة على الكيل مما يكال او الوزن مما يوزن وان كان ما غيها جنسا واحدا مما لا يكال ولا يوزن فعلى عدده ، وان استأجروا أجيراً بأجرة معلومة ليبلغ الخبر الى من خافوا عليه من المساغرين او المنازل او اهل العمود جاز ، ويؤدى الأجرة الذين بلغهم الخبر على حساب ما خافوا عليه من الانفس والأموال اذا استأجره أهل الرأى منهم ، ومن أبى أن يؤدى جبر على الأداء ، وان كرى داراً أو بيتاً على أن يعمل صنعة معروفة كالصياغة والخياطة والخرازة ، فلا يجوز أن يعمل فيها غير تلك الصنعة ، وان عملهسا وكانت أقل أو مثلها فليؤد الكراء الأول ، وأن عمل فيها عملا أكثر مما أتفقا عليه أو اشد منه ، فأنه يرجع الى نظر ذوى عدل ، وكذلك أن خالف معنى أستأجر عليه الدار أو البيت .

وان كرى حانوتا مانه ينتفع بدكاكيها والتوابيت والحصر ، وأما الميزان

والمكيال غلا ينتفع بهما الا ان كراها على ان ينتفع بكل ما غيها ، وكذا الحمام ان كراه بشيء معلوم الى مدة معلومة غجائز ، ولا يدخل غيه ، ولا يدخل غيره الا باذن المكترى ويستنفع المكترى بآنية الحمام من المراجل والقدور وغيرها ، ولا ينتفع بالازار ، وقيل : يستعمل كل ما يصلح لمن يدخل الحمام ، وعلى المتكارى كنس المرهاد واخراج الماء وما اشبه ذلك ، وان لم ينتفع بالحمام للهدم او لتلف الاداة ونحو ذلك غلا كراء عليه ، وان انتفع به بعض المدة فعليه الكراء بقدر ما انتفع به ولا يتفق صاحب الحمام مع من يدخل فيه على أجرة ولكن مسا اعطاه فلياخذه ، وقيل : يتفق ، وكذا الحجام ، ويضمن صاحب الحمام مسا وضع عنده من متاع من يدخل الحمام في حال الغسل ، ويضمن الحجام ما نجسه الدم من ثياب المحجوم وجسده قيل : ولا يكرى الماء الجارى .

قلت: يجوز عندى ان كان له فى ذلك عناء او صرف مال كعمل ساقية أو حوض للحمام ، ولا يكرى البئر والعين لمن يغتسل أو يسقى الحيوان بنى آدم او غيرهم ، ويجوز كراء المعاصر والرحى بأجرة معلومة الى مسدة معلومة ، وللمتكارى أن ينتفع بأداتهن على حد اداة الحمام نسقاً بنسق ، ولا يجوز لرجل أن يعطى الكراء لمن يضع عنده الأمانة ولا لمن يأخذه الا أن كرى له موضعا معلوما فى بيته أو آنية معلومة يضع فيها الكراء غجائز ، وأن طلع رجل على سقف غيره أو شجرته فقعد أو رقد غلا كراء له ، وأن أفسد شيئاً نعليه الغرم وأن أوى الى بيت غيره لخوف أو غيره فانتفع بمقامه فعليه الكراء بقدر مسا استنفع بنظر ذوى عدل الا أن كان غير مسكون فلا كراء عليه الا منعه من المخول فسكنه ، كذلك ولا كراء على من سكن باذن الا أن أمره بالخروج أو انتقل الى ملك غيره فيسكنه بعد ، ويلزم الكراء من انتفع بما اشتراه شراء

انسباخ او ما دخله بنكاح منفسخ او اجرة غاسدة او بما جعله للمسجد او للأجر في حينه ، ويجوز لصاحب العوض أن يكريه ما لم يستحقه المُسترى ، ولا يجوز للراهن ولا للمرتهن كراء الرهن ، وجائز للمرتهن أن يكرى الرهن الذي يحتاج الى النفقة انفقته ، ولما أن يكريه لنفسه فلا يجوز ذلك .

ومن كرى داراً أو غيرها فاستحتت في يده بعدها سكنها أو تبين انهسا غصب فأنها يعطى الكراء لرب الدار ، ومنهم من يقول في الاستحقاق أن الكراء للأول ، ويخرج المكترى أذا خرج كل ما أحدث في الدار الا ما في نزعه فساد كخشبة مبنية فله تيمتها وكل ما أتصل في الدار فالقول فيه قول صاحبها أنه له ، وما لم يتصل فالقول قول المتكارى ولو مصراعاً أن وضع على الارض وبقى الباب بمصراع واحد ، ولو ساواه أو خشبة في الارض ساوت موضعاً خاليا في السقف ونحو ذلك ، واختلفوا فيما يدفن كالذهب والفضة ، وأما ما دفن مما لا يدفن كالمطمورة والخابية ، فالقول قول صاحب الدار الا أن كان مفتوحاً من ذلك فما فيه القول فيه قول المكترى والله أعلم .

السادسة : ان استاجر توة الدابة مدة معلوبة استعبلها بها استطاعت لا بها نوق طاقتها ، وسواء في ذلك سمتى عبلا مخصوصا أم لا ، وان اكراها لعبل مخصوص غلا يعبل غيره ، وكذا أن عين مقدار ما يحبل كهذا الطعام وأن لم يقل على هذه الدابة أو على هذه السفينة غهو موصل أذا ماتت أو انكسرت السفينة أو منع ماتع أو مات أحدهما ، غلا بد من الايصال على أخرى ولو حضرت الأولى عند العقد ، وأما أن قال : على هذه أو نحو ذلك من القاظ التعيين غهو غير موصل أن ماتت أو انكسرت أو منع ماتع غليحاصصا غيما

حمات ، وقيل : هذا موصل ايضا ، وان حمله على خلاف تلك الدابة مله عناؤه ويطل الكرباء الأول ، وإن أكرى له شيئًا يحمله على دابته أو في سفينته ولم يسميه بعينه ملا يجوز ، وكذا من كرى لرجل دابة ليحمل عليها معلوما ولم يعرفه المتكاري وان قصد له بالكراء الى دابة معلومة ولم يحضر فجائز ، ويجوز كراء حمل معروف ، ولو لم يعرف ويكرى ماله لرجال شتى يحملونه أو يعملون فيه ويكرى دابة لهم أيضا وتكرى الجماعة للواحد أو الجماعة أو الاثنين ويتسمون الأجرة على قدر ما حملوا أو عملوا ، وقيل : على رؤوسهم وأن كرى لهم دواب للحمل او للعمل فتفاضلت في الحمل أو العمل فالأجرة على رؤوس الدواب وقيل : على قدر الحمل والعمل ، ويكرى كل دابة استولى عليها ولو بالأمانة او الخلافة أن رأى ذلك أصلح لا ما دخل يده بالتعدى أو الضالة أو المسيخ أو وجه حرام ملا يكريه ولا يكره احد" منه ، وأن نزعها جماعة المسلمين منه او تاب مدمعها اليهم مجائز للمسلمين أن يكروها لصاحبها ، وجائز لهم ان يستاجروا من يحرز ها ويكروا لها موضعا ويعطوا الآجرة من ثمنها ان باعوها اذا لم يعرفوا صاحبها وان كانت الأجرة أكثر من ثمنه معليهم الزيادة ان لم يجدوا صاحبه ، وان وجدوه معليه الكراء كله ، ومن أراد أن يكنى دابة معليه احضارها بجميع ما تحتاج اليه من الحبال والأوعية والجهاز وما لا يصبح السفر الا به ، وأن لم يعمل لها الجهاز مللمتكارى أن يحمل عليها كذلك ، مان ضر الحمل فليس عليه ضمان ، ومنهم من يقول : هو ضامن الا ان قال له صاحبها : احمل عليها كذلك ومن عمل على الدابة بالأجرة عليها سواء" كان صاحبها أو المتكارى معليه الحمل عليها والانزال عنها وقيادتها وسياقتها ورعايتها ورباطها وسقيها وحفظها وحفظ ولدها ، وتأتى عبارة الديوان في هذه المسألة ان شساء الله عند قول المصنف . وقيل : على ربها الأداة وأن أكرى الى المنزل وصل الى البيت ، وان اكرى الى غير المنزل غالى الموضع الذِي اتفقا

عليه ، وان لم يتفقا على موضع معلوم من ذلك الموضع غليوصل الى الموضع الذى ينتهى اليه ذلك الشيء في السوق ، ولا يجوز لصاحب الدابة ولا لصاحب الحمل أن يسلك بمال صاحبه موضع الخوف ولا يدرك واحد منهما على صاحبه غرقة الاصحاب ، ولا أن يرغع أو ينزل قبل أصحابه ، وأن ضلوا عن الطريق فتلف الحمل أو الدابة ، فأن حضرا جميعا غلا ضمان على واحد ولا كراء على صاحب الحمل .

ومنهم من يقول: ينظر الى من والى السياقة أو القيادة ، فان كان السائق أو القائد صاحب الحمل فعليه ضمان الدابة وعناؤها ، وان كان صاحب الدابة فعليه ضمان الحمل و الاعناء له ، ووكيل كل منهما ضامن لمسافى يده ، وان كلا جميعاً واحداً فهو ضامن الجميع ، وان والى صاحب الحمل قود الدابة ، فلا يقيدها الى غيرها ، من الدواب والا يقيد اليها غيرها ، وان فعل ضمن ، وقيل : الا يضمن ان قيدها الى غيرها ، ولا يحمل عليها زاده أو سلاحه ، وله ان يحمل عليها علفها والا يحمل عليها المواساة التى يحمل المسافرون فيما بينهم ، ولو أنهم يفعلون له مثل ذلك ، وان فعل فهو ضامن لها مع كراء ما زاد عليها وان ولدت فلا يحمل عليها الدها ولكن يكرى من يحمله ويكون الكراء على صاحبها ، وقيل : يحمله عليها ان استطاعت ، وان اكترى دابتين الكراء على صاحبها ، وقيل : يحمله عليها ان استطاعت ، وان اكترى دابتين من رجل واحد فلا يرد احداهما على الاخرى وان انكسرت أو ماتت والا ضمن الأ ان كرى له دابتين ليحمل عليها هذين الحملين أو يحمل عليهما وزنا معلوما أو من كانت فى يده دابة غيره بالعارية أو بالكراء غانه يدرك دعاوى ما عمل فيها ويدرك عليه ما أفسدت وكذا ولدها ، وقيل : لا ضمان عليه فى الولد ولا فيما افسد

^{&#}x27; (١) كذا في الاصل ،

الا أن أوصى عليه ، وأن حضر صاحب الدابَّة معليه ذلك كله ، وأن ردُّهم الخوف من الطريق ، مان لم يطلبه صاحب الدابة الى الكراء ، مليس عليه شيء في الرجوع ، وإن طلبه اليه قبل أن يرجع ، معليه ذلك بنظر العدول ، وأن قال له: لا ترجع دابتي بحملك الا بكذا وكذا أكثر مما يأخذه الناس ، فرجع ذلك بالضرورة ، معليه ذلك كله . وقيل : ليس عليه الا عناء دابته ، وكذلك من وقع فيما يخاف منه الهلاك مثل البحر أو البئر أو غير ذلك ، فأبى أن يخرجه من ذلك الا باكثر مما يأخذ الناس ، مليس عليه الا عناؤه ، وقيل : يدرك ما اتفقا عليه ، وأن لم يكن الا صاحب الدابة ، فرجع بها ، غلا يدرك العناء ، وان لم يكن الا صاحب الحمل مرجع معليه عناء الدابة مع الكراء الأول ، وان ضل" عن الطريق من موضع عقد الكراء حتى دخل الموضع من ناحية أخرى اعطى اجرة المثل ، وان سار بعض الطريق فضل" حتى دخل الموضع ادى الأجرة على ما سار في الطريق على الكراء الأول ، وما سار في الضلال يعطى عليه بنظر ذوى عدل ، وكذلك ان أخذ الطريق حتى قدم ذلك الموضع مضل" عنه وجاوزه ثم رجع اليه أو أخذ الطريق فضل " فيه حتى رجع الى الموضع الذي ضل" منه مرجع الى الطريق حتى وصل ، وأن كانت الدابة في يد صاحبها فلا كراء له الا" الأول ، والسفينة كالدابة في ذلك كله ، وان كان الخروج عن الطريق خومًا على الدابة أو نفسه أو مساله معليه الكراء كله ، وقيل : ان كانت للداية وحدها غلا كراء رجوع عليه ، وان أصيب الحمل أو ماتت أو غصبت أو هربت أو استحقت أعطى حساب ما حمل عليها ، وأن تبين أنها حرام أنزل عنها ولو في الصحراء واعطى عناء ما حمل لمالكها ، وأن لم يعرفه تصديق به على النقراء ، وإن أعطى للغاصب غرم لمالكها أو للنقراء ورد من الغاصب ، وأن مات صاحب الدابة في الطريق غلا يحمل عليها ويستخلفون

للورثة خليفة ينظر لهم الأصلح من كراء أو بيع ، ويعطى المكترى كراء ما حمل بالمحاصّة ، وان حمل بعد موت صاحبها فعليه كراء ما حمل قبل ، وعناء ما حمل بعد ، وضمان الدابة ، وان مات صاحب الحمل في الطريق وصاحب الدابة حاضر فانه أن كان الموضع الذي كرى اليه صاحب الحمل وفيه مورثه فليوصله اليه ، وأن لم يكن منزله استخلف المسافرون خليفة الورثة فيبيع أو يكرى ، وان زال عقل احدهما فبمنزلة موته ، وان لم يجدوا من يستخلفون فعل الحي مع من حضر ما هو اصلح بنظرهم ، وان كرى رجل دابته لرجل للحمل الى موضع فساقها اليه بلا حمل او حمل عليها في بعض الطريق فعليه الكراء كله ، وقيل : لا كراء عليه الا كراء ما حمسل أولا أو آخرا أو وسطا ، وان كرى له دابة ليحمل عليها الى موضع معلوم في مسدة معلومة فوصل اليه في المدة أو أقل غله كراؤه كله ، وأن لم يصل اليه الا بعد تهام المدة ، فعليه الكراء الأول والمناء في الزيادة على المدة ، ومنهم من يتول : ليس عليه في الزيادة شيء ولا يحاسبه بها منعه المانع في الطريق أو ما مكثوا على الماء ليستريحوا أو عن رجل اكرى لرجل دابة ليحمل عليها شيئا من موضع معلوم الى موضع معلوم ، غوصل الموضع غوجد ذلك الشيء قد تلف أو منعه ماتع فلصاحب الدابة عناء سيرها الى الموضع ولا عناء له في رجوعها أيضا ، وان بدأ المتكارى غتركها ولم يحمل عليها شيئاً ، غانه يعطى مناب مسيرها من الكراء الأول الى الموضع الذي اتفقا عليه ويعطى العناء في الرجوع ، وقيل : له العناء في الذهاب والرجوع .

وان قال للحمال : ادفع الحمل الى فلان وخذ منه الكراء، فلما قدم ابى ان يقبضه ويدفع الكراء أو وجده غائباً اختير أن يستودعه الوالى أو الجماعة انساناً ولا يضمنه الانسسان ، وقال الأزهر بن على : يرد"ه لصاحبه حتما وياخذ كراءه مرتين ، قال المصنف : هذه المسألة كثر الابتلاء بها في بلادنا .

ومن استأجر انساناً أن يأتيه بمال من موضع كذا ، فضاع ، ضمنه وأخذ كراءه الى محل التلف ، وقيل : لا ، ولا أن ضاع بما لا يقدر عليه ، وأن اتفقا أن يصحب معه الى موضع معلوم فيكرى له دابته من ذلك الموضع . ولما وصلا ذلك الموضع أو لم يصلاه تبين لهما أن ذلك الشيء قد تلف أو منعهما مانع فرجع ولم يحمل غليس عليه من عنائها شيء في الذهاب والرجوع ، وأن بدا ولم يحمل عليها معليه عناؤه راجعة فقط ، وأن حمل الى موضع معلوم ، فبدأ لاحدهما قبل وصوله ، مان نقد الكراء له فلا يصيبان الرجوع ، والا رجع منهما وتحاصاً في الكراء بقدر ما حمل ؛ وقيل : أن نقد الكراء غلا يرد له صاحب الدابة شيئا ، وان بدا لصاحب الدابة أخذ من الكراء ما حمل ، وقيل : ان بدا لصاحب الحمل بعدما نقد الكراء فانه يرد ما جاز اليه ، وقيل لا يصيب احدهما الرجوع بعد الحمل ولو لم ينقد الكراء لانهم قالوا: اذا التقت العرا وجِيبَ الكراء ، ومعنى التقاء العرا أن يجتمعن بالأعواد أو بغيرها ، وقيل : يجب له الكراء اذا قام الجمل ، وقيل : حتى يمشى ، ومن مات منهما أو 'جن" غوارث الميت او خليفة المجنون يؤخذ بتمام ما اتفقا عليه ، وان كرى رجل دابة لآخر ليحمل عليها ، فإن صاحب الحمل يمنع صاحب الدابة من الاستنفاع بها مثل أن يركبها أو يحمل عليها شبيئاً ، وأن كرى له حملا معلوما أو وزنا معلوماً بالمساحب الدابة أن يحمل عليها ما تطيق ، ولا يمنعه صاحب الحمل من ذلك ، وان كرى له الى موضع محمل الى غيره ضمن الدابة والكراء جميعا ، وكذا ان حمل اكثر مما اتفقا عليه وضمن عناء ما زاد أيضاً بنظر المعدول وذلك تول ابى عبيدة مسلم بن ابى كريمة رضى الله عنه .

وقال بعض اصحابنا: لا يجتمع الكراء والضمان ، مان سلمت الدابة مليس

And the second of the second o

عليه من كراء الزيادة شيء ، وإن عطبت معليه ضمانها ، وإن حمل الله مما اتفقا عليه من الجنس الذي اتفقا عليه فعليه الكراء كله ، وأن عطبت أو تلفت فلا ضمان عليه ، وقيل : انه ضامن وأن عليه من الكراء مقدار حمله ، وأن حمل ا التل" أو أكثر من خلاف الجنس ضمن الدابة وعناءها بنظر العدول ، وأن حمل با اتفقا عليه معثرت أو بركت أو وقعت أو طلعت أو فزعت مهربت مأمسدت ما عليها فلا ضمان على صاحبها ، وإن وقعت أو خرجت ففسد ما عليها فعلى مساحبها الضمان ، وان كرى له دابة ليحمل عليها الى موضع معلوم بدينار او الى موضع ابعد منه بدينارين مجائز ، وان جاوز الادنى ولم يبلغ الاقصى مليؤد" كراء الادنى ويعطى في الاقصى بقدر ما بلغ ، وان كرى له دابتــه ليشيع عليها المسافرين ملا يجوز ذلك الكراء الا ان حد" له زمانا أو موضعا والا مله عناؤها ، وكذا أن أكرى له دابته ليطلب بها حاجة ولم يسم له شيئا ، وأن أكرى له دابّة ليركبها أحد فلا يجوز الا" أن سماه ، وقيل : يجوز ويركب عليها من اراد صغيراً أو كبيرا ذكرا أو أنثى ، وإن كراها ليركبها هو أو غيره من الناس مقصودا اليه غلا بجوز أن يركب عليها غيره ، وقيل : يركب عليها من كان مثله أو أقل منه ، وأن كراها لركوب رجل مقصود اليه نسمن نزاد في الثقل أو مرض عَخف ، عله الكراء الأول لا يزداد ولا ينتص ، وكذلك المراة ان حملت بعد كراء الدالبة أو كانت حاملا قبله موضعت على هذا الحال ، ولا تمسك ولدها على الدابة الا باذن صاحب الدابة ، وان اراد المكترى ان يرجع الى ما نسيه أو ما وقع له غلا يركبها حتى يرجع الى الموضع الذى رجع منه ، والا غطيه عناؤها ، وكذا ان خرج من الطريق الى منافعه ، وعليه ضمانها وعناؤها ان خرج ، ولا عناء عليه ان خرج الى منامعها ، وله ان يركبها بكسوته وسلاحه وزاده وعلفها ولا يحمل عليها المساء لصلاته ، وأن كرى للركوب

جعل لها ما تركب به كالسرج والبردعة ، وان جعل لها صاحبها فلا يجعل لها خلافه الا ان رأى ذلك أصلح للدابة ، وان اكتراها وعليها ذلك فلا يبدله ، وقيل : له أن يبدل مثله أو أخف ، ولا يقاتل عليها ولا يطرد بها صيدا والا ضهنها وعناءها ، ولا يقف عليها ولا يضطجع ، ولا يحول رجليه الى ناحية ولا يقرا عليها القرآن وقيل : يقرأ ولا بأس بالصلاة عليها بالايماء ، ويأكل ويشرب عليها ولا يمسئ عليها شيئا من أموال الناس كالسلاح ولا ينج عليها غيره ، فان فعل فهو ضامن للدابة وعنائها ولا يمسك عليها مصحفاً ولا كتابا ليقراه ولا يعمل عليها طعاما ولا صنائع الدنيا كلها ، وان كرى داراً لرجل ثم للاخر فسكناها معا في المدة التي كريت اليها أعطاه كل ما اتفق عليه الا ان كان كل لا يمكنه الاستنفاع بها استنفع به صاحبه ، فان كلا يعطى نصف ما اتفق عليه .

وان استنفع احدهما دون الآخر غليؤد" ما استنفع به معمه ، وان تسابقا في السكنى فلا يتحاصاً الا فيما سكنا معا ، وكذلك ان خرج احدهما قبل ان تتم المدة فلا يتحاصان الا فيما سكنا معا ويعطى الباتي منهما ما ناب ما بتى من المدة في الكراء الذي اتفق عليمه أولا ، وكذا من سبق يؤدى ما ناب ما سبق ويتحاصص الآخر فيما اجتمع ، وقيل : يصح الكراء اللخير وبطل كراء الأول ، وعليه نظر ذوى العدل ، وقيل : يصح الأول ويبطل الاخير وعليه نظر ذوى عدل .

والجواب في سكون صاحبها مع المتكارى كالجواب في ذلك الا ان منع المتكارى من بعض مليؤد المتكارى بقدر سكناه ، وان اكرى دابة لرجل ثم لآخر مالأول ، وقيل : للاخر ، وقيل : لهما ، مان استعملاها معلى كل "نصف ما اتفق عليه ، وان استعملها واحد مليؤد" ما اتفق عليه مثل أن يكريها ليحمل عليها رجل قفيزا شمعير بدينار الى موضع كذا ، ثم للاخر الى الموضع بدينار او

اتل او اكثر او اختلف حملها تلتة وكثرة او خفة وثقلا ، فان حملا معا فعلى كل واحد ما اتفق عليه ، ومن كرى ثوبا ، فلا يلبسه غيره ولا يفرشه للقعود أو النوم ولا يوسده ، وان اكتراه للفطاء فلا يعمل به غير الغطاء ، وكذا ما كراه لمعنى فلا يعمل به معنى آخر والا ضمنه وكراء عمله ، ويجوز اصلاحه برقع أو خياطة ويجوز كراء ثوب لمن يصلى به أو يحضر به العرس أو مجمعاً أو يزين نفسه به أو ماله وكذا الحلى بالوفاق أو بالخلاف ، وجائز كراء لباس الراس والرجل وغيره والسلاح والآلات كلها ، وكل عامل يعمل بيده أذا عمل لرجل ولم يذكر الأجرة فعمل باذن صاحبه فعليه الاجرة الا أن قال أعمل بلا أجرة ، وكذا أصحاب الدواب والسفن أن لم يذكروا الكراء فكراء المثل ، وكذا الدور والبيوت التي عرفت للكراء ويعين في كل ذلك ، والآلات الزمان أو ما يعمل بهن ولا يستأجر لهب النار أو ضوءها أو المرآة ليرى فيها وجهسه ورختص ، ولا يكرى المساء ليرى فيه وجهه ولا كتابا أو مصحفا لينسخ منه أو يقرأ أو يحاف غيره به والله أعلم .

السابعة: تجوز الاجارة على شراء شيء وبيعه أو الشراء أو البيع مدة معلومة ، وأن لم تسم الأجرة لهذا السمسار غله العناء ، ويجوز أن يشترط مقدارا معلوما على كل كذا من المال على الرؤوس ، ومن غفل عنه من أصحاب الأموال غعليه تباعته غيما باع أو اشترى أو أطعمه أو أسكنه أو خزن له ، وأن أعطى السمسار للطواف شيئا يبيعه ويقاسمه الأجرة غلا يجوز ويرد ما أخذه لصاحب المال ولو كان قدر عناء الطواف ، لأن الطواف قد رضى بدون عنائه في ذلك ، ولا يعطى السمسار الأجرة مها يبيع الطواف من أموالهم الا باذنهم ،

ولا يعطى ما كان عليهم من الدين الا باذنهم ، وان باع بامرهم غاد عى انه دغع اليهم ااثمن مُمد ع وقيل : غير ذلك ، وعليه ضمان ما تلف وضمان ما خلط من اموالهم ، ولا يدفع من مال بعض على بعض او على نفسه ، وعليه تباعة ذلك ، وقيل : لا تباعة ان استوفى كل واحد حقيه ، وان لم يقبض السمسار الثمن حتى جحد المشترى او هرب أو الملس غهو ضامن وان لم يبع الطواف فله عناؤه ، وقيل : ان كانت عادة البلدان لا عناء له ان لم يبسع والا مله عناؤه ، ذكر الأقوال الثلاثة في « الديوان » .

وان بين اهل البلد ما يأخذ الطواف على كل شيء يبيعه فلا يجوز ، ولا ينظر الى قيمه الاشياء بل له عناؤه ، وضمتن الطواف كالسمسار بالتلف والخلط واخذ خلاف ما باع به ونحو ذلك ، ويجوز الإجارة للطواف أن يبيع اشياء معلومة أو أن يبيع له مدة معلومة ثماره أو بقوله أو نحو ذلك أو عمم فيما يبيع وحد المدة ، ويجوز أن يستأجره أن يحمل كذا الى ، وضع كذا فيبيعه جاز ، ويعطى أجرة ما بيده من مال غيره أذا ساغ له بيعه من ثمنه ولا يدفع ما بيده من مال غيره الأمين ، وقيل : يجوز لغير الأمين أذ ضمان ذلك اليه وكل من وجده يطوف في السوق يجوز للانسان أن يدفع اليه ما يبيع لبيعه ولو طفلا أو عبدا ، وقيل : الا أن علم أن أبا الطفل أو سيد العبد النبيعه ولو طفلا أو عبدا ، وقيل : الا أن علم أن أبا الطفل أو سيد العبد

الثامنة : ان اعطى رجل لرجل ارضا ليغرسها بتسمية معلومة منها فلا يجوز ، وله عناؤه كان الغروس لصاحب الأرض أو الأجير أو بينهما ، ولسه قيمتها أن كان له بعضها مع ذلك العناء ، وقيل :

يجوز ذلك على اتفاقهما وان استأجره أن يبنى فيها أو يحفر الفيران أو المطامير أو المواجل أو العيون أو يزرعها بالبذر على تسمية نسقاً بنسق ، وان استاجر ارضه لمن يحرثها بكذا جاز ، والنبات كله للأجير ، وأن استأجره أن يغرس هذه الأرض بأرض أخرى جاز ، وأن خلطه غمرته في تلك الأرض مالزرع بينهما على بذرهما ، وأن استأجره أن يغرس هذه الأرض بأرض أخرى جاز ، وان استحقت الأرض التي استاجره بها بعد ما فرغ من العمل رجع عليسه بعوضها ، وان لم يغرغ قله قدر ما عمل ، واذا استأجره على الفرس قلا يستحق الأجرة حتى تستغنى الاشجار ، وقيل : حتى تثمر ولا يرد الأجرة أن مانت بعد استحقاق الأجرة ، وان معل معلا في الأجرة قبل استحقاق الأجرة بطل ، وان بني أو غرس في أرض الأجرة غلا يستنفع بذلك فيما بينه وبين الله ، وفي الحكم حتى يتم العمل ، وأن استحقت الأرض التي يعملها بالأجرة بعد الفراغ من العمل غله الأرض الأخرى التي استؤجر بها ، وأن غرس أقل مما اتفقا عليه ، وان غرس اكثر اخذ عناءه فيما زاد ، وقيل : لا عناء له ، وله قيمة النسيل على كل حال أن كان من عنده بقيمة وقت الغرس ، وأن غرس أشجارا غم ما اتفقا عليه فلا عناء له بل له قيمتها وأن شاء رب الأرض أمره بقلعها ، وان كانت لصاحب الأرض ضمن نقصان الأرض وقيبتها ، وأن المسكها في الأرض فلا عناء للأجير ويقلعها الأجير أن أمره وكذا ما خالف فيه الأجير صاحب العمل غلا عناء له ، وقيل : انما تتم أجارة التسمية في الأرض بأن يبيع صاحب الأرض للأجير تسمية معلومة من الأرض بهذه الدنانير ثم يستأجره بتلك الدنانير أن يعمل الأجير نصيب ما اتفقوا عليسه فتصير الأرض بينهما على ما اتفقا عليه ، وان مات الأجير قبل أن يتم العمل مان ورثته يردون لصاحب الأرض من الدنانير بحساب ما بقى من العمل ؛ وكذلك أن مات قبل أن يدخل العمل مان ورثته يردون لصاحب الأرض الدنانين ، وكذلك أن أتفق معه أن يعمل

الأرض بتسمية منها على هذا الحال ، وأن تجنن الأجير قبل أن يتم العمل انتظر الهامَّته أو موته ، وأن جعل له خليفة جاز ، وأن مأت صاحب الأرض ملا يهض الأجير على عمله ويخرجه الورثة من ذلك العمل ، وأن تجنَّن صاحب الأرض غليهض الأجير على عمله ، وان أخرج صاحب الأرض سهمه من تلك الأرض من ملكه مان الأجير يرد اله دنائيره الا أن عمل في الأرض شيئاً فيكون له من الدنانير بقدر ما عمل ويرد البقية لصاهبها ، ويكون الأجير والداخل شركاء في تلك الأرض ، ويجوز للرجل أن يعطى أرض أبنه الطفل أو المجنون بتسمية منها كما يعطى أرضه ، وأما خليفة اليتيم أو المجنون أو الغائب أو الشريك او القائم على المسجد او الاجر فلا يجوز أن يعطوا الأرض التي بأيديهم لمن يعملها بتسمية منها ، ولكن يؤجر لها من يصلحها بأجرة معلومة ، وقيل : جائز لخليفة اليتيم او المجنون ان يعطيها ان رأى ذلك أصاح ، وان أعطى رجل لرجل ارضه ليغرسها بتسمية معلومة فجائز ان تم عمله قبل المدة فتكون الأرض والغروس بينهما ، وأن تمت المدة ولم يعمل شيئًا غليس له شيء ، وان عمل حتى تمت المدة ولم تأخذ الاشجار ؛ فليس له في الأرض شيء الا أن اصلح ميها شيئًا ملياخذ عناءه في ذلك ، وأن أخذ بعض الأشجار دون بعض وتبت المدة ملياخذ نصيبه ميها عمل ، وأن أشترط الأجير على صاحب الأرض أن يأكل ثمار ما غرس الى تلك المدة ، ثم يتسما بعد ذلك مجائز ، وعلى الأجير مسقى تلك الاشجار وحفظها من المضرة ويعمل جميع ما يصلح تلك الاشمجار من الزروبات والماصل وينقيها حتى تتم المدة ، وان خرجت تلك الأرض ليس للمستاجر نبها شيء او غلط عليها نليس اللجير نبها شيء ويأخذ عناءه من الذي استاجره ، وكذلك الاشجار اذا كانت لغير المستأجر ، وأذا جعل رجل أرضه في يد رجل على أن يزرعها بالتسبية من جبيع ما يستغل منها ملا يجوز ذلك ، وقيل : جائز ، وكذلك الأشجار ان جعلها في يده على أن يقوم بها ويسقيها

ويذكرها ويزربها على تسمية معلومة من غلاتها ، وكذلك أن استأجره بعرجون من كل نخلة غلا يجهوز •

وروى فيها الشيخ رخصة عن أبى نوح سعيد بن يخلف رضى الله عنهما ، وان استأجره أن يقوم له بمواشيه ويرعاها بغلتها غلا يجوز ذلك ، وللأجير عناؤه ، واذا اعطى رجل لرجل بذرا على أن يحرثه في ارضه أو في أرض يجوز له أن يحرثه فيها بتسمية معلومة مما يخرج منها لمله عناؤه والزرع لربها ، وكذا أن جعل ربها أدوات الحرث من عنده ٤ وتقدم ذلك وندوه وترخمس ، وان استأجر رجل رجلا على حفر عين أو كنسها بتسمية منها وبنوبة ملا يجوز وله عناؤه ورخص ما اتفتوا ، وكذا لو كان نيها شريك غائب او مجنون ونحوهما ، والأولى أن يستاجر بأجرة معلومة ، وتجوز الاجارة بمعلوم على كنس العين بعدد معلوم من المراجل أو الأقفاف ، ولا يجوز كراء نوبة معلومة من العين لمسالح العين ولا لحوائجهم ورخص ، وأن استاجروا من يكنس بئرا أو ساقية وقد عرف متدار ما دفن فيها جاز ، وقيل : لا ، وكذا ما اشبه ذاك ، ولا تجوز الاجارة على أن يحفر العين أو البئر ابتداء حتى يدرك الماء ، وكذا المطمورة والساقية حتى يسمى الأذرع في العرض والطول والعبق ، وكنس التراب على الأجير ، وأن استاجره أن يميل له هذه الأرض أو يقبرها أو يقلبها بالمسم مسحًا أو مسحين أو ينقل له هذه الكدية الى موضع معلوم ، أو يقطع لسه الصفا في باطن الأرض فلا يجوز هذا كله الا ان سمتى مقدار ما يحفر اسفل ، وان استأجره أن يحفر له قبرا فلا يجوز حتى يسمى له مقدار الطول والعرض والاستقل .

وان اختلفا في اللحد والضريح ، فلينظروا الى سيرة البلد ، وان الستأجره أن بيني له الحائط مقدارا معلوسا في الطول والعرض جاز

ان كان النقض من قبل المستأجر لا أن كان من قبل الأجير ، وأن بني أو حفر مانهدم بعد تمام شرط المستاجر مانه يأخذ اجرته كلها ولا يدرك عليه اعادة البناء او الحفر ، وإن استاجره أن يعمل له من الطين كذا وكذا من اللبن أو من الآجر او من الآنية معمل له ما اتفقا عليه مانكسر قبل أن يقبضه المستأجر فهن مسال الأجير أن كان الطين من قبله ، وأن كان المستأجر فهو من ماله ، وأن استاجره أن يرد ثلمة من الحائط أو في الجسر فجائز أذا سمى له الطول والعرض وكذا ان استأجره أن يطيرن له هذا الحائط أو يجصصه أو يرد له ما انشق منه ، ويكنى في ذلك كله عندى أن براه ويظهر له ، وأن رقق أو غلظ او عوج بخلاف ما اتفقا عليه غله عناؤه ان كان في ذلك نفع والا فلا عناء ، ويسمن الفساد . ويجوز أن يستاجره على هدم هذا الحائط أو دفن هسده المطمورة ونحسو ذلك ، واداة الحفر والبنيان على من اشترطت ، وان لم تشترط معلى قدر عادة البلد وكذا الصناع ، وأن استأجره على حفر جحور الفئران او الثعالب او النمل او نحو ذلك مددة جاز ، وان قصد الى معين غلا بد من تعيين العرض والطول ، وإن استأجره أن يقطع له عددا معلوما من الحجارة على صفة معلومة فلا يجوز ، ومنهم من يجورن ، وأن نفع لسه جمّيله ليحمل به الخشب أو الحطب من الفحص مثلا بتسمية منه وما أشبه ذلك او المنداف او الكلب ليصطاد به بتسمية من الصيد ونحو ذلك فما تحصل للمستاجر وللأجير عناؤه وقيل : يجوز ذلك ، وكذا أن كان الكلب من وأحد والعمل به من الآخر ونحو ذلك او استاجره أن يخرج لسه ما وقع في المساء بتسمية منه او يحصد له هذا او يلتقط بتسمية منه او يحصد له هذا أو يلتقط بتسمية منه ، ولا تجوز الاجارة بتسمية مما لا تمكن فيه القسمة وقيل : تجوز ، وان غصب له شيء او تلف فاستاجر من يرداه له بتسبية فهو اصاحبه وللأجير عناؤه ، وقيل : تجوز ، وأن قال : أن وجدته في موضع كذا فرددته فلك كذا جاز ، وقيل : لا ، وان تلف له شيء غقال : اطلبوه غمن وجده دون موضع

كذا غله كذا ، غان وجدوه كلهم غيما دون ذلك غالاجرة بينهم ، وان وجسده بعض غهى له ، ومن لم يجده غله عناؤه ، وان لم يجده غلهم عنساؤهم ، وكذا المطمورة ان تلفت ونحوها وان جاوزوا الحد الذى سمى فوجدوه ، غلهم الأجرة وقيل : هى لهم وعناء ما جاوزوا اليه ، وقيل : ليس لهم الا عناءهم كله ، ومن عرف منهم موضعه غلا شىء له ، وان وجدوه ميتا أو تلف بمعنى غلهم العناء ، وان قال : من جاعنى بعبدى أو غيره من الحيوان وقد هرب غله كذا جاز عند بعض ، وقيل : له العناء ، وان استأجر اثنين أو أكثر باجارة مختلفة فوجده أحدهما غله ما سمتى له ، وللاخر عناؤه وان وجدوه جميعا غلكل واحد منهم نصف ما سمتى له ، وقلل : لكل واحد عناؤه والله أعلم .

التاسعة: تجوز الاجارة مدة على عمل كصياغة وخياطة ، وان لم يبيين الأجرة غالعناء ، وان وصف له غعمل دون الصفة غلياخذ بقدر مسا عمل من الأجرة ، وان عمل اجود غلا ياخذ الا ما اتفقا عليه من الأجرة ، وان لم يتغقا غللعناء ، وان زاد في العين غلياخذ بقدر الزيادة ، وان عمل قبل المدة او زاد عليها ، غتم عمله غله ما اتفقا عليه ، وقيل : ان عمل دونها غله قدر مابلغ في المدة ، وان زاد غلياخذ العناء غيما زاد مع الأجرة ، وان أنسد في عمسله غهو ضامن ، وان أخذه ليعمله غاعطاه غيره معمله جاز ، غله اجرته ، وان عمله له احد بغير أمره غله أجرته أيضاً ، وان عمله لصاحب الشيء غلا شيء للأجير ، وان عمله صاحب الشيء غلا شيء للأجير ، وان عمله صاحب الشيء غلا شيء للأجير ، وان عمله صاحب الشيء فلأجير أجرته ، وان عمله الأجير على أن لا أجرة له غليس له شيء وان نقد له الأجرة على صفة معلومة أن يعملها له من مال المسانع الى أجل معلوم غلا يجوز ، وذكر في الكتاب أن ذلك جسائزا ويكون بهنزلة السيام ، وان كان الشيء المعلوم من قبل المستأجر جاز ، وان عمل له على خلافه

الصغة التي اشترط عليه مثل أن يشترط أن يعمل له مرجلا ، معمل له الطست ، مان شياء أخذ شيئه وأعطى الأجير عناءه ٤ وان شياء أخذ قيمة نحاسيه ويمسك الأجير ما عمل لنفسه ، وتجوز الاجارة على صباغ معلوم ، وان خالف مله ان يأخذ قيمة ثوبه أو يأخذ ثوبه ويعطى قيمة الصباغ ، وأن صبغ بدون ما اتفقا : عليه غليعط ما بلغ صباغه في الأجرة ، وأن صبغ بأجود غليعط الأجرة الأولى وقيمة الجودة وأن أعطاه شيئا مقال : انظر أن كان على قدرى ماتطمه وخطه لى ، غقال : هو على قدرك مقطعه وخاطه مقصر عن قدره ضمن قيمة الثوب صحيحاً ، وأن أمره أن يقطعه فقطعه فقال : أن كان يجيء على قدرى فخطه لى مقصر عن قدره ملا ضمان وله الأجرة ، وأذا اتفقا على الحياطة مبدأ لصاحب الثوب بعد القطع فله ذلك ويعطى للخياط حق المقص وان بدأ للخياط مله ذلك ولا ضمان عليه ، ويدرك على صاحب الثوب حق المقص ، وإن أتفق مع الصائع أنه أن عمل اليوم غله درهم أو غدا منصفه ، معمله اليوم أو غدا مَللُجِيرِ عَناؤه ، وقيل : على شرطهما ، وأن دفع للصائع ما يعمل ، مفرج حراباً فللمنانع اجرته أن عينت وعناؤه أن لم تعين على المتعدى ، وأن غلط على متاع غيره ماعطاه للمامل ماذا هو متاع غيره مصاحب الشيء بالخيار ان شاء ان ياخذ قيمة شيئه صحيحاً اخذها ، ويعطى المستاجر اجرة الصانع لا يمسك ذلك الشيء لنفسه غله ذلك ، وإن شاء أن يأخذ متاعه ويعطى أجرة الصانع عله ذلك ، وكذا ان استحق الشيء المعمول بعد ما عمل غليا هذه من استحقه ويعطى المستاجر اجرة الصانع وان اشترى ثيابًا مصبفها باجرة معلومة ، فتبين له أن ذلك شراء انفساخ مائه يعطى قيمة المسباغ للصباغ ويأخذ صاحب الثياب ثيابه ويأخذ منه ميمة الصباغ الا أن أنسد تلك الثياب مصاحبها بالخيار أن شاء أن يضمن المشترى ميمتها ضمنها وان شاء ان يأخذها كذلك اخذها وان جحد المامل ما اخذه للعمل بالأجرة ثم عمله قلا أجرة له وان جحده بعدما عمله مله الأجرة ، وقيل : له الأجرة مطلقاً وان لم يجحده لكن عمل ميه ما يضمنه نله الأجرة ، وإن المسد العبل غلا أجرة له بثل أن يستأجره على ذبح أو نحر أو سلخ مانسد الجلد حتى لا ينتمع به أو صير الحيوان ميتة أو على الخبز فاحرقه وعليه الضمان وكذا المساد الطبخ ، فان كان طبخه يدرك فليتم طبخه والا اهد صاحبه شيئه او متيمته هو مخير ، وان كان يكال أو يوزن أخسد القيمة او الكيل والوزن وما لطابخ ، ويجوز عقد الاجارة على كل عمل حلال كصقل الصدا وسن " الكليل وعمل الترمود ونحو ذلك اذا كان الشيء للمستاجر او مها يستوى فيه الناس ، وأن كان للأجير فلا يجوز لأنه أجتمع فيه البيع والأجرة ، ومنهم من يقول شجائز ، وان استأجره أن يعمل له ما غاب في الأرض كنزع النجم والغوة جاز ان سمى الطول والعرض والعبق وان نزعه مبل أن تتم الأذرع مله الأجرة كلها وأن زاد في الحفر ملا عناء له ميما زاد ، وقيل : له عناؤه فيما زاد ، والذي عندى أنه يرجع الى العناء نقص أو زاد اذا حصل المتصود مع النقص ، ومن استؤجرت توته اجتهد طاقته بالليل والنهار ويخرج للفرض وما لا بد منه كطعام وشراب وحاجسة الانسان ، ولا يعمل لننسه أو غيره الاباذن ويخرج لتنجية بنى آدم ويحط مقدار اشتغاله ويجيب للحق ، وله ما أتى به من الفحص وما أخذه من الأجرة ويحط مقدار اشتغاله بعمل غيره ، وقيل : هي الذي استأجر قو"ته غلا يحط له ، وقيل : يحط له قدر اشتغاله بالصلاة ومقدماتها كوضوء ، وأن استأجره أن يخدم مده معلومة استخدمه حتى تغيب الشمس ، ولا يستخدمه بالليل الا أن أراد الأجير ، وللأجير أن يعمل ما شاء أذا لم يكن للمستاجر عمل ، ويخرج الصلاة ومعانيها ، ولا يحط من أجرته شيء في هذا الوجه .

وان استاجره لخدمة البيت مهى الطحن والخبز والطبخ والستاية والكنس وغير ذلك ، واختلف في غسل ثياب اهل البيت ، وتيل : من خدمة البيت ،

وقيل : لا ، ومنها تنظيف آنية البيت كالمتصعة والقدر ، وأن استاجره أن يخدمه في مدة معلومة إلى موضع معلوم غليسق الدواب ويعلمها ويربطها ويحفظها ويبعمل طعامه ويستيه ويطعمه ويفرش له ويغطيه ويمعل ما أشبه ذلك الى الموضع تمسّت المدة أم لم تتم " ، ولا ينظر الى المدة في هذا ولا إلى ما تعدوا في الطريق على الماء أو يستريحون أو نحو ذلك ، وقيل : ينظر إلى المدة ، مان تمت تبل الوصول غله أجرته كلها ، وأن وصل قبلها غله بقدر ما مضى والله أعلم .

العاشرة : كثر الجهل في الاجارات وجز ن مع ذلك كالاجرة على عمل في مدة كالحفر يوما والبناء يوما والخياطة يوما ؛ أذ لا يدرئ كم يحفر أو يبنى أو يخيط ؛ وهل الأرض صعبة أو ليتنة ، وقيل : أن ذلك لا يصبح الا بالمتاممة ، وأن نقضوه انتقض ورجع لعناء المثل ، وكذا رضم الأرض وهو قلبها للزرع والحفر نيها ، ولو عيتن مقدارا من أذرع أو غيرها المسدة الأرض ولينها ، وقد يوافق باطنها ظاهرها وكم يقلع ، وكأجرة الحجام غانه لا يدرى كم يشرط من شرطة وكم يخرج منها ، والمساقاة شان ما يخرج منها ، والمساقاة النخل على صاحبه ، والعامل الذي له جزء في ثماره وكذا الزرع ، وإما أن النخل على صاحبه ، والعامل الذي له جزء في ثماره وكذا الزرع ، وأما أن لم يكن للأجير جزء فيها غالجذاذ والمصاد على من هي له ، وكالصباغ فيه جهل فيها قيل ، وعليه فيجوز على المتاممة ، الا ترى أنه أذا أفسده ضمنه ، جمل فيها قيل ، وعليه فيجوز على المتاممة ، الا ترى أنه أذا أفسده ضمنه ، فنذ لا تدرى المسافة التي يرعى عندها وكوكيل المسال بالأجرة ، وكعمل الخشمب للأبواب مثلا ، وكالطوافة أذ لا يدرى كم يخطو من خطوة وكم ينادى من صوت ، وكالحج بالأجرة ، والحمل بالكراء ، وأجازوا قطع الأجرة في ذلك من صوت ، وكالحج بالأجرة ، والحمل بالكراء ، وأجازوا قطع الأجرة في ذلك

كله ، وأن لم تقطع مالمناء ، وأنما يقدر العناء عدول ذلك العمل من أهل ذلك البلد أو تلك الأماكن أو من يعرف ويحقق المعرضة .

وفي الاثر: من ذهبت له دابة غقال: من أتاني بها غله كذا ، غاتاه بها رجل وطلب ما جعل له ، فقيل: له ذلك الا أن أتى بها من قريب غله قدر عناه ، وقيل: له الكراء الأول كله وبحسابه أن أتى من قريب بها ، واختاره بعض" وقيل: أن تسال: أن أتيتني بدابتي غلك كسذا أو من أتى بها غله ذلك فهذا أجر وقع على الايتاء ولا جهالة فيه ، وأن استأجره في طلب دابته أو على أن يخرج يأتيه بها فهذا مجهول وله أجرة مثله الا أن كان لمعروف ، والقول قول الأجير لم تقطع الأجرة وفي كميتها أذا ثبتت قول المستأجر ، وفي الشيء أنه هذا قول الأجير ، وأذا لم تقطع غلكل الرجوع ولا يصدق الأجير اذا أد عي تلفا فهو ضامن إلا أن بين ، وقيل: إلا الشائف والراعي والحافظ والوكيل غالقول قولهم ولا ضمان والله أعلم .

بساب

هل عقد الإجارة لازم كالبيع أو جائز ولكل رجوع" فيه ؟ ٠

باب

فيها يرجبه عقد الاجرة

(هل عقد الاجارة لازم كالبيع) والرهن والنكاح وسائر العتود ، نقد الاجرة أم لم ينتدها ، دخل العمل أم لم يدخله غيجبر الاجير على العمل والمستاجر على الاجرة ، وهو الظاهر بالنظر الى التياس على سائر العتود وللوغاء بالعهود ويدل له تول الشيخ بعد الفرق بين المستعار والمتكارى أن المستعار ، ولو كان له حق في السكنى لو أراد صاعب الدار أن يخرجه الأخرجه بخلاف المتكارى ، وعلى هذا غان ترك العمل غلا شيء له في الاجرة ولو عمل بعضا (أو جائز ويلكل رجوع فيه) ولو نقد الثبن ودخل في العمل ما لم يتب وهو ظاهر تول أبى زكريا في كتاب « الاحكام » وإذا استأجر رجل والرد الغمل معلوم باجرة معلومة ونقد له الاجرة في العمل أو الرد الغمل معلوم الحرة النهن و معلومة ونقد له الاجرة في العمل أو الرد النه . . غلوالا أن

عقده جائز لالزمه الحاكم العمل الا ان تراضيا قياسا على الجعل والشركة ، ويرده ان الجعل مختلف فيه ، هل عقده لازم ام كالأجرة ؟ وان ترك الشركة بعد عقدها انها هو بالقسمة ولو عقب عقدها قبل التجرر ولو بترك كل واحد للاخر ما بيده ، غانه بعد القسمة (قولان) ثالثهما : انه اذا نقد الثمن لزم ، ولو لم يدخل في العمل ويجبر على العمل . رابعهما : اذا دخل العمل لزم ولو لم ينقده الثمن ، خامسهما : أنه اذا دخل العمل ونتسد الثمن لزم ، واعنى بالثمن الأجرة ،

وذكروا في « الديوان : القولين اللذين ذكرهما الممنف ، اذ تالوا : وان استأجر أجيرا بأجرة معلومة لعمل معلوم غدخل الأجير العمل أو لم يدخل غقد اختلف غيه العلماء ، قال بعضهم : ليس للأجير في الأجرة الا" بقدر ما عمل . وقال بعضهم : له الأجرة ولو لم يدخل في العمل ، وأن مات على هذا القول قبل أن يعمل تراددا ، وأن غات ما يعمل قبل أن يعمل فيه شيئا غانه يرد" الأجرة وليمس له نيها شيء ، وكل ما يجب عايه من الحقوق مثل الزكاة وجناية ذاك الشيء ونماؤه وغلاته ومضراته ومؤنته على اختلافهم في هذه المسالة ، وان استأجره بأمــة غلا يجوز لاحدهما أن يتسر "اها أذا دخل الأجير العمل حتى يستحقها الأجير فتحل له ، وأن كانت ذات محرم من الأجير فقد خرجت حر"ة حين استحق منها شيئا ولا يضمن له المستاجر شيئا الا ان علم بها ولم يعلم الأجير غانه ضامن ا ه . وقال الشيخ أحمد : يجوز البداء لن اراده من الأجير والمستاجر ولو دخل العمل ونقدت الاجرة الا كراء الاحمال مانها ،وصلة الا ان بدا لصاحبها ، فانه يعطيها كالملة أن نقدها والا فبقدر ما حمل ، وأن ترك الأجير اخذ بقدر عمله نقدت أو لم تنقد ، وكذا المستأجر ، وقيل : اذا دخل العمل ام يصب واحد الرجوع ولو ام تنقد الأجرة فيجبر الأجير على العمل والمستأجر على الاجرة الا ما لا يصل الى عمله بما جاء من تبل الله وتتفرع الاحكام على هذه الاتوال (فمن كرى) لغيره يقال : كرى صاحب الشيء شيئه لغيره والكراه

دابة أو داراً فلا يخرجها من ملكه ولا يرهنها ولا يقسمها حتى يبلغ الأجل ، وجوز له بيع" وهبة وإصداق · · · · · · ·

واكتراه غيره وتكاراه (داابة) هي له (أو دارًا) هي له أو غيرهــــا (لهلا . يخرجها هن ملكه) ببيع أو أصداق أو تصديق أو هبة أو بوجه من ويبوه الاخراج ((و) لا ينعل بها ما يؤدى الى اخراجها (ولا يرهنها) ولا يعوضها ولا يفعل ما ينيت منافعها أو بعض منافعها عن مكتريها كالاكراء للآخر (ولا يقسمها) ولا يتصرف غيها تصرفاً ما الا اصلاحها وتحسينها تحسينا لا يعطل المكترى (حتى بيلغ الأجل) أجل الكراء ، لأن الكراء بمنزلة البيع كما نص عليه الشيخ في هذا الباب بأنها بيع من البيوع ترد بالشفعة - يعنى انها كبيع من البيوع - وتقدم له قبل الاجارات أنها ليست بيعاً كما قال في باب المرابحة ، وبيع مرابحة لا يجوز الا بعد البيع الى أن قال : وأما الاجارة والصداق والهبة للثواب ، غلا يجوز فيها بيع المرابحة وقال في باب المشاركة في الربح : ولكنها لا تجوز الا بعد البيع الى أن قال : وأما الاجارة والصداق والدية والعطية للثواب فلا تجوز فيهن الشركة ، فاذا بلغ الأجل فعل ما ذكر الا أن تعلق شيء بها مها فات المكترى ، وثبت له استدراكه بحكم الشرع فيها ، مان مالكها لا يفعل ذلك حتى يستدركه ، وان فبعل ذلك معلقا الى الأجل جاز ، مثل ان يكريها لسنة ويبيعها مؤجلة الى سنة او يصدتها ، كذلك أو اشترى بها شبيئًا كذلك ، ونحو ذلك على القول بأن المعين تقبله الذمة ، والصحيح أنها لا تقبله ، ومثل أن يكريها لسنة غيقول لانسان : أذا كملت السنة مهى لك صدقة ، أو مهى لك بكذا من بيع أو اصداق أو غيره ، أو نهى لك رهن ، وهذا عقد مستقل غير شرط ، مان هذا القول لا يجوز فيه ذلك قبل الأجل ولو شرط مهو مخالف للقول الذي أشمار اليه .

(وجور له بيع وهبة واصداق) وقسمة اذ هي كالبيع ، واجارة اخرى لانها كالبيع ايضا ، ولم يذكرهما المصنف كالشيخ لانهما كالبيع فيفهم

بشرط إتمام المدة ، وعلى الأجير إنيان العمل قبل الوقت ، ولا •

حكمهما منه ولا سيما القسمة ، غان مقتسميها لم يخرجوها من ملكهم فهى أقرب من البيع ، وكذا يجوز له رهنها بناء على أن الرهن لا يلزم فيه القبض فى الحال ، وأنه يصبح ولو بلا قبض ، ومن شرط القبض فى الحال لم يجز الرهن هنا ، وأما الهبة وما ذكر معها غلابد فيهن من القبض فى الحال أو بعده ، كذا قيل ، وكل شىء وقبضه ولا نسلم تعميم ذلك ، أذ يجوز للانسان أن يصدق ما و هب له قبل قبضه وأن يهبه قبل قبضه ، واقتصر الشيخ والمصنف في كتاب الرهن على أن ما أكرى لا يكرى .

تال « المصنف » في الفصل الأول : ولا يجوز رهن ما سبق كراؤه الخ . . (بشرط التهام المدة) وهو القول بجواز الشرط اذا كان معلوما حلالا تملكه ، وفيه منفعة المشترط لوجود ذلك كله هنا . وفي الحديث : « المؤمنون على شروط الا شرطا احل حراما أو حر م حلالا » (۱) وباعتباره هذا يجوز فيها كل اخراج ، ولاسيما الهبة ، مثل أن يقول : اعطيتها لك بشرط أن لا نتصرف فيها عتى تتم مدة الكراء أو رهنتها لك بشرط ذلك ، وأن اكترى نصف الدار شائعا أو أقل أو أكثر على القول بجواز ذلك لم تصح القسمة لتعلق النصف في كل جزء ، وأن أجاز المكترى بيع ما أكتراه أو أخراجه من الملك بوجه ما أو رهنه أو قسمه أو نحو ذلك جاز قطعا ، والمعين لا تقبله الذمة ولكن يتحرج عن ذلك بقوله : أكريها لك على أن لي سكنى هذه السنة أو نحو ذلك مما عقد الكراء عليه أو ما بقى منه (وعلى الأجير أقيان العمل قبل الوقت) الوقت الذي عقد أن يعمل فيه ، لا يقال أن هذا على القول بأن عقد الاجارة لازم لانتا نقول : يحتمل احتمالا متبادرا ظاهرا مقدما على ذلك لكونه اعم فائدة أنه أراد اذا عزم على العمل فلا يقصر فيه ولا ينقص من وقته ، وهو يعم فائدة أنه أراد اذا عزم على العمل فلا يقصر فيه ولا ينقص من وقته ، وهو يعم

⁽۱) رواه الترمذي ،

يتصرف في الأجرة إن قبضها حتى يتم ، وجوز له وعليه الإتمام ، والمختار الجواز في مقابل ما عمل ، ، ، ، .

الأتوال كلها (ولا يتصرفه) ببيع او هبة أو اصداق أو اخراج من ملك بوجه ما ، أو كل اتلاف أو انتفاع (في الأجرة أن قبضها) والقبض هنا كالقبض في البيوع في الأصول والمنتقلات (حتى يتم) العمل بناء على أن الأجرة عتدها غير لازم حتى يتم العمل ، مع ملاحظة أن مجموع الأجرة عقد لمجموع العمل لا جزءا لجزء غلا يتصرف في جزء منها مقابل بجزء عمل ، ولا في كلها لمعم وجود كل العمل ، ولعله لا يصل تمام العمل فكيف يتصرف في أجرة ما لم يعمل ، وهذا هو ظاهر اتفاقهما وأن ضاع ضمن ، ولو لم يضيع (وجوز) التصرف (له) في المكل ولو لم يدخل في العمل (وعليه) الدخول في العمل وعليه حقسوقه في المكل ولو لم يدخل في العمل (وعليه) الدخول في العمل وعليه حقسوقه (الاتمام) له وهو قول من قال : عقد الإجارة لازم ، وانما تلزم بنفس العقد كالبيع والعمل حق واجب عليه ، فإن لم يقبضها أجبر المستأجر على أدائها والأجير على العمل .

(والمختار) عند الشيخ (الجواز) جواز التصرف (في مقابل ما على) بناء على ان مقدها غير لازم مع ملاحظة ان الاجرة العمل ، فكاما حصل جزء اجرة يجبر على ادائه ، فان لم تكن بيد الاجير أجبر المستأجر على اداء مقابل ما عمل ، ولا ينافي هذا الاختيار ما مر" من اختيار الشيخ أنها عقد لازم ، لان هذا انها هو في مجرد التصرف فيها عمل وعدم التصرف فيها لم يعمل ، كذا ظهر لى ، ثم رأيت أبا عبد الله محمد بن عمرو بن أبى سنة قال عن الايضاح : والمراد أن الاجرة المنقودة قبل العمل فيها ثلاثة أقوال من حيث هي مع قطع النظر عن كون عقد الاجارة لازما أو غير لازم ! ا ه .

وهو وفق ما قلت وما لم ينقد يجبر على نقده بحسب هذه الأقوال ،

وجاز مطلقا إن أخذها بضمان العمل ، ومن اكترى داراً أو دابة بعشرة ثم كراها لغيره باكثر لم تحل له الزيادة إلا إن زاد فيها شيئا كاداة

فيتصرف فيه كيف شاء غير القول الأول ، فانه لا يدرك شيئا (١) يتم العمل (وجاز) التصرف فيها كلها (مطلقا) دخل فى العمل ام لم يدخل (ان اخذها بضهان العمل) مثل ان يتول : ان العمل فى ذمتى لا أصيب الرجوع ، فتبض الآجرة على هذا فلا يحكم عليه بتول يخالف هذا .

(ومن اكترى دارا أو دابة) أو غيرهما (بمشرة) أو أمل أو أكثر (ثم كراها لغره باكثر لم تحل له الزيادة) بل هي لمالك الدار و الدابة أو غيرهما (الا إن زاد فيها شيئا) من مال نفسه على أن لا يحسبه على صاحب المسال وله 'نزعه اذا تم" الأجل ، وأن كان يفسد بنزعه عله ثبنه (كاداة) أي الة منح واغلاق كتفل وباب ومنتاح ونحوهما في الدار ، وآلة ركوب في الدابيّة كسرج وبردعة وجهاز وآلة صرف يصرفها بها حيث شاء ، كلجام ورسن ، وكغير الأداة كتغريش الدار بالرمل أو بالحصر وتجصيصها وسد ثقبها وشقوقها وجحور الهوام ووضع الكرسي للقعود أو النوم وجعل الوتد ونحو ذلك من الزيادات التي نيها انتفاع للمكترى سواء انتفع بها أم لا كذا يقال ، والواضح أن أما يزال كالرمل لا يأخذ الزيادة به ، ماذا زاد ذلك مزيادة الأجرة للمكترى ، وقيل ، هي للمكرى ولو زاد المكترى ، وأنه لا يجوز له اكراؤها أذ هيو كبيع مال غيره بلا أذن منه أذ الأجارة كالبيع ، وقيل : كل ما أكراها به نهو للأول وليس للأول وهو صاحبها الا ذلك مّل أو كثر بناء على أن عقد الأجرة غير لازم ، وقيل : للمكترى ولو لم يزد شيئا : وجه القول الذي ذكره المصنف أن زيادة الأجرة بلا زيادة شيء من المكتري في الشيء بمنزلة ربح ما لم تضمن في البيوع ، اذ لو هلكت الدابية أو الدار لم يضمنها الا ان تعدى في شيء أو خالف فيه العقد ، بل يدرك على صاحبها الاصلاح أو الرد

⁽١) كذا في الاصل ولعله منقطت كلمة حتى أو ما يشبهها . مصححة .

لما يقابل ما بقى من المدة ، ويدرك فى الدابة الرد ، واذا زاد شمينًا كان ما زاد فى ضمانه بمعنى أنه أن تلف أو نقص كان تلفه أو نقصه عليه لا على ساحب الدابة ، وأيضا أن تضرر الشيء بزيادته كان الضمان عليه ، وما زاد من الأجرة بمقابلة ما زاد فى الشيء ولو كان ما زاد منها أكثر مما زاد فى الشيء بانسعاف أو بالعكس ، وذلك أن الأجير له قوة الدابة أو منفعة الدار كلها ، فكل ما جرته من ربح فهو له فى مقابلة ما زاد أى بسببه ، أذ به خرج عن شبه ربح ما لم تضمن .

وفي الأثر : من استأجر دابة وأجرّها لغيره بأكثر معطبت ضمن وأن سلمت غله غضل أجرتها أذ جعل لها ذلك أن لم يصلحها بشيء ، فالفضسل لربها ا ه ، ولا يدخل الشيء في ضمانه باجارته للغير ، وقيل : يدخل ان لم يزد ، وهكذا يغيده تعبير الديوان بجواز أن يكريه وعدم الجواز ، لكن ضمانه باكرائه للفسير انما هو من قبيل الضمان بالتعدي أذ تعدي فيها باكرائه لغيره ، ولم يكن من أول في ضمانه ، واختاروا القول الثالث في الديوان اذ تالوا: وأن كرى دارا أو بينا من رجل فلا يجوز له أن يكريه لغيره بأمّل من الكراء الأول او بأكثر ، وكل ما كراها به من تليل أو كثير نهو لصاحبها ، زاد نميها شيئا او لم يزد ، وان انهدمت في يد المتكاري الآخر ، نليس على المتكارى الأول شيء الا أن كان ذلك من سببه ، وأن أنهدمت من غير سبب المتكارى الآخر فلا ضمان عليه ، وقيل : جائز له أن يؤاجرها لغيره بسا اراد ان زاد ميها شيئا مثل الباب والبناء وقيل : جائز ذلك ولو لم يزد ميها شيئًا ، وقيل : يكريها لفيره ، مان معل مالكراء له ويؤدى لصاحب البيت او الدار ما اتفقا عليه أولا ، وأن كرى له جميع ما ينتقل مما يستنفع به ملا يجوز له ان يكريه لغيره على كل حال ، وان اكراه له نهو ضامن والأجرة له ، ومنهم بن يقول : الأجرة لصاحب الشيء وكذا العمالون كلهم لا يجوز أن يعطـوا الغيرهم ما اخذوا على الاجرة مان معلوا عليؤدوا الاجرة لمن استأجروه أن سلتم انشى - ويلخذوا من مساهبه ما اتفقوا عليه ا ه .

وكذا الخياط ، وزكاة الأجرة على المستاجر ما لم يدخل الأجير ، فاذا عمل جزءاً استحق منها مقابله وسقط عنه ما استحقه

وان حمل الثانى على الدابة اكثر مما وقع الاتفساق عليه حبس الأول الزيادة لنفسه لأنه يعطى لصاحب الدابة كراء مثل ما زاد عليهسا الثانى .

(وكذا الخياط) أو غيره من العمال مطلقا مثل أن يعطيه مخياطا أو يقص له اذا استأجر غيره على ما أخذه بالأجرة ، نفيه الأقوال المذكورة كلها ، وليس كما مر" عن « الديوان » من أن في المنتقل قولين نقط ، ويدخل في ذلك أخذ أجرة الحج .

وعن أبى الحوارى: من أخذ حجة من رجل على أن يحج بها ، ثم استأجر لها غيره بدون ما أخذ من الرجل ، غان أعان الذى أخذها من عنده بشيء من ماله أو من نفسه كان الربح له كما مر" والا" كان الذى اكتراه بشيء من ماله أو من نفسه كان الربح له كما مر" والا" كان الذى اكتراه وراؤه والباتى ينغق في سبيل الحج على المومى بها ، والخياط يزيد مخياطا أو وقاية الاصبع من الابرة وكتفصيل وكالخيط (وزكاة الاجرة على المستأجر) انتدها أو لم ينقدها وكانت في ذمته (ما لم يدخل الأجير) العمل (فاذا عمل جزءا أستحق منها وقابله) فتكون زكاة ما استحق الأجير على الأجير وزكاة ما لم يستحقه على المستأجر (وسقط عنه) أى عن المستأجر (ما استحقه) أى إنهام أي زكاة ما استحقه الأجير وأجبر على أتهام العمل والمستأجر على اتهام الأجرة أذا عمل أو شبيئا غشيئا على قول ، ولا أجبار عليهما على قول آخر سواء" في ذلك كله أنقدت الأجرة أم لم تنقد ، عزلت أو لم تعزل ومن قاله : أذا عقدت (1) لزمت المستأجر استطها عنده وزكاها الأجير من حينه ، ومن قال تلزم كلها بالدخول في العمل ، غاذا دخل استطها وزكاها الأجسير ، والحاصل أن زكاتها متقرع على الاقوال السابقة متى تلزم ، وذلك أذا كانت مما يزكى أو مما لا يزكى وقصد به التجر وقد لا تلزم أحدهما زكاته مثل أن

⁽¹⁾ كذا في الاصل ولعل موابها : تعديت ،

وإن اتجر بها قبل الدخول فله أجر عنائه الربح لرب العمل ، وله بعد الدخول ما يقابل ما عمل من الربح ، وبالجملة فنماؤها وغلتها ونقصها وجنايتها إن كانت رقيقا قبل الدخول المستأجر ، وبعده شريكان بقدر العصل

تكون مها لا 'يزكتى ولا يقصدا بها التجر ، وان قصد بها أحدهما التجر دون الآخر لزمت زكاتها من قصده بها حين كانت في ملكه ، وفروع ذلك ونحوها يفيدها الكلام السابق في كتاب الزكاة .

(وان اتجر) الأجير (بها قبل الدخول) في العمل (غله اجر عنائه) أي بنظر العدول ، وانما ثبت له اجره لانه غير متعد لانها جعلت في يده على انها له بشرطا العمل ، فلو اخذها ونوى اكلها بلا عمل واتجر بها فهى والفائدة لرب العمل ، ولا عناء للأجير (و) رأس المال الذي هو الأجرة و ((الربح ليب العمل ، وله) ان اتجر (بعد الدخول ما يقابل ما عمل من الربح) ومن رأس المال بحسب عقدهما ، وان اتجر بها قبل الدخول وبعده فما عمل تبله فله أجر عنائه بالنظر ، وما عمل بعده فله ما يقابله من رأس المال وما يتابل ذلك المتابل من الفائدة (و) ما تقدم هو كلام ببعض تفصيل وأما الكلم (بالجملة) أي بالإجمال (فنماؤها وغلتها ونقصها وجنايتها) والجناية فيها وبيعها وشراؤها وهبتها واصداتها ونحو ذلك كرهنها مطلقا (وجنايتها) من نكاح وطلاق وفداء وظهار واعتاق ونحو ذلك (أن كانت رقيقا) عبدا أو أمة فصاعدا (قبل الدخول المستأجر وبعده) هما (شريكانم) في ذلك (بقدر العمل) للأجير والباتي عن تدره المستأجر ، ومن قال بلزم عقد ذلك (بجرد العقد قال : أذا عقداها فهي كلها وما يتولد منها وأحكامها

وإن أعتقه أحدهما ضمن اشريكه منابه ، وإن خرج محرماً من الأجسي بعسد الدخول حرر عليه وأتم العمل ، وإن هلك محله · · ·

للاجير ولو لم يدخل العمل ان نقدت وقبضها ، وكانت بمنزلة ما قبض والا اسقطها المستأجر وزكاها الاجير ، ولم تدرك النفقة بمجردها على المستأجر وادركت على الأجر ومن قال: لا يستحقها الأجير واو دخل العمل حتى يتمه مهى كلها وما يتوالد منها واحكامها كلها وما يلزم عليها للمستأجر ما لم يتم العمل ، وهكذا الأقوال المذكورة كلها متى ازمت أو بعضها كان كلها أو بعضها الن هي او بعضها له ، واذا باعه أحدهما كله وقد كان بعضه للاخر كها في القول بأن للأجير فيها قدر عمله ففيه الخلاف في بيع الرجل ماله ومال غيره ، واشتمال العقدة على جائز وغير جائز وبيع الرجل ما اشترك غيه مع غيره (وان اعتقه أحدهما ضمن اشريكه منابه) أو أتم العمل غلا يضمن مثل أن يعتقه وقد عمل ثلث العمل ميضمن ارب العمل ثلثيه أو يعتقه وقدد عمل نصف العمل فيضمن لرب العمل نصفه وهكذا أقل واكثر قال عليه : « من أعتق شعماً له في عبد هو"م عليه » (١) بكسر الشين واسكان القاف أي جزءا ومن قال : تلزم الأجرة للأجير بعقدها قال ان العبد خرج حرا من أجرة الأجير وعليه اتمام العمل ، وكذا من قال : تلزم كلها بدخول العمل (وان خرج محرما من الأجير بعد الدخول) في العمل (حرر عليه) لانه من ملك ذا محرم منه بالنسب أو جزءا منه حرر عليه (واتم العول) ولا ضمان عليه لأنه أتم العمل وأن ترك العمل ضمن المستأجر ما لم يقابل العمل ، وأن اختلفا ، أراد أحدهما الاتمام والآخر الترك مقيل : لهما الترك ما لم يتم من أراده فالقول له ، وقيل : لا ترك بعد الدخول وذلك ان لم يفعيل أحدهما لا الأجير ولا رب العمل أو علم الأجير ، وأن علم رب العمل لم يضمن هو للأجير مقابل ما لم يعمل ، بل يضمن هو للأجير مقدار ما عمل وعلى المستأجر الضمان أن عجز الأجير (وأن هلك محله) أي محل العمل أو

⁽۱) دوآه البخارى ومسلم وابو داود والترمذي وابن ماجة واحمد .

قبل التمام رد" عليه قيمة المعتق وحط" عنه قدر ما عمل، وكذا إن تعد"د الاجراء وخرج محرما من أحدهم ضمن لشركائه إن كان بعد الدخول، وضمن المستأجر إن عام وجهلوا لغر"هم ، وإن استؤجر بنخلة أو حيوان فدخل بعد التابي وقبل أن تطيب وتلد الماشية فله عناؤه إن أتم

تعذر عمله وكانت الأجرة عبدا أو أمة مثل أن يستأجره لرعى غنم أو بعير سنة بعبد غرعى زمانا ثم مات الغنم أو البعير وقد خرج العبد محرما منه أو عمى الأجير أو اقعد (قبل التمام رد" عليه) أي على رب العمل (قيمة) مقابل ما لم يعمل من (المعتق وحط عنه) أي عن الأجير (قدر ما عمل ، وكذا أن تعدد الأجراء وخرج محرما من احدهم) والمستاجر لم يضبن الأجرة (ضمن لشركائه) انصباءهم من الأجرة (أن كان) خروجه حرا (بعد الدخول) في العمل سواء دخلوا ميه كلهم أو بعضهم دخل ميه الذي خرج به ، أو غيره ، لأن من عمل منهم عمل للكل ميستحق اجرة عمله جميعهم ويضمن لهم سواء" علم بأنه محرم منه أم لم يعلم ، ولا يضبن له رب العبل ولا لهم اذا لم يعلم ، وقيل : لا يخرج حرا حتى يدخل فيه من يخرج به وهو ذو محرم منه ، ومن قال عقد الاجارة لازم حكم بالضمان عليه بمجرد العقد (وضين) الأجرة (المستلجر ان علم) أنه محرم من احدهم قبل العمل (وجهلوا) ذلك (لفرهم) متعلق بضمن أي لأنه غرهم وان علموا لم يضمن لهم ، ولو علم هو ايضا وان لم يعلم بعضهم وعلم بعض ،١ ضبن من علم لمن لم يعلم ، غان شماء رجع على من علم منهم ، وان شماء رجع على المستاجر الذي علم (وان استؤجر بنخلة أو ديوان فدخل بعد التابير وقبل أن تطيب) سواء" أثمرت قبل عقد الكراء أو بعده (و) قبل أن (قلد الماشية) وبعد الحمل لكن حملت بعد ومت عقد الكراء (فله عناؤه) على العمل كله (ان اتمس) سنه وبطلت الاجرة وعلى مقدار ما عمل أن لم يتهه والنخسلة

وبطلت بزيادة لم يتفق عليها ، وان كانت الماشية حاملة والنخل مثمرة قبل التأبير أو على قول ، أو بوقوع اتفاق وقت الكراء فهى للأجسير بما فيها ، وإن كانت داراً أو فدانا أخذها الشفيع بعد التمام ·

والحيوان وما تولد منهما لربهما (و) انما (بطلت) أجرته ورجع الى عنائه (بزيادة لم يتفق عليها) وهي الحمل الحادث بعد عقد الكراء والثمار المؤبرة قبل الدخول لأن زيادة الكراء أو العمل توجب زيادة الأجر ، وأنما لم يكن للأجير. منس النخلة أو الدابة ، وتكن الغلة والحمل لربهما لانهما ينقصان من الدابة والنخلة ، علم تتبين الأجرة كل التبيش ، فرجع للعنساء (وان كانت الماشية حاملة والنخل مثمرة قبل التابير) يمنى ودخل العبل قبل التأبير محذف العاطف والمعطوف أو الحال وعامله وصاحبه وواوه ، (أو) مثمرة مطلقا ا على قول) أبرت أو لم تؤبر ، وهو قول من قال : أن الثهرة لمن انتقلت اليه النخلة ولو أبرت أو ولو أبرت وزهت أو ولو طابت أقوال ، والتمرة قبل هذه الحدود على هذه الأحوال كعدم التمرة أو كغصن أو ورقة من الشِجرة أو النخلة (أو بوقوع اتفاق) على أن التورة للأجير ولو أبرت أو زهت أو طابت (وقت) عقد (الكراء) منعلق بد كانت مهو قيد له (فهي) أى النخلة أو الشجرة مكانه قال احداهما (اللهجير بما فيها) من حمل وتمر ، والشجر في ذلك كله كالنفل والأمة كالماشية وكذلك كل ما تحصلت منه غلة ، وانما كان ذلك كله للأجير لوجوده وقت عقد الكراء ودخل العمل وهو باق ، ملو زال بعض ذلك كالغلة ثم دخل ارجع الى عنائه ان علم بزواله ، والا مله تيمة ما زال مع نفس ما بتى (وان كانت) اجرة الأجم (دارا أو ظالمًا) نخلة أو شجرة أو بيتا أو غارا أو نحو ذلك مما نيه الشاعة ﴿ اخذها الشفيع) بالشفعة (بعد التمام) تمام العمسل (بقيمة العدول) وينظر في قيمتها الى يوم الشفعة ولا يبطل شفعته طول مدة العمل لأن العقدة لمجموع الأجرة على مجموع العمل ، فانما يتعين عليه أخذها بعد تمسام العمل ، ولو عند من قال : كلما عمل جزءا استحق من الأجرة مقابله ، ويجوز على هذا القول وجه آخر : وهو أن يشفع كل جزء عمل مقابله من المعمل عند الفراغ من عمل مقابله مثل ، أن يعمل ثمنا فيشفع في ثبن الأجرة ثم يعمل ثمنا فيشفع في ثبن الأجرة ثم يعمل ثمنا فيشفع ثلثا ثم يعمل ثلثا فيشفع ثلثا ثم يعمل ثلثا فيشفع ثلثا ثم يعمل ثلثا فيشفع ثلثا ثم يعمل ثمنا فيشفع ثلثا وهكذا ، وتجوز المغايرة مثل أن يعمل ثمنا فيشفع ثمنا ثم يعمل ثمنين آخرين وهما ربع فيشفع ربعا ، ومن قال : يستحق الأجرة كلهسا بالدخول في العمل ومن قال : يستحق الأجرة كلهسا قال : يستحقها بالعقد قال : يشفع بعد تمام العقد في الكل ، والحاصل أن الشفعة بحسب الخلاف متى تدخل الأجرة ملك الأجير وقيل : لا شفعة في ذلك لأن الثمن غير مذكور فلو ذكرا قيمة العمل عند العقد لكانت الشفعة جزما .

(وان بيع) بعد عقد الاجارة (ما تدرك شفعته بها) اى بالأجرة متعلق بست تدرك بان كانت الأجرة اصلا والمبيع اصلا على ما ياتى فى محله من بيان وتفصيل (فس) شفعته (المستاجر قبل الدخول) دخول الأجير فى العمل ومن قال : يملك الأجير الأجرة بعد العقد) ولو قبل الدخول قال : الشفعة له ، فالشفعة بحسب الأقوال السابقة (وبعده الن سبقها) اى المن سبق اليها من الأجير أو المستأجر ياخذها السابق كلها ويتم العمل أن كان أجيرا ، فحذف الجار ونصب محل المجرور وأوصله أو ضمن معنى أخذها أولا ، وقيل : على الأنصباء وقيل : ليس له الا سهمه على الرؤوس ولو سبقها ، وقيل : على الأنصباء

ولو سبقها واذا أخذ شيئًا شفعة بالأجرة ثم أخذت الأجرة عنه بالشنعة ثبت له الأول الذي أخذ بالشفعة وذهبت عنه الأجرة بالشفعة (وأن استويا) في السبق اليها (فهل) هي بنهما (على المرؤوس أو) على (الأنصباء ؟ قولان) فعلى الأول يكون الأصل بينهما بالشفعة نصفين ، ولو عمل الأجير اكثر من نصف. العمل او اقل ، وعلى الثاني يكون الأجير منه بقدر عمله والباقي للمستأجر وهو المناسب لكونها لمن سبق (وان كان البيع قبل الدخول وام يعلم به) رب العبل او علم ولم يعلم أن له الشفعة أو علم وترك (وطلبها) اي الشفعة (بعد التمام) تمام العمل (فاتته) وفاتت الأجير أيضا لوقسوع البيع قبل أن يستحق الشفعة بالدخول ، فاتت الأجير لأن البيع وقع قبل الدخول في العمل ، وماتت رب العمل لأنه ما أخذها الا في حال أيس في نخلة الأجرة نصيب يشنع به لانه تم العمل ، ويجوز عبرد الضمير في توله : ولم يعلم لمن له الشمعة ، غيشمل الأجير والمستأجر والرجوع الى المستأجن غقط انسب بتوله : (وان علم) المستأجر (قبله) أي قبل الدخول (الدركها أن لم يفرط) مان الأجير لا يدركها معلمه تبل الدخول لأنه ماته لوقوع البيع قبل الدخول أو بعده ، ومن قال : يستحق الأجرة بالعقد غانه يدركها هو والمستاجر اذا علما على حد" ما مر" في السبق ، والاستواء والتغريط مثل الشروع في صلاة النفل بعد العلم أو يتحدث ولو في ذهابه أن وقف ، لا أن تحدث ماشيا ، ويؤجل في احضاره الثمن للشامعة ثلاثة أيام مان زاد ماتته الا ان اجتهد في الاتيان بهن يقوم هو أو من تؤخذ عنه أو كلاهما ولم يتيسر وذلك عند المشارقة ، وأما المغاربة فلا أجل للدراهم الا أذا كان البيع لأجل ، فإن

ومن اكترى دابة ليدمل عليها مكيلاً أو موزونا بكذا عينا أو مكيلاً أو موزونا فالمحمول يعتبر بكيل أو وزن بلد هما فيه ، والأجرة ببلد حثمل إليه إن لم يقع اتفاق • • • • • • • • •

كان في السوق أو المنزل أعطى هناك والا ذهب اليهما أو الى نحوهما وباني مسط ذلك في كتاب الشفعة أن شاء الله .

(ومن اكترى دابة) او سنينة او محملاً من محامل البر (ليحمل عليها مكيلاً او موزوناً) بكيل او وزن لا جزاغا (بكذا عينا أو) كذا شيئا (مكيلاً او موزوناً) جاء بالتمييز وصفا على القلة أو اعتمادا على موصوفه المقدر الذي هو غير وصف كما رأيت (فالمحمول يعتبر بكيل) بلد هما هيه حسال العقد (أو وزن بلك) بالتنوين (هما فيه) حال المقد وان عقدا في بلد تد عرف المكترى أنه ليس الحمل منه أو في موضع لا كيل ولا وزن فيسه كالصحراء ، فقيل : يعتبر البلد الذي منه الحمل وقيل : اقرب القسرى أو المواضع الى موضعهما (والاجرة) تعتبر (بس) وزن أو مكيال أو سكة (بلد حمل اليه) وأن لم تكن لهم سكة ولا كيل أو وزن فبأقرب القرى أو وأن لم يكن فبالأقرب بناء على أن الأجرة تلزم بتام العمل وقيل : ببلد حمل منه ، وأن لم يكن فبالأقرب بناء على أن الأجسرة تلزم بالمقد ، ويجب العمل (أن لم يقع اتفاق) وأن اتفقا على شيء فهما عليه ولا تختص هذه المسأئل بالحمل ، بل سائر الإجارات كذلك مثل أن يعقد الأجرة بسكة أو وزن أو كيل لن يبلغ الخبر ، وعلى القول بأن له الأجرة ولو لم يحمل فيعتبر الموضع الذى يمشى البه على حسب ما مر" من التفصيل ،

ومثل أن يقول : خط هذا الثوب بريالة مبمتبر موضع عقد الأجرة على

ويدرك أجرته في كل بلد ، وإن لها مؤنة كأثمان عبيمات وصدقات لتطتها بالذمة والعارية والوديمة في بلد وقمتا فيه إن لم تحضرا ٠٠٠

الخياطة على حسب ما مر" (ويدرك) الأجير (أجرته في كل بلد) ولو في بلاد الحجاز (وان) كان (لها مؤنة) لكثرتها أو ثقلها ولو كانت قليلة في البلد الذي طلبت فيه ، الأوالي أن يقول : وأن طولب أن يأخذها قبضها وأو كانت لها مؤنة ولعله أراد يتصل بها حتماً عليه ولو كان لها مؤنة أو أراد أن يدركها وحدها دون مؤنة ، وان كانت لها مؤنة أو يدرك المستاجر على الأجير قبض أجرته واو كانت لها مؤنة (كاثمان) المبيعات وما يجرى مجرى البيع الصريح كالتولية والاقالة ونحوهما من انواع البيوع (مبيعات) كالمسلم فيه على ما مر على القول بأنه يدركه ولو في غير المحل المعتود اليه ، وكالمبيم بوصف في الذمة ، فيدرك احضاره حيث التقيا ، والأوالي اسقاط الواو بن قوله ومبيعات ، فيضاف أثمان الى مبيعات ، وكالقرض (وصدقات) مهور النساء ، وكعقرهن (التعلقها) أي لتعلق هذه الأشبياء ، الأجرة وما بعدها (بالذمة) وانما ذكر هذه الاشياء بالكاف مع الاجرة لا بالعطف تصدا لمجسرد التنظير ، لأن الكتاب والباب للأجرة من أراد منهما تبض ذلك في الموضع الذي هما غالقول قوله ، وقيل : لا تدرك الا في موضع المعاملة والمقدد الا أن وقع المنع بعد حكومة الحاكم ، فاته يدركها في كل موضع ولو كان . لها مؤنة والا أن لم تكن لها مؤنة غانه يدركها في كل موضع ، وفي الأجِرة الخلاف السابق في قضاء الدين ، وتقدم كلام في القرض والدين .

(و) يدرك (العارية والوديعة) كالأمانة (في بلد وقعقا فيه ان لم تحضرا) في الموضع الذي اريد طلبهما فيه ، ولو اراد من هما بيده ان يقبضهما منه صاحبهما في الموضع الذي هما فيه وهما حاضرتان فقيل : لزمه ان يقبض لانهما شيء

وكذا الرد بعيب إن كان له مؤنة يدرك في موضع أخد هنه ويجب الإيصال إليه ، وعلى الشفيع إبصال الثمن المشترى ، ومن استأجر دابة لمنسبة معينسة بمنسبة معينسة بالمنسبة معينسة بالمنسبة معينسة بالمنسبة معينسة بالمنسبة المنسبة المنسبة

معين ، وعندى انه لا يلزم قبنس فى ذلك الموضع ، بل يلزمه قبضهما فى الموضع الذى وقعتا فيه ، لأن فى الزام قبضه اياهما هنالك حمل مشبقة لم تقعا عليها ، وكذا الأمانة ومال القراض وثمن بيع الانفساخ ، ومثمن بيع الانفساخ وما كان باليد باللقطة أو بالرهن أو بثمن الرهن بالفلط من صاحبه بأن وضعه فى يد غيره يظنه له ، فاذا هو لواضعه ، وكل ما يتعلق فى الذمة .

(وكذا الرد بعيب ان كان له) أى للمردود بعيب المدلول عليه بقوله: الرد بعيب (ووقة يدرك في هوضع اخذ منه) على القول بالرد المعيب حتسا والقول بالرد باختيار المسترى وان لم تكن مؤنة لمكذلك يرده الى حيث اخذه منه الا ان التقيا وقد حضر ، ولا مؤنة له فقال له : خذه ، غلا بد أن يأخذه وأما ادراك الأرش على القول الآخر ، فهو مما في الذمة يدركه في كل موضع (ويجب الايصال) على من بيده معيب (اليه) أى الى الموضع الذى اخذ منه ، ولا يدرك على صاحبه أن يقبضه منه في الموضع الذى هما فيه الا أن كان البائع علما بالعيب فباع بلا اخبار ، فلا ايصال على المسترى (وعلى الشفيع ايصال علما المشترى) وعلى السارق والغاصب والغالط بنفسه في مال غيره ايصال ذلك الى صاحبه أو أيصال المثل أو الثمن أن لم يكن الشيء ، وكل ما كان بيد ذلك الى صاحبه أو أيصال المثل أو الثمن أن لم يكن الشيء ، وكل ما كان بيد الانسان بوجه شرعى حلال ، ولم يكن في ذمته غلا يلزمه السفر به بل أن شاء تركه عنده مستحفظاً عليه ، ولو كان يفسد بطول الزمان .

(ومن استأجر دابة) أى اكتراها من ربها (لمدينة معينة) أو لموضع معين

غله المل عليها أو الركوب حتى يدخل بابها ، وقيل : داره إن كانت له غيها ، وإلا غالباب وفي القرية حد" السور إن كان ، أو نقض التقصير

عليه باب (فله الحول عليها) ان استاجرها للحول (أو الركوب) ان استاجرها للركوب أو يحمل ويركب أو يفعل ما شاء أن استأجر قوتها (حتى يدخل بابها) أو باب الموضع نظرا الى لفظ الفاية وهو اللام فى قوله لمدينة كذا أو الى قوله : الى مدينة كذا ، وحكم بدخول بعض الغاية لأن بدخول الباب ونحوه حصول الامان على المال ، وقيل : يحط من وراء الباب (وقيل) حـتى يدخل (داره أن كانت له) دار بالكراء أو بالملك أو بالعارية (فيها) قبل عقد الكراء ، وأما أن حـدثت بعد عقده ، نحتى يدخل باب البلد أو الموضع الكراء ، وأما يليه معلوم أن له نيسه مخزنا له ، وفى ذلك جـواز بعض الجهالة أذ قد لا يدرى المسافة الى داره ، وأن كان منزل بالعارية ماليسه أو الى الباب القولان (والا) تكن له أو ميها أو نيسه دار (فهـ) حتى يدخل (ألباب و) الحكم (فى القرية) وهى المدينة الصغير أن يحمل أو يركب حتى يدخل (حد" العمور) أى حتى يترك وراءه الموضع الذى يبنى فيه السور أذا بنى ويترك وراءه الموضع المقابل لما بنى من السور من جانبيه أو جانبه ، فمعنى قوله : (أن كان) لو كان .

وهكذا ينبغى حمل كلام الشيخ ولم يذكر الشيخ لفظ ان كان ولا لفظ لو كان ، وان كان لها سور فحتى يصله بلا مجاوزة وان كان لها بلب فحتى يدخله ، وغص "الباب بالمدينة بناء" على الغالب أن لها بابا وهى الكبيرة والصغرى لا باب لها ولا سور ، عجميع ماله باب أو سور وباب محكمه واحد ، مدينة "أو ترية (أو) حتى يدخل حد " (نقض التقصير) تتصير الصلاة أن لم يبن جانب من

السور ولا شيء منه ، وان كان للقرية باب محتى يدخل بابها ، وقيل : داره ، وحد "نقض التقصير أن يفرز ميزاب داره ، وقيل : أن يدخل داره أو بيته ك وصورة فرز ميزابه تختص بما أذا كانت داره بارزة فهى غير مطردة ، وبروزه تمييزه عن الحائط ، وما دام بعيداً لا يتميز ، ثم ظهر أنه يعتبر رؤيته ولو كان لا يراه في ديار متصلة حتى يدخل طرفاً ويلتوى غيها ، فما دام لم يره يقصر .

وتقدم فى كتاب الصلاة ما نصه : وفى الرجوع حتى يدخل وطنه اى يقصر حتى يدخله ، وقيل : اذا دخل عمرانه أتم " ، وقيل : الى حد سور المنزل ، وفى القصر الى بابه ، والخص " الى أوتاده ا ه .

وفى « التاج » : من استأجر الى قرية حمل الى موضع يأمن عليه وعلى ماله منها ، وقيل : ان كان من اهلها عالى منزله والا عالى سوقها والا غالى المسجد الجامع ، واذا لزمه ايصال لمنزله غليس عليه ادخال المتاع الى البيت الا ان كان موضع لا يأمن فيه على متاعه أو ثبت فى ذلك عادة جارية ا ه .

وكذا اذا اكترى دابة أو مركباً نمشى بذلك وهده أو مع مالك ذلك .

وفى « الديوان » : ان اكرى الى المنزل وصل الى البيت ، وان اكرى الى غير المنزل مالى الموضع الذى اتفقا عليه ، وان لم يتفقا عليها على موضع معلوم من ذلك المنزل ، مليوصل الى الموضع الذى ينتهى اليه ذلك الشيء في السوق اه .

ومن اكرى الى اقليم لزمه الايصال الى محل المكترى ، وقيل : الى أول قرية من قرى الاقليم ، واختير الأول ، ولو كان محله آخر الاقليم ، اشار الى ذلك فى الناج ، ومن استؤجر الى موضع فمات أو رجع لمانع يعذر فيه ، فله أجر ما مشى بحساب الكراء الأول ، ويحسب على الذهاب والرجوع أن كان عليهما

وهل على رب السفينة إيصال للمحل فقط أو إخراج الأموال البر أيضاً ؟ قولان • ومؤنة دابة كريت لحرث أو حمل وعلفها على ربها كالعمل

ما (وهل على رب السفيغة ايصال المحل فقط) وهو مرسى البلد وان كان للبلد مراس غالى اقربها للبلد (أو) عليه (اخراج الأموال للبر ايضاً قولان) وجه الأول : أن السفيغة معلوم أنها لا تجرى في البر ، والحمل في البر غير مذكور في العقدة ، ووجه الثانى : أنه معلوم أن المال المحمول لا يوضع في البحر ولا طاقة لأهله أن يهشوا في البحر اليه ، والصحيح الأول ، بل لو رسست بطرف البر لم يلزمهم الاخراج ولا تناوله لمن يقبضه من البر لأن ذلك غير معقود عليه ، وقد أمكن صاحب المال أن يجيء بزوارق يحمل غيها ، وأمكنه أن يطلع السفيئة هو أو غسيره ويناولون من في البر أذا رسست على طرفه ، وأذا جرت العسادة بشيء تعينت ، وكذا أذا حمل على الدابة ونحوها من محامل البر ، هل يلزم الصامل على دابة نفسه أو محمله نزع من المال الفرائر أو نحوها أم لا ؟ قولان ، وهؤنة دابة كريت لحرث أو حمل وعلفها) وشرابها ورعيها وأجرة راعيها مطف العلف على المؤنة عملف خاص على عام (على ربها كالعمل) يعنى أن على صاحبها الذي يعمل بنفسه أو بأمره عليها كل ما تحتاج اليها في نفسها ، كما أن حليه أن يعمل بنفسه أو بأمره عليها كل ما تحتاج اليها في نفسها ، كما أن حليه أن يعمل بنفسه أو بأمره عليها ما تحتاج اليها في نفسها ، كما أن أدليه أن يعمل بنفسه أو بأمره على مستأجر عليها ، سواء شرط ذلك مالكها أله أدلك ، وإن شرطه المكترى على مالكها فله ذلك ،

وفى « التاج » : من اكترى دابة كذا وكذا يوما على أن على المؤتجر علفها فهو مجهول وتنتقص الأجرة الا أن يتتامها على شيء ، ومن أجر أمة أو عبداً على أن النفقة على المؤتجر ، فالنفقة معروفة والأجرة ثابتة وليس بمجهول ، وسماد الدابة المؤتجرة لمستأجرها عند أبن محرز ، ولربيّها عند أبن محبوب ، وعلى المتكارى الرزن والكيل إذا كان الحمل بالكيل والوزن ليتيتن ، قلت : وهو على

وما يتُحتاج إليها في عملها من أداة كسرج ولجام وقتب وخطام ، فإلى اتفاقهما ، لأن تكل رجوعاً حتى يجب الكراء ، ووقت وجربه أول النخول وحو النقاء العثرا على الجمل أو حتى يقوم .

المالك للمكيل والموزون ، غان أتهمه الآخر حضر معه الكيل والوزن (و) أما (ما يحتاج اليه في عملها من اناة كسرج واجام وقتب وخطام أ) مو (الى اتفاقهما ع لأن لكل رجيعا حتى يجب الكراء) انظر كيف يتصور الاتفاق على ذلك المذكور من سرج وقتب ونحو ذلك ويحكم على اتفاقهما ، مع أنه لهما الرجوع ما لم يدخل العمل ، الجواب أنهما أن أتفقا على ذلك ، ثم دخل العمل وجب الحكم بها انفقا عليه ، وأن لم يتفقا ودخل العمل ، فأن أمكن العمل بدون تلك الاشبياء عمل بدونها ، مان كانت المضرة بذلك مان شاء صاحب الدابة وماها من ماله بجعل ذلك من ماله (ووقت وجوبه أول الدخول) في العمل (و) كل شيء له دخول 6 فأما الحمل على ما يحول عليه بالعراء فأوله (هو التقاء العرا) بالأعواد أو بالحبال أو غيرها (على) الدابة الحالمة ك (الجهل) والبفل والبقرة والحهار. اذا حمل عليهن بالعرا كالجمل (أو هتى يقوم) من تعود ويكون واتفا ، وهو مرول بعض ، مان كان والمما كفي التقاء المرا ، وميل : حتى يهشي مليلا الي حيث الكراء وهو الانتقال من موضعه ، واما ما يحمل عليه بلا عرا كالبغل والبقرة والحمار والجمل اذا حمل عليه بلا عرا ، فأول الدخول في الحمل عليه استواء الحمل على ظهره ، وقيل : حتى يقوم من قعود وان كان تماعدا ، غان كان واقفاً كفى استواء الحمل عليه ، وقيل : حتى يمشى قليلا ، وكذا السفينة أول الدخول في العمل هو ادخال المتاع كله ، وتيل : انتتالها من موضعها ، بالجرى الى حيث توجهت ، وهكذا كل شيء الدخول في عمله هو وقت وجوب الكراء ، وقيل : وجوب الكراء تهام المقد ولو لم تلتق المرا ولم يكن ما يشبه

وقيل: على ربها الأداة لا رفع عليها • ومن استؤجر لرعى فنم سنة ممينة ثم قطع بينهما • • • • • • • •

التقاءها ، وإن لم يتفقا على أن الأداة من رب الدابة أو من مستأجره انتقض عقد الكراء بينهما ، مان وقع العمل بلا اتفاق رجع الى العناء (وقيل : على ربها الأداة) وهو المالل عليها بالأجرة (لا رفع عليها) أول العبل ولا بعده ، ولا انزاله عليها ، وانها ذلك على صاحب الحمل ، وكذا ان كان يحمل عليها من أعطى عليها الأجرة ، وإن كان يعمل عليها من أخذها بالأجرة فعليه كل ما تحتاج اليها في نفسها من علف وشراب وغيرهما ، وما تحتاج اليه في الحمل من الأداة أن لم يكن عر°ف ، وان كان العرف أن العلف على صاحبها والشراب ونحوه كان معها هو او نائبه او لم يكن هو ولا نائبه ، بل أخذها بالأجرة أو نائبه فالحكم على العرف ، وعبارة الديوان نصها : ومن أراد أن يكرى دابة معليه احضارها بجميع ما تحتاج اليه من الحبال والأوعية والجهاز وما لا يصلح السفر الا به ، وان لم يعمل لها الجهاز فللمكترى ان يحمل عليها كذلك ، فان ضر ها الحمل ال مليس عليه ضمان ، ومنهم من يقول : إن قال له صاحبها : أحمل عليها كذلك وان اكرى له هذا الشيء أن يحمله الى موضع معلوم ، معلى صاحب الدابة حملانه على الدابة وانزاله عنها وتيادتها وسياتتها ورعايتها ورباطها وسقيها وحفظها وحفظ ولدها اذا انفرد (ومن استؤجر الرعى غنم) أو بقر أو أبل أو غيرهن او على عبل يتصل ، او اكترى اداة لعمل او دارا للسكنى او للمال يخزن نيها أو قوة دابة أو عبداً وفي شيء مخصوص متصل وما أشبهه ذلك (سفة معيفة) أو أمّل أو أكثر متّصلة بوقت العقد أو منفصلة أو غير معينة ، بل سنة ما من السنين (ثم قطع) بسفره أو غيره (بينهما) أي بين من استؤجر ومن استاجر ، مان المقام والاستئجار يدلان وهو بالبناء للمفعول ورمع بين على انه متصرف او

سنين ثم التقيا والفنم بيد الراعى فله أجرته في الأولى ، وكراء مثله بعدول فيما بعدها وهو المفتار ، وقيل : له مثل الأول · · ·

رفعه ورد ضمير قطع للاتصال المدلول عليه بالقطع ولفظ بين ، ويضعف حذف الموصول ، لأنه لم يذكر مثله أي ما بينهما وليس القطع شرط ومثله الحضور والسكوت عن نزع الفنم ، وانها هو ذلك جرى على الغالب وأو مضى لنزعتها (سنين) أو أمل (ثم التقيا) بعد الدخول في الأمر على الشرط بينهما وبعد انتهاء المدة والدخول في الزائد عليها (والغنم) أو غيره من الحيوان أو مسا ينتفع به او ميه من انواع الاجارة (بيد الراعي) او العامل بذلك او العامل نيه (غله اجرته) وهي ما اتفنا عليه من الاجرة (في) السنة (الأولى) أو غيرها من المدة التي اتفقا عليها (وكزاء مثله بعدول فيما بعدها) أي بعد السنة الأولى أو المدة المتنق عليها ، ويعتبر في التقويم وقت العمل لا وقت الحكم لأنه قال : كراء مثله ، غلو اختلفت تيبة العبل أو الشيء في الزائد على المدة اعتبر وقت كل ، وكذا كل عامل لفيره ، وبن عمل بأداة غيره أو في شيء غيره ككراء الدار معليه في المدة الأولى المتفق عليها ما اتفقا عليه من الأجرة ، وعليه بعدها ما يقول العدول ، وكذا او لم بقطع بينهما بل يلتقيان ويسكت عن أمر الكراء والشيء باق بيد الاجير أو المكترى (و) هذا (هو) التول (المختار) لأن المدة الأولى لم يفسخ عقدها شيء فهي على عقدها ، والزائد لم يعقداه ، ففيه عفاء المثل أو كراء مثل الدار لا الأجرة المعقودة أولا بينهما لانهما لم يعقداها على الزائد (وقعل له) اي للراعي . وبثل كل عامل على ما مر" من مرض المسألة (مثل) الكراء (الأول) على الزيادة ابضا استصحابا للأصل ، وكذا لصاحب الشيء المكرى مثل الكراء الأول على الزيادة أيضاً ، ويرد هـذا القول أن المقد لم يكن الا على المدة الأولى ، فسلا تكون أصلا لما زيد عليها خلا تستصحب ، ولأن السمر والتيمة قد يختلفان في المدة وما زيد عليها ، ولعل

ومن اكترى دابة لحمل معين فله حمل مثله إن شساء بكيل أو وزن أو عدد أو قد ر ، وكذا في ركوب يركب عليها أخف منه أو مثله وكذا ء نصوه عن الإجارات بيركب بيركب بيركب عليها أخف منه أو مثله وكذا ء

صاحب هذا القول اعتبر السكوت رضي وقد امكنه أن يقول أو يرسل اليه في الخروج عن الشيء أو في عقده أجرة أخرى فلم يفعل ، واعتبار السكوت رضى " هو قول معض مع المكانه التكلم ، فلو للم يمكنه التكلم أو الرسالة وتعذر ذلك مكراء المثل أو اجرة المثل لا غير ، ولا يعد متبرعاً لانها في يده بحق لا بغصب مثلا ، ولانه من يعمل باجرة ولا سيما انه عقد العمل باجرة بل من عمل بلا عقد وكان مهن يعمل به له الأجرة (ومن اكترى دابة لحمل) شيء (معين فله حمل مثنه أن شاء بكيل أو وزن أو عدد أو قدر) وأن كان من غير الجنس الذي وقع عليه الكراء ، وله حمل أقل منه ثقلا ولو من غير الجنس وأراد بالمثل خفة وثقلا فيكال من الثقيل مقدار ما يزن الخفيف لا عدد وزنه ، ولا بد" من مراعاة ذلك أيضاً في العدد ، والقدر يتصور بالتحزير وبما يحدد وليس مكيالا معتادة (وكذا في ركوب) اذا اكتراها لركوبه أو ركوب فسلان (يركب) بضم الياء واسكان الراء وكسر الكاف خفيفة أو بفتح الراء وتشديد الكاف (عليها اخف منه او مثله) مثل ما ذكر أو مثل الحمل بالنصب أو بدتم الياء واسكان الراء وغتم الكاف ورمع أخف وبثل (وكذا نحوه ون الاجارات) مثل أن يكترى داراً لسكنى عياله فيسكن فيها مثلهم واقل ، أو مخياطاً ليخيط ثيابا غليظة شديدة لميخيط بها مثانها أو ثيابا ليتنة سهلة أو يكرى داية لحمل أو ركوب الى موضع معلوم ، ثم يصرفها الى موضع اقرب منه او اسهل طريقا وهو مثله مساغة أو أقرب أيضاً ، قان أكثراها للحمل ، فله أن يركب عليها مثل الحمل أو أمّل ، وكذا المكس لأن الحمل والركوب جنس واحد ، ا وان اكتراها لركوبه أو ركوب أحد ، فلا بركب عليها من تتضرر بركوبه لمدم معرفته بالركوب أو لسوء خلقه أذا كان يلحقها ضرر به ، لأن هذه مضر ق زائدة فلا قحل ، فلا يقال : ظاهر كلام الشيخ يفيد جواز ذاك أذا كان أخف أو مساوياً ، ولا يحل له أن يركب بالاكاف ما يركب بسرج ، وكذا المكس لأن هذا خلاف المتعارف ، فأن فاعل نظر العدول : هل وقعت مضرة أو زيادة بذلك ؟

وفي « الديوان » : ان كراها للركوب جعل لها ما تركب به كالسر والبردعة ، وان جعل لها صاحبها غلا يجعل لها خلافه ، الا ان راى ذلك اصلح للدابة ، وان اكتراها وعليها ذلك غلا يبدله ، وتيل : له أن يبسدل مثله او الخف ، والضابط أن يكترى شيئاً لعمل غيعمل مثله من جنس ذلك العمل أو الحف منه ، وهو من جنس ذلك العمل غانه جائز ، ولا تنقص الأجرة بذلك ولا تزيد ولا ضمان عليه غيما وقع بذلك العمل ، وأن عمل عملا من جنس آخر ولو التل رجع صاحبه للعناء ، وعليه الضمان غيما وقع مثل أن يكترى قادوماً لخشبة فيتلب بها أرضا ، وكذا أن اتفق الجنس وكان المضرة في عمله الذى خالف اليه كما أذا أكترى دابية ليحمل عليها تنطاراً صوغاً غحمل عليها تنطاراً حديدا ، عنان الوزن واحد ولكن الحديد يضر وله الكراء المعقود لاتفاق العملين في الحمل ، وقيل : أذا خالف والعمل جنس واحد رجع للعناء ولزم الضمان كما في الديوان ونصه : وأن حمل أقل مما أتفقا عليه من الجنس الذي أتفقا عليه من الكراء مقدار حمله ، وأن حمل أقل أو أكثر من خلاف الجنس ضمن وأن عليه من الكراء مقدار حمله ، وأن حمل أقل أو أكثر من خلاف الجنس ضمن الدابة وعناءها بنظر العدول الغ وقد مر في التكلة السادسة .

وفي « الديوان » : وان أكرى دابة ليركبها أحد غلا يجوز أن سماه ، وقيل :

ومن أكرى داراً ازمه نزع ما حدث عليها من ضرر ، والمكترى إدراكه

يجوز ويركب عليها من اراد ، صغيرا او كبيرا ، ذكرا او انثى ، وان كراها ليركبها هو او غيره من الناس متصودا اليه فلا يجوز أن يركب عليها غيره ، وقيل : يركب عليها من كان مثله او اتل منه ، وان كراها لركوب رجل متصود اليه فسمن غزاد في الثقل او مرض فخف فله الكراء الأول لايزيد ولا ينتص ، وكذلك الحامل ان وضعت بعد الكراء ولا تحمل ولدها على الدابة الا باذن صاحبها ، وكذلك المراة ان حملت بعد الكراء لا يزيد الكراء بحملها ، واذا اكترى دابة معينة او شيئا معينا فابدل بها غيرها من دواب المكرى او غيره من اشياء فللمكرى عناء دابته او شيئه ، لا الكراء المعتود لائه معتود على غير ذلك الشيء او على غير تلك الدابة .

وفى « الديوان » : وان اكترى رجل وابة معينة ليحمل عليها الى موضع معلوم باجرة معلومة محمله على غير تلك الدابة لل تعمد أو لم يتعمد للكراء بنظر ذوى عدل ، وضمان الدابة ، وان حمل الدابة على غير الحمل الذي انتقا عليه مهو ضامن للحمل وليس له الكراء ا ه ، وقد مر ،

(ومن اكرى دارا) او بينا او نحوهما (الزهه نزع ما حدث عليها) او على البيت ونحوه ، سواء احدثه هو او غيره ، والمعنى لزمه السعى فى نزعه نوغيرا لنفع المكترى (من ضرر) سواء احدثه هو او جاره او غيرهما ان أضر بسكنى مكتريها ، ويدرك نزعه على محدثه وان لم يضر بسكناه جاز له نزعه وتركه ، وكذا ان رضى المكترى بالمضرة غللمكرى أن يقوم بالنزع وأن لا يقوم به والمكترى ادراكه) اى ادراك النزع (ايضاً على محدثه) ولو رضى به مالك

الدار مثلا اذ كان مضرة لمن اكتراها (ان ضر سكفاه) والالم يدرك على محدثه كائنا من كان نزعه ، بل يدرك مالك الدار أو البيت على محدثه ان احدثه غيره ، وانما صبح للمكترى ادراك المنزع مع أن الدار او ليست ملكا وكذا البيت ونحوه لأن له الانتفاع بذلك نهو مالك لنفعه المدة المعلومة ومضرة الخزين وغيره مما اكتريت الدار أو نحوها له كمضرة السكنى ، ويدرك مالك الدار ونحوها على محدثها نزع المضرة التي احدثها ذلك المكترى ، وان حدث للمكترى عيسال مضرة حادثة يزيلها .

قال أبو حنيفة: أن استاجر داراً ليسكنها وحده ثم تزوج اسكن زوجه معه ، قال الصيبرى: وهو القياس ، وهو ظاهر القواعد أه ، قلت لا يسكنها الا برضى صاحب الدار ، والا فكراء مثلها أيضاً يلزمسه ، والمضرة تحصل بالساكن بغير جهة الثقل ، فلا يقال أن الدار لا يعتبر فيها الثقل بسل السفينة والدابة مع أنا لا نسلم ذلك بل يعتبر في السقوف والاستناد ، وأن اكترى للسكنى ولم يقل ليسكن وحده أسكن جميع عياله بلا مضرة .

وفى الاثر: من استاجر من احد دارا ولم يعلمه كم معه من العيال والدواب ولما علم استكثر ذلك غقال: اخرج من دارى ، غان لم يعلمه وفى سكناهم مضرة غله اخراجهم ، وان لم يكن فى سكناهم مضرة لم يكن له اخراجه ، لائه لابد ان يكون له ولد وزوجة وخادم ودابة ولا ضرر فى ذلك ، وان زاد عدد الساكن على ما حد ، غكراؤهم على ما عقدا عليه ، وقيل: كراء المثل ، وعلى صاحب الدار والبيت نزع ما غيها من زبل وتراب مانع من نفع وكنس كنيف مضر ان لم يكنس ، واذا خرج المكترى نزع ما كان منه من زبل وتراب وكنيف ، وان

اختلط منهما نزع كل متدار ما كان منه (وهل يدرك ذلك) المذكور من نزع المضرة على محدثها الذي بصاحب الشيء (وستدير) لأن الشيء بيده على النفع مهو مالك للانتفاع به ، غله ادراك النزع على محدث المضرة أن منعته من الانتفاع (او لا) يدرك ذلك ؟ لأن الدار مثلا ليست له ملكا ولا اشترى منفعتها بمال بل يدركه مالكها نقط (قولان) والصحيح الأول ، لأنه مالك نفعها بالعارية الا ان رضى المالك بعدم النزع فلا يدرك المستعير النزع لكنه يصير قد خالف با استعار عليه لانه استعار على نفع ، وهذه مانعة منه أو من بعضه ، فيكون كهن خالف الوعد ، مان كانت الاعارة للثواب نقص له منه ، وأن كانت لوجه الله كان ذلك نقصاً من ثوابه ومخالفة للوعد ، الا أن نوى الاعارة ألى مدة قد مضت تبل حدوث المضرة (ويدرك رب الدار) ونحوها (على مكتريها كمكسه) عكس ذلك وهو ادراك مكتريها على ربها أن ينزع (ما أهدته من ضر") نهن احدث أدرك عليه الآخر النزع الا أن أحدثها ربها ولم تكن مضرة على مكريها ولا منعته من نفع ، غانه لا يدرك نزعها لأنه لا يملك الا المنفعة بلا مضرة تلحقه وقد المكنته (ويدرك) نزع الضر بالبناء للمفعول (على محدثه) متعلق بيدرك (على جارها) متعلق بمحدث (وان) كان المصدث (مكترية او مستعيرًا) مان من احدثه ميها على جارها يدرك عليه جارها نزعسه لانه المحدث ولو لم يملكها (ك) ما يدرك على (ربتها) نزعه ولو لم يحدثه ربها ، بل المكترى أو المستمير لانها ملكه وساكنها سكنها بأمره وادخاله أياه نيهسا ، والظاهر أنه يدرك نزعه على محدثه لا على ربها ، ولعله أراد ، كما يدرك نزعه على ربها أن أحدثه ربها لا على مكتريها أو مستعيرها .

ولجار ِ دار ٍ أو هانوت منع مربها من كرائها لمضرة ٠٠٠٠٠٠

The state of the s

(ولجار دار إو هانوت منع ربها) ومن كانت بيده ، بل هذا داخل غيه في قوله : ربها ، وكذا في جميع ما مر" أو يأتى من كان بيده شيء فهو بمنزلة مالكه في حكم الاجارة أذا جاز له أن يكريه (من كرائها) أي أكرائها (ملضرة) كحد" أد ونج" أر أذا كان النبر في للحقه منهما ، ومن علم بالنبسق أو النظر في الجار والابرص والاجذم أذا كان طريقهما طريقه ، ومن عرف بالسرقة أو اللهو واللعب في دار ، بجماعة الرجال أو المتبرجات وصاحب الطاحونة والطباخ ، أذا كان الضر بلحقه بهما .

وفى الأثر : من أحدث تنوراً بجنب الطريق وآذى الناس بدخينه أو لهبه وبان منه الضرف مانه يزيله ولو قديماً ، ومن اتخذ رحى فى بيته متاذى منها جيرانه نظر العدول ميها ، عان بان لهم ضرر منها عليهم ، علهم صرف الآذى عنهم ، تلل على : « لا ضرر ولا أضرار فى الاسلام » [رواه أبو سعيد الخدرى] (١) والمشهور استاط قولهم فى الاسلام لهيكون خبر لا محذولها ، أى لا ضرر ولا أضرار فى الاسلام أو فى الدين أو فى الشريعة ، والحداد والصائغ والقصار والنساخ وغيرهم أذا رمع عليهم جيرانهم وشكوا من أذاهم نظر العدول ميهم مان رأوه أذى عليهم صرف عنهم ، ولا يحمل الضر على الجار والاضرار بالهبزة لموافقة المجرد ، مهو بمعنى الضر وهو معل الفاعل ، والضرر نفس الأذى الصاصل من معل الفاعل ، مالهن أن الضرر نفسه ومعله ليسا فى الاسلام أو الضرر بمعنى الضر وهو معل الفاعل والاضرار ذكر بعده بالعطف تأكيد أو المضرر بمعنى الضر وهو معل الفاعل والاضرار ذكر بعده بالعطف تأكيد

قال ابن الصلاح : هو موجود على السنة كثير من النتهاء والمحدثين ولا صحة له ، بل ولا ضرار بلا همز ولذلك أنكرها آخرون وانتصر له بعض"

⁽١) عزاه السيوطى في الجامع المعغير الى الامام أحد وابن ماجه ،

بأنه ورد بالهبز في رواية ابن ماجه والدارةطنى ، وفي بعض نسخ الموطا والمحفوظ في الحديث « لا ضرر ولا ضرار » بكسر ضاد الأخير بلا هبزة تبله ، وهو الجزاء على الضر ، وهو مصدر ضار يضار "ه مضارة كتاتل يقاتل تقالا ومقاتلة ، والمراد هنا أنه يضر صاحبه اعتداء لا على جهة الانتصار بالمثل ، وقيل : الضرر ما تضر به صاحبك وتنتفع به أنت ، والضرار أن تضره من غير أن تنتفع به ، مثل أن يمنع ما لا يضره ويتضرر به المنوع ، ورجح طائفة ، منهم ابن عبد البر وابن الصلاح ، وقيل : الضرر ما للك عبه منفعة ، وعلى جارك فيه مضرة ، والثاني ما لا منفعة فيه وعلى جارك فيه مضرة ، وهو مجرد حكم بلا دليل ، وأن قال غير واحد أن هذا وجه حسن المعنى في الحديث ، وقيل : معنى الضرر الضر ، والضرار تأكيد في المعنى ، وقال ابن حبيب : الضرر عند أهل العربية : الاسم والضرار الفعل ، فمعنى الأول لا تدخل على الضرر عند أهل العربية : الاسم والضرار الفعل ، فمعنى الأول لا تدخل على أذيك ضرراً لم يدخله على نفسه ، ومعنى الثاني لا يضر أحد بأحد ، وقيل : المعنى أن الضرر نفسه منتف شرعاً وادخاله بغير حق كذلك والله أعلم .

بساب

صبح "رجوع كل بعد عقد ، وأو نقد الثمن ودخل في اللعمل عند النقائل : عقدها جائز كالشركة · · · · · · · ·

باب

في احكام الطوارىء على العقد والأجرة

(صح رجوع كل بعد عقد ولو نقد الثمن ودخل في العمل) ما لم يتبه (عند القاتل عقدها) اى عقد الاجارة (جائز كالشركة) اذا عقدها اثنان او اكثر في مال خاص او عام "، موجود او منظر الوجود ، غان من أراد منهم ترك الشركة غله تركها فيقسمون تحقيقا أو يترك كل للاخر مسا بيده ويفسخون الشركة فسخا فقط فيما اذا عقداها على منتظر الوجود كما اذا عقدوها فيما يكسبون بعد ، وللأجير ما ينوبه على ما عمل لأن ذلك كشركة وكالجعل هو اجارة على منفعة مضمون حصولها مثل مشارطة الطبيب على البرء ، والناشد على وجود البعير الآبق ، وقد اختلفها فيه ، منعه أبو حنيفة ، وأجازه غيره ، وكراء السفن من الجعل غلا تلزم الأجرة الا بالبلاغ خلافا لابن نافع ، وعندنا من الإجارة

لكن الجعل نوع من الاجارة ، ويشرط للجعل أن يكون سيراً عند بعض وعليه عبد الوهاب المالكي لا عبد الوهاب الامام الاباضي الوهبي رحمه الله ورضي منه ، ولا يشترط ذلك عند بعض ، وعليه ابن رشيد وهو مالكي ، وتقدم التكلم على الجعل .

(ولا رجوع بعد شروع) في العمل (عند القائل بالأزوم ، ويجبر الأجبر على) اتهام (العمل) بعد الشروع فيه (والمستاجر على نقد المثون أن أمكن الوصول المتهام) تهام العمل ، والا اعطى الأجبر مقابل عمله من الأجرة ، ولا رجوع بمد المعتد عند القائل بأن عقدها لازم ولو لم يدخل في العمل ، فيجبر على الدخول والاتهام ويجبر المستاجر على نقد الأجرة ، وتقد م الخلاف ، فيجبر المهنع منهما على ما ترك ، وان قال الأجير : لا ارد لك الأجرة غله ذلك ، وان قال المستأجر : لا ترد الباتي ، زاد (فهن استؤجر) على عمل (بعبد) معين (او دابة) معينة إلى أو فدان معين) أو بغير ذلك من المعينات كهذه الدراهم وهذه النخلة ، وانها استغنى بقوله معين مرة واحدة لأن المعنى بواحد معين من ذلك (ثم هلك بافة من الله) بلا واسطة مخلوق أو بواسطة مخلوق غير الأجير والمستأجر لا باذنهما ولا بأمرهما (قبل المنخول) في العمل (ثم عمل غله كراء مثله) بنظر المدول لا الأجرة المعتودة (ان علم بذلك) المذكور من الاخراج أو الهسسلاك (واو

وجع) ذلك الشيء الذي جعل أجرة كعبد ودابة أو غدان (ألى ربه بوجه) من وجوه المنك كشراء وارث وهبة واجارة واصداق وغسير ذلك (قبل الشموع) في العمل ولا سيما أن لم يرجع الى ربه أصلا أو رجع اليه بعد تهام العمل أو بعد الشروع غانه في ذلك كله ما له الا كراء المثل ، لأن العقد الأول انغسخ بذهاب الأجرة المعينة أو أخراجها من الملك ، غلا تثبت تلك الأجرة الابعقد ثأن مجدد وهما لم يجدداه ، وذلك على القول بأن لكل من الأجير والمستاجر الرجوع في الاجارة ما لم يكن الدخول وأخراج الأجرة المهينة قبل الدخول رجوع في عقد الاجارة ، وذهابها بلا أخراج أبطال من الله لعقدها ، غلو ذهبت بعد الدخول بأذهاب مالكها أياها أو غيره غلاجير قيمتها بل عقده عليها بلا أخلاف في العقد على ماله ومال غيره ، وقيل : تثبت الأجرة كلها للأجير بالشروع في العمل ويتم المهل ، وقيل : لا يكون أخراجه رجوعا في العقد في رجوعا في العمل ، غلاجير عنده تالبحرة ، لازم ولو لم يدخل في العمل ، غلاجير عنده تلك الأجرة أن رجع غليجتهد في رجوعها وأن

(وان لم يعلم) ذلك الأجير بذهاب الشيء أو اخراجه من الملك عميسل (فله الشيء بعينه ان رجع) الى صاحبه (أو قيمته) أو مثله أن أمكن المثل عنى حد" ما مر" آنفا) ويعتبر في التقويم تيمة يوم الهلاك لأنه نلف وهو له (أن لم يرجع) بل بتى بيد من انتقل اليه أو أخرجه هو أيضاً ولم يطيقا على رجعه

ترجع فليجتهد في رجوعها وان لم يطق ضمن مثلها ان امكن أو قيمتها ان لم يمكن كما اذا تلفت والعقد تلف ، وقيل : القيمة ولو أمكن المثل ، وقيل : يلزم عقد الاجارة بنقدها كما مر" ، فالكلام هنا يتفرع على الخلاف السابق .

او هلك بعد الرجوع · وإن هلك بيد ربه ما يقبض بعد الدخول ضمن قيمته وإن لم يتم الأجير العمل بعد · · · · · · ·

(او هلك بعد الرجوع) او تبل الرجوع او هلك فى يد صاحبه بلا اخراج ، وانها كان ذلك للاجير لان رب العمل غرة او تصر فى اعلامه او جاء الخطأ من جانبه ، ولعله قيد هلاكه بها بعد الرجوع لانه ادخل هلاكه قبله فى قوله : ان لم يرجع ، وان عمل بعض العمل فعلم ، غاتم العمل فله على عمله قبل العلم مقداره من الآجرة وعلى عمله بعده اجرة المثل ، ومقتضى القول بازوم الآجرة بالشروع أن ياخذ الأجرة نفسها او مثلها او قيمتها ان لم توجد الأجدرة ففسسها ان علم بعد الشروع وقبل التمام كالقدول بلزومها بالعقد ، وانها عسذر فى عدم علمه لأن العقدة بينهما فلا يحلها احدهما بعد لزومها بالدخول مثلا بخلاف من أمر احداً بعقد بيع أو اجارة أو نكاح أو وكله أو استخلفه ونزعه وفعل بعد النزع بلا علم منه بالنزع ففى لزوم فعله قولان ، لانه لا يملك الوكيل والمامور والخليفة من ذلك شيئاً غلم يعذر على قول فى عدم علمه .

(وان هلك بيد ربه ما يقبض) اى ما يصح نيه القبض وهو ما عدا الأصول (بعد الدخول) متعلق بهلك (ضهن قيهته) او مثله للأجير ضمان تهمة ، ولذلك غرق بين ما يفاب عليه وهو العروض اذ يفيب عليها من انتقلت عنه وما لا يفاب عنه وهو الأموال او لا يغيب عنها بمجرد تسليمها (وان لم يتم الأجير العمل بعد) لانه وجب عليه الاتمام غصار مستحقا للأجرة لكن ان اتهه أخذ القيمة أو المثل ولا اشتكال ، وان لم يتمه أجبر على اتمامه ورب العمل على اعطاء المثل كله أو القيمة كلها ، هذا هو المناسب لقوله ضمن قيمته ، فقوله بعد بمعنى المثل مجازاً لعلاقة التضاد اى قبل الهلاك أو على ظاهره اى وان لم يتم العمل عقب الهلاك متصلا تمامه به بل اتهه بعد ، منفصلا عنه أو حال من العمل مؤكدة

لقوله : لم يتم أى باقياً بعد' ، ويجوز أن يكون المراد بقوله : ضمن قيمته اعتبر قيمته غيعطيها كلها أن أتبه ومقدار عبله أن لم يتبه (وما لا يقبض كأرض) ودار ونخل وغير ذلك من الأصول (فه) حكمه (كحكم ما بيد الأمين) لا ضمان عليه ، فيما للأجير منه (أن هلك) الا أن تسبب في تلفه ، وعلى الأجير أتمام العمل ، ولا شيء له على قول لزوم العقد مطلقاً أو ان انقد الأجرة ، وأما على قول الآخر فذهب عنه قدر ما عمل وغرم صاحبه الباتي ويقطع العمل ، (وان) تلف ما يقبض (بيد الأجير) هذا عديل قوله : وأن هلك بيد ريه ما يقبض (ضمنه) وان لم يتسبب في تضييعه (وان لم يدخل) لكن ان دخل واتم نقد ذهب عنه ، ولا يدرك شيئاً على مستأجره ، وان لم يتم ذهب عنه بقدر ما عمل ، وذلك ضمان ورد" قيمة أو مثل ما يقابل ما لم يعمل ، وهذا ضمان أيضا ، وقيل : يجبر على التمام ، وذهب عنه ذلك كله ، ولا يدرك على مستاجره ، وإن لم يدخل مقيل : يجبر على العمل ولا شيء له الا ما ذهب ، وقيل : لا يجبر بل ان شاء ضمن المثل أو القيمة ، وإن قلت : كيف ضمن وهو بيده أمانة لم يضيعه ؟ قلت · : ليس كالأمانة ، بل أخذه لنفسه على أن يعمل غليس حكمه حكم من أخذ الأمانة ، بل (ك) حكم (البائع) أو نائبه (ان أخذ ثمناً) ثمن ما باع (من مشتر) أو نائبه (على بيع فضاع من يده) ولم يتم البيع ، مانه يضمن ولو لم يضيع لأنه اخذ على الملك لا على الحفظ لمعطيه .

مال الشبيخ رحمه الله : فهذا يدل منهم أن قيمة ذلك الشيء تكون اللاجير

وعلى الأجبر الإنهام أو الرد للقيمة يوم هلك ، وإن جملاه بيد أمين فهلك فعلى رب العمل ما لم يدخل الأجب

مثله أن عمل بعد ذهاب ذلك الشيء ، لأن اتفاقهما الأول قد انتقض لذهاب ذلك الشيء كما ذكرنا في السالة الأولى ، ووجه ذلك أنه لمسا ضاع قبل العمل ترتبُّت قيمته في ذهنته ؛ ماها أن يردها أو تكون في نظير عمله وهي كراء المثل ولا يحتاج الى قيهة العدول هنا ؛ ويقتضي قوله كما ذكرنا في المسالة الأولى أنه لا ينتقض اتفاقهما بذهاب الشيء من يد الأجير الا أذا علم المستاجر بذلك ولم يدخل الأجير في العبل ، محينئذ يكون له كراء المسل عتكون قيمة الذهاب قائمة مقامه ، واما اذا لم يعلم المستأجر بذلك أو دخل الأجير العمل ، غالظاهر أنه لا يتقض أتفاقهما ، فيمضى بتلك الأجرة الذاهبة لا بقيمتها وربما برشد الى ذلك قوله كما ذكرنا في المسألة الأولى ، والأمر في ذلك سهل لانه أيس له ثمرة في الخارج سواء مضى بالاجرة أو بقيمتها ، قاله العلامة على الشبيخ ، ويحتمل أنه أراد الشبيخ بقوله كما ذكرنا في المسألة الأولى أن هذه نظير تلك في الانتقاض بقطع النظر عن غيره (وعلى الأجير) اذا هلك بيده أو بيد ساحب العمل أنه جعله في يده ، والتبض هنا كالتبض في البيوع (الاتهام) للعمل (أو أقرد المقيمة) كما تقدم (يرم هلك) الشيء ، وقد ذكرت ذلك قبل بتريب اذا لم اطلع على أنه ذكره لكن ذكرته بتغصيل وخلاف ، والخيار للأجم خان قوله : وعلى الأجير الاتمام أو الرد للقيمة بمنزلة قولك : يا أجير أردد أو أتم عهذا كالصريح في أن له الخيار (وأن جعلاه بيد أمين فهلك عملي رب العمل) النهما ولو جعلاه جبيعاً بيده ، لكنه كله لرب العبل لم يستحق لهيه الأجير شبيثا: أذ لم يعمل (ما لم يدخل الأجبي) الا عند من قال : يازم عقد الاجارة وأو لم يدخل ، غان عمل بعد ذلك استحق كراء مثله لا قيمة ذلك الشيء اذا علم ، وان لم يعلم فقيمة الشيء وانما رد" القيمة أن لم يدخل في العمل أو رضي صاحبه بالمستخ

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وبعده بينهما بقدر ما لكل ، وبعد الإتمام على الأجي ٠

ورضى ولو دخل ، او عند من قال : لا يلزم المقد ولو دخل (وبعده بينهما بقدر ما لكل) ، فيذهب على الأجير مقدار ما عمل او عن رب العمل ما يقى ، لانهما جملاه جميعاً واستحق الأجير مقدار عمله (وبعد الاتمام على الأجير) لأنه ماله كله استحقه بعمله والله اعلم .

بساب

إن أخرج رب عمل محله كأرض أو زرع استاجر أجيراً على حرثها أو حصده من ملكه قبل الدخول ثم رجع اليه قبله أيضاً ثم عمل الأجي

باب

في الطواريء على محل العمل

(ان افرج رب عمل محله) اى محل العمل اى ما عقدت الآجرة على عمله او اخرجه غيره كيستاجر رجلا احرث ارضه المرهونة ثم باعها المرتهن ثم رجعت الى الراهن بوجه ما (كارض او زرع استاجر اجيراً على حرثها او حصده من ملكه) متعلق باخرج (قبل المدخول) متعلق ايضا باخرج اى اخرج رب العمل محله من ملكه قبل دخول الأجير في العمل بأى وجه من وجهوه الاخراج (ثم رجع اليه) اى الى رب العمل بأن ملكه بعد ذلك ايضا بوجه من وجوه الملك) او اراد ثم رجع الى الملك اى ملكه) او يقدر مضاف اى الى ملكه وجوه الملك) اى تبل الدخول في العمل (ثم عمل الأجير) اى دخل العمل

فله ذلك الكراء إن لم يعلم ، وقد غرّه إذ لم يخبره ، وإن علم قبل الدخول ثم رجع فعمل بعد علمه فله عناؤه لفسخ الأول بالإخسراج ·

(ف) ان عمله كله (له ذلك الكراء) الذي عقداه كله اولا ، وبعضه ان عمل بعضه بحسابه (أن لم يعلم) وأن علم بعد ما عبل بعضا غزاد أتمه أو لم يتمه مله على ما عمل قبل العلم ما يقابله من الكراء الأول ، وعلى ما عمل بعده عناء مثله (وقد غره اذ لم يخبره) بالاخراج ، وجه الغر أنه لو أخبره لاختار ترك المبل مثلا أو طلب أجرة زائدة ، وأن نوى الاخبار منسى أو كان مانع من الاخبان مبمئزلة الغرور في الحكم ، ولكن ليس ميه اثم الغور ، ويجوز أن يكون معنى موله : غر"ه أوقعه في عمل يظن أنه نيه على متتضى العقد الأول وليس كذلك على مقتضى فعل رب العمل ، ولو الزم بالشرع البقاء على مقتضاه ، فيشمل الفرور والنسيان والمنع بوجه ، ومتتضى تول من يتول بانتقاض وكالة من نزع من الوكالة ولم يعلم بالنزع أنه يرجع الأجير الى عناء المثل ، ولو لم يعلم باخراج ما نيه العمل ربه من ملكه (وان علم) الأجير بخروج ذلك من ملك رب العمل (قبل الدخول) في العمل (ثم رجع) في ملك رب العمل (فعمل) الأجير (بعد علمه) بالرجوع (فله عناؤه) سواء كان مساوية للكراء الأول او اتل أو. اكثر ، وهكذا كل ما بطل الكراء فيما مر" أو يأتى ، وأنمسا لم يكن له الكراء الأول (الفسخ) العقد (الأول) أو أراد ، له عناؤه لنسخ الكراء الأول (بالاخراج) مع قيام الحجة عليه بعلمه بالخروج ؛ أخراج رب العمل محل ا العمل من ملكه ، وانما كان له العناء ولم يعد متبرعاً مع علمه لأنه ظن برجوعه بقاء العقد الأول معمل ، وأن لم يرجع ولم يعلم الأجير بالخروج أو علم ، معمل له عناؤه على من انتقل اليه ، وقيل : لا يدرك عليه أن علم ، والقولان مبنيان على الخلف فيمن عمل في مال احد بلا أمر منه ، والصحيح أن له عناءه

ويعطيه الأجرة كاملة إن أخرجه بعد الدخول باختياره

اذا كان في عمله تقع صحيح ، وقد عرف أنه يعمل بأجر غلا يعد متبرعا ، وقيل : أن لم يعلم مله على رب العمل الكراء المعتود ، ويدرك رب العمل على من انتقل اليه عناء العمل زاد على الكراء أو نقص أو ساوى ، وأن عمل ولم يعلم حتى رجع نكراؤه على رب العمل ، وان عمل بعضا قبل الخروج ويعضا بعده تبل الرجوع وبعضا بعد الرجوع ولم يعلم ، فله الكراء الأول على رب العمل ، وإن علم فله العناء فيما علم وما يقابل عمله فيما لم يعلم من الكراء الأول ، وأن أخرج بعضه المعين فأن كان هذا البعض هو المعبول محكمه حكم الكل المعمول لكن° بحمايه من الأجرة أو بالعناء عليه ، باعتبار عدم العلم بالاخراج والعلم ، وأن كان المعمول البعض الآخر مله الكراء بحسبه وان أخرج تسمية شائعة فله بحسابها فيما عمل من أجرة أو كراء بحساب عدم العلم والعمل وذلك الذي ذكره وذكرناه من الرجوع للعناء من أجل المسمر انما هو لأن لكل منهما الرجوع ما لم يدخل والاخراج بمنزلة الرجوع ، وقيل : لا يعد بمنزلة الرجوع ، كما اختلفوا في تصرف من له الخيار في البيع هل هو قبول من المشترى الذي له الخيار ان جعل له الخيار او رد" من البائع الذي السبه الخيار ان جعل له الخيار ، هذا كله قول واحسد ولا يعد ذلك قبولا او رداً ؛ هذا قول ثان ؛ ومن قال : لزمت الاجارة بمقدها غلاجير الكراء ، علم بالاخراج أو لم يعلم ، لبطلان الاخراج والحاصل أن البحث هذا مبنى على الخلاف ، متى تلزم الأجرة ، وفيه الخلاف المتقدم (ويعطيه الاجرة كاملة) وهي الكراء الأول (أن أخرجه) أي أخرج محل العمل (بعد الدخول باختياره) هو أى باختيار رب العمل وهو الذي أخرج محل العمل من ملكه لانه رجوع بعد الدخول ، ولمسا رجع بالاخراج باختيار لا بما جاء من قبل الله أو بمذم غاصب لزمته الاجرة كلها الا أن رضى الاجير بالبعض ، مان شاء تسبب في رجوعه الى ملكه فيدخل الأجر فيه لاتمام العبل وذلك مشكل ، لأن ذلك الاخراج باطل على القول بلزوم الاجارة بالدخول .

كما أنه من أكرى داراً لا يثبت له بيعها حتى تتم مدة الكراء أن دخلها المكترى لما أكتراها له ، غلا أثر لاخراجه ألا أن منعه من العمل غطيه الأجرة تأمة وعلى القول بعدم لزومها ولو دخل يصح أخراجه ، وللأجير مقابل عمله فقط من الأجرة ، وهكذا بحسب الأقوال متى يأزم العقد ، ولعله شرط أتهام مدة الإجارة على من أخرج اليه .

(وان هلك طعام) أو شيء من الأشياء (استؤجر على نقله الى) موضع (معين بطريق) متعلق بهلك (أو) هلك (غنم) أو شيء من الحيوان قد أستؤجر (على رعيها سنة) أو أمل أو أكثر (في أثنائها) أى في داخلها متعلق بهلك المقدر أو بالأول باعتبار تيده الذي هو قوله : غنم على رعيها سنة (بس) أجر (معلوم) متعلق باستؤجر الأول منسحباً على الطعام والغنم أفيهما) أى في الطعام والغنم متعلق بمحذوف نعت للأجر المقدر أو حال من ضميره في معلوم (فليس لرب الدابة والراعى الا قدر السير والرعى) الواقعين وليس لهما قدر ما بتى (ولو قبضا) كل الأجرة (لأن التاف جاء من الله) تعالى بلا واسطة أنسان أو بواسطة أنسان غيرهما ، ولا يكلف أن يأتى بغنم أخرى أو طعام آخر كما لو ذهبت المين التي فيها المنفعة مثل أن يكرى له هده الدابة أو هذه السفينة فتهوت الدابة أو تغرق السفينة أو تنكسر ، وقد علمت أن سائر ما يرعى حكمه حكم الفنم ، وسائر ما ينقل حكمه حسكم الطعام ، ومثلهما كل ما عقدت الأجارة على عمله وهلك قبل عمله وبعد عمل بعض ومثلهما كل ما عقدت الأجارة على عمله وهلك قبل عمله وبعد عمل بعض كنوب يخيدله ، وكل عمل عقدت الأجرة عليه مدة فتلف قبلها بعد عمل بعض كنوب يخيدله ، وكل عمل عقدت الأجرة عليه مدة فتلف قبلها بعد عمل بعض كنوب يخيدله ، وكل عمل عقدت الأجرة عليه مدة فتلف قبلها بعد عمل بعض كنوب يخيدله ، وكل عمل عقدت الأجرة عليه مدة فتلف قبلها بعد عمل بعض كنوب يخيدله ، وكل عمل عقدت الأجرة عليه مدة فتلف قبلها بعد عمل بعض كنوب يخيدله ، وكل عمل عقدت الأجرة عليه مدة فتلف قبلها بعد عمل بعضها

وقيل لم يلزمهما رد بعد قبض ، وخير رب العمل في تسليم وإتيان بطعام آخر أو غنم أخرى .

كالاجارة على الحصد ثلاثة أيام فيحصد بعض المدة غيزول الزرع الباتى كله ، وسواء كان الهلاك بلا وانسطة أو بواسطة غير رب العمل وغير الأجسير كفصب والمساد ، وان كان برب العمل ، وقد انقد الأجرة فلا يرد منها شيئا ، وقيل : يرد عناء ما لم يعمل الأجير ، وهو قول من قال : له الرجوع ولو أنقد ودخل الأجير العمل ، وان كان بالأجير فلا شيء له لانه عقد على مجموع الأجرة وقد أبطل ذلك ، وقيل : له عناء ما عمل وهو قول من قال : له الرجوع ولو انقد له ودخل العمل (وقيل لم يلزمهما) أى الراعى ورب الدابة ومثلهما غيرهما (رد ") لباقى الأجرة (بعد قبض) لها كلها أو لبعضها أذا كان فى هذا البعض ما يزيد على ما وقع منهما من العمل ، وان لم يقبض غله أجسر ما عمل نقط ، والحاصل أنهما يمسكان ما بأيديهما ويكون ملكاً لهما سبواء "الأجرة كلها أو بعضها ، لكن أن كان بعضها وكان أقل مما عملا زاد لهما رب المعمل ما يتم به مقدار عملهما ، وذلك لأن ذهاب ما نيه العمل ليس من قبل المجير ولا من سببه بل من قبل الله تعالى كما هو مسألة المصنف ، نما قبض نهو له ولو أكثر مها عمل وما دون عمله زيد عليه ما يتم به قدر ما عمل .

(وخيرً) على هذا التول (رب العمل في تسايم) للأجرة اى في تركبا للإجسير كما هى في يده وهى ملك للأجير بدون أن يحضر له ما يتم فيسه العمل (و) في (اتيان بطعام آخر) ينتسله (او فقم أخرى) يرعساها ، وهكذا كل عمل عقد عليسه ولا يدرك عليه غير العمسل الذى هلك أذا لم يكن من صنفه ولو كان من جنسسه ، فإن هلك طعامه ولم يدرك عليه نقل طعام آخر غير صنف الأول كبر وشعير ولا نقل غير طعام كحجارة ، فإن هلك غنمه لم يدرك عليه رعي بقر ، وهكذا ولو بتقدير ما بين الجنسين أو الصنفين والمعز والفسان كواحسد الا أن شرط احدهما فقط ، وكسذا

البقر والجاموس ، واذا اتى له بطعام آخر او غنم اخرى بثلا ، غابى من العمل غليس له الا مقدار أجرته على العمل الذى عمله غيما هلك ، وان ترك الاتيسان بذلك لم يجد الرجوع اليه ولو كان تركه لفقد ما يأتى به اذا قال تركت ، ويحاسب نفسه غيما في قلبه (وكذا مسترضع أمرأة أصبى نقد لها أجرتها ثم مات) الصبى (أو استغنى) عن اللبن بطعام وشراب أو بشراب الأشربة غترك الرضاع (أو أبى بقبول منها) ويريد من غيرها (قبل ألتمام) تمام مدة الرضاع وهى حولان اذا اطلقا وان قيدا مدة كسنة غتبل تمامها الرضاع (قولان) تيل : لا ترد له لانه لم يجىء الامتناع منها ، غان لم تصلها الرضاع (قولان) تيل : لا ترد له لانه لم يجىء الامتناع منها ، غان لم تصلها الأجرة كلها زادها على مقدار ما يقابل عملها ، وان شاء أحضر لها طفلا ترضعه باتى المسدة على ما مر آنفا وقيل : ترد له مقدار ما يقابل باتى المسدة من الأجرة (وان حدث به) أى بالصبى (مض بها أن ارضعته) أى ما يضرها أن ارضعته (كجذام) وبرص لانهما ينتقلان باذن الله الى مجاورهما أن شاء أن أرضعته (تال علي المناء وبينك وبينه قيد رمح أو رمحين » (١) .

وذكر الأطباء أن البرص مما ينتقل كما بيّنته في « تحفة الحب في أصل الطب » وكذا ذكر الأطباء الجرب والجدري والحمّي الدتيقة والقروح العفنة

⁽۱) أبو يعلى ٠

والنقرس والسل والقوباء والحصبة والمالخونياء والذجر والرمد والصرع كها ذكرتها في ذلك الكتاب (ف**أبت أن ترضعه كعكسه**) وهو أن يكون بها مضر" بها كجدام وبرص ونحوهما مما مر" (أو غار ابنها أو بان بها حمل) مان لبن الحامل معيب ، وقد كان على أراد أن ينهى عنه ، فبلغه أن فارس والروم لا يضرهم ، غلم ينه ، وليس عسدم نهيه مخرجاً له عن كونه معيباً بل يغيد انه ممكن ارضاعه والاكتفاء به ولو كان معيباً (ولم يرض وليه أن الرضعه على ذلك) المذكور من المضر أو الحمل (قوصصت) في الأجرة أي أتبع ارضاعها وما بقى من المدة (ورديت) ما بقى من الأجرة مقابلا لما بقى من المدة ، وأخذت ما يقابل من ارضاعها ، فان لم يأب ولينه ولم تأب هي غلها الأجرة كالهة ، ولو كان لا يحل له ولا لها أن يرضى أو أن ترضى بما يضرها أو يضر الصبى ، مان كانت العلية ميهما جميعاً ولم يكن خوف زيادتها ميه أو ميها بالملاقاة فلا يكون ذلك عذراً لن أراد منهما ترك الارضاع ، وأن كانت وأحده فيهما ، لكن المتلفت كبرص أبيض في واحد وبرص أحمر أو اسسود في غيره أو خيف زيادتها ، مانه يعذر من أراد منهما الترك ، ملها بحساب ما مضى مقط ، وقيل : لا تجوز الأجرة على الرضاع الجهل بكميسة رضاعه ويشكل عليه حي فان أرضعن لكم فاتوهن أجورهن الله (١) ، ويجاب بأن الراد بالأجور العناء ، والمنوع عند صاحب هذا القول أنها هو عقد الأجرة على الرضاع ، وأما أن ترضع فتعطى عناءها فجائز ، وأما توله تعالى : حي وأن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم الله (٢) فمعناه طلب الارضاع

⁽١) الطلاق: ٦٠

⁽٢) البقرة : ٢٣٣ .

وذلك بعد قبض لا قبله ، والأجرة بلا نقد كبيع دين بدين فالنفعة والكراء معدومان ، ولذا ضعفت قبل قبض وقويت بعده كسلم متجمع عليه

واتخاذ المرضعة ولا مانع لهذا ، واما توله عز وعلا : ﴿ أَذَا سَلَّمُهُمْ مَا آتَيْهُمْ بالمعروف ١٣- (١) فلا يلزم أن يكون في عقد الأجرة لجواز أن يكون المعنى اذا آتيتم ما آتيتموهن من العناء بالمعروف ، ولو كان المتبادر أن المعنى اذا أعطيتموهن وقت عقد الارضاع ما أردتم اعطاءه ، فحينئذ ينتفي عنكم حكم حسرج التتصدير في تربيسة الطفل ، وأسلاحي وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن ١٤٦٥ ملو تبادر منه أن ذلك على الدربية والارضاع ، لكن جائز أن يكون على التربية وجائز أيضاً أن يكون بلا عقد أجرة بل عناء ، بل هو المتبادر (وذلك) المذكور من الرد والقصاص (بعد قبض لا قبله) ، والما قبله ، فلا رد " أذ لم يكن لها قبض فضلا عن الرد " ، وله بحسب ما عملت ، ولا خلاف ميه (والأجرة بلا نقد) أي بلا احضار ثبن واعدائه (كبيع) أي شبيهة ببيع (دين بدين فالنفعة والكراء) الفاء للتعايل أي لأن المنفعة والكراء (معدومان) لأن كلا منهما مستقبل في الذبة ، مالأجرة في ذبّة رب المهل والمنفعة في ذمة الأجير ، والأجرة في ذمة المكترى ، والمنفعة في ذمة المكرى متملقة بما فيه المنفعة ووجود بعض المنفعة فقط كلا وجود لعدم وجود الباتي الا بعد ، بل المعتبر حال العقد ولم يوجد فيه شيء من المنفعة اصلا (ولذا) أى لعدمهما (ضعفت) أي الأجرة أي ضعف عقدها فيلزمها كراهة ، ومن أراد التخلص من ذلك أنقد الأجرة (قبل قبض وقويت بدده) أي بعد النقد لانها حينئذ (كتسكم مجوم عليه) وأما أن عرض مانع من تلف الغنم وندوه أو مانع من الارضاع كما ذكر ولم تقبض الاجرة أو قبضت أقل مما عقد لها نما لهم الا

⁽١) البقرة : ٢٣٣ .

⁽٢) البترة : ٣٣٣ .

مقدار عملهم (وهن استؤجر اردم حفي) معلوم وهو الدفن بالرص كما يدل له ما بعدد (أو سد ثلمة) معلومة (في) موضع (معلوم بس) أجسر (معين) وجملة (القبضه) نعت ثان الأجر المقدر أو حال من الضمير في معين أي بأجر معين متبوض أو مقبوضاً بعد الاستنجار (فعمل بعضاً) من الردم أو السد (ثم هدمه) أو بعضه (سعيل) أو ريح " أو انسان أو حيوان أو غير ذلك ، اى ازاله فشمل الردم والسد وذلك تضمين للهدم لمعنى الازالة على احد وجهين في التضمين واولى من ذلك أن يكون من استعمال المتيد في المطلق ، مان الهدم ازالة متيدة بالبناء واستعمله في مطلق الازالة الشاملة لقلع الردم او ذكر ازالة الدمن بتوله: (وذهب به ام يضمن) أي لم يكن زوال ذلك عليه بل زال على رب العمل ، وللأجير الكراء بحسب ما عمل (ان لم يداسد) ــه في الردم أو السند ، وأن دلسه ضمن بمثل أن لايجيد البناء أو يجعل فيه الخلل او بناه بضميف او ردم بخفيف ان لم يكن عرف او رضى بينهما بذلك النقض الذي ذهب به السيل ، ولا عناء له غيما عمل ، وان دلس في بعض دون بعض وكان ما دلس فيه سبباً لزوال ما لم يدلس بسيل أو ريح أو غيرهما ضمن وان لم يكن سببا ضمن ما دلس فقط (وخير رب العمل في ابتدائه) اي في ابتداء المعمل كله أن زال كله ، ومما بقى أن زال بعضه ، فيعمل المستلجر (الى هسد) انتهاء عمل (الأجم) متعلق بيعمل محذومًا كما رأيت ، ويجوزا تعليقه بحال محذومة أي منتهيا الى حسد الأجير ، وهي حال مقدرة لا مقارنة ولا محكية ، والقول قول الأجسير في عدم التدليس وقول المستاجر في كمية البناء ، مان ادعى الأجير انه بني الى موضع كذا وادعى الستاحر انه بني أقل من ذلك أو قال : لا أدرى ، فليبيِّن الأجم والا فلا يمين على المستاجر ،

لانه ليس ذلك في يده ، وقيل يحلف ، وان قال له : قد رأيته وصل الى كذا او قررت أنه وصل وانكر المستاجر حلف ، وإذا أنكر الأجير التدليس ، ولا بيان عليه حلف أنه ما دلس (فيقم) الأجير العمل كما أتفقا أو نياخذ أجرته كاملة (وفي الرد) رد باقي الأجرة (بالحساب) لمساعمل الأجير ، وما لم يعمل يمسك الأجير مقابل عمله ، ويرد منه رب العمل مقابل ما لم يعمل ، وأن قال صاحب العمل : أردد إلى بالحساب ، وقال الأجير : بل أعيد عمل ما زال ولو لم أدلس وأتم العمسل فاستحق الأجرة كلها ، ولا أجرة للاعادة فأن أبا عمرو محمد بن أبي سنة يقول : أن القول قول الأجير ، ووجهه أنه قد شرع في العمل ، فيبقى على ما يصل به إلى الاكمال ، فلا يقال : أن أعادة العمل تبرع ، ولا يلزم قبول التبرع لأنبا نقول : قبوله هنا له مزيبة لانه يتوصل به الى تهام العمل المعقود أولا .

وظاهر كلام الشيخ انه يجبر على الرد بالحساب اذا اراده رب العمل كما أطلق في ثبوت الخيار لرب العمل ، وما ذكرنا من انه لا يلزم قبول التبرع ، انها هو اذا لم يكن عارض ، وإن كان عارض لزم قبوله كقبول ماء للصدلاة حيث لا ماء لها أو للشرب لتنجية نفسه كذلك ، وإن لم يقل له : أعمل مازال الى حيث انتهيت ، ولكنه عمل ساكتا عن ذلك ، غذلك لا يعد اختيارا للابتداء الى حيث وصل الأجبر ثم اتمام الأجسير لانه لم ينطق باختيار ذلك ، ولأن له عهدل ما له ولو اختار رد" باتى الأجرة وترك العمدل ، وإن اختار رد" باتى الأجرة ولم يرد له ، غليس له أن يرجع الى الابتداء الى حد الأجير واتمام الأجبر ، لأن فسخه يكون بالنطق كعقد سائر العقود عند التحقيق .

ومّال عبد الله محمد بن عمرو بن أبي ستة : لرب العمل الرجوع الى

وان لم يقبض فله ما عمل بحسابه ، وإن استؤجر لنقل تراب أو حجر أو ردم حفير من مطوم لآخر وفيه بمعلوم فعمل بعضه

ذلك ما لم يقبض ما طلب رده من الأجير اخذا من قول الشيخ : وان شساء رد" عليه ، اذ عبر بقوله رد" عليه ، نما لم يحصل الرد" ، غله الرجوع الى ذلك ، وليس كذلك عندى لأن معنى قوله : وان شاء الرد رد" عليه أن له أحد الأمرين اذا شاءه فيه يكون الفصل بينهما ويلزمه ، وانها تحير رب العمل ولم يلزمه العمل الى احد الأجير لان العمل عقد اولا للأجير ، فلا وجه لالزام رب العمل أن يعيد ما عمل الأجير ولا لالزام الأجير اعادة ما عمل (وأن لم يقبض غله ما عمل بهمابه) ولا خيار لرب العمل لضعف عقده بعدم نقد الأجرة .

وان سد " الأجير الثلمة كلها أو ردم الحفر كلها بلا تدليس ، غازال السيل أو غيره ، غلا ضمان عليه وله الأجرة المعتودة كلها ، وقيل : على الأجير ضمان ما عمل ، وغسد قبل التمام ولو لم يضيع ولم يقصر .

قال فى « التاج » : «ن تضى أجيراً أن يبنى له داراً أو حائطاً على بستان وحد له الطول بسطة والعرض ذراعاً فبنى شيئاً منه ثم هدمه الغيث ، فقيل : انه يذهب على الأجير حتى يتم ، وأن كأن غيه جهل فهدم كذلك ، فله عناؤه ا ه باختصار .

وكذا غير الغيث والكلام في سائر الأعمال كالكلام في الردم والسد (وان السنتؤة ر انقل تراب) معلوم (أو هجر) معلوم او غيرهما (أو ردم هفير) معلوم (من) موضع (معلوم (آخر) هذا عائد الى نتل (أو فيه) أى في موضع معلوم هذا عائد الى ردم بأن عاين الموضع ، وقد وصف له طول المدير وعرضه (بد) اجر (معلوم فعمل بعضه) بعض احد المذكورين

ثم ردم الحفي سيل الى حد اتفاق أو نقل ذلك فله من كراته قدر عمله أن عمل ، وإلا فلا شيء له ولو قبض ، وكذا إن استؤجر لمل ع حب .

بعض الردم ، أو بعض النقل (ثم ردم الحفير سيل) أو بحر أو نهر أو ريح أو انسان او غير ذلك (الى حد الاتفاق أو نقل) السيل أو ما ذكرت بعده (ذلك) الحجر أو التراب ، ومثله غيره ، والحجر يطلق على الواحد فصاعداً كالمساء والتراب والزيت يطلقن على القليل والكثير مجتمعاً أو متفرقاً (فله من كرائه قدر عمله) من الأجرة المعتودة ، قبضها أو لم يتبضها ، (أن عمل) كما هو غرض المسألة اذ قال : شعمل بعضه ولو اسقطه لكان الأصل ، ولكن ذكره ليبيسِّن به ما بعده أو (بفتح الهمزة) أي أن عمل وما عمل السيل أو غيره غهو لرب العمل الا ما عمل الانسان ، وقال : انى عملته للأجير ، غللأجسير الأجسرة المعتسودة ، وأن قال : عهلته هما ، فللأجير النصف من أجسرة ما عمل الانسان ، وله ما عمله ابنه الطفل وعبده ، ولرب العمل عمل طفله او عبده ، وإن قال الانسان عملت منه كذا للأجير ، وكذا لغيره مله ما قال أنه عمله له ، وكذا في سائر الاجارات ، وان عمل بعضا ، معمل السيل أو غيره بعضاً ، غلم يتم العمل ، غانه يعمل الباتي وله أجر ما عمل أولا وآخراً فقط ، وكذا أن تعدد عمل غيره في خلال عمله له عمله غقط ولا يصيب رب العمل أن يكفَّه عن باتى العمل في ذلك ، فيعطيه ما يقابل ما عمل قبل فقط الا عند بن يتول : أن له الخيار ، ولو دخل العمل ، وكذا الأجسير لا يصيب الترك الا على هذا التول ، وأن ابتدا السيل أو نحوه العمل ، مزاد هو مله ما زاد ، ولا يصيب احدهما الترك الا على هذا القول (والا) يعمل الأجير شيئاً بأن عمل السيل مثلا الممل كله (فلا شيء له ولو قبض) الأجرة ، مانه يردها ولا يدرك ان ينزعه هو أو رب العمل ثم يعمله ، غياخذ الأجرة (وكذا أن استؤجر الله جب) معروف بالماء المذب ، أو بالمساء الماح ، أو بالمساء مطلقاً عين موضع

أو دابة لحمل معلوم الآخر بعمين فعلا المطر الجب أو غصب الدابة غاصب بحملها عليها ألى موضع الاتفاق فقدر عليه فيه لم يازم رب التاع إلا ما كان قبل أن تؤخذ الدابة من أيديهما ، لا ما حمل الفاصب عليها وهو

نفل المساء ، عيكون ذلك اجارة ، أو لم يميتنه ، فيكون جعلا (أو داية) عطف على المستتر في استؤجر أي او استؤجرت دابة (لحمل) شيء (معلوم لس) موضع معلوم (آخر بد) أجر (معين فماذ المطر) بالقطر أو بالسيل أو ماذه بحر" أو عين" أو انسان على حد" ما مر" في المسالة السابقة (الجب أو عصب الدابة) منهما وهما معها (غاصب) أو سرقها سارق أو ساقها سائق غيرهما أو ساقها من غلط غيها أو مشت وحدها أو هربت وهما نائمان مثلا أو لم يقدر (بحملها) حال كون الحمل (عليها الى موضع الاتفاق فقدر) بالبناء للمفعول أي قدرا معا أو احدهما (عليه) أي على الفاصب أو قدر عليها اذ هربت او سقیت او لم یقدرا (فیسه) ای فی محل الاتفاق (الم یازم رب المناع الا ما كان) أي الا أجر ما كان من العمل (قبل أن تؤخذ الدابة من ايديهما) ، وكذا أن لم يكن معها الا صاحبها أو الا المستاجر (لا) احسر (ما حمل الفاصب) أو السارق أو غيرهما أي لا أجر حملهم (عليها) ولا أجر مشيها وحدها حاملة ، والعطف بلا على مدخول الا كما غعل الممنف مستعمل في كلام بعض العلماء وليس غريباً ، ولنعل المصنيَّف لم يستعملها عاطفة بل ما بعدها مبتدأ مطلقاً أو أسم لها عاملة كليس ، أو أن أذا جعلناه نكرة موصوفة والخبر محذوف أى لازم له ، لأن حمل الفاسب أو نحوه لم يقدروا عليه وأن لم يحضر مع الدابة الا صاحب المتاع ، معليه الاجرة كلها اذا حمل عليها الغاصب أو نحوه مما مر" أو هربت ووصات الى محل الاتفاق لانها ليست في يده أمانة ، بل هي في يده كالمثمن في يد المشترى (وهسو) أي

عليسه وعليسه ما قبل المطر له إن عمسل ٠٠٠٠٠٠

ما حمل الغاصب أي أجرة حمله ، وكذا غير الغاصب (عليه) أي على الغامب ، وكذا غيره ، وعلى المستأجر لرب الدابّة كراء باتى الطريق ان سلم ماله وقدر عليه حيث وصل كما أراد ، وأن لم يقدر على ماله مسلى الفاصب ، وأن وصل ناقصا وقدر على ما وصل معليه كراء باقى الطريق الا ما نقص ، وأما أذا لم يقدر عليه ولم يوصله معليه - أعنى الغاصب - عناء ما جرى بدابته حاملة (وعليه) أي صاحب الجب المدلول عليه من قوله : (ما قبل المطر له) أي لن استؤجر أو على رب العمل المدلول عليه بقوله : استؤجر ، غانه لابد لمستأجر بالفتح من مستأجر بالكسر ، والمعنى واحسد (أن عمل) بعض نقل المساء ، أعنى أن له ما يقابل عمله من الكراء ان نقل الماء للجب ، غملاه السيل أو نحوه ، وكذا أن نقل بعضاً غصب " فيه السيل أو نحوه ، ولم يهلاه ، ثم ملاه الأجير أو تعدد ذلك مراراً ثم المتلأ ، ابتدا السيل او نحوه أو ابتدأ الأجير ، ختم الأجير أو غيره ، نما للأجير الا عمله متى عمله مجتمعا أو مفترقا ، ولا يصيب احدهما الترك كما مر" الا على قول مجيز ترك العقد بعد الدخول ، وكذلك أن استأجر أحداً لحمل شيء فحمله المساء كل" الطريق حتى اوصله او بعض الطريق ، مذلك لصاحب الشيء ، ولا أجرة للأبحي

قال في « التاج » : من استأجر لحمل خشب وهي على الساحل ، فهد البحر غجلها حتى طرحها في باب صاحبها ، غلا كراء للأجير ، وان طرحها في المساء وجر "ها فلوصلها ، غله الكراء تاماً وان ضر "ها المساء غرم النقص ، ولا ينصت الى قول ربها : ان العقد على أن تحملها غلا أعطيك الأجرة .

مال أبو الحوارى : يقال لرب الخشب : أن شئت مرده الى الموضع حتى

وكذا إن استوجرت سفينة لحمل كذاك فساروا بعضا فرداتهم الربيح الى مخروج منه أو حملتهم اوضع لا يريدون جازت بهم مرادهم فلرابها من الكراء ما سارت بهم متوجهين أولاءً فقط ، والربيح كالفاصب •

بحمله الاجير ، وأن شئت ماعطه كراءه تاما (وكذا أن استؤجرت سفينة لحمل كذلك) أي لحيل معلوم ، وهو هذا الناس أو هم ومالهم الى موضيع معلوم باجر معلوم (فساروا) أي من كاتوا نيها (بعضاً) من مساغة السير (مردتهم الربيح) موضع (مخروج مله) نائب ناعل مخروج ولا ضمير في مخروج (أو حملتهم لموضع لا يريدون) او وصلت بهم الى موضع يريدونه ، بمواجهة أو محاذاً أو (جازت بهم مرادهم) وهو ذلك الموضع الذي يريدونه جاوزته بعد وصوله أو محاذاته عن 'قر"ب أو 'بعاد ، ويحتمل دخول المحاذاة عن 'بعاد في توله : لموضع لا يريدونه (فلربها من الكراء ما سارت) اى متدار أجرة ما سارت (بهم متوجهين) الى الموضع المقصود المخروج اليه (اولا مقط) مان خرجت من موضعها الى ما لا يريدون ، فلا شيء لهم أن لم يسيروا شبيئا الى ما يريدون ، سارت بعضاً الى ما يريدون ثم الى ما لا يريدون مراراً مختلفة هكذا أو جرت من أول الى ما لا يريدون ثم الى ما يريدون أو هكذا مراراً ، طربها كل" ما سارت الى ما يريدون ، ولا يعدون في ذلك رجوعها في الموضع الذي ساروه متوجهين ، وكذلك الدابة اذا هربت ، غانها كالمسنينة في الأحكام المتقدمة والآتية ، ماذا خرجت الدابة هاربة أو السفينة عن الطريق ثم رجعت الى الطريق من جانب آخسر قدام الموضع الذي خراجت منه ، مانه يعد الها من نفس الطسريق ما بين مخرجها الى مرجعها الى حيث انتهت نيسه ،

(والربح كالفاصب) في السير بلا رأى مالك الشيء لا في الأجرة ، لانه

ولا يلزمه ردَّهم الى مخرج منه ، ولا إيصالهم الى آخر إن كانوا في مأمن يسافر اليه ، وإلا لزمه إيصالهم لعمارة أو أمن بلا كراء ،

لا أجر لمساحمل الغاصب الى الموضع المقصود بخلاف السفينة ، أو أراد ان الريح كالغاصب في كونها لا أجرة نيما سارت بهم غير متوجهين ، كما لا أجرة في حمل الغاصب ولو الى الموضع المراد ، وأيضاً الربح كالغاصب في أنه لا يطاق ، ولا طاقة لصاحب السفينة بطي شراعها لانها تغرق بذلك في غير المرسى (ولا يلزمه) اى لا يلزم رب السفينة (رديهم الى مخرج منسه ولا ايصالهم الى) موضع (آخر) غير المقصود اليه ، وأما المتصود اليه ، ميلزمه ان ارادوه وقد وقعوا في غير مأمن كما يذكره قريباً (أن كانوا في مامن) بفتح الميمين واسكان الهمزة بينهما أو بقلبهما ألفاً ، أي في موضع أمن (يسافر أليه) لا في موضع خرب لا يجدون من يحملهم منه ، أو معمور لا يجدون كذلك ، ولا المي موضع لا يسامر اليه مخافة القتل او سلب المسال أو السجن أو مثلة أو مضرة ، او اخذ المكس الا ان اوصلتهم الى موضع مكس ولم يمكنهم الهروب حتى أخذ منهم المكس ، أو معلت بهم المضرة فلا يلزمهم الانتقال الى موضع آخر بهم لوقوع المحذور ومضيه ، غان كان أهل زمان يسافرون الى مواضع المكوس كهذا الزمان والالتجاء الى الله ، أو كانت قرية يسافر اليها الناس ولو كان منيها اخذ المكس مذلك مامن (والا) يكونوا في مأمن أو في موضع يسافر اليه (الزمه ايصالهم لعمارة أو أون بلاء كراء) لأن ذلك حق واجب عليه ومصيبة لزمته لمساله وهو سفينته بواسطة الربح ، وأن أبوا الا أن يصلهم الى الموضع الذي اكتروا اليه اوصلهم اليه وان تالوا: ارددنا الى ما خرجنا منه ، وقال هو : احملكم الى غيره ، ماته يحملهم الى موضع الأمن الأقرب ، أن كان هو الذي خرجوا منه غالبه ، وأن كان هو ما قال : فالي ما قال ، وان استويا في القرب خالى ما قالوا ، وان كان ما قالوا غير مامن له لم يلزمه الرد اليه ، وان ارادوا مامناً غير المخروج منه واراد هو المخروج منه أو

آخر غير مبعد لهم ولا مضرة عليهم غالى ما أراد (وأن قصدوا مرادهم الأول) محملهم اليه ولم يذكر هو ولا هم كراء (فله كراؤه) أى الكراء الأول كانوا في مأمن بحساب ما ساروا منه ، وأن ساروه كله فالكراء كله ، ويحسبون موضع عدم الأمن في رجوعهم ، وموضع الأمن اذا قصدوا الأول ، وأن قصدوه ولم يجاوزوا موضع عدم الأمن الذي الشتهم اليه الربح ، غلا أجرة لهم في رجومهم ، وان اتفقوا على شيء فعلى ما اتفقوا ، وان كانوا في مامن فقصدوا. الأول ، فله كراء مثله الا أن اتفقوا على الكراء الأول أو غيره (وازمه ايصالهم) من موضع غير الأمن وموضع الأمن (اليه) الى موضعهم الأول الذي اليه الكراء ، ولا يجد أن يقول : قد مالت بنا الربح عن الطريق ، فيفسخ المقد لا يصبح له هذا (أن طلبوه) أي أن طلبوا من الأجير موضعهم الأول أو طلبوه أن يوصلهم اليه ، والمعنى واحد ، وله كراؤه الأول ولو لم يذكروه ، وان أراد أكثر منه أو أرادوا أمّل نما هو الا الأول ، والكلام نيها أذا سانو بالسفينة مكتريها دون صاحبها 6 أو سافر بها صاحبها بأموال مكتريها دون مكتريها كالكلام كله فيما أذا سافرا بها معا غير أن صاحبها لا يترك متاع المكترى في بلد لم يقصد اليه ، ولو كان بلد أمن ، والمكترى لا يترك السفينة كذلك ، ومن فعل منهما ضبن .

(ودن استؤجر لحفر غار او جب") او غيرهما مما يحفر (بعدد اذرع سميت) نعت أذرع ، وكذا كل ما يحد" به كحبل وعصا وباع ، والحدد" بالأذرع أو غيرها عائد الى كل من الغار والجب ، ومثلهما كل ما يحفر (في طول)

وعرض وعدم بمطوم ، ثم حفر بعضه فوجده الين مما ظن في الموضع فلرب العمل منعده من الإتمام وتجديد اتفاق معه .

الى جانب (وعرض) الى جانب (وعمق) الى اسفل والثلاثة عائدات الى الأذرع ، وأن لم يكن للمعفور طول وعرض حد له الوسع والعبق كبير أذا لم يعتد لها طول وعرض ، وان عرف الأجير ذلك تبل كفي علمه عن الحد مثل أن يكون الغار معمولا قبل ذلك ودنن ، وقد علمه الأجير ، وكذا أن تبين الطرف كنى ، فيتبمه بعد أن يحد له العبق ، وكذا يبين له كل ما خفى عنه ويكفى علمه بما لم يخف (بست) كراء (معاوم ثم حفر بعضه فوجد النين مما ظن في الموضع) بحسب ظاهر الأرض أن لم يكن حفير معروف قبل ذلك في المواضع القريبة وبحسب الحفير المعروف قبل في المواضع القريبة أن كأن حفي معروف ميها ؟ (فلرب العمل منعه هن الاتمام وتجديد اتفاق معه) نيعطيه اجره بحساب الكراء الأول على ما حذر قبل أن يجد الألين ويعطيه ما اتفقا مليه بعد وجوده ان اتفقا ، وان منعه فعمل غلا أجرة له ولا عناء على ما عمل بمسد المنع ، ولرب " العمل فسخ المعقد لما بعد ، فيعطى الأجير كراءه بحساب ما عمل لمروض ما لم يتفقا عليه ، ولا يصيب أن يعمله أو أجسير آخسر غير أجير على أنه أذا وصل ألى ما يشبه ما أتفقا عليه رجع الأجسير الأول في عمله ، فيكون له أجر ما عمل فقط بحساب الكراء الأول ، ألا أن رضي الاجير ، لأن له ترك العمل اذ عقد الأجرة على خلاف ما ظهر ، وليس كما اذا هدم السيل مثلا البعض الذي بناه بلا تدليس لأن له عملا في البناء المهدوم ، وكذا الردم ، فقال من قال : يكون لرب العمل أن يبنى الى الموضع هم يتم الأجير ، وأن قلت : ما كينية الاتاق أذا وجد الين ؟ قلت : يتفقان أن كل ذراع أو كل شبر أو نحو ذلك من هذا الالين بكذا ، فأن لم يتم مقدار حد" ا به أو تم" وزاد شيء ولم يتم ، غله بحسب الكراء للمتدار مثل أن يقولا :

وان أنم ولم يمنعه فله ما أنفقا عليه أولا وعد المستاجر مسامطا له إن علم وسحكت ، وإلا فكراء المثل ، وقيل : يترد إليه مطلقا

ذراع بريالة بنخرج في الألين نصف ذراع عله نصف ريالة أو يخرج ذراع ونصف عله ريالة ونصف وهكذا .

(وأن أتم) الأجير العبل وقد عرضه الالين (ولم يهنعه) رب العبل مع علمه بالألين ، أو قال للأجير : اعمل وقد علم به (فله) أي للأجير (ما اتفقا عليه اولا") من الكراء (وعد" المستاجر) بكسر الجيم (مسامحاً له أن علم وسكت) في صورة عدم منعه مع علمه تنزيلا استكوته مع علمه منزلة الرشي ومصرحاً بالسامحة في صورة قوله : أعمل وقد علم به كما هو مصرح أذا مال له اعبل على الأجرة الأولى وقد علم (والا) يعلم المستاجر وأتم الأجير المهل (فس) له (كراء المثل) على الألين وما يتنابل عمله من الكراء المعتود على غيره ، وان علم المستأجر باللين فتركه حتى خرج منه ، فليس له بعد ذلك أن يرده نيه الى كراء المثل ، ولو قام عليه قبل الشروع نيما يلى الألين ، ولا أن يكفُّه عن ألعمل الا عند من قال : عقد الاجارة غير لازم ولو شرع في العمل او لو نقد الأجرة وان علم متركه ثم قام عليه قبل المراغ من اللين مله قيامه مان شماء أن يقول له : أترك العمل ، مله ذلك ، ميعطيه على ما عمل من غير الالين ومن الالين من الكراء الأول ما ينوب عمله (وقيل: يرد النيه) أي الى كراء المثل في الألين وما قبله وما بعده (مطلقاً) علم وسكت او لم يعلم ، ما لم يقل له : اعمل كذلك ، او اعمل على الكراء الأول وقسد علم لأن ذلك خلاف ما اتفقا عليه لأن اتفاقهما على مجهوع عمل بمجموع كراء

كما ينفسخ على هدذا الترول الى كراء المثل ان عمل بعسد الوجود وعقد اولاً أن كل ذراع مثلا بكذا (وكذا أن وجد الأجير داخله أشد مما ظن في المحل) ننسه بحسب ظاهر الأرض ، أو بحسب المواضع القريبة على حد ما مر " في مسسالة وجسود الآلين ا(فله أن يجدده) بأن يقول : كل ذراع مشلا من هذا الأشد بكذا على حد" ما مر ، ويأخذ على ما قبل ذلك وما بعدد مما ليس بأشسد على حسابه من الكراء الأول ، وله أن يترك العمل ويأخذ على ما عمل بحسابه من الكراء الأول لعروض ما لم يتفتا عليه ، ولو أحب رب المعمل التجديد والا يدرك رب الممل أن يعمله هو أو أجير آخسر أو غير أجير على انه اذا خرج من الأشد رجع الأجير الأول في عمله على حسب عمله من الكراء الأول (وان أتم) الأجير العبل ((على ذلك عد" مسامعة) مساهلا في العمل لرب السمل (وهتبرعا عمله) تاركاً له ماله أخذه به أو قام به ؟ وإن عمل حتى خرج من الاشد الى ما اتفقا عليه 'عد" متبرعا مسلما ولم يجد أن يترك العمل وأو لم يعمل بعد الأشد شيئًا ، وأن عمل بعض الأشد غقام لترك العمل غله ذلك غياخذ على الاشد الذي عمل وما قبله وما ينو بهما من الكراء الأول على حد" سواء الاشد والألين سواء" لأنه عمل ما عمل منه بلا تجديد ، ومن قال : اذا كان لأحد المتعاقدين على شيء من بيع أو شراء او غيرهما الخيار كان للاخر مائه يتول : ان للأجير ترك العمل كما أن لرب الممل ترك الممل اذا خرج الألين ، ولو قال له رب الممل : اعمل على الأجرة المعتودة اولا" ، وإن لرب العمل ترك العمل كما للأجير اذا خرج الاشد ، ولو قال الاجير له : انى أعمله لك على الكراء الأول (وقيل : له كراء مثله) على الاثمد وغيره ، ولو سكت حتى أتم او خرج من الاشمد

او لم يتم الأشد لخروج خلاف ما عليه العقد ، وان شرط المستاجر التراب والصفا والمدر ، وظهر ما يخالف الظاهر ، فكن لم يشترط ذلك ، وقيل : ان شرط ذلك فلا رجوع للأجير بظهور الصفا أو الشدة ، وان أرسل القصول فعليه أن يحفر ما كان مدراً ، وأن استؤجر أجراء على الحفر أو الهدم فلا ضمان على مستأجرهم ، ويضمن الحى منهم الميت أن وقع بسببه ، وقيل : أن لم يتبين أنه سبب ولا غير سبب ضمنه ، ولا ضمان على من فاب عن المحل ، ومن استأجر على حفر بئر وقد مات فيها رجل قبل ، فعليه دية من مات فيها الا أن بين له أنه قد مات فيها رجل قبل ، ذكره في التاج ، وكذا غير البئر كالكنيف والمطهورة .

(وان حفر فانتهى الى حفر قديم به) اى فيه لا يحتاج الى حفر لانه قد حفر من قبل من ذلك الموضع او من جانب وترك فيه هائلا أو كان كذلك بخلقة من الله بلا فعل أحد (فله قدر عمله) قبل وبعد من الكراء السابق (وعفاء ما حمل من) تراب (محفور) بلا حفر منسه بحسابه من الكراء الأول ، وانما قال عناء لمجرد احتياجه الى تقويم المدول حمله بلا حفر ، لا لكونه عناء مجددا ، والحاصل أن له ما ينوب حمله بلا حفر من جها الكراء المعقود ، وكذا سائر الاعمال أذا وجد الاجير ما عمل عملا خالصا أو الكراء المعقود ، وكذا سائر الاعمال أذا وجد الاجير ما عمل عملا خالصا أو معلى بعض عمل ، غانه يسقط من كرائه ما يقابل ذلك (وأن استاجر) مرجل (دابة) من غيره (أحمل) شيء (معلوم من) موضع (معلوم اس) موضع (معلوم أمر) موضع (معلوم أمر) أي

فمنع من حمله وإن بتلفه ، فهل لها كراؤها ذاهبة أو راجمة

على دابته (فونع ون حوله) أى من حول ذلك المعلوم بوانع ما من الموانع كجبار البلد أو سالمبة فيه أو في الطريق أو ترك صاحب المسال الاكتراء أو غير ذلك (وان بتلفه) أو وجوده وقد فسد لا يصلح لصاحبه حواله أو أبى صاحب المسال من الحمل ولم يجد صاحب العمل من ينصف له فعطله صاحب المسال ولو من بعيد أو وجد قد أرسل أو نحو ذلك (فهل) عليه (لهسا) أي لصاحبها (كراؤها ذاهبة) بالتقويم له من جولة الكراء الأول بنظر العدول كم يكون لها من الكراء الأول في ذهابها ، لأن ذهابها للحمل من مقدمات الحمل المتفق عليه ، أذ لا يكون الحمل الا بالذهاب اليه والوسائل حكم المقاصد ، وأما الرجوع غليس من الحمل بعد المنع بل رجع للدابة الى صاحبها أو رجع من صاحبها بها الى حيث شاء ، فلو شاء مضى الى غير الموضع الذى خصرج منسه .

وقال الشائعى : يلزمه اعطاء الكراء لصاحب الدابة كله ، لأن المنع جاء من قبله لا من قبل صاحب الدابة ، ولأن له — أعنى لصاحب المسأل سالذى اريد حمله أن يحمل غيره مما يساويه فى الثقل ، ولا مضرة منه هذا ، كلام الشائعى .

والتعليل الثانى يتصور اذا مشى رب المسال بالدابة وحده أو مع صاحبها والمصنف بنى المسألة على أن الدابة مر" بها صاحب المسأل ، لكن الحكم كذلك لو مر" بها صاحبها وحده أو مر"! بها جميعا ، ويحتمل أنه بناها على أن الذى مر" بها هو صاحبها كما يدل عليه قول الشيخ في تقرير القول الثانى : أن الذهاب ليس من المعمل وأنها هو على الأجير ، ويجوز حمل عبارته على ما يشمل ذلك كله بأن يبنى مر" للمفعول والنائب لفظ بها ويبنى منع للمفعول مع جهل نائبه هو قوله : حمل (أو) لصاحبها كراؤها (راجعة) ولو رجعت حاملة بكراء آخر له أو لفيره بتقدير العدول ما ينوب لرجوعها غير حاملة

بن الكراء الأول ، لأن الرجوع هو بن نفس ما عليه العقد ، لكن وقع بلا حمل لماتع في جانب رب المسال بخلاف الذهاب ، فانه ليس من نفس ما قصد في المقد بالذات وهو الحمل غالدهاب بالدالبة غير دخول في العمل ، عملى القول. الأول لو هربت الى محل الحمل او ساتها اليه غامس أو سارق أو غالط او مشى بها صاحبها اليه او ارسلها اليه لحاجة اخرى كالحمل اليه أو الشيء يعمله نيه بها أو يعمله نيه ومشى بها راكبا فلا شيء له ، وأن مشى بها أو ارسلها اليه للحمل ، فحدث عليها ما ذكر من الهروب وما بعده قبل الوصول أو ماتت قبل الوصول ، فلها ما ينوبها على ما مشبت فقط من الكراء الأول ، وان وصلت غلها حساب كرائها ذاهبة من الكراء الأول حدييت " بعد الوصول او ماتت وعلى القول الثاني ان وصلت غماتت بعد الوصول أو غصبت أو سرقت أو مشى بها صاحبها الى غير الموضع الذى يكون الحمل اليه ، وكذا من كانت بيده اذا صح له ذكر مثل أن لا يكون صاحبها في الموضع الذي اليه الحمل فلا أجرة لها ، وأن رجعت بعض الرجوع الى الموضع الذي اليسه الحمل ، نمانت أو غصبت أو سرقت أو مشى بها الى غيره بحيث يجوز أو هربت غلها ما ينوب ما غعلت من الرجوع من جملة الكراء ، وذلك التول هو المسحيم (أو لها) كراؤها المعتود أو لا كله (أن رجعت فارغة) عن حمل بكرااء واو حملا آخر للمستاجر أو لفيره ولم تجد ما تحمل بكراء أو حاملة لمالكها لما كان المنع من قبل المستاجر اوجبوا عليه الكراء كله كمدا يناسبه قول الشيخ : الكراء بالتعريف وكما يدل عليه أنه لو شماء عند صاحب هذا القول لحمل مثله ، وكما يدل عليه كون رجوعها مارغة عن حمل بكراء موجبا الكرااء وما ذاك الا لكونها لو رجعت حاملة بكراء لتام كراء" عن كراء فلا تكون باطلة بلا غائدة ، فاذا رجعت حاملة بكراء ولو لحمل دون الأول او بكراء دون الأول مما يعتاد اكتراء مثلها له الى مثل ذلك الموضع أو وجسد حسلا ممكناً اكراؤها له عادة وام يحمله او حملت كذلك حملا آخر بعقد آخر او لا شيء أما مطلقا ؟ خلاف" ؟ ومن استؤجر ارعى معينة بمعين سنة فرعى بعضها فخرجت حراما ، ازمه دفعها الأربابها ان علمهم

لصاحب الأول فلا كراء لها للعقد الأول والحمل اذا كان من هبة الثواب فقد رجعت به حاملة بكراء (أو لا شيء لها مطلقاً) في الذهاب ولا في الرجوع ، رجعت حاملة بكراء أو فارغة ، لأن الكراء على أن تحمل له ما عقداً عليه ولم تحمل (خلاف) .

وفي الأثر : من له في بلد دراهم ، فبعث رجلا يأتيه بها بأجر ، غلما ومسل الرجل البلد صادفها قد ضاعت أو بعث اليه بها قبل قدومه فأنه يعطيه أجره كأملا ويطرح عنه قدر حملها في الطريق ، وقيل : أن له أجر مثله من الرسل أن لم يأت بها وأن حملها وأقبل بها الى ربها غضاعت في الطريق ، فأن حملها بأجر فهو لها ضامن ألا أن ضاعت بأمر غالب لا يقدر على دفعه كلص سالب أو سيل غالب أو نحوهما مما يعذر فيه ، فأن ذهبت بذلك فله أجر ذهابه ورجوعه إلى موضع المثلف ،

(وهن استؤجر ارعي) دواب (معينة) كفنم معينة وبقر معينة وجمال معينة ونحو ذلك (بس) اجر (معين سنة) او اتل او اكثر من المدد المحدودة (فرعى) تلك الدواب (بعضها) اى بعض السنة ، وكذا بعض المدة التى هى محدودة عندهما معتود عليها (فخرجت) تلك الدواب (حراما) لغصب او سرقة او لكونها ربا او نسخا او من اجرة حرام كزنى او مزمار او اجسرة طاعة كصلاة أو نحوها مها هو حرام او ثبن حرام كثبن الخنزير مبن لا يستحله (ازمه دفعها الأربابهم ان علمهم) او لورثتهم ان ماتوا وعلم ورثتهم وورثة

وعامها غصبت منهم ، وحرم عليه رعيها بعد العلم ، وله دفعها المستاجر

الورثة ولو بواسطة متعددة كالورثة او المضيفة او القائم ان وجد ، وان لم يعلمهم أو لم يعلمهم حيوا أو ماتوا ، أو علمهم ميتين ولم يعلم ورثتهم ولم يجد خليفة ولا قائماً غليبعها وينفق ثمنها على الفقراء ، وأن احتاجت لشيء لابد منه لا يحتمل التأخير غعله من ماله لها وأخذه من ثمنها أذا باعها وأذا ظهر من ملكها ولو بارث أو من يعطيه أياها لو لم يبعها ضمن له ما أخذ من ثمنها وما تصدق منه على الفقراء ، وأن أختار مالكها ثواب الصدقة ، غله ذلك غلا ضمان ، وقيل : أذا لم يعلم من ذكر حفظها وقام بما تحتاج اليه من غلتها وأن لم تكن أو لم تكف عمنها ولو بالبيع لبعضها ، وأن ظهر ضمن ، وقيل : لا ضمان ، وسبب الخلاف هل هي في يده كالأمانة أم لا ؟ (وعلمها غصبت منهم) أو سرقت أو دخلتهم بوجه حرام أو من يد ليد حتى وصلتهم ، ولو اسقط هذا لجاز . وغهم من ذكر الأرباب والعلم قبل هذا مع ذكر الحرام ، ولكان أعم لغير الغصب أيضاً ، وليست دعدى رجل أنها له علماً أن يرعى بل يردها أن أعطاها أولا " .

(وحرم عليه رعيها بعد العلم) بالغصب او نحوه وانها لفلان وفلان ولكن هذا ان المكنه دفعها اليهم والا كما اذا غابوا او منع مانع ، فاته يرعاها ويصرف عليها ما لابد لها من غلتها او منها ان لم تكن غلة او لم تكف او من ماله ، فيأخذ من غلتها او من صاحبه اذا جاء ولا ضمان ، لأن مال الغائب علمه غيما يصلح له ، وليست في يده بغصبه او نحو غصب ولم يعلم اصحابها ، فكذلك يصرف عليها كما مر .

﴿ وله) بترخيص (دفعها للمستاجر أن علم توبته) وسياتي في باب احكام

وعليه أجرته وأو دفعها الأربابها ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

الرهن وما للمرتهن من الحقوق انه اذا خرج الرهن او الوديعة أو العارية او البضاعة حرالماً مانه يرد ذلك لمالكه لا للذى جعله فى يده ، لأن ذلك تصرف فى مال الغير ، ورخص أن يرده للذى جعله فى يده ان تاب واعترف وأنصف ، لانه أعلم بذلك منه ا ه بتصرف .

وعن أبى صالح جنون رحمه الله : أنه يجسوز للراعى أن يترك الغنم ويمضى متى علم أنها حسرام ، ورخص أن يدفعها له ولو لم يعلم توبته ولو علمه غير تائب ، ومنهم من يرخص أن يدفعها اليه أن دخلت يده باذن مالكها كربا وأجرة حرام أو عبادة ، الا أن دخلت بلا أذن كغصب وسرقة ومغالطة وغش .

وكذا الخلاف في كل حرام دخل يد الانسان ببيع او شراء أو غيرهما ، ثم تبين أنه حرام بعد ذلك ، هل يرده أو لا أ (وعليه) أى على المستأجر (اجرته) أى اجرة الأجير (ولو تفعها الأربابها) أى ولو تفعها الأجير لأربابها ، وهكذا كل ما جعل بيد الأجير ليعمل به شيئا لمن جعله بيده ، أو ليعمل نيسه مدة معينة أو غعلا معينا فعمسل بعضا ، فله أجر ما عمسل على من جعله بيده ، وفيه الكلام المذكور كله في التصرف والنفتة والدغع والضمان ، ولا أجرة له في عمله على مستأجره الن عمله بعد العلم وله على ما قبل العلم ، وقيل : له الأجرة .

غفى « التاج » : عن ابن قريش : من استخدم أجيراً في مفصوبة عاللاً انه غصبها ، فقى جواز الإجارة خلاف ا ه .

والما على صاحب الشيء ، لمتيل : له ما عمل صلاحها لانها كالمانة وقيل : لا ، بناء على انه ليست كالمانة ، واذا كان يضره الغاصب في ماله ان لم يرد اليه ذلك الشيء ، غلا يرده له الا باذن مالكه ، وان كان يضره في بدنه كتتل ومثالة وما دونها ، نقيل : له أن يعطيه أياه بناء على أن المضطر ينجى نفسه بمال الناس ، وقيل : يموت ولا يعطيها ، بناء على أنه لا بنجى نفسه بمال الناس ، والله أعلم .

باب

في احكام الطوارىء على الأجير والمستاجر وما تكون منه المنفعة كالدار والدابة والعبد

(ان مات اجير عمل معين) باضافة الأجير للعسل إلا وقد نقسد له) الأجر إلى المعلوم قبل الاتمام) للعمل بعد الدخول (خير وارثه فيه) في الاتمام بنفسه أو باستعمال غيره ، فيحبس الأجرة كلها ، إلى وفي ردّ المباقي)، من الأجرة إلى المسلب) حساب ما عمل وما لم يعمل ، فيرد متابل ما لم يعمل ، وأنما كان لهم أن يتمثوا العمل لانهم في متام مور "ثهم الأجير ، ولم يلزمهم الاتمام ، بل كإن لهم رد الباتي ، لانهم ليسوا باجراء ، فضلا عن أن يجبروا على العمل للدخول

ووارث ربا الممل ايضا إن مات في تخلية الأجير لإتمامه ورد الباقي منه به أيضا ، وقيل: لا يجد منه ردا إلا إن رضي

ونقد الأجرة ، معلى تول من تال : بلزوم عقد الاجارة مطلقا ، أو أن نقد الأجرة أو أن دخل في العمل ، أو أن نقد الأجرة ودخل لزم الورثة الاتمام ، لا يقال : كيف بلزمهم وليسوا بأجراء لأنها نقول على هذه الاتوال : يلزمهم من حيث أنه عقد عقد عقد مورثهم ودخول الثبن يسده دخول في أيديهم ، لا من حيث أنهم أجراء ، أذ ليسوا هم ، وأنما تقو ي ذلك بدخول الأجرة يده والصديح ما ذكره المصنف .

(و) خير (وارث رب العمل ايضا ان مات) رب العبل (في تخلية الأجير) بتعلق بخير المتدر ، اي خير في تخلية الأجير (لاتهامه) أي لاتهام العمل ، اي خير في تخلية الأجير (لاتهامه) أي لاتهام العمل ، اي خير في تركه يعمل ، دون أن يكفه عن العمل ، فيحبس الأجرة كلها ، لانه في مقام مورثه (و) في (ود الباقي منه) أي من الأجير (به) أي بالحساب ، أي رد الباقي من الأجير ، أي ويرد الوارث من الأجيب باقي الإجرة بالحساب (ايضا) لانه لم يستأجره ، ويحتمل أنه يريد : وفي رد ما بقي من الأجبر ، أي ما خرج عن مقدار عمل الأجير ، والمعنى واحد (وقيل : لا يجد) وارث رب العمل (منه ردا) بل يحبس الأجرة كلها ، ويتم العمل ، لان العامل ومحل النفع موجودان (الا أن رضي الأجير أن يرد بالحساب وجنون الأجير أو رب العمل الجنون المائع عن العمل ، ونحو ذلك من الموانع هو في الأجير أو رب العمل الجنون المائع عن العمل ، ونحو ذلك من الموانع هو في حكم الموت ، فيتوم الولى مقامه ، فيستعمل أحدا مقام الأجير أو رب العمل بعد ويرضى ولي رب العمل بعمل أجير وليه ، الا أن كان الأجير أو رب العمل بعمل حدوث الحدث ينهم ويعقل ويهم غيره ، وفهو يلى الاستعمال أو الرضى على حد

فتحصيّل في عقد الإجارة انه لازم مطلقاً أو جائز مطلقاً ، وهو المعسول به في بلادنا ، أو لازم بالشروع أو به وبنقد الأجرة أقوال . .

ما مر" ، وان ماتا جميعاً او حدث نيهما جميعاً حادث ، او حدث في احدهمسا حادث ومات الآخر ، نورثة كل "بهتامه او ولى كل "بهتامه ان لم يكتف بنفسه ، قبل : وسبب اختلافهم هل عقد الاجارة لازم ؟ قلا يجد الوارث مثلا الا امضاء ما عقد مورثه اذا نقد وشرع في العمل أو غير لازم ؟ فللوارث مثلا الرد والحساب ولو نقد وشرع ، والمختار عندهم أنه اذا شرع في العمل لزم ولو لم ينقد ويبحث في ذلك بأن الظاهر أن سبب الخلاف هل الوارث مثلا بمنزلة مورثه فلا يجد حل ما عقد مورثه سواء كان الأجير أو المستأجر أو ماتا جميعاً أو ليس بمنزلة مورثه ؟ فعلى الشيق الأول يكون الخيرار الوارث ولو على القول ليس بمنزلة مورثه ؟ فعلى الشيق الأول يكون الخيرار الوارث ولو على القول بلزوم عقد الإجارة لانه يقول : الباقي من الأمر أنما لى أمره أنا ، واللزوم بينك وبين ، ورثى ، وعقد الإجارة في نفسه مختلف فيه : هل هو لازم سواء "كان هو سبب الخلاف في مسألتي الباب أم لا ؟ (فتحصل في عقد الإجارة) والكراء (أنه لازم مطلقا) شرع أو لم يشرع ، نقد أو لم ينقد أو لم ينقد أو جائز مطلقا) كذلك (وهو المعمول به في) أحكام حكام (بلادنسا) بسلدة يسجن » كذلك (وهو المعمول به في) أحكام حكام (بلادنسا) بسلدة يسجن » وذي شرداية » و « مليكة » و « بنورة » و « عطفاء » وليس بصحيح .

والمختار عند الشيخ نيما يظهر من بعض المواضع من كلامه أنه لازم بالشروع وهو المذكور بتوله (أو لازم بالشروع) نهذه ثلاثة أتوال أشار رابعهسا بقوله : (أو به وبنقد الأجرة) كلها لا بالشروع وحده ولا بالنقد وحسده ، وهو المختار عند الشيخ في بعض المواضع . خامسها : أنه لازم بالنقد ولو بلا شروع (القوال) ، والصحيح عندى القول باللزوم مطلقاً ، ولا سيما في كراء

• • • • • • • • • •

الدور وغيرها ، وكون عدم النقد يؤدى الى الشبه ببيع الدين بالدين لا يوجب بطلان العقد ، بل ضعفه للاجماع على جواز الاجارة بلا نقد ، ولم نر احدا منعها وابطلها اذا لم يكن النقد .

وفي الأثر : مَسَن ° عمل بالأجرة الى اجل جار ، ولو عمل ذهباً أو مضة بوزن. من الذهب أو الفضة لأنه عمل" لا يدخله الربا ، وهذه الأقوال على الطلاقها ، وليس كما قال بعض المشارقة ما نصه : وإن استأجره يوماً أو شهراً أو سنة في عمل معين ثبت ذلك عليهما بلا خلاف نعلمه ، ولو لم يدخل في العمل ا ه . الا أن أراد بتوله : بلا خلاف نعلمه أنه لم يطلع على خلاف غيه ، غان كان غانه لم يطلع عليه ولم يرد الكتاية عن نفيه أصلا ، وهذه الأقوال ذكرها أبو عبد الله محمد بن عمرو بن أبي سنة غير الأجير استفادها من كلام الشبيخ ، يبني كلامه تارة على قول وتارة على آخر ، والغالب في سبب ذلك حكاية أنه يحكى الآثار المختلفة ويدخل عليها بالاسبندلال والترجيح رضى الله عنه ، وهي أقوال مذكورة في الكتب ، منترقة ذكرها الشبيخ في كلامه بعضاً بتصريح ، وبعضاً بتأويل وليس كما قال الوراني تلميذ ابي عبد الله محمد بن عمرو انه ، لا قال بأن عقدها لازم مطلقاً ، ولأنه لا قائل بأن عقدها لا يلزم الا بالشروع والنقد جميعاً وليس أبو عبد الله لم يأخذ القول الأول الا من قول الشبيخ ، معلى الأجير أن يأتي له بالمسل أول الوقت مضلا عن أن ينفيه بأن الممنى أن الأجير أذا أراد الدخول في السمل عالواجب أن يدخل أول الوقت ، الا ترى الى قول الشبيخ رحمه الله في « باب الطوارىء على المتدة » : اختلفوا في عقد الإجارة ، هل هو عقد لازم كالبيع والعقود اللازمة أو عقد غير لازم ، كالجعل والشركة ، نتراه أطلق قولا باللزوم ، ويدل على ارادة الاطلاق التشبيه بالعقود اللازمة ، مان العقود اللازمة

ومن استؤجر لرعى كذا ، أو خدمة كذا بمعين في هذه السنة فنقد الله

طزم بلا نقد ولا شروع في شيء ، وتراه اطلق قولا بعدم اللزوم ، ويدل على ارادة الاطلاق التشبيه بالجعل والشركة ، وصرح بالثاني في قوله : والذين قالوا انه عقد جائز جو زوا الرجوع لمن أراده من الأجير والمستاجر ، دخل الأجير العمل أو لم يدخل ، نقد الأجرة أو لم ينقدها . وفي قوله بعد وقد غرض الكلام في نقسد الأجرة والشروع ما نصه : وذلك عندى على قول من ذهب الى أن الاجارة عقد جائز ، وليس بلازم والله أعلم ، ولا نسلم أن قوله : وأما من قال : عقد الاجارة عقد لازم أذا دخل الأجسير في العمل أنسه همو القول الأول عقد الاجارة عقد لازم أذا دخل الأجمعير في العمل أنسه همو القول الأول المقيدة بالدخمول ، بل همو ثالث جره اليه مقابلة قوله في الأول : دخمل الأجير في العمل أم لم يدخله .

وفى الأثر: ان اعطاه ما ينسبجه ثوباً مماطله مقال له: أردده لى لا حاجة لى بعملك ، ثم جاءه به معمولا عله عناء مثله ، وهذا على أن العقد لازم ، والا لم يكن له الأجرة مع قول المعمول له قبل العمل : لا تعمل ، وكذا ما أشبه ذلك .

(وهن استؤجر ارعى كذا) أى ارعى الابل بثلا هكذا بلا ذكر عدد بنها ولا تعيين ، وكذا في توله أو خدية أو يعدد وتعيين أو يعدد بلا تعيين (أو خدية أو كذا به) أجر (معين في هذه السنة) أو في السنة الثانية أو في السنة الثالثة أو ما عوق ذلك ، أو في سنة كذا ، أو في هذا الشهر ، أو في الشهر الشاني ، وهكذا ، ونحو ذلك من كل مدة معينة لا محدودة نقط (فنقد له) بالبنسساء السنعول أو المناعل ، أي نقد المستأجر بالكسر المدلول عليه باستؤجر ، مان

فمرض مدة منها ولم يعمل ؛ رد مناب المدة ، وقيل : لا يرد وصَّحح الأولَ

المستاجر بالفتح لا يكون الا بمستاجر بالكسر (فعرض) الاجير (مدة منها) الى من السنة ، ومثلها كل مدة جعلاها بينهما اكثر منها أو أقل أو منعه مانع من عمل كجبار أو خوف أو غير ذلك (ولم يعمل ، رد مناب المدة) التي لم يعمل نيها ، وحبس لنفسه ما يقابل ما عمل من السنة أو من المدة التي جعلاها بينهما وسواء مرض أو منعه مانع من العمل في الأول ، ثم عمل أو في الوسط بعد عمل ، ثم عمل أو لم يعمل بعد العمل ، أو في الآخر بعد العمل في الأول والوسط ، تعدد الترك في خلال العمل أم لا ، نيحاسب في كل ترك لمرض أو مانع نيرد منابه ، والفاء في قوله : نمرض ، لترتيب الأخبار ليصدق المرض بأول السنة مثلا أو بالوسط ، أو بالآخر ختم بالعمل أو بالترك .

(وقيل: لا يرد) بل يحبس الأجرة كلها لنفسه ، لأن المستاجر كبن اشترى موة الأجير في كل اجارة عقدت على بدة معلومة معينة في نفسها لعبل لا ينحصر (وصحح الأول) لأن الحر لا يباع ، ولا يجرى عليه معنى البيع ، والأجرة على العبل وهو لم يكن في بعض المدة فلا اجرة لذلك البعض ، ويدل له بن غير باب الاجارة ، قوله على : « أرأيت أن الله بنع الثمرة فيم يأخذ احدكم مال صاحبه ؟ » (١) ولانه ولو كان كبن اشترى قوة الأجير لكنه قسد ظهر من العيب أنه قوته غير تامة ، بل نقص بنها بعض المدة فليكن كبيع ظهر عيبه أو غرره ، وإن ترك العبل في بعض المدة بسلا مرض ونحو بن ظهر عيبه أو غرره ، وإن ترك العبل في بعض المدة بسلا مرض ونحو بن

⁽۱) رواه التربذي وأبو داود ،

وإن لم ينقد له فلا يدرك هو ولا وارثه إن مات إلا قدار عمله ، وكذا إن أستؤجر لحصاد زرع كذا يوما بعملوم فمر به إليه

الموانع ، غلا أجرة له في ذلك البعض ، وأن تركه في جميع المدة بلا مانع أو لمانع ، غلا شيء له ، وأن حدثوا المدة ولم يعينوها ، مشل أن يستأجروه على عمل سنة هكذا ، ثم دخل في العمل في سنة من السنين أو عزم عليه في سنة معرض أو منع في أي جزء منها غما له الا أجر ما عمل ، ويزيد العمل من سنة أخرى أو أكثر حتى يتم مقدار السنة ، غنتم له الأجرة الا أن تبينت مضرة لرب العمل في تفريق عمله في سنين غلينظر العدول كم يأخذ منها ويترك العمل ، أو يستأجر للممل غيره ، غيعمل له وتتم الأجرة للأجير أو يعمل له أحد بلا أجرة الأوان لم ينقد له فلا يدرك هو) في مسألة المرض ونحوه من الموانع ، ولا في مسألة موت رب العمل ، (ولا وأرثه أن هات) في مسألة موت الأجسير أو موتهما (الا قدر عمله) ، وأن نقد له بعضها غلا يدرك أيضاً هو أو وأرثه الا تدر عمله سواء" كان البعض المنقود مقدار ما عمل غياخذه نقط أو أقل ، غيزاد لم حتى يتم مقدار عمله ، الا أن كان البعض المنقود لم تتم فيه الأجرة ، لكنه زاد على قدر العمل ، فالقولان المذكوران ، قيل : يرد الزائد ، وقيل : لا ، وقيل : يلزم العقد بالشروع ولو لم ينقد ، والحاصل أن في هذه المسائل الخلاف في عقد الإجارة .

(وكذا أن استؤجر لحصاد زرع) أو لمبل كذا من الأعمال (كذا يوماً) أو كذا صدراً بممل كذا أو أتل أو أكثر من المدات المحدودة المعينة المتصلة بزمان المتد أو المنفصلة (ب) أجر (معلوم ، فهر به) أي مر بسه رب الممل بالأجير أي حمله على المرور ، سواء مر معه رب العمل أم لا (الله) أي الى

فمنع منه ب كمطر أو خوف فهل له عناؤه في تلك الأيام أو لا ؟ وصحح (قسولان) ؛ ومن كرى دارا أو دابة أو عبداً بمعلوم لمسمى فمسات

الزرع ، وكذا محل العبل غير الزرع من الإعبال المعتود عليها ، أو الضمير للحصاد ، ومثله سائر الاعبال (فمنع منه) هذا يتوى رجوع الضمير للحصاد لان تولك : منع من الحصاد اظهر من تولك منع من الزرع ، ولو كان المراد منع من الزرع من حيث حصاده أو من حصاد الزرع (بسكمه علم أو خوف) من الموانع (فهل له عناؤه في تلك الأيام) مثلا المنوع فيها أن عمل قبلها ولو لم يعبل بعدها عمل أيضا لم يعبل بعدها ؟ ومراده بالأجرة ما ينوب تلك الآيام من كرائه الأول المعتود ، لأن المستاجر كين السترى قو ق الأجر وقو ته هي التي عبل بها (أو لا) عناء له نيما لم يعبل ؟ (وصحح) لأن الحر لا يباع ولا يجرى عليه معنى البيع ، ولأن الأجرة على العبل وهو منتود في تلك الآيام مثلا ، ولحديث : « بم يأخذ أحدكم مال صاحبه » (ا) ولان بطلان قو ته في تلك الآيام كفرر أو عيب ظهر كما مر (قولان) ، وان منع في المدة كلها فلا شيء له ، وان كانت المدة محدودة غير معيدة ، غينع في بعضها عبل مثله من وقت آخر ويأخذ الأجرة كلها بحسب معيدة ، غينع في بعضها عبل مثله من وقت آخر ويأخذ الأجرة كلها بحسب الامكان كما مر " .

(وهن كرى) أى اكرى ، والأولى التعبير به (دارا) أو بيتا أو غارا أو نحو ذلك (أو دابة أو عبدا) أو أمة أو سنينة أو ثوبا أو سينا أو مخياطاً أو شيئا ما من الأشياء التي تكرى (ب) كراء (معلوم أ) أجل (مسمى فهات

⁽۱) تقدم ذکره ،

قبله فليس اوارثه دخول ف ذلك ، ولا منعسه من متريه حتى بياغ اجله ، ولا يقسم ذلك قبله إن قسم ماله حتى يتم الأجل ، • •

قبله) أي تبل الأجل أي تبل تمامسه (فليس أوارثه فخول في ذلك لا أي تصرف غيه ، عبر بالدخول عن التصرف لشبه المتصرف في الشيء في الجبلة بالدخول ميه دخولا حقيقياً بجامع التبكن (ولا منعه من مكتريه حتى يبلغ الجله ، ولا يقسم ذلك قبله) أي تبل الأجل أي تبل تمامه (أن قسم ماله) أو لم يقسم ، واريد قسمه (هتى يتم الأجل) ولا بيمه أو بيسع بعضه ولا تسم بعضه ولا رهنه أو رهن بعضه ، ولا عقدة ما من العقود ميه ، أو في بعضه حتى يتم الأجل ، لأن أكراءه ذلك كبيعه ، وقيل : بجواز ذلك واستثناء بقية الأجل للمكترى ، نبن اكتريا دارا وارادا تسماها على هذا التول تسماها بالتعريف من هذا الموضع لموضع كذا لواحد ومن كذا لكذا للأخر ، أو مسهاها بالبناء وتركاه ينتفيع بها الى الأجل ، وكذا كل ما أخرجاه من ملكهما أو أخرجه أحدهها للاخر ، وهو اقرب ، ولكن للمكترى أن يمنع الكرى من الدخول ميها والبناء فيها للتسمة بالبناء ، وأن يمنع من أراد دخولها ليشتريها أو ليعتد فيهسا عتدا عاذا منعهم من ذلك عان صبح لها قسمها من خارج بالحد باللسان من موضع كذا ان مرماها جميعا أو مرمها مشتريها ؛ أو من أراله عقداً فيها جاز على قول بحسب ما مر في البيوع من معرفة البائع والمشترى ، وما يصح بلا معرفة لم يحتج فيه الى دخولها .

ومن اكرى نصف دار شائعاً عند مجيز ذلك وهى كلها له أو له ولغيره ١٤ واراد بيع النصف الآخر الشائع أو التسمة مع شريكه لم يجدها لأنه يصيرا للمشترى منفعة نصف متمين متشخص بعد أن كان شائعاً الا أن رضى المشترى

بالبقاء على نصف منافع الدار له ، والنصف للبكترى على الشيوع ، أو رضى المسترى بالقسمة والتشخيص .

(وان مات مكتریه) ای مكتری بعض ما ذكر (فلوارثه ما له) ای ما للمكتری من السكنی والاستخدام والعمل بالشیء فقط دون ان يدرك رد الشیء لصاحبه والحساب فی الكراء ؛ لأن مورثه كمشتری ذلك الثیء ، وهو شیء باق يبقی الوارث فيه علی عقدة مورثه ، وكذا ان مات المكری والمكتری جميمة ، ومن قال : عقد الاجارة غير لازم ، فلوارث المكری او وارث المكتری الرد بالحساب كمن لمن لم يمت ، وعلی هذا فللوارث عفاء ما عمل بعد الموت ، ولو عمل بلا علم به ، وقيل : هو علی الاول ما لم يعلم .

وفي « التاج » : ان مات رب المنزل ولم يطلب المكترى في شيء ، ثم طلب اليتامى ، فلهم ما له وعليهم ما عليه ، (وهذا) اى هذا الحكم المذكور ثابت في هذه السالة والتي تبلها (ان نقد الكراء والا فلمن شاء الرد بعد موت) كسا تبل موت فلكل واحد من مكتر بعد موت المكرى ، ومن مكر بعد موت مكتر ولوارث من مات منهما أو وارث أحدهما أذا ماتا جميعا الرد أن شاءه كما لكل واحد منهما الرد وهما حيان ، على أن عقد الإجارة غسير لازم ، ولو شرع ما لم ينقد ، وقيل : ولو نقد ، والرد مبتدا ، خبره لمن ، ومفعول شساء محذوف ، أي شاء أن يرد أو شماء الرد أو شماءه برد الضمير للرد بعده أذا كان في نية التقديم ،

وازم قد ر العمل فقط ، وعلى هذا فمن اكترى دابة لحمل لمعلوم آخر بمعلوم فسار بعضا فمات ربها ، فكر ب المتاع حمله عليها إلى متفق عليه ثم عليه إيصالها للوارث ، • • • • • •

﴿ وَ ﴾ اذا كان الرد (لزم) من الكراء ﴿ قدر العمل فقط ، وعلى هذا ﴾ أى على هذا الحكم المذكور بقوله : ومن كرى داراً الى قوله : غلوارثه ماله ، يعنى يتغير الحكم ولو مع ما ذكر ، (فهن اكترى دابة) او عبداً او سفينة او مركبًا من مراكب البحر أو البر (لحمل ل) شيء (معلوم) لمعلوم (آخر) أى الى موضع معلوم (بس) كراء (معلوم فسار بعضاً) من الطريق (فهات ربها) أي رب الدابة أو مات رب العبد ، أو مات رب السفينة أو المركب (فلرب المتاع حمله عليها) أي على ما ذكر مما اكترى للحمل (الي) موضع (متفق عليه ، ثم عليه ايصالها) ايصال ما بيده مما اكترى للحمل (للوارث) ان لم يكن الكراء على أن يدع ما اكترى من الدابة أو غيرها في المؤضع المتفق عليه أو بيد غلان ممن في الموضع ، أو موضع كذا القريب عن موضع الوارث ، او مهن سار معه ، وان اكترى على ذلك معل ما اكترى عليه ، ولا يجد الوارث أن يمنعسه من الحمسل بعد الموت ، نقد الكراء أو لم ينقد أن كان الوارث معه ، ولا أن يلحقه ويمنعه ، ولا أن يبنعه برسول أو كتابة ، ولا أن يرده الى عناء المثل فيما عمل بدابة مورثه مثلا بعد الموت ، ولعل ذلك لأن الانقطاع بالحمل أمر صعب يؤدى الى فساد المسال أو النفس أو كلاهما ، ولا سيها في البحر ، ولأن الدابة أو نحوها بيده يلزمه أيصالها ، فلا وجهه لوضع ماله في بلدة صحراء أو عند ناس والاشتغال بايصالها ثم الرجوع الى ماله نقد يهلك هو أو ماله أو كلاهما ، ولا وجه لوضعه عنها واستصحابها الى حيث يجد الكراء ، ولا لتخلفه عنها ، غان اتفق موته في بلد أو رفقة وهو حاضر

معه او جاءه خبر موته كذلك وامكنه الكراء فكيف يمضى بها وهي في غير كراء ، والمعتود عليه انمسا هو المضي بها حالمة له بالكراء ، ووجه تفريعه المسألة على قوله : ومن كرى دارا الخ . . أنه لا يجد وارث المكرى الحساب والرد في المسالدين ، كانه لما رأى التعطيل في الأولى بالنقد اعتبر أن التعطيل مؤثر مفرع هذه عليها لوجود معطل هو موت المكرى ، والدابة منقطعة بالحمل ، والأولى ترك التفريع بأن يترك الفاء ويعبر بالواو في قوله : فمن اكترى ، ويسقط قوله ، وعلي هذا الضعف ذلك التوجيه ، وأيضاً قد يعلم بهوته قبل الانقطاع لقربه بالبلد الذي خرج منه بلا مشقة ولا خوف ، لكن نيه حينئذ الأتوال في المقد متى يلزم ، مع أنه لا من مشقة أو خوف وأو قرب لأنه يخاف على احدهما اعنى المسال أو الدابسة لو تركه ولا سيما السغينة ، ويشق عليه مراقبة المسال حتى يجد من يكرى له ، ويشق عليه رده الى الدار او او البيت ، ويحتمل أن يريد بقوله : وعلى هــذا ، الاشارة لقوله : من كرى داراً ، إلى قوله : مقط ، ميقدر نقد العبل هكذا ، من اكترى دابة لحمل معلوم الآخر بمعلوم ونقده نبيتدر مقابل قوله : والا نلمن شاء الرد المخ هكذا ، وان لم ينقد غاوارته الرد بالحساب والتفريع على هذه التقديرات حسن ، وعلى هذا ماذا لم يكن الكف حمل عليها بعناء مجدد بالعدول وما قبل ذلك غملي حساب الأول ، وذلك تولان : هل تازم المقدة بالشروع ؟ او به وبالنقد لا بأحدهما مقط ؟ وهكذا البحث كله في قوله : (وكذا أن مات ربه) أي رب المتاع (فعلى ربها) أي رب الدابة ومثلها كل محمل (الايصال) ايمال المتاع الى الموضع المعقود عليه ، نقدت الأجرة أو لم تنقد ، أو أن نقدت على البحث السابق ، والذي يظهر أن المراد إن الحمل والايصال في المسالتين لا بد منهما جَزَ ما لعدم حضور رب الدابة في الأولى ، وعدم حضور رب المتاع في الثانية ،

وانما تكلفت البحث للتغريع الذى ذكره فلو حضرا مما أو مات أحدهما ووارث الآخر حاضر فالخلاف فى عقد الاجارة متى يلزم (لوجود محل المنفعة) وهمو الدابة وكذا مثلها .

(ولو مات أحدهما) وهذه العلة عائدة الى توله ، غارب المتاع حمله ، وعلى قوله غعلى ربها الايصال فيتعلق بواحد من تلك الاستقرارين ويقدر للاخر ، أو يتعلق بجامع محذوف ، أي تلنا ذلك لوجود محل المنفعة (وأن هلك المحل) محل الانتفاع وهو ما به الانتفاع أى بطل بموت أو بما دونه بدليسل قوله (وان بمرض) لعبد مستأجر أو دابته (أو هروب كعبد) باضافة هروب للكاف والكاف لعبد أو بتنوين هروب (أو دابة) أو حدوث كسر أو عرج أو عمى أو مانع من العمل مطلقا وكذا سفينة مكراة أو آلة من آلات العمل أو محل من محاله اذا كسر ذلك أو بطل أو تعطل لمانع (بعد استثجاره) متعلق بهلك » (من ربه بــ) أجر (معلوم نقد في هذه السنة) أو هذا الشهر أو نحو ذلك من المدد المعينة المتصلة أو المنفصلة وفي متعلقة باستثجاره ﴿ فوقع بذلك) أي في ذلك الشيء الذي محل انتفاع به ، والأولى اسقاط قوله : غوة ع ، أو هروب لاغناء توله : وأن هلك المحل ، (مومت أو مرض أو هروب) أو مانع ما من مواتع العمل به سواء" في أول المدة ثم رجع أو مسح أو في وسطها رجع بعد أو لم يرجع أو في آخرها ومثل ذلك المدة كلها (مدة) بالنصب على الظرفية متعلق بوقع ، وان قلت : كيف يصح في جانب الموت ؟ قلت : يصبح لأن المراد ومنع ذلك في مدة بحسب كل ، فكل ومدته ، فهدة الموت ومتسه

منها قبل التمام ؛ فلا يجد ربّ العمل ردّ ما يتابل المسدة ، وحسب عليه العطب فيها ، كمن اشترى ذلك ، وله ما استفاده العبد أو الدابة في الهوب في الأجل لا لربها ،

المنفصل به ، ومدة المرض وقت حلوله المتصل الى أن يزول أو يتم الوقت ، وكذا غيره (منها) من السنة ومثلها غيرها من مواتيت العمل (قبل التمام) تمام السنة مثلا ، والأولى استاطه لأنه يكفى عنه قوله مدة منها (فلا يجد رب العمل) هو هذا من اكترى الدابة ليعمل بها أو نحوها (رد ما يقابل) من الكراء (المدة) التي بطل الشيء عن العمل فيها (وحسب عليه العطب فيها) عطف على لا يجد رب العمل النح ، وهو بالبناء للمفعول ، والهاء في عليه لرب العمل وها في قوله غيها للسنة ، والعطب الهلاك ، أي البطالن عن العمل ، يعنى أن الكراء يحسبه كله صاحب الشيء المكرى لا يجد رب العمل المكترى أن يرد منه ما يقابل مدة بطلان الشيء عن العمل ، وبطلانه محسوب عليه أي جعل خسارة عليه أو كأنه عامل لم يبطل ، (كمن أشتري ذلك) الشيء ، المانه ان هلك بعد اشترائه فانها هلك عليه (وله) أي لرب العمل المكترى (ما استفاده العبد) بخدمته او استخدام احد له (أو الدابة) بخدمتهسا باستخدام أحد لها (فيس) سما بعد (الهروب في الأجل لا لربها) أي لا لرب الدابة والعبد ، فإن أعطى لم يبرأ ، وذلك مثل ما يحمل العبد من الحطب او المنافع من المبلحات بنفسه أو باستخدام احد ، وما يعمله للناس باجرة بنفسه أو باستخدام أحد له عند الناس ، وما حمل على الدابة من الصلب وسائر المناغع بواسطة انسان ، وما استأجرها به انسان للناس في الخدمة لأموالهم كل ذلك لمالك المبد أو الدابة ، وكذا كل ما يكرى .

ويعطى مستعمل" لذلك في الوقت كراءه ، وقيل : لزمه الرم بحساب ذلك

ا ويعطى مستعمل الذلك في الوقت كراءه) ارب العمل لا لمالك ذلك)، سواء" من استعمل ذلك في مال نفسه أو مال من ولى أمره أو مال غيره مانه يعطى الكراء لرب العمل يقدره العدول ، وأن استأجره للناس مانهم يعطون الأجرة لرب العمل ، وأن كانت دون أجرة المثل غليزيدوا تمام

اجرة المثل ، ولرب العمل أن يأخذ نيها مستعمل ذلك ، أو من أكراها لهم .

الوقيل: الزمه الرد بحساب ذلك) نيدبس ما يقابل العمل من الكراء ويرد منه لرب العمل ما يقابل ما لم يعمل كنحو هروب او مرض ، وهذا بناء على ان عقد الإجارة غير لازم ولو شرع ونقد ، وايضا المقصود بالأجرة المنفعة من اللعبد والدابة لا نفس قو تهما غلا اجر ان ام تحصل المنفعة ، ولا يلزم من كون المعقد لازما عند بعض أنه لا يلزم بالرد أذا نقدت الأجرة لأن نقدها لا يبيحها أذا لم يحصل مقابلها وهو النفع ، غلا فرق بين ما يجرى عليه معنى البيع كالدابة وما لا يجرى كالأجير ، لأن القصد النفع ، والظاهر أنه الماخوذ به أذ جزم الشيخ به أولا ، والفرق أن ما يجرى عليه البيع جعل المستاجر فيه مشترياً لاقوة فكأنه اشترى ذاتهما في تلك المدة حيث نقد الأجرة ، فان تعطلت فعليه ، وأن ربحت فله .

وقد يقال : الماخوذ به أيضاً في هذه المسالة الرد بالقياس على ما اذا الستاجره أن يرعى عنده الغنم هذه السنة أو ليخدمه ، وأن قد م هنساك عدم الرد وما استفاد العبد أو الدابة أو غيرهما وعناءهم على هذا القول

وإن لم ينقد فعلى قدر العمل ، • • • • • • •

ايضاً ارب العمل لا للمالك لقوله على : « الخراج بالضمان » (١١) .

قال الورانى : ورب العمل ليس بضاءن ، لأن له الرد لما يقال الموت أو الهروب ، وقيل : لرب الدابة مثلا ، وهذا الحديث يناسب ثبوت ذلك أيضاً لرب العمل في القول الأول ، واطلاق كون ذلك له يناسب القول بجواز أن يكرى المكترى ما اكتراه ويأخذ الأجرة لنفسه ، ولو لم يزد شيئا في محل العمل أو آلة العمل وكانت أكثر مما اكتراه به ، ألا ترى أنه أثبت له كل ما جاء بنحو ذلك المعبد ولم يشترط أن يكون قد زاد ، ولا يكون من باب « ربح ما لم يضمن » عند هذا القائل ، وهو قول في « الديوان » ، وقد مر " ، ويرجحه هنا أيضاً أنه اكترى ذلك هنا لعمل غير محصور الا بالمسدة ، غيعمل أي عمل بخلاف ما مر " للمصنف ، كالشسيخ في استئجاره ما اكترى لعمل مخصوص غانه لا يجوز له تعدى ما اتفقوا عليه ولو الي نوعه على ما مر " من الخلاف ، غلو كانت المسالة أيضاً في اكترائها المحصور بمدة في عمل مخصوص كحمل أو كحمل نوع كذا ، غالناسب أن يكون لرب بمدة في عمل مخصوص كمهل أو كحمل نوع كذا ، غالناسب أن يكون لرب العمل عناء ما عملت بعد الهروب مثلا من غير ذلك المخصوص ، ويكون له ما واغقه .

(وان لم ينقد فعلى قدر العمل) وعناء ما عملت في الهروب مثلا ، وما المادت لمائكه لا لرب العمل ، وكذا غيرها ، وان مرض العبد أو هربت الدابة في الوقت ولم ترجع ولم يصبح حتى تم الأجل فلا شيء للمسالك ، وأن مرض أو هربت قبل الدخول في العمل ثم دخل فله أجر العمل ، وأن ماتت أو مات

⁽۱) رواه مسلم وابن حبان والبيهثى .

العبسد غله ما عمل قبل الموت .

(وان وقع عطب) يعطل عن العمل (بذلك) اى فى ذلك الشيء المكرى كعبد ودابة (ولو بحبس ظالم) أى للشيء المكرى متعلق بحبس ، والفسمير للشيء المكرى كالعبد وكالحبس المرض (قبل الدخول فلابه) أى لرب ذلك الشيء (ما عمل) بعد الرجوع أى كراؤه (بحسابه أن عمل) ، وأن عطل فى المدة كلها ولم يدخل فلا شيء له ، وأما بعد الدخول والشروع فى العمسل غالقولان المذكوران قبسل قوله : وأن لم ينتسد النح . ، الرد وعدمه ما مر فيهما .

(وان منعه) ، اى ذلك الشىء المكرى (ربثه) كامساك له وتتل وكل منع ولو بحبسه المكترى (وان باعتاق للعبد) أو بحبسه المكترى عن العمل أو تعطيله ولو بتخويف (لزمه الرد) بالحساب (أن قبض) الكراء كله أو بعضه ، نيتبض مقابل العمل ويرد الباتى ، وأن عمل أكثر مما قبض زاد له (والا فله) لصاحب الشيء الذي يعمل به كدابة وعبد (قدر العمل) ، وأن منع نحو عبده أو دابته ووجد المكترى من ينصف له غانه يجبر على اعطائه الا أن رضى المكترى ، وأن خلى بينه وبين ما أكترى وقد أمكنه تبضه والمضى به غلم يفعل غبضى به صاحبه لأنه لا يتركه ضائعا أو قال له بعد قبضه أو بعد أمكان قبضه : دعه عندك حتى أرجع غانه يحسب على المكترى ما مضى من المدة ، ولو مضت كلها للزمه أعطاء الكراء كله ، لكن على المكترى متى يلزم عقد الاجارة ، وقيل : لا يكون مجرد التخلية قبضاً ، وقيل : لا شيء اذا كان المنع منه .

وإن اتم بعد العتق غإن علم به عند متبرعا في الحكم ، وإلا فله كراء مثله على رب العمل ، ويرجع به على رب العبد ، ومن كرى دارا بمعلوم نقد سنة معينة ثم أخذت .

(وان) أكرى عبده واعتقه و (أتم) العمل (بعد العتق) أو عمل بعضه بعد العتق عمل بعضا تبله أو لم يعمل ، (فان علم) العبد (به) أى بالعتق وعمل مع ذلك ، (عد وتبرعة) على عامله (في الحكم) بما عمل بعد عليه بالعتق غلا يدركه على رب العمل ، وأجرة ما قبل العتق لسيده ، وأما غيما بينه وبين الله غله على رب العمل أجرة ما عمل بعد العتق ، ولو علم بالعتق أن لم يكن في نبته أن يعمل بلا أجرة علم به رب العمل أم لم يعلم ، وقيل يدرك عليه الأجرة ، أجرة عمله بعد العتق فيما بينه وبين الله ، وفي الحكم وهو قول من قال : من عمل بلا أمر من له العمل له الأجر أن لم ينهه ، وكان ممن يعمل بالأجسر أن علم رب العمل ، وقيل ، ولو لم يعلم لأن

(والا) يعلم العبد بالعتق (فله كراء مثله على رب العمل) غيما عمل بعد العتق ، (ويرجع) رب العمل (به على رب العبد) ان كان قد اعداه الجرة على عمل العبد ، او اعطاه بعضها ولم يعمل الا بعد العتق ، او عمل قبله وبعده وكان ما قبله اقل مما وصل السيد غيرد منه ، وان لم يعطه شيئا نلا رجوع عليه بشيء .

(ومن كرى داراً) او بيتا او نحوهما اى اكراها المكترى (بس) سكراء (معلوم نقد) باسكان القاف اى منتوداً وهو معل مبنى للمنعول مسكن القاف او مكسورة (سنة) بالنصب على الظرفية وهو متعلق بكرى ، او اقل من سنة او اكثر (معينة) متصلة او منتصلة ، وكذا غيرها من المدد (ثم اخذت

ظلها من ساكنها بعد أن سكن فيها بعضا) أى بعض السنة ، وكذا بعنس مدة جعلت بينهما (حتى انقضى الأجل ثلا رد على ربها) أى رب الدار ، وكذا غير الدار (اقدر المنع) لأن ذلك مصيبة نزلت على المكترى تصد بها ، فكان كمن اشترى دارا فانهدمت بلا غرر فانه لا در "ك على بائعها ، وكذا لو منعها في وسط المسدة أو أولها ، أو منعه مرة بعد أخرى فلا رد في ذلك وأن لم ينقد أو لم يسمكن فيها بعد المسدة فأنه أذا لم ينتمد فليس له الا كراء ما سكن ، وأن لم يسكن شيئاً فلا شيء له كما يذكره المسنف الريسا .

ومن قال : يلزم عقد الأجرة بلا دخول غلا رد لمسا يسكن فيها ، ومن قال : لا يلزم ولو قال : يلزم بالدخول بلا نقد غلا رد لمسا لم يسكن ، ومن قال : لا يلزم ولو دخل ونقد غله الترك حين منع منها ، ويشهد على الترك غلا يكون لربها الا كراء ما قبل الاشهاد .

(والزمه) اى ازمه الرد لقدر العمل (بالامر العام له واغيره) كفاصب الجميع الناس أو غالبهم أو للناس الا من له عنده جاه ، أو داراه مداراة لأن ذلك بمنزلة المصيبة التى جاءت من قبل الله تعالى كالهدم مثلا ، فلذلك كان له الرجوع ، والله أعلم ، قاله أبو عبد الله محمد بن عمرو بن أبى سنة .

(وكذا ان حبس) المكترى ، حبسه ظالم فى حبسه او صاحب الشيء او حابس محق غير صاحبه (حتى انقضى) اجل الكراء فلا رد على رب الدار ،

كذا في الاثر ، قال الشيخ : ولا غرق غيما يوجبه النظر بين هذه المسألة ومسالة العبد والدابة والله اعلم ، يعنى غيكون غيها قولان : الرد كما في الاثر ، وعدمه كما في مسألة العبد والدابة ، وهذا على أن مراده بهذه المسألة ، مسألة الدار مطلقاً في أنه أن نقد الأجرة وشرع في السكنى ، غليس على رب الدار رد شيء على القول الذي صدر به ، وقي أن هذه مصيبة الراجح عنده الثاني لا الأول ، ولو صدر به ، وفي أن هذه مصيبة نزلت بالمستأجر لا غرق غيها بين العام والخاص ، لأن الدار مما يجسري عليه معنى البيسع .

وقيل: عليه الرد لتعطيل المنفعة ، وأن المصيبة نزلت بصاحب الدار ، وأن لم ينقد غليس عليه الا يحساب ما سكن ، وأن لم يشرع في السكني فلا شيء ولو نقد ، لأن لكل الرجوع ، هذا مقتضى المساواة بين المسالتين أن كأن هو المراد بعدم الفرق بينهما ، وأن تخالف كلام « الأثر » في بعضها .

وعدم الفرق ظاهر اذا سكن فيها الجبار أو اغلقها ، لأن المصيبة نزلت بالمستاجر لا بمحل المنفعة ، ولذلك جزم في « الأثر » في مسالة الحبس بعدم الرد وهو ظاهر أن نقد الأجوة وشرع في السكني ، وأن لم يشرع غله أن يشهد أنه رجع عن ذلك الاستئجار ولا ينزمه شيء ، ويحتمل أن يريد بتوله : هذه المسألة مسألة الدار التي قبل قوله : وكذلك أن أخذه سلطان الخ ، فأن متنضى القياس أنه لا فرق بينهما وبين مسألة العبد والدابة ، لأن المانع في كل منهما قائم بمحل المنفعة فيجرى فيها القولان السابقان في مسألة العبد والدابة في الأمر الخاص والعام ، ولا يجزم بعدم الرد في احدهما وبالرد في الآخر كما جزم صاحب « الأثر » بعدم الرد .

وإن وقع ذلك قبل الدخول فيها وجب الرد ولو نقد ، وإن هدمت قبل التمام أجبر ربها ببنائها وإصلاحها أو يرد الباقي إن امتنع

(وان وقع ذلك) المذكور من الحبس او من اخذ الدار مثلا منه او المنع من السكنى حتى انتضى الأجل (قبل الدخول فيها) فى الدار ، وكذا مثلها (وجب الرد) لما قبض ، الأوالى قول من قال : عقد الاجارة لازم ، (ولو نقد) أى والحال أنه نقد ، وان لم ينقد لم يتصور الرد لعدم ما يرد ، فلا يرد للبكترى لعدم ما يرد ، ولا يأخذ منه ، وان قبل : الرد شامل لرد ما قبض ان قبض ولرد ما لم يقبض بمعنى قرك قبضه لزم استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ، نعم ، لا يشكل استعمال الرد في معنى ابطال العقد في حقيقته ومجازه ، نعم ، لا يشكل استعمال الرد في معنى ابطال العقد في منى ابطال العقد في منى ابطال العقد في منى ابطال العقد في منى الله منا بذلك ثم سكن ، وقد علمت متى يلزم عقد الاجارة على الخسلان .

(وان هدوت) بعد الدخول كلها أو بعضها وكذا نحوها (قبل المتهام) تهام الأجل وقد نقد (أجبر ربها) وكذا ما أشبهها (ببنائها واصلاحها) ويسقط له من الكراء ما يقابل أيام تعطيلها بالاصلاح أو يعوض أياماً (أو يرد الباقى) من الكراء (أن أهتفع) من البناء والاصلاح على كل قول من أقوال عقد الاجارة لزوال محل المنفعة المخصوص ، وأنما وجب الرد أذا أمتنع لأن الاصلاح والبناء في طاقته ، غوجب عليه الرد باتفاق أذا أمتنع منهما بخلاف العبد والدابة ، ففيهما الخلاف أذا مرضا أو ماتا لأن صحتهما ليست في طاقته ، غلا يرد مالكهما شيئا على ما مر" ، وأن أنهدم البعض فقط ولم تكن على المكترى مضرة فيه ولا نقص مصلحة لم يجبر على البناء ولا على رد الباقى ، وأن هدمت قبل الدخول فمن شاء منهما ترك الاجارة عند من يقول تلزم بالدخول وغيره قبل الدخول فمن شاء منهما ترك الاجارة عند من يقول تلزم بالدخول وغيره

وإن أتم "البناء بعد انقضاء السنة وجب الرد" لما فأت ، أو يتفقأ أن يسكنها بقيتها بعد البناء ، وقيل : نه السكنى لا الرد " إن أم يتفقأ عليه

أيضاً لزوال محل المنعة الذي عقد عليه بخصوصه .

(وأن أتم البفاء بعد انقضاء السفة) أو مع انتضائها ، وكذا ما عقدا هليه من مدد الكراء ، وكذا يحاسب بها تعطل به من الاصلاح داخل المدة. وقد دخل قبل الانهدام (وجب الرد للساغات) أي لكراء ما مات من السكني بالاتهدام 6 (أو يتفقا) بالنصب بأن مضمرة جوازاً عطفاً لمصدره على الاسم الماص ، وهو لفظ الرد ، أي وجب الرد أو الانفاق على (أن يسكنها بقيتها) أي بقية السنة وكذا غير السنة (بعد البناء) وقيل : له السكني) بعد البناء الذي مع انتضاء الأجل أو بعده (لا الرد) لما بقى (أن لم يتفقا عليه) أي على الرد وهكذا لو انهدهت بعد البناء والاصلاح ولو مراراً ، غالقول الأول له الرد ، شماء صاحب الدار أو أبي الا أن أتفقا مما على السكني ، والثاني بالعكس ، وهو أن له السكني شاء أو كره ، الا أن اتفق مع صاحبها بالرد ، ووجه الأول أن الكراء وقع على مدة مخصوصة في شيء مخصوص فها غات من المدة ماستلحاقه من وقت آخر عقدة اخرى ، ولا يجب على الانسان ان يعقد عقدة في ماله في الجملة ، ووجه الثاني انه نقد له وشرع في السكني ، وأن الفوات من المدة كفوات شيء من المال يجب غرم مثله اذا امكن المثل ، ولا يقال : عقد الاجارة كالبيع ، وما ينزل بالمبيع من ضمان مشتريه ، مكيفه يكون هذا من ضمان صاحب الدار ؟ لأنا نقول : الاجارة لم تشبه البيع من كل من وجه ، لأن المشبع لا يقوى قوة المشبعة به ، غاذلك يكون الضمان على مساحب الشيء في بعض المواضع ، وإن كان محل المنفعة يجري عليه معني

وإن لم يعيننا سنة تعين السكنى ، وإن لم ينقد فله ما سسكن ، ومن كرى داراً بمعلوم

البيع ، لأن الاجارة لا يقطع فيها النظر عن المنفعسة مطلقاً ، بل اذا أمكن تحصيلها من المحل ولو بعد ذلك لا يذهب مال المستأجر هدراً ، ولا يقال : كيف يدرك بعد خروج المدة بينهما ، مع ان شبه الاجارة بالبيع انها هو في تلك المدة غقط ؟ لانبًا نقول : انبا يدرك ذلك بعد الآجل لأنه يدرك عليها اصلاحها قبل الأجل ، فادراك الاصلاح بمنزلة ادراك السكنى ، فلذلك لم تفته السكني بفوات المدة ، وإن لم يدخل في البناء والاصلاح الا بعد تمسلم المسئة أو غيرها من المدد وقد وقع الهدم قبل التمام لم يكن له الا الرد أن لم يرضيا معا على السكنى ، وإذا لم يدخل في البناء والاصلاح قبل الانقضاء لم يدرك عليه المكترى ان يبنى ويصلح ولو على التول الثانى في كلام المصنف المكنه الدخول في البناء والاصلاح قبل التمام أم لم يمكنه ، تعمد ترك البنساء والاصلاح أم لم يتعمد ، طالبه المكترى قبل التمام الى البناء والاصلاح أم لم يطالبه ٤ (وان لم يعينا سفة) أو مدة بل أطلقا سنة من السنين أو شهرا من الشهور او نحو ذلك ، فانهدمت ثم بنى (تعيند) ست (السكنى) بعد البناء والاصلاح ، ويدرك عليه التعجيل للبناء والاسلاح بحسب الامكان بلا المسرار ، خان توانى أو أبى مع الامكان ولم يطق على الانتساف منه بالجسير على البناء والاصلاح جبر على الرد ان اراد المكترى ، ويتصور ذلك بأن يدخل في السكني أول سنة من السنين ثم تنهدم أو في وسط سنة ثم تنهدم أو نحو ذلك محاصله أن يبنى ويصلح ويتم عدد السينة من السنة الاخرى المسكنى ، وان هدمت أيضاً بعد البناء والاصلاح ، مكذلك ولو مراراً بعد أخرى ؛ الا أن تبين الاضرار بذلك للمكترى وأراد الرد غله ؛ (وأن لم ينقد فله) كراء (ما سكن) المكترى في مسألة تعيين السنة ، ومسألة عدم تعينها .

(ومن کری) ای اکری لغیره (دارا) او غیرها (بس) کراء (مصلوم

نقد شهرا معلوما ثم سافر مكتريها عنها بعد الدخول حتى انسلخ حسب عليه ، وقيل : في مكرى دابة لحرث أو طحن أو نحصوه

نقسد) نعت لكراء ، أو حال منه ، أو من ضميره في معلوم أن جعل بصيفة الفعل إ شهرا معلوما) متعلق بكرى ، أو أمّل من شهر أو أكثر (ثم سافر مكتريها) أو غاب (عنها بعد الدخول) أي دخولها بالسكني ان كان تد أكراها للسكني ، أو بالخزن أن اكتراها له أو بهما أن اكتراها لهما أو باحدهما أو اكتراها مطلقاً وشرط الدخول ليكون عقد الأجرة لازماً لوجود النقد والدخول في العمل وأن لم يدخلها منيه خلاف عقد الاجارة ، (حتى انسلخ) الشهر أو غيره مما كان بينهما أجلا ، أو رجع قبل انسلاخ المدة ولم يسكنها بعد الرجوع او حضر ولم يسافر ، لكنه لم يسكنها مثلا بعد ان سكنها بعض المدة ، (حسب عليه) الأجل كله ما سكن وما لم يسكن ، أو أراد حسب عليه الكراء كله أو أراد حسب عليه وقت سفره عنها ، كما يحسب عليه وقت عدم سغره والماصدق واحسد ، لأن ذلك جاء من قبله ، الا على قول بن قال : له الرجوع ولو دخل ونقد له غانه أن أشهد حين أراد السفر أو: الغيبة أو الترك غخرج منها أنه قد رجع عن الكراء ، وأعلم صاحبها بذلك ، فما له الا ما يقابل ما سكن ، وأن لم يعلمه مله الكراء تاما ، وقيل : له ما يقابل ما سكن من الكراء واجرة المثل لما بعد ، ولا يجد ذلك عند من قال : يلزم الاجارة بالدخول والنقد ولو اشهد معليه الكراء تاماً ، وان نقد ولم يدخل غلا يحسب عليه كراء ما لم يسكن عند مشترط الدخول ، ويحسب عند من لم يشترطه ، الا أن أشهد أنه نسخ العقد وأعلم صاحبها .

(وقيل في مكرى دابة لحرث أو طحن أو نحوه) من الأعمال أو للعميل

كذا يوما بدينار فذهب بها إلى بيته فحبسها أياما ولم يعمل - وربها لا يعلم بذلك - فله كراؤها في أيام الحبس بعدول ، ورجح ومنع منه

مطلقاً أو آلة لما يعمل بها (كذا يوماً) أو أقل أو أكثر (بديفار) أو أقل أو اكثر (فذهب بها) أو بذلك الشيء الذي اكترى (الني بيته) أو حيث شهاء (فحبسها) أو حبس ذلك الشيء (أياما) أو يوماً أو يومين أو شهراً أو أقل من ذلك أو أكثر (ولم يعمل ، وربها لا يعلم بذلك) المشار اليه بقوله : لم يعمل ، وهو أنه لا يعمل أي لم يعلم في تلك الأيام أنه تركها بلا عمل ال فله كراؤها في أيام المبس بعدول) لأنه منع تلك الدابة مثلا عن ربها ، وفي أيام العمل ان كان قد عمل قبل الحبس بلا عمل ما ينوبه من الكراء الأول ، (ورجيع) لأنه عطل صاحبها عن الانتفاع بها ، وقد اخذها على الكراء ، وأن كانت ألاجارة على ما اختير لا تلزم الا بالنقد والشروع ، وذلك لأنه في الحقيقة لم يدنع الأجرة وانها يعطى نظير منعها عن صاحبها بنظر أهل العدل ، وتسميته كراء تجو ز ، وان عمل بعد الحبس عله الكراء كله حبسها بلا عمل أو عمل بها ، لأن ذلك جاء من تبله بناء على أن عقد الاجارة لازم ولو بلا نقد ، ولإسبها قد قبض الدابة أو الشيء (ومنع منه) أي : وقال بعض : لا كراء مثال لصاحب الدابّة مثلا ، وكذلك الأول الأنه للعمل ، والعمل لم يكن ، ونسبه في « التاج » الى الاكثر ، وان علم ربها بذلك غلا كراء له ويعد راضياً بعدم الكراء لأنه علم وسكت ، وليس باتفاق كما قد يقال ، بل من يتول : بلزوم عقد الاجارة مطلقاً ولاسيما قد قبض ما به العمل يقول : ان له الكراء المعتود ، وأن نقسد الكراء ودخل المهل مله الكراء كله ، والفرق أن الدار لا تضر بالمكفى كمسا تضر الدابة بالعمل ٤ بل الدار نصلح بالسكني فوجب فيهسا العقد الأول لا تقويم العدول .

ومن استأجر عبده أو دابته لعمل مقصود إليه فوقع العطب بذلك ، وإن بهروب أو مرض ، وجب الرد إن نقد ، إلا ما ذكروا في كراء الأحمال موصلة كمستأجر آخر لحمل معلوم لآخر بمعاوم نقد فهو الكراء الوصل

(ومن استاجر عبده او دابته) او غيرهما مما يستأجر ﴿ لعمل مقصود الليه) محدود أو لعمل مقصود غير محدود وحد " بوقت أو لعمل مطلقاً بحسب الامكان وحد بوتت (فوقع العطب بذلك) أى فى ذلك الشيء المستأجر (وأن بهروب أو مرض) ان كان حيواناً كعبد ودابة ولاسيما بموت أو وقع العطب بانكسار أو بطلانه عن العمل بنساد أو وجه ما (وجب أأواد) رد الكراء كله أن لم يعمل شيئاً ورد ما يقابل ما لم يعمل أن عمل شيئاً (أن نقد) وأن لم ينقد لم يتصور الرد لعدم ما يرد ، بل حينئذ لا يطالب المكترى بالكراء كما يرد م لو تبضه ، (الا ما ذكروا في كراء الأحمال موصلة) بالنصب على الحال المتدرة (ك) انسان (مستاهر) انسانا (آخر لحمل) شيء (معلوم لـ) سمعلوم (آخس) ای لمرضع معملوم کسا علم الشیء (بس) کراء (معملوم نقد فس) هذا الكراء (هو الكراء الموصل) أى الذى يجب أن يوسل ، وأو ماتت الدابة لأنه لم يعقد الكراء على تلك الدابة خصوصاً ، بل عقده على ذسة الأجير غيوصله بأى دابة شماء ، حتى أن شماء وصله على ظهره أن أمكن ، وأو حضرت الدابة حين العتد مان حضورها لا يخرج الكراء عن كونه موصلا ، الا ان قال الكرى لك هذه الدابة ، او قال : احمل على هذه الدابة بكذا ونحسو ذلك من الفاظ تخصيصها ، بل لو قال أيضا : على هذه الدابة أو نحو ذلك من الفاظ التخصيص ، وقال مع ذلك انه كراء موصل لكان أيضاً موصلا لأن موله : موسل بمنزلة موله : ان ماتت هذه الدابة أو عطبت أو منع منها مانع ولا يكون إلا بعد نقد ، وعلى رب الدابة الإيصال ، وأن هربت أو ماتت أو سرقت وهو المكرى نفسه ، ، ، ،

موسسِّله على غيرها ولو على ظهرك .

وهاصل الكراء الموصل ان الحمل مضمون في ذمة الأجير ، يحمل كيف شاء بلا مضرة تلحق المستأجر ، غلا يبطل بموت دابة ، ولذلك تال : كمستأجر آخر ولم يتل : دابة آخر (و) لكن (لا يكون) الكراء الموصل (الا بعد نقد) غلو لم ينقد لم يكن الكراء موصلا ولو وصفاه بأنه موصل ، فيكسون فيسه الخلاف متى يلزم عقد الاجارة وتتفرع عليه الأحكام ، واذا كان في ذمة الأجير شيء فعقد صاحبه الكراء معه به فهو كراء منتود في جميع المسائل التي يذكر فيها النقيد .

(وعلى رب الدابة الايصال) في الكراء الموصل (وان هربت او ماتفت او سرقت) أو غصبت أو عطبت أو منع من الحمل بها مانع (و) ذلك لأنسه (هو المكرى) بضم الجيم وفتح الراء (نفسه) لا خصوص دابته الحاضرة أن حضرت العقد ، فالاجارة في الكراء الموصل منعقدة لازمة ولو لم يشرع في العمل ، لأن الحمل مضمون في الذمة فيكون الكراء بمنزلة رأس مال السلم ، أو رأس مال النقد ، والعمل مضمون بمنزلة المسلم فيه ، فيضاف تاعدة الاجارة من عدم اللزوم الا بالشروع والنقد جميعاً على ما اختير ، ولذلك قال المصنف كالشيخ : الا ما ذكروا في كراء الأحمال موصلة بالاستثناء ، ويحتمل أن اللزيم بعد الشروع فلا يخرج من القاعدة والله أعلم ، قاله أبو عبد الله محمد بن عمرو ابن أبي سنة .

واقول: الكراء الموصل يلزم بالعقد عند بعض ، وقيل: بالتقاء العرا ، وقيل: بالسير ولو قليلا ، ولا يختص الكراء الموصل بالدابة ، بل السفينة وسائر المراكب البحرية والبرية كذلك ، بل الكراء الموصل يجوز تصويره والحكم بحكمه في أعمال الاجارات كلها الحمل وغيره من أعمال الدابة والمركب وغيرهما أذ قالا: أنه مضمون في الذمة ، أو مثل هذه العبارة ونقسد الكراء والله أعلم .

(وترد) الأنسياء المكراة او الملجور بها ولو في الكراء الموصل ولاسيما في غيره ، ووجه الرد في الموصل مع أنه ان تعطلت الدابة مثلا أحضر أخرى أنه يكره صاحب المسأل طول المدة وسائر الآمات في ذلك (يعيب كبيع) اذا صسح أن العيب من المكرى الا أن يشاء المكترى فيثبت على الاجارة بلا نقص ما يقابل العيب من الكراء غله الثبوت عليها ويعطى الكراء تاما ، واذا عمل بعد العلم بالعيب لزمه ، ولا أرش ، وكذا أذا صدر منه دال الرضى ، وقيل : أذا كان الخيار لاحد المتقابلين كان أيضاً للأخر غلا تثبت العقدة أذ لم يرضها أحدهما ، وقيل : عقدة الكراء ثابتة ، وينقص من الكراء ما يقابل العيب ، وعلى هذا القول يدرك الأرثش ، ولو عمل بعد العلم أو صدر منه ما يدل على الرضى ما لم يصرح بأنه ترك الأرش ، وقد تقدمت العيوب في البيوع ، فالعيوب هنا العيوب هنا الميوب هنالك .

(فيعاب مسكن ان كان به سوس) كالأرض أو كان يسو س نيه الطعام ، (أو سكنه مجدوم قبل أو كان قريباً منه في الوقت) أي في المدة التي جعلوها

أو دابة" إن ركبها ، وثوب" لبسه قبل ، وطعام" صنعه ، وكذا الأبرس ومحل الكراء إن ريب ، وإن استحقت دارا أو دابة أو عبد من مستأجر قبل التمام وقد · · · · · · · · · · · · · ·

مدة الكراء ، او يسكن قريباً منه ولو يوماً او أقل ، يعنى ان القرب عيب ان كان حال الكراء وان كان قبل وانقطع غليس بعيب (أو) يعاب (دابة أن ركبها) مجذوم (قبل ، وطعام صنعه) أو طحنه (كبها) مجذوم (قبل ، وطعام صنعه) أو طحنه (وكذا الأبرص) ان سكن المسكن قبل أو كان قريباً منه في الوقت ، أو ركب دابة أو لبس ثوباً أو صنع طعاماً أو طحنه ، وكلامه صريح في أن البرص معدد ، وذلك باذن الله ، وذكر الطعام منظور غيه الى كون الطعام أجرة للأجير أو مستأجراً على ملابسته بحمل أو اصلاح أو نحو ذلك من المباشرة ، وكذا كل ما باشره مجذوم أو أبرص .

والحاصل انه صبح ان المكرى معيب من عند مكريه أو الماخوذ أجرة معيب كذلك ، فالحكم الرد" ، أو رد النتص ، وجميع ما ذكره يصبح أن يكون مستاجراً على عمله أو عمل فيه وأن يكون أجرة .

(ومحل الكراء ان ريب) بانه ماخوذ غصبا او سرقة او غررا أو بربا او على معصية او على طاعة ان اعترف صاحب الشيء له بانه مريب أو بين وجه الربية ، ويعطى للمكرى كراء الماضى -

(وان استحقت دار" او دابة او عبد) او ثوب او شيء ما من الأشياء التي اتكرى (من مستاجر قبل التمام) تمام اجل الكراء متطقان باستحقت (وقد

نقد وجب رد الباقى بالحساب لا بالماضى في الحكم ، ولا يدرك السنحق على مستأجر كراء ما سكن فيها أو استعمل فيه أيضا

نقد) الكراء (وجب) على المكرى (ردّ الباقى) من الكراء او المستاجر المكترى (بالحساب) ، يحسب كم بقى من الأجل غيرد له ما يقسابله من الكراء ، ويحسب لنفسه فى الحكم ما يقابل ما مضى كما قال ، (لا الماضى) من الكراء بمضى ما يقابله من الأجل ، فأن المكرى يحبسه لنفسه (فى الحكم) ، وأما غيما بينه وبين الله ، فأنه يلزمه أن يرده الى المكترى أيضاً ، لأن العقسدة باطلة ، وأذا بطلت فأن الثمن يرجع الى من خرج من يده ، كمن غصب شيئا فباعه فأنه يرد الثمن للمشترى ، وأن لم يستحق الشيء الا بعد تمام المده لم يدرك فى الحكم المكترى على المكرى رد شيء .

(ولا يدرك المستحق على مستنجر) بكسر الجيم وهو المكترى (كراء ما سكن فيها) اى في الدار (او) كراء ما (استعمل) من دابة أو عبد أو غير ذلك (فيه) أي في الحكم (ايضاً) ، ويدركه فيما بينه وبين الله عليه ، وكذلك لا يدرك المستاجر المكترى على المكرى رد ما وصله من الكراء مما قابل ما مضى من الأجل في الحكم ، ولا يقال : هذا لا يتوهم فلا يحسن التعرض له فحينئذ يقرأ قول الشيخ ولا يدرك عليه رد الذي ينوب ما مضى الخ ، بالبناء للمفعول والفاعل المحذوف هو المستحق أو بالبناء للفاعل الذي هو المستحق ، لانتا نقول : يتوهم أن المكترى يطالب المكرى بالرد لظهور أن الشيء ليس ملكا للمكرى فيحالل المكترى المستحق أو يعطيه كراء المثل فيحسن أن يقرأ بالبناء للمفعول والفاعل المحذوف عام للمستحق أو المكترى ولا يدرك المستحق ولا المكترى على المكرى الرد للساخي من الأجل في الحكم ، ويدرك المستحق ولا المكترى على المكرى الرد للسا فيما بينهما وبين الله فان المكترى يدرك على المكرى رد

وإن لم ينقد دفع كراء ما انتفع به مكتر فيسة أيفسا لا لمستحقه ..

ما وصله ولا يعطيه ما لم يصله ولو انتفع حتى تم" الأجل لأن الشيء ليس له : ويدرك المستحق عليه كراء مثل ما استحقه لا ما اكراه به او مثله ، سواء أستويا أو كان أحدهما أكثر لأن عقدهما باطل في نئس الأمر فلا اعتداد به ، بل يرجع الى كراء المثل ، وله أن يغرم المكرى أو المكترى فيما بينه وبين الله ، غان غرمه المكرى فلا شيء على المكترى لرب الشيء لأنه قد أخذ عناء شيئه ، ولا للمكرى لأنه هو الذي ضيع مال نفسه باكراء مال الناس لغيره ، خوصل بذلك الى الخسارة ، والظالم احق أن يحمل عليه وأن لم يكن المكرى ظالماً في اكرائه مانه يضمن فيما بينه وبين الله كراء المثل ، ويرجع على المكترى بما أعطى لأنه انتفع ، وأن غرم المكترى في عناء المثل وكان المكرى ظالماً رجع المكترى على المكرى لأنه معذور ، ولأن الظالم أحق أن يحمل عليه ، وان لم يكن ظالماً فلا يرجع عليه ، وانها لم يدرك المستحق على احدهما في الحكم لأن الشيء المستحق يرجع لصاحبه كما خرج من يده ، وقد مر" أن غلة الشيء المستحق لصاحبه نيما بينه وبين الله ، وأما في الحكم فيهسكها المشتري المستحق منه لأن الشيء المستحق لم يستحقه صاحبه الا في الوقت الذي استحقه فيه من يد المشترى لأنه لا يخرج من بد المسترى الا كما دخل ، ولعلهم اعتبروا في ذلك ظاهر قوله على : « الخراج بالضمان » ١١١) (وان لم ينقد دفع كراء ما انتفع به مكتر) الى المكرئ تنازع نيه دفع وانتفع (غيه) اى في الحكم (أيضاً لا لمستحقه) ، وأما نيما بينه وبين الله مانه يدممه

⁽۱) تقدم ذکره ،

لمستحقه وقيل: والذي يظهر انه اذا لم ينقد غانه يدفع كراء المثل المستحق اذا كان المكرى غاصباً ، كمسالة راعى الغنم المتقدمة اذا خرجت الغنم حراماً حيث يدفعها لاصحابها لا للفاصب ، وليس ذلك ، اظهور عدم مساواة الشيء لمكراه اذ الشيء المستحق استحق بذاته غلا يرد الا الى مستحقه يوم استحق ، واما غلته فقد مضت قبل استحقاته والله اعلم .

باب

نسمن الأجبي إن° تعدى اتفاقا · · ·

يفي

في نصمان" الاجير والكتري

(مُعمون الأجير) اراد به ما يَضَبَل المكترى على طريق عبوم المجاز لا بطريق استعبال الكلمة في معنيها ، وأيضا أن الأجير والمكترى كليهما بمعنى واهسد وهو الذى في يده مال غيره على أجر معلوم للعبل ، ويدل لذلك الشمول توله : أو اكترى بيتا شمرا النح (أن تعدى اتفاقا) .

قال بعض المخالفين : يد المكترى على الدابة والثوب يد الماتة مدة الاجارة وكذا بعدها في الاصبح استصحاباً لمساكان ، وبهذا قال ابو حنيفة : والثاني بضمن وبه قال مالك كالمستعبر ا ه .

وفي توانين الأحكام الشرعية، : من اكترى عراضاً أو دابة لم يضمنما الا

- ۲٤١ -(م ۱٦ - النيل ج ١١/١)

بالتعدى لأن يده يد أمانة بخلاف الصانع فانه بضمن ما غاب عنه اذا كان الد نصب نفسه للناس ولو عمل بلا أجر ، وقال أبو حنيفة : لا يضمن من عمل بلا أجر ، وللشافعي في ضمان الصناع قولان ، ولا ضمان أن قامت بينة الناف ، واختلفوا هل له الأجرة أن تلف بعد نمام العمل ؟ ويضمن كل ما جاء على يده من حرق أو كسر أو قطع أذا عمله ، ولا يضمن ما لم يعمله كحرق الثوب في قدر الصباغ ، والخبز في الفرن ، وتتويم السيوف الا أن تعدى ، ومن ذلك الطبيب والخنسان والبيطار وقالع الضرس والحجام لا ضمان عليهم أن لم يتعدوا ، وأن أخطأوا فعلى العاقلة ، ولا نسمان على صاحب السفينة المي حنيفة ا ه .

(وان بتضييعه لمستاجر عليه حتى هلك) مات ، أو حتى نساع منه جز ، أو منفعة كقطع عضو أو بطلان نفعه وكانكساره (أو تلف) نسد أو نمات هو أو المنفعة (بتدليسه في العمل) وسواء في ذلك الحيوان وغيره ، ويختص الموت بالحيوان ، ومثله النبات ، وذلك مثل أن يستاجر على رعى غنم غينام عنها الا أن غلبه النوم على عصاه ، أو يولى عنها وجهه فتتلف بالهروب ، أو ياكل الذئب منها أو يجرحها ، أو يعطى الأجرة على عمل باب من خشعب فيكسر الخشب لمعدم اتقائه العمل بأن ضرب بشدة نوق ما يصلح أو يعمل بالة نكسره .

(أو أكترى) عطف على تعدى عطف خاص على عام ، لكن باعدبار سكتى الخسعف مجاوزة الحد ، فانهما من التعدى وهما تلف نفع (بيناً) أو داراً أو مسكناً (شهراً) أو أقل أو أكثر (فسكنه) أو خزن فيسه أو اكتراه للخزن (فسهنه) وهو شهران ، أو ضعف تلك المدة التي هي أقل من الشهر أو

او دابة احمل معلوم او الكان معين فجاوزه ، فقيل: ازمه كراء ما اتفقا عليه ، وضمنها في الزائد بلاكراء مطلقا ، وقيل: • • • • •

اكثر منه أو سبكن أو خزن أكثر من الضعف أو أقل ، ومثال تلف البيت أن يسكنه موق المدة مينكسر خشبه او تجصيصه او شيء منه به بعد المدة (او دابة لحمل) شيء (معلوم) الى معلوم غدمل اكثر الى المعلوم (أو) دابة (1) لحمل مطلقاً مدة معلومة الى (مكان معين فجاوزه) أى جاوز المكان أو الزمسان ، وأذا شعل تلك المجاوزة (فقيل) أي قال عبد الله بن عبد العزيز : ال لزمه كراء ما اتفقا عليه ، وضمنها) كلها أن عطبت كلها ، أو بعضها أن عطب بعضها ، وقبل المجاوزة هي في يده كامانة ، وبعد المجاوزة كانت في ذمته (في الزائد) اى كانت في ضماته ، فيما زاد على المكان المعيّن ، فان عطبت فيه فعليه قيمة عطبها ، ولا شيء عليه أن لم تعطب كما قال (بلا كراء) على الزائد ﴿ مطلقاً ﴾ أي عطبت أم لم تعطب ، ولزمه الضمان عند أبن عبد العزيز ، وأو لزسه كراء المثل على الزائد والضمان لاجتمع عليه اأضمان والكراء وهما متنافيان ، لأن الكراء يناسب انها ليست في ضمانه اذ لو كانت في ضمانه كملك الإنسان مانه في ضمان الانسان ان ضاع عليه لم يازيه الكراء ، بل يكون الخراج بالضمان ، وكونها في ضمائه يقتضى أن لا كراء عليه ، ويجاب بأن كلاً من الزيادة والعطب من عمله غيلزمانه معا أن عطبت كالكراء الأول كما هو تنول أبي عبيدة ، وكذا يقال أيضاً في تنول الربيع الآتي غانه أيضاً يتول : لا يجتمع الضمان والأجر ، لكنه أراد الضمان بالفعل بأن تعطب فيعطى قيمة العطب ، وأراد ابن عبد العزيز بالضمان دخول الدابة في ضمانه وأنها ليسبت كالأمانة .

(وقيل) أي قال الربيع ومشايخ من اصحابنا الحضرميين ومحمد بن سلمة

المدنى رحبهم الله : لزمه كراء ما اتفتا عليه نفسه ، و (كراءه) اى كراء الزائد اى العناء الذى يقدره العدول على العبل الزائد ، سماه كراء لشبهه ، (ايضا أن سلمت ، وضهفها) دون كراء الزائد (أن عطيت) في الزائد فيعطى قيمة عطبها وكراء ما اتفقا عليه دون الزائد كما مر " ، لانهم قد الزموه ضمان عطب الدابة كانها ملكه ، فكان ذلك كما يقال : الخراج بالضمان ، ويجاب : بان العمل والعطب جبيعا من عمله ، غلزم الكراء على الزيادة وقيمة العطب ، كما هو قول ابى عبيدة (بلا كراء) ما زاد .

(وقيل) اى قال ابو عبيدة رحبه الله : لزمه كراء ما اتفتا عليه مطلقا وتيمة عطبها ان عطبت ، و (كراؤه) اى كراء الزائد بتقدير العدول (ايضا مطلقا) عطبت ام لم تعطب ، قال له محبد بن سلمة : من اين ا غقال : من حيث لا تعلم ، يعنى — والله اعلم — من حيث ان كراء ما اتفقوا عليه لزمه بعبله كما اتفقوا ، وكراء الزائد لزمه بعبله بمال الناس ، ومال المسلم لا يحل الا باذنه او بارث او نحو ذلك ، والعطب انها جاء بعد ما لزمه كراء الزائد غلزمه تيمة العطب بعدما الشغلت ذمته بالعمل الزائد ، فكان كمن اكترى دابة غلزمه تيمة العطب بعدما الشنفات ذمته بالعمل الزائد ، فكان كمن اكترى دابة غمل بها ما اتفقا عليه ثم زاد ثم قتلها ، وكمن لزمته حدود ثم لزمه التتل غانه يخرج منه الحدود واحد بعد واحد ثم يقتل ، ولا يقتصر على قتله على السحيح ، وكمن قتل رجلين وله مال فأراد أولياء أحد الرجلين الدية ، وأراد أولياء الآخر القتل ، فانه يقدم الاعطاء ثم يقتل ولو أمكن أن يعطوها اولياءه أولياء الاحد تقارن أسبابه ومقدماته العمل بعد قتله ، ولا يقال : أن العطب في مسالتنا قد تقارن أسبابه ومقدماته العمل بعد قتله ، ولا يقال : أن العطب في مسالتنا قد تقارن أسبابه ومقدماته العمل العمل العمل العمل العملة العمل العملة العمل العملة العمل العملة العلى العملة العملة العملة العملة العملة العملة العملة العملة المناء العملة الع

ومن اکتری دابسة لحمل همین فزاد فعطبت ، فهل یضون قیمتها

الزائد ثم يكون بعد ، فلياخذ حينئذ اما قيمة العطب واما الكرااء الزائد ، وقيمة العطب أوالى لانتا نقول : مقارنتها لا تزيل الكراء الزائد ولا قيمة العطب عنه ، لأن العطب كان به مكيف يزاح عنه ضمانه ؟ والعمل الزائد انتفاع بمال الناس ، غكيف يسامح في العقاء ؟ وقول الربيع ، وقول ابن عبد العزيز مجتمعان فيما اذا عطبت ، غانهما جميعاً يقولان : يلزمه العطب فقط دون عناء الزيادة ، ويفترقان في عناء الزيادة اذا لم تعطب ، الزمه الربيع دون ابن عبد العزيز ، واجتمع أبو عبيدة معهما في ضمان العطب باعطاء قيمته ، ومع الربيع وحده في ضمان عناء الزيادة اان لم تعطب ، وقال الشامعي : يلزمه كراء المثل في الزيادة على كل حال ، وإما الضمان غقال : أن كان صاحبها معها ضمن قسط الزيادة نقط مؤاخذة له بقدر الجناية ، لأنها تلغت عنهما معا ، وأن لم يكن معها صاحبها ضمنها كلها لانه غاصب بحمل الزيادة ، والسفينة في ذلك كالدابة وكذا سائر آلات العمل وجميع ما يكرى ، مان في ذلك الاتوال الثلاثة ، حتى الدار اذا اكتراها لمدة غزاد مانهدمت بزيادته لا بغيرها ، وأن انهدمت بأمر غير زيادته غلا يضبن انهدامها ، وكذا سائن الاصول المكراة ، وأما غسير الأصول مائه ضابن له ولو مسد بلا زيادة منه لانه أمسكه كما لا يحل ، واذا كانت عطبت بحيث لا تصلح لما هي له من العبل مالخيار لصاحبها ان شاء أخذها وما نتص بالعطب ، وأن شاء أخذها المعطب وأعطى قيمتها صحيحة .

(ومن اكترى دابة لحمل معين فزاد) على الحمل (فعطبت) بسبب الحمل المجتمع عليها المعين والمزيد (فهل يضمن قيمة) عطب (ها بحساب ما زاد) من الحمل ، مثل أن يكتريها لحمل عشر ويبات غيدمل عليها خمس عشر ويبة منهن المعمن ثلثها ، وأن اكتراها لعشر محمل عشرين مسات ضمن

وعليه الكراء تأما إن بلغت المحل أو جملتها بلا كراء ، أو هما معا ؟ أعوال

مصفها ، وأن اكترى لحمل ثمان محمل عشرا ضمن حمدا ، وهكذا يجمع ما زاد على ما عقد عليه ، فينظر كم يكون ما زاد في مجموع العدد ، وكذا ان عطبت بلا موت مانه يضمن قيمة عطبها بحساب ما زاد ، مثل ان تنكسر ميقو"م بكسرها ، مان زاد ما يكون اذا عد مع ما اتفقا عايه ثلثاً ضمن ثلث تيهية الكسر وهكذا ، واذا ماتت وكان لمالكها نفع منها بعد موتها كلحهها واجزائها اذا خيف عليها نذبحت أو نحرت نقص ذلك مما يلزم الذي زاد ، وعلى هــذا ينتص أبدا عندى قيمة جلدها غي مدبوغ اذا ماتت بلا زكاة الا عناء سلخه (وعليه الكراء) المعتود (تاما أن بلغت المحل) وقد عطبت تبله وماتت عنده أو بلغته معطبت ، أو عطبت بعد وقت البلوغ بالحمل ، ولا ينقص له ما ماليل ضبائه بحساب ما زاد ، وان عطبت قبل المحل وماتت قبله نقص له س الكراء ما بقى ولزمته قيمة عطبها بحساب ما زاد على حد ما مر " ، وان زاد عبلغت المحل عبشى بها حاملا بعد المحل وعطبت قبل الحمل او بعده او عنده أو ماتت نفيه هده الاتوال الثلاثة التي شرع المصنف فيها باعتبار زيادة الحمل ، وقول أبى عبيدة وقول الربيع وقول ابن عبد العزيز وقول الشائعي باعتبار مجاوزة المحل وكذا ان جاوز الزمان ، (أو) يضمن (جملتها) ان مالت على حد ما مر" ، وكراء ما اتفقا عليه (بلا كراء) كراء ما زاد من حمل ، وأما كراء ما اتفقا عليه فانه يلزمه أيضا (أو) يضمد (هما معا) كراء ما زاد وجملتها اذا ماتت كما ضمن كراء ما اتفتا عليه (اقوال) اسمعها الأول عادهم ، لأن العطب جاء من حمل ما عيسٌن وما لم يعيسٌن جميعاً ، وما عيسٌن قد أبيح لمه بالكراء المعتود اولا ، ولا ضمان به لو انفرد به عن الزيادة ، والكراء الأول

وأما الضمان لمكان المصلحة وحفظ المال فقيل: الحامل والعامل بينيه ضامنان لما هلك بهما مد

خان لأجل الحمل ، والحمل قد وقع ، واما كرااء ما زاد غلا يلزم في القسول الأول لانه لم يعقد عليه وكان به العطب مع الحمل المعين وقد الزم قيسة العطب ، ووجه القول الثاني أن العطب جاء كله مما زاد ، لأن المضرة التي كانت بالحمل المعين كانت بزيادة ما زاد ، غما تأثر بثقله وبتثقيله المعين وهو شبيه بمن حمل على دابة حديدا أو حجراً لا يضرها ، ولما زاد عليه حمال شيء عليها ضياق على الحجر والحديد نجرح الدابة أو ادخله بطنها لثقل ما زاد عليه من نوق الحجر أو الحديد ، وضمانها كلها يصيرها كانها في ضمانه ، وأما يكون لها ضمان واحد ، وأما الكراء المعتود نشيء متفق عليه نبها ببنهما على الحمل ، وقد حصل الحمل وثبت .

والتول الثالث عندى اصح ، ووجهه في الكراء المعتود عليه ما ذكرته في القولين الأولين ، وفي ضمانها كلها ما ذكرته في ضمانها كلها في القول الثاني ، وفي ضمان كراء الزائد ساعني عناء الزائد سان حمل الزائد انتفاع بمال الناس بلا أمر منهم غلا يهدر ، وقيل : أن أنسد الشيء بزيادة عمل أو حمل نسبفه ولم يضبنه بالكراء المتفق عليه ولا الزائد أن كان الشيء مما لا يستعمل بالكراء ، وما تقدم كله أنما هو نيما يعمل به وذكر مقابله بتوله : (واما المضمان بالكراء ، وما تقدم كله أنما هو نيما يعمل به وذكر مقابله بقوله : (واما المضمان ملي رأسمه أو عاتقه أو ظهره أو بين يديه أو غير ذلك ، (والعامل بيديه) ملي رأسمه أو عاتقه أو ظهره أو بين يديه أو غير ذلك ، (والعامل بيديه) من يعمل بيده ، وكذا من يعمل برجله أو بشيء من جسده ، واقتصر على اليد لانها الغالب (ضامنان) ولو لم يحدثا أو بشيء من جسده ، واقتصر على اليد لانها الغالب (ضامنان) ولو أم يحدثا أو يضيعا (لمساهلك) بالحمل والعمل المنهومين من الحامل والعامل أو بالحامل والعمل ، وشمل ذلك ما هلك

فما سقط لحامل او عش به او وقع فهلك ضمنه ، وكذا رب الدابة وقيل : لزم المامل بيده ، لا الحامل ولو على دابته بكراء إلا إن احدث او ضيعً ،

بالرغع الى رأسه أو عاتته ونحوهما ، وما هلك بالوضع وما هلك في حال كونه محبولا بالستوط منه أو غيره كبصادية حائط أو خشبة أو غيرها فيتضرر بها المحبول ، وقد ذكر بعض ذلك في قوله : (فها سقط لحايل أو عثر به أو وقع) الحايل به (فهاك) المحبول كله أو بعضه أو بعض منفعة (ضهفه ، وكذا رب الدابة) يضبن كضمان الحايل على جسده ، وكذا سائر المراكب البرية ، وسيتكلم على السفينة ، وأن هربت الدابة فأفسدت في محبولها ضمنه ، وهو داخل في كلام المصنف ، ولا يزاح عنه الضبان بحديث : « جرح المعجماء جبار » (١) لأن الحمل قد عقد عليه الكراء وكان في ضمانه فلا يحيل على جرحها ، ويدل لهذا التول قوله على : « من أخذ الأجرة على شيء لزبه غلى جرحها ، ويدل لهذا التول قوله على ألى شبول الحديث له ، والا نقد عقد على الأجرة فكان فتحت فلا أشكال في شبول الحديث له ، والا نقد عقد على الأجرة فكانه تبضها ، وأنه كان ذلك الشيء في يده لنفع له فكان في ضمانه كضمان البائع ما بيده من ثبن والمستوى وهو ضامن على قول : ولو كان ضمانه المستأجر في النفع ، وأنه كالستعير وهو ضامن على قول : ولو كان ضمانه اتوى من ضمان الأجير لأن العارية في يده لنفعه وحده .

(وقيل : الزم) الضمان (العامل بيده ، لا الحامل واو على دابته يكراء) الأوالى استاط توله بكراء لانه معلوم من المتام والكلام مبنى عليه (الا ان الحدث) تعدية (أو ضيع) حفظاً أو توثقاً ، ووجه هذا التول أن العامل بيده

⁽۱) رواه البيهتي .

⁽۲) رواه أبو داود والنسائي .

وقيل: لا لزوم إلا بإحداث أو تضييع بيد ٢٠٠٠ ٠٠٠

يكون الفساد بعبل يده غكان أو الى بالضمان ، بخلاف الحامل غلا ضمان عليه الا ان ضيت أو أحدث ، وأن غسد الشيء بغير عبل يده غلا ضمان عليه الا أن ضيت أو أحدث وهو في يده كالأمانة أذا لم يحدث أو يضيع ولم يفسد بعبل يسده ، والحامل كالمستاجر قوته غما عليه الا ما قويت عليه ، غلا غوم عليه أن لم يضيع أو يحدث .

وقد ذكر الشيخ في أواخر هذا الباب هذه العلة التي ظهرت لي اذ قال : وكل ما تلف في أيدى الأجراء مما أتى على أيديهم من كسر أو حرق أو قطع في المسنوع فهم له ضامنون ، لأنهم الذين أنسدوه بأيديهم ، والخطسا في الأموال لا يزيل الضمان ا ه .

وفى « التساج » : للحامل عناء ما سار حتى انكسر ما حمل سوليس كالعامل بيده — وان ضيع غرم واخذ كراء ما حمل ، وتيل : انه ماهون يالمنكسر ان حمله بكراء حتى يصح له ما يعذر به كمصادمة الدواب عند تزاحمها في الطريق والبروك والنهوض ا ه . والذي عندي ان المزاحمة لا تكون لسه مذرا الا" ان خرجت الدابة عن طاقته ، فان" فعل العجماء جبار .

(وقيل: لا أزوم) ضمان على العامل بيده ولا على الحامل (الا باحداث او تضييع بيد) وبه قال مالك ، وعبارة بعضهم: اذا كريت حمالا يحمل لى متاعى أو دهنى الى موضع فعثرت الدابة وانكسرت القوارير فذهب الدأهن او انتطعت الحبال فسقط المتاع ففسد ، قال مالك : لا يكون على المكترى ضمان الا أن يكون غر" من عثار أو غر" من الحبال التى ربط بها .

ويرجسه هذا القول تنزيل مسا بيده بالاجارة منزلة الامانة

ولا يضمن آخذ" بحفظ ، كراع أو راقب إلا إن ضيع ، وقيل : الرأعي شامن لما هلك من مرعية لا بغالب ولما أفسده مرعيه ، ولا يضمن إن غلبه نوم مع اتكائه على عصاه ، وقيل : لا يضمن الأجير الخاص وهو الواجر نفسه مدة همينة ، وضمن

ولو كان له ميه نفع دون الأمانة ، لأن صاحبه جعله بيده برضاه وتبضه هو على أن ملك صاحبه باق عليه ، وأنه في يده كالمسترك والوكيل ، ولا ضمان عليها بلا تضييع وأنه أمينا غيه (ولا يضمن آخذ) لشيء يؤجر عليه (بحفظ كراع أو راقب) على مال أو ناس وشائف (ألا أن ضيع) كاستدبار ونوم وقمود أو اضطجاع راعيا أو راقبا ، وتعبد نوم على عصاه ولو واقفا مستقبلا الغنم ، (وقيل : الراعي ضامن لما هلك من مرعيته) بفتح اليم وتشديد الداء ولو لم يضيع ، وعلى هذا اقتصر المصنف كالشيخ ، كانه المختار عندهما ، وعبارة المصنف تبل الفصل بتليل : والبالغ ضامن أن استرعي بكراء (لا به) أمر (غالف) كاسد وعدو وسيال بلا تفريط وموت ، (و) ضامن (لما أهسده مرعيه) من زرع النساس وشجرهم ونظهم ونباتهم المختص بهم وغير ذلك من أموالهم ، (ولا يضمن ربه (أن غلبه نوم مع اتكانه على عصاه) واتنا مستقبلا لرعيته ، منه بل يضمن ربه (أن غلبه نوم مع اتكانه على عصاه) واتنا مستقبلا لرعيته ، منه بل يضمن ربه (ان غلبه نوم عليها ولو نائها مستقبلا ، وان غلبه نوم عليها تاعدا متكانا عليها مستقبلا ، وان غلبه نوم عليها تاعدا متكانا عليها مستقبلا ، وان غلبه نوم عليها تاعدا متكانا عليها مستقبلا ، وان غلبه نوم عليها تاعدا متكانا عليها مستقبلا ، وان غلبه نوم عليها تاعدا متكانا عليها مستقبلا ، وان غلبه نوم عليها تاعدا متكانا عليها مستقبلا ، وان غلبه نوم عليها تاعدا متكانا عليها مستقبلا ، وان غلبه نوم عليها تاعدا متكانا عليها مستقبلا ، وان غلبه نوم عليها تاعدا متكانا عليها مستقبلا ، وان غلبه نوم عليها تاعدا متكانا عليها مستقبلا ، وان غلبه نوم عليها تاعدا متكانا عليها بالمستقبلا ، وان غلبه نوم عليها تاعدا متكانا عليها بالمنانه تولان .

(وقيل: لا يضون الأجير الخاص) ما نسد من مرعيته او من غيره ممسا استؤجر عليه ، ولا ما انسده ذلك بعثور او غيره مما يضمن غيره ما لم يتعبد ، (وهو المؤاجر نفسه مدة) محدودة (معينة وضمن) الأجير الخاص المؤاجر

المشترك الملتزم عملا بذمته ، وقيل: إنه لا يضعن الأجير الكائن بدار. أحد يخدم ويعمل ، وضعن الذي لم يكن فيها ، · · · · · ·

نفسه مدة غير معينة كمستاجر على عمل سنة ما من السنين ، والأجسير (المشترك الملتزم عملا) مخصوصاً محدوداً (بذهته) كحمل هذا الشعير وحصد هذا الزرع ويجوز ادخال الأجير المؤاجر نفسه مدة غير محدودة في الأجير المشترك ، بل هذا أو لى لعبومه لانهما مشترك نيهما بين الناس لجواز أن يؤاجرا أنفسهما لغيره من الناس ، بخلاف من آجر نفسه في هذه المدة المعينة عمله لا يؤاجرها لغيره وهو مختص به .

وقال قوم: المسترك من قيل له: اعمل حيث شئت ، والمنفرد من عيل له العمل وموضعه ، وقال الوراتى : قال ابو حنيفة : لا يضمن من عمل بغير أجر ولا الخاص ، ويضمن المشترك ، ومن عمل باجر ، والخاص عندهم هو الذى يعمل فى منزل المستاجر ، وقيل : هو الذى لم ينتصب الناس (و) يدل على تفسير المشترك والخاص بما ذكره المصنف ما (قيل) فى « الاثر » عن الربيع بن حبيب رضى الله عنه (أنه يضمن الأجير الكائن بدار احد) أو محله إلا يخدم ويعمل) خدمة مخصوصة أو عملا مخصوصاً أو خدمة عامة وعملا عاما مأن هذا خاص ، ومثله من استؤجرت قوته كلها أو فى عمل مخصوص لمدة معينة على أن يشتغل بذلك العمل وحده فى تلك المدة ، (وضمن الذى لم يكن معينة على أن يشتغل بذلك العمل وحده فى تلك المدة ، (وضمن الذى لم يكن عمل فى ذمته لمدة محدودة غير معينة ، أو على عمل محدود فى نفسه بلا حسد غيران ، غلو استؤجر على عمل فى غير الدار أو المحل فى مدة معينة لعمل غير محدود بكمية لكان خاصاً ، ويحتبل قول الربيع القولين اللذين ذكرهما الورانى . محدود بكمية لكان خاصاً ، ويحتبل قول الربيع القولين اللذين ذكرهما الورانى .

وقيل: كلاهما إن أم يكن بغالب

ووجه القول بضمان الشترك دون الخاص أن المسترك له أن يتأخر بالعمل الى وقت يطمئن نيه قلبه ويسكن ، نيجيد العمل ، وأنه لعله جاءه الخلل من جهة اشتغال تلبه بعمل الناس ، لأن له أن يؤاجر نفسه كما مر" ، وأنه يتيسر له تأخير العمل الى أن يوجد آلة العمل وينشط جوارحه وقلبه بخلاف الخاص ، فوقته محدود ما له ألا التفرغ للعمل ، ولا يؤاجر نفسه لغير ذلك ، وأنه قد استؤجرت قو"نه كلها في المعنى ، غما حصل في عمله بلا تضييع غذلك من جعلة قو"نه المعتود عليها ، وأيضا الخاص تضعف تهمته لحضور المحل في أحد تفاسيره ، والمشترك تقوى تهمته لغيبته عن المحل في بعض تفاسيره .

(وقيل): يضمن الذي الدار والذي في غيرها (كلاهما أن لم يكن) هلاك ذلك (به) أمر (غالب) .

وفي « الديوان » كل من اخذ الأجرة على شيء مما في يده نهو له ضابن ما خلا الراعى اذا غلب ، وان ضيع ضمن ، وكذا الحارس للمسال او النفس لا يضمن الا ان ضيع ، والرقاد تضييع ان استعمل اليه ، لا ان لم يستعمل اليه ، وذلك أن يجيء الراعى الرقاد على غلبة وهو قائم مستقبلا ، ومثل ذلك ان يغلبه على عصاه قائباً مستقبلا لها ، وان رقد قاعداً او متكناً ضمن ، وان تعدد الزاعى نعلى رؤوسهم ، وكذا الحارس .

وان دخل السبع او السارق من ناحية بعض من حرس وخرج من ناحية الآخر ضمن من دخل من ناحيته ما تلف من نفس او مال ، وان دخل من ناحية احدهم وخرج منها ضمن ، وكذا ان خرج من ناحية اخرى ليست لاحدهما ،

وكذا سفينة كريت لقوم ففرقت يضمن ربتها إن دلتس أو جهل سياسة البحر ، وإلا فالماء عدو" ، وقيل: لا إن أصيبت من قوقها ،

لكن أن تسبوا النواحى غلا بد أن تكون لأحدهم ، وأن حرسوا بالدول ضبئ كل ما ضباع في دولته بتضييعه ، والأجرة على ما حرس من مال أو نفس أو منهما بالقيمة ، ودية الأحرار ، وتعطى المرأة والطفل وغيرهما ، وأن لم يخافوا على شيء غلا يعطوا عليه ، وكذلك المداراة في ذلك كله أه .

ومن اكترى شيئاً فلا ضمان عليه ان لم يضيع الا ان شرط عليه الضمان ، مثل أن يكترى ثوبا فيلبسه وادعى ذهابه (وكذا سفينة كريت تقوم ففرقت يضمن ربها أن دلتس بها) من حيث ضعفها أو خللها أو حبالها أو نحو ذلك ، أو من حيث العمل بها ، وبما تستحقه أو بالثقل ، (أو جهل سيامة البحر) أو جعل خدامها جهلاء بأمر السفينة والبحر ، ولم يعلم المكترى بذلك المذكور من الجهل ، وأن تعمد خدامها سوءا غهم ضامنون لها ولمسا غيها .

(والا) يكن تدليس" ولا جهل بسياسة البض (غالماء عدو) أى كمدو قاهر في الاهلاك ، فلا يضمن صاحبها لانه آمر غالب كما لا يضمن الاجير أذا خرج عليه العدو وسلب ما في يده ، أو خرج العدو على السفينة وسلب ما فيها أو سبلب السفينة من مكتريها ، وقيل في صاحب السفينة : يضمن ما فيها وانو لم يضيع أو يجهل أو يدلس (وقيل) : يضمن أن أصبيت من تحتها أو جانبها بانكسار أو مصادمة أو غرز وأو بلا تضييع أو جهل أو تدليس ، (لا أن أصبيت من فوقها) بنحو ربح أو ماء مما ليس بسببه ، وأما أن أصبيت من موتيق عسل من فوقها، بضعف حبالها أو صاربها أو ما يتعلق بذلك أو بعدم توثيق عسل

وللقوم إن انكسرت أن يأخذوا من الواحها وأعوادها مايركبونه ويتنجون به أنفسهم من ذلك ، وقد لزمه وإن خافوا غرقا خففوا بإلقاء بعض المال بشرائه من ربه باتفافهم ؛ على المال أو على الرؤوس ،

خلك وعقده مانه يضمن بذلك ، وإن ضر ها الحوت بلا تفريط منه ملا ضمان عليه .

(وللقوم ان انكسرت) سفينة (ان ياخذوا من الواحها واعوادها) ولو لم تنتلع بان يتلعوها ويتصدوا أخف ضررا (ما يركبونه وينجون به انفسهم من الموت) وأموالهم ، وأن حمل فيها أو بجانبها زورق أو جرته وهو أصاحبها فهو لمن سبق اليها بماله ونفسه ، كما أن الألواح والأعواد لمن سبق اليها ، وكذا ولا يأخذ ما يحمل عليه ماله ويدع غيره يموت والانسان أو لى من المال ، وكذا ما بداخلها من ألواح وأعواد ،وضرعة وهى لصاحبها (ولا يجدر بها منعهم من ما بداخلها من ألواح وأعواد ،وضرعة وهى لصاحبها (ولا يجدر بها منعهم من ألك) المذكور في كلامي وفي كلام المصنف ، فأن منعهم قهراً لزمه ما غسد من مال أو نفس بمنعه ، (وقد قزمه) أن يفعل ما ينقذهم وأموالهم من الهلاك ، وأن وضلوا مأمنهم من الغرق ردوا ما بايديهم من الألواح وغيرها لصاحب السفينة ، وأن لم يجدوه أو لم يعرفوه أو أيسوا من الالتقاء معه غليبيعوا ذلك ويتصد قوا ورثته أن لم يعلموا بنجاته ، والا فليحفظوا ثهنه حتى تتم أربع سنين فليعطوه ورثته وأن لم يعلموه مبعد الأربع تصدقوا به ، وأن أمكنهم ترك ذلك بلا بيع ولا مشتة تلحقهم في حفظه تركوه حتى يعطوه ورثته كذلك ، أو يتصدقوا بثهنه مثلك بعد الأربع .

(وان خانوا غرقا خففوا) نتلها (بالقاء بعض المال بشرائه من ربه عالم على شرائه وعلى الضمان لثبن ما اشتروا (على المال أو على الرؤوس)

او على أن على الراس مقداراً مخصوصاً ، والباقى على المال أو العكس والله أعلم ، وإن اشتراه بعضهم فالقاه ضمن وحده وأو اشترى عليهم جميعاً » الا أن اتفقوا معه على الشراء ، أو قالوا له : اشتر علينا ، وأن قالوا : اشتر علينا فاشترى ضمنوا وحدهم في الحكم ، الا أن قالوا : وعليك ، وقيل : يضمن معهم ، لأن اللفظ قد يشمله كما شملته المصلحة ، وعلى البائع ضمان نصيبه فيها بينهم الا أن استثنوه ، وقيل : لا ، الا أن ذكروه في الضمان .

ولا يلزم صاحب السفينة معهم ضمان ثمن ما اشتروا ولو شرطوا عليه الا ان رضى بشرطهم ، لانه خرج بهم وهم راضون بثقلها وهو راض به ملا يضمن معهم وبذلك صر حوا في « الديوان » ، لكن غرضوا المسالة غيما اذا لم يحضر اصحاب الأموال والتي هو ما ألتي من أموالهم والأمر سواء ، بل أذا حضروا يكونون أو "لى بعدم الضمان لهم ، وان أبى اصحاب الأموال من الرمى رميت قهرا أو ضمنت لهم ، ولا يضمنون معه ما احتاج اليه في الملاح سفينته ولا ما التي هو من ماله في تنجيتها أو اسراعها .

واذا اعطواا على الأموال غلا يعطوا على العبيد لاتهم ولو كاتوا اموالا لكن قد لزمت أرباب الأموال تنجية الأنفس ، والعبيد أنفس ، ولاتهم لا يلقون كما تلقى الأموال ، وقيل : يعطون على العبيد ، وبه قالوا في « الديوان كما مر ، ومن لم يحضر بن اصحاب الأموال غالذي عندى أنه يعطى معهم ولو لم يحضر وكيله أو خليفته أو قائمه ، لأن ذلك مصلحة له ، وعلم الفائب علمه فيما يصلح له ، ولأن ذلك صيانة له عن ذهابه الذي هو ضياع منهى عنه مع القسدرة على الحفظ ، فكذا يعطى من مال المجنون والطفسل وعلى

نفسها ، لأن ذلك صلاح لهم وصون ، الا ترى ان المصنفة والشيخ نزلا المساء منزلة العدو ، وهم يعطسون كلهم فيها ناب اهل البلد على التحتيق ، فان لم يتعرضوا لهم غصسن ، وان اشتروا على الالقاء غزال عنهم خوف الغرق ، فقيل : لزمهم الشراء لانهم لم يشترطوا بقاء الاحتياج الى الالقاء ، وقيل : لا يلزمهم لأن البائع قد علم انهم اشتروا لعلة الالقاء ، وان رمى أموالا لهم بلا اتفاق لفجاءة الأمر غلا ضمان عليه ، بل عليهم لانه لم يحتمل التأخير ولا يعطى على سفينته معهما ، (وان لم يعينوا) أن ثبن ما اشتروا هو على المسال والراس أو عليهما أو نحو ذلك كما مر ، (فم) سهو بينهم (على الأموال) لانهم فدوا به أموالهم ، وأما أنفسهم فلو فدوها به لكن قد لزم أرباب المسال تنجية الأنفس ، ومن قال : لا يلزم في الحكم تنجية النفس كان ذلك عنده على المسال والنفس جميعاً ، ويقدم ذلك في كتاب الحقوق .

(وان رماه البحر بعد ، قسموه ان وجدوه على ما غرموه) متعلق بتسموه او حال من هاء تسموه ، وان قالوا : من اخرجه غله كذا أو له جزء منسه وعيتنوه جاز ، وكذا من القي ماله منهم أو من صاحب السفينة ، وكذا أن غرق ما فيها بلا القاء ، وقيل : لا يجوز بجزء منه ، وأن قال مالك ذلك : من أخرجه غهو له ، فأنها له عناؤه ، وقيل : هو .

(ومن القى ماله بلا مشورتهم فمتبرع به) ، وقيل : يعطونه ما ينوبهم . لأن ذلك صلاح لهم (وغرمه وحده ان كان لفيره) سواء كان فى يده بأمانة أو نحوها أو لم يكن ، وأن شاورهم فى القاء ماله أو مال فيره فأشاروا اليسه

ولا يتُلقؤن إنسانًا وأو مشركًا معاهداً ، وجاز هيوان بعد دبسح وأو

بالالقاء ضمنوا معه كما جرت به العادة ، والعادة محكمة ، ولاسيما في هذه الضرورة ، وان لم يشر اليه صاحب المال ضمنوا له ولا يضمن ماله معهم ، وقيال : من أمر بالالقاء لا يضمن معهم في الحكم ، وعليه الضمان غيما بينه وبين الله .

كما اختلفوا فيمن قال لأحد: تزوج° وعلى الصداق ، أو حج ولى المؤنة ، أو نحو ذلك ففعل .

وقالوا في « الديوان » : وأهل السفينة أن قام عليهم البحر فأرادوا أن يرموا منها مانها يرمون منها باتفاق ، فأن رموا باتفاقهم جميعاً فما بقى من أموالهم فهو بينهم على ما نابهم مما خلف من أموالهم ، ومن لم يكن له شيء من المال فليس عليه شيء ، وأما أن رموا بغير اتفاق ، فمن رمى ماله منهم فلا يدرك عليهم شيئاً ، وأن رمى مال غيره فهو له ضامن ، ومن العلماء من يقول : أن رموا بغير أتفاق فهو بينهم أذ كان صلاحاً لهم ، وقيل : ولو اتفقوا على ذلك لا يدرك عليهم من رمى ماله ، وأن لم يكن الا رئيس السفينة فقام عليه البحر فرمى شيئاً فهو على قيمة ما فيها من الأموال ، ولا تدخل سفينته في هذا ، ولا معونها ا ه .

(ولا ياقون انسانا ولو مشركا معاهدا) المتصود بالتغيى بلو توله : مشركا لا توله معاهدا ، وانها ذكر معاهدا لتصحيح الحكم واو لى أن يقسال التقدير أن كان معاهدا ، ولا يلقون عبيد المعاهد الا أن حاربوا ، ولا يلقون معاهدا لا يعطى جزية لكونه مثلا في عهد لصلح أو ليسمع كلام ألله ، وأو لم يكن من أهل الكتاب .

(وجاز هيوان) اى القاء حيوان (بعد ذبح) او نحسر (ولو) كان

-- YOY --

ه ۱۹ الله ۱۹ الله ۱۹ الله ۱۹ الله ۱۹ الله

الحيوان مشركاً (هربيا) المتصود بالتغيى الحرب لا الاشراك ، ويلتون كل من حل من حل دمه ولو موحداً ، وان قلت : كيف يتصور الحربى الله قلت : بان يدخل معهم السفينة ولا يعلمونه حربياً ثم علموه عند الخوف من البحر ، أو علموه تبل الخوف ولم يطيقوا قبله على قتله وأطاقوا عنده ، أو علموا وأطاقوا وتركوه لمصلحة أو تركوه هوناً في الدين ، وقد عصوا به ، أو دخل معهم وقد علموه قهراً أو خوفاً من غيره أو احدث الحرب وهو فيها ، أو أسر وأدخدوه في السفينة ، ولهم قتله وأبتاؤه عبداً ، أو غزوا وأخذوه بالغزو .

والمصنف جزم بان الحربى يلقى بعد ذبح وهو كذلك ، ومثله كل تتل مجهز غير معذب ، ووجه ذلك في الحيوان والمشرك الاسراع بالقتل للأمر في الحديث باحسان القتل .

روى شداد بن أوس عن رسول الله على «أن الله كتب الاحسان على كل شيء ، فاذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، وأن ذبحتم فأحسنوا الذبحة ، وليحد " أحدكم شفرته ، وليح ذبيحته » (١) وفي المشرك أنه لو ألتى غير مقتول أو التي مضروراً بما تمكن معه الحياة لأمكنت سلامته ، مع أن الغرض في القسائه ليست تنجية الأنفس والأموال فقط بل شركه أيضا شرك محاربة .

وفى الحيوان الذى يؤكل أو يكره أنه يمكن أن يخرج فينتنع بلحمه وسائره وأذا القوا شيئاً في البحر أو تلف بموت أو سرقة أو غصب أو غير ذلك من

⁽۱) منتق عليه .

ومن اكترى دابة لحمل معلوم الى آخر ثم ضلتوا حتى رجعوا الى ما خرجوا منه حسب الكراء على من ضلت به ؛ من قائد أو سائق ولو غير بها ورب المتاع إن كان أجيراً • • • • • •

السفينة او الدابة أو نحوهما غلصاحبه أن يطلب حطّ ما ينوب ذلك من الكراء وان وصل صاحب السفينة موضعاً وقال : لا أعرف الطريق الى الموضع الذى خرجنا اليه لم يجبر ، ولكنه يلزمه وضع المتاع لصاحبه في موضع أمن القرى ، وان كان في اسغلها وعليه المتاع ، ولا يطاق اخراجه ، انزله حيث الأمان ، ووكل وكيلا أن يقبض متاعه في الموضع المسير اليه أن وصل ، وأن عطبت ضحينه .

(ومن اكترى دابة لحمل) شيء (معلوم الى) موضح (آخر) أي الى ما موضع معلوم أيضاً (ثم ضلوا حتى رجعوا الى ما خرجوا منه) أو الى ما وراءه أو الى ما بعده ، أو ضلوا الى جهة أخرى ولم يتنق رجوعهم الى ذلك الا (حسب الكراء) بتقدير العدول ، لا الكراء المعقود ، لانه لم يعقد على ذلك الا ما مشوا فيه بلا ضلال ، فالكراء فيه بحسابه من المعقود (على من ضلت به من ما مشوا فيه بلا ضلال ، فالكراء فيه بحسابه من المعقود (على من ضلت به من قائد أو سائق) أو راكب ، أو هو داخل في السائق (ولو غير ربها ، و) غير (رب المتاع ان كان) غيرهما (أجيرا) لاحدهما أو لهما على القسود او السائق السوق ، أو على الذهاب بها مطلقا ، وسواء انفرد بها القائد أو السائق أو الراكب أو الذاهب بها أو حضر معه الآخر كأجير ورب المتاع ، أو حضروا جميعا ورب المتاع ورب الدابة ، فمن ضلت به حسب عليه ، وأن ساقها أحسد الثلاثة وقادها الآخر حسب على القائد ، وفي « الديوان » كما مر" في التكلة السائسة الدابة ، فان حضرا السائسة الدابة ، فان حضرا

جميعاً غلا ضمان على والحد ولا كراء على صاحب الحمل ، ومنهم من يقسول : ينظر الى من و للى السياقة أو القيادة غان كان السائق أو القائد صاحب الحمل غطيه ضمان الدابة وعناؤها ، وان كان صاحب الدابة غطيه ضمان الحمل ، ولا عناءله ، ووكيل كل واحد ضابن لما في يده ، وان وكللا جميعاً واحداً فهسو ضابن للجميع ا ه .

ومعنى حسابه على رب الدابة أن ذلك المشى في الضلال ضائع عليه ، وانه لا ياخذ به الكراء غان كان له شريك غيها وقد آجرها باذنه أو كانت شركة مفاوضة غلا شيء عليه ، والا غلشريكه تضمينه في عنائها في الضلال لسهمه ، وقيل : له ذلك ، ولو أذن له أذ لم تكن مفاوضة ، ومعنى حسابه على المكترى أنه يعطى لربها كشراء مشيها في الضلال أذا ضلت به ، وكذا الأجير له أو للمكترى أو لهما أذا ضلت به ، وأذا ضلت بأحدهم فوقسع بضلاله على عدو فأخذ الدابة والمال أو أحدهما أو عقرها السبع غرم ذلك من ضلت به ، لأن الخطأ لا يزيل الضمان ، أو عطشت في ضلاله حتى هلكت أو تضررت هلك المسال أو لم يهلك غانه يضسمن كل ما فسسدا أو تأفي بخطئه .

وكذا الدليل ضامن كما ذكره المسنقة قريباً بعد للسا الصابهم في طريقهم الأنه غرهم والقائد شبيه به وان قادها من هو أجير الأحدهما أو لهما وكان يبشى بقولهما المتواطىء على الضلال فما ضاع غعليهما والا يضمن احدهما للأخر ، وأن كان يبشى بقول ربها لم يضمنها له وضمنا جميعا مال رب المتاع ، وأن كان يبشى بقول رب المتاع لم يضمنه له وضمنا جميعا للدابة ، وأما أن نزل العدو عليهم في الضلال نزواا غلا ضمان عليهم ، الا على رب المتاع والا رب الدابة ولا الأجير والا الدابل ، الا من كان منهم أخذ مالا على المنارة أو عقد له عليها ، وحاصل الضمان في ذلك أنه على من كان الضلال

وإلا فعلى من أمره منهم ، وإن أمراه معا لزمهما ، وإلا لزم رب الدابة ، وإن ضلوا بقائد ضمن إن ضبع وإن غير أجير

به ، لأنه من معله ولاسيما من أخذ الكراء على السو°ق أو القيادة أو الذهاب بها مطلقاً ، مقد روى : « أن من أخذ الأجرة على شيء مهو ضامن له » (١) فيضمن الدابة وما عليها ، (والا) يكن القائد أو السائق أو الذاهب بها أجيرًا لهمنا ولا الاحدهما (فحس) عضمان ما وقع بالضلال في الدابة أو المتاع وعنائها في الرجوع (على من امره دفهم) بالذهاب الى جهة كذا ، غان امره ربها ضمَّن ربها المتاع وضاعت عليه دابته ، وأن أمره رب المتاع ضمن الدابة وضاع عليه متاعه (وان امراه معا الزمهما) يضمن كل منهما للاخر نصف ماله ، يضمن صاحب المال نصف ضر الدابة ونصف العناء ضلالا ، ويضمن صاحب الدابة نصف ما ضاع لصاحب المتاع أن ضاع ، ولا يضمن لهما المأمور الا أن ضيع او كان غير عالم غلم يعلمها بذلك ، وذلك لأن المأمور ليس بأجير غيازمه ضمان ، وليس بدليل ايضاً غيلزمه ، ولكنه في مقام من أمره ، فاذا أمره أحدهما لم يضمن له لأنه في مقامه ، وإذا أمراه جميعًا لم يضمن لهما لأنه في مقامهما " (والا) يامره احدهما ولا كل منهما (لزم رب الدابة) ولو حضر رب المتاع اذا لم يتسبب رب المتاع بشيء في الضلال ، لأن رب الداابة قد أخذ الكراء أو عقده على دابته غلنهه الايصال ، غان ضل ضمن الا أن ضيع من قادها أو ساقها فأقه ضامن كيا قال .

(وان ضلوا بقائد) أو سائق (ضمن أن ضيع وأن) كان (غير أجير)

⁽۱) تقدم ذکره ۰

او مامور ، والخبير ما أصاب رفقته بضلاله ، لا بغالب إن أخذ منهم كراء ، وإن خافوا فرجعوا إلى ما خرجوا منه لزم رب" المتاع ما سار قبل الرجوع فقط ، ولو رجع واحد منهما معها

لهبا او لاحدهبا (او مامور) لهبا او لاحدهبا (و) نسبن (الخبير ما اصاب رفقته بضلاله) في انفسهم واموالهم وبكل فعل منه تضييع تعبده) كالمشي بهم عبدا الى العدو ، (لا بس) امر (غالب) لا تسبب عبد فيه كبطر وحر" وبرد (ان اخذ منهم كراء) او عقد عليه ، وان لم يكن أخذ ولا عقد اجرة لم يضبن ، والواضح أنه يضبن .

ومثال الضلال باءر غالب أن يجيئهم العدو أو خافوه فحادوا عن الطريق فكان ذلك سبباً للضلال ، ومثل ما ذكره من شرط وجود الأجرة في الضمان توله : والبالغ ضامن الخ . .

(وان خانوا فرجعوا الى ما خرجوا منه) أو الى بعض الطريق (الزم رب المتاع ما سار قبل الرجوع فقط) اى ما يقابله من الكراء المعقود ان لم يطالبهم بأجرة الرجوع فلا ينانى قوله بعد : وله الكراء ، (ولو رجع واست منهما معها) اى مع الدابة فقط ولاسيما ان رجعا معا هذا منتضى تفييه بلو ، ولكن التغيي انما يناسب أن يكون برب المتاع بأن يقول : ولو رجع بها رب المتاع ، لانه هو الذى يتوهم أنه يضمن عناء الرجوع أذا رجع بها وحسده بلا أذن من صاحبها ، وكانه غياً بأحدهما على الاطلاق على التوزيع ، فالتفيي بربها راجع الى كراء ما سار قبل الرجوع ، لانه قد يتوهم أنه لا كراء عليه غيما بربها راجع الى كراء ما سار قبل الرجوع ، لانه قد يتوهم أنه لا كراء عليه غيما سار قبله لانه ترك المضى الى سبيله ورجع الى وراء ، ولم ينتفع رب المتاع

ويجبر رب الدابة على حمله الأمن إن ابى ، وله الكراء على الرجوع بها

بذلك السسير والتغيى برب المتاع لأنه رجع بها وحده كما ذكرته .

(ويجبر رب الدابة على حمله لأمن) اى الى موضع آمن ، وان كان المحل آمنا تركه بلا حمل (ان ابى) ، ولا يلزمه الى حيث خرج ان وجد موضع آمن قبله ، وان صار موضع الخروج مخافة فلا يرجع اليه بل الى موضع آمن ولو بعد لانه خرج به على الايصال ، واسا تعذر لعدم جواز قصد الخوف لانه تضييع للمال ولان الكراء وقع على الايصال وهو مناف للاتلاف لزمه ايصاله الى موضع آمن لأنه صار في ضمانه ، (وله الكراء على الرجوع بها) مع ما عليها (ان أبى مقه) اى من الرجوع (الا به) اى بالكراء ، فالرجوع واجب لئلا يضيع مال الناس ، والاجرة له واجبة ان طلبها على الرجوع ، وهى بتقدير العدول ، وسماها كراء للمشابهة ، هذا تحقيق المقام لا ما قد يقال : ان مراد الشيخ ان الحمل على الدابة فى الرجوع لازم ، ولا كراء له على الرجوع الا ان طلبه على رجوعه هو مع الدابة .

وفى « التاج » وان وقع بهم اللصوص فى نصف الطريق ورجعوا الى البلد غطلب المكترى الى الحمال أن يرد عليه نصف كراثه ، غان لم يكن له سبيل الا الرجوع فعلى الحمال نصفه ، وان كان لهم سبيل غيره أمر أن يخرج به الى ما اكتراه اليه ، غان أبى فعليه رد الكراء جميعاً ، وأن أبى المكترى غلا يرد عليه الحمال شيئاً الا أن أتى حال لا يستطيعون الجواز الى البلد فعلى الحمال رد نصف الكراء .

ومن استرعى عبدا أو طفلا وإن بلا كراء ، فإن أتى به إلى داره فاسترعاه أو استخدمه بغير ذلك مما أتفقا عليه ، فعلى ربّ المرعي ما أفسد وما تلف منه لا على رب العبد أو أب الطفل ، • • • • • •

(ومن استرعى عبدا أو طفلاً) أي من طلب العبد أو الطفل من السيد او الأب أو من القائم به أن يرعى له فأعطاه أياه للرعى ، أو من أتخذ أحدهما من ربه راعيا والمعنى واحد ، (وان بلا كراء) الواو عاطفة على محذوف ، اى ان بكراء وان بلا كراء ، فلا يقال : عدم الكراء يناسب عدم الضمان ، لا الضمان وأن الأو الى أن يتول : وأن بكراء بخلاف قوله الآتى : وأن بلا كراء ، مان الواو ميه حالية ، أي يضمن الأب أو السيد ، والحال أنه بلا كراء ، ومن باب اوالى أن يضمن أن كان بكراء ، (فأن أتى يه) أي بأحدهما الذي أسترعاه (الى داره) او محله (فاسترعاه) في ذلك أو من ذلك (أو استخدمه) معطوف على استرعى عبداً أو طفلا ، لا على استرعاه أي طلبه بالخدمة من ربه أو اتخذه خديمًا منه (بغير ذلك) المذكور من الاسترعاء (مما اتفقا) اى المكترى ورب أحد الانسانين العبد والطفل (عليه) من سائر الأعمال (فعلى رب) الحيوان (المرعى") أو رب الشيء المعبول (ها المسمد) المرعى أو الشيء المعمول ، لا بأمر غالب كانساد الحيوان في هروبه أو بعد ايثاق تيده ونحو ذلك ، (وما تلف منه لا على رب العيد أو أب الطفل) ، لأن العبد والطفل ليسا بيد صاحبهما بل بيد الذي اخذهما ، مكانهما له وهما في حكمه وامسره ونهيه فيضبن ما أفسداه في المرعى والمعبول وما أفسده المرعى والمعبول ولو ضيِّعا أو تعدّى ذلك ، وأما ما أنسداه في غير المرعى والمعمول بلا امره غالضمان على سيدهما ، لأن حكمهما لم ينتقل منه مطلقا ، بل في جهة ما الستعملهما أو أرعاهما فيه ، وقيل : الضمان على من هما في يده كالدابة في يد احد ، وقيل : يضبن ويرجع بالضمان على صاحبهما وان امرهما ضبن ، وعليهما إن أخد المعبد أو الطفل المرعى لداره وإن بلا كراء ما هك وعليهما إن أخد المعبد أو الطفل المرعى الداره وإن بلا كراء ما هك أو أفسد ، لا يغالب به المعالم ا

وان جلب العبد أو الطغل بلا أذن غكل ما أنسد له مما استعمله فيه غلا ضّمان على ربه ، وما أنسد ما بيده فلا ضمان على ربه أيضا ، وما أنسد فيها لم يستعمله فيه غطى ربه ، وقيل : عليه وأن أمرهما غطيه ، وقيل : على ربه ، وأذا أخذ العبد أو الدابة أو آلة عمل أو شيئاً غعمل به ، فأن كان مما لا يستعمل بكراء عمليه الضمان أن تلف ، وفي الأجرة خلاف ، وأن سلم ورده وما يستعمل بأجرة فأجر المثل مع الضمان أن تلف بتعديه كما في التساج » .

(وعليهما) اى على رب العبد وابى الطفل متعلق بمحذوف خبر لقوله بعد ذلك : ما هلك (ان أخذ العبد) هاعل (او الطفل المزعي) مفعول او المعبول (الداره) او لمحله (وان بلا كراء ما هلك) مبتدا خبره : عليهما كما مر ") على حذف مضاف ، اى عليهما ضمان ما هلك من المرعى أو المعبول (أو) ما (المسسد) المرعى أو المعبول (لا بسس) امر (غالب) لائه في يده ، ولم ينتقل حكمه عنه غلزمه ما عمل ، وما عمل المرعى أو المعبول وما أنسد فيم ، وأما ما أنسده ذلك بأمر غالب ، كما أذا أوثق القيد الذي يقاد به مثل غيه ، وأما ما أنسده ذلك بأمر غالب ، كما أذا أوثق القيد الذي يقاد به مثل ذلك الحيوان ، أو هرب ولم يتبعه يصبح هو أو عبده أو طفله فأنسد مع ذلك في مال أو نفس أو مات بها جاء من قبل الله أو سرق أو غصب بلا تضييع ، وسلبه العدو غلا ضمان أذ لم يضيت ع .

ويضبهن عندي من جعل مال غيره في واد جالب من بعيد اذا مسد بالساء

والبالغ ضامن إن استرعى بكراء ، وإلا فحتى يضيع ، • • •

الذى يأتى به الوادى بأن أتلفه أو متله أو دون ذلك لا بالذى يجلب من قريب ، الا أن ضيع .

وفى « الديوان » : وما فى يد العبد والطفل باذن السيد او الأب فضيتماه غطى الأب والسيد ولو جاوز تيمة العبد ، وقيل : رقبته ، وان كان الطفل مال غبن مال الطفل ، وكذا ما أفسد ما بيدهما فى نفس أو مال ، وكذا خليفة الطفل ووليته ، وقيل : ذلك كله على صاحب الشيء لا على الأب أو الخليفة أو الولى ، وأن أفسد الطفل فهن ماله ، وأن لم يكن فمال أبيه ، وكذا العبد أن أفسد فعلى سيده أذ جعله فى يده ، وقيل : رقبته فقط ، وسواء فى ذلك كله جعل فى بد الطفل أو العبد بالأجرة أو بدونها ، وقيل : ما أفسد الشيء كله جعل فى بد الطفل أو العبد بالأجرة أو بدونها ، وقيل : ما أفسد الشيء بلا تضييع فهو على صاحب الشيء ، وعلى ما مر "هو على الأجير ، وأن كأن بغير أجرة ، فها أفسد فى مال الناس بلا تضييع فهن مال صاحب الشيء ، وأن رعى بأجرة باذن الأب أو الخليفة فها أفسد المرعى فعلى من عنده الطفل من أب أو خليفة أو صاحب المرعى أن لم يضيع .

وفی « الکتاب » : ان تعمد معلی ذی الغنم ما انسدت ، وان لم یکن عند ابیه ولا عند ذی غنم معلی صاحبها ان لم یضیع .

(والبائغ) العاتل (ضاهن ان استرعى) أو استعبل في شيء (بكراء) على قول ولو لم يضيع ، وقيل : لا الا ان ضيع ، وقيل : يضمن ان كان أجيرًا مشتركاً لا خاصاً (والا) يسترع أو يستعمل بكراء بل بلا كراء (فس) لا يضمن (حتى يضيع) الحفظ ، أو يتعدى بنفسه أو بأمره من يؤخذ به كطفله

وعبده ، واذا استرعى العبد ً أو الطفل باذن بلا أجرة فلا ضمان على ربهها الا أن ضيَّما أن كأنا بيد مستخدمهما (وأن رعى أجم بد) أرض (برية) أي قطعة من البر ، والمراد صحراء خالية من الناس وليس قيداً ، مان حكم الرعى بالعمران والرعى بحضرة الناس كذلك ، وغير الرعى مثله كالخياطة ، (فاتاه طالب بدم وليه قتله عهدا قبل ذلك) أي قبل عقد الأجرة أو بعدد عقدها وقبل كون المرعى بيده كما يدل عليه السياق ، وانما ذكر قوله قتله عمداً ليبنى عليه استحمّاق المتل لأن الماتل خطأ لا يمتل ، وكذلك يشترط كون هم المقتول حراماً وكون دم القاتل ودمه متكانئين ، والمناسب للاختصار ترك ذكر ذلك وترك ذكر قتله عبداً ، لأن ذلك معلوم ، ولعله ذكره ليلوح الى انه ان قتله بلا عمد أو لم يقتله غانه مطلوب بدمه أن تتله وبما فسد مما في يده وهو كذلك ، وكذا الدابة ان حل لانسان قتل من هما في يده لزمه ايصاله لصاحبهما ، ومن علم بأنه حل دمه أو محارب وحمل عليهما مالا فلا ضمان عليه للمال ، واما من يضيع بضياع السفينة فلا يحل قتل قائمها ان كان يضيم من ميها بقتله ولو علموه محارباً أو مستحقاً للقتل (الزمه) أي ولى الدم (ايصال المرعى اربه ان قتله) أي أن أراد تتله ليشمل التتل بعد الايصال بأن ينزعه ميوصله ويرجع اليه ، أو يأتي بهن يهسكه له حتى يرجع والقتل قبله مان له ما شماء من ذلك ، وله أن يمكن الشيء بيد من لا يخون المسأل ولا يضيعه ليوصله الى صاحبه قبل القتل أو بعده ، ويجوز أيصال البعض قبل والبعش بعد ، وكذلك أن كان بيده مال الأجير يعمل فيه ، أو مال لاحد بلا عمل ، أو مال يعمل فيه بلا أجرة لزمه أيصاله لربه أن قتله ، فأن لم يوصله شبن با تلف بنه وما نسد به ، ولا شبان عليه أن ذهب به أيوصله وضمن إن ضياعه فهلك أو أفسد إن لم يعلم ربه بجنايته فاسترعاه ، وإن جنى بعد ما كان المرعى بيده فلا يقتله حتى يوصله لربه

نوقع نيه او منه فساد ان لم يضيع كما قال (وضمن ان ضيعه) نترك الايصال او ذهب للايصال نضيع حفظه 6 لأن الواجب عليه الايصال لا الذهاب نقط الى صاحبه (فهلك او افسد) مال الناس او النفس (ان لم يعلم ربه بجنايته فاسترعاه) او لم يعلم بها غجعل بيده مالا ما لعمل باجرة او بدونها او بلا عمل وان علم بجنايته فجعل المال بيده فلا يلزم قاتله بوليه ايصال المال حيوانا أو غيره ، وكذلك ان لم يعلم عند عقد الأجرة ثم علم بعدها قبل أن يذهب بالمال ، أو علم بعد الذهاب وقد المكنه رد المال لقربه ، وكذا ان كان بلا أجرة أو كان بيده لا لعمل ، أو لم يعلم ثم علم وذلك لأنه علم بجنايته غمكنه من المال فكان ذلك منه تسليماً لماله على ان يضيع عن الحفظ اذ جعله بيد من استحق القتل ، ولا يتقدم الولى لقتله متى شاء ، وان غات فله الدية .

(وأن جنى بعد ما كان المرعى) أو المسال (بيده) علم ربه بالجناية أو لم يعلم (فلا يقتله حتى يوصله اربه) أى الا أن يوصله لربه ، نمتى بمعنى الا نشمل الايصال تبل التتل والايصال بعده ، نمان ذلك جائز ، وكذا أن وصل بعضه تبل وبعضه بعد ، بنفسه أو بمن لا يخون ولا يضيع .

وكلام المصنف كالشيخ صريح في ان لولى المقتول قتل قاتله بنفسه ، ولو لم يكن الامام المادل ، او كان ولم يأمره ، وهو كذلك ، وله ان يأمر

بقتله وأن يعطى الأجرة على قتله ويجوز اخذها وقتله بعد تحقق استحقاق القتــل ، وكذلك القصاص بما دون النفس كالأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن لأن ذلك حق له ، فلا ينافي قول أبى اسحاق رحمه الله وغيره في الحدود ، انه لا يجوز أن يقيمها أحد على أحد الا الامام أو من المره الامام ، ويستثنى من ذلك العبد والآمة غلسيدهما اقامة الحد عليهما ولو بلا امر الامام او في الكتمان ، معن الربيع عن أبي عبيدة عن جابر عن ابن عباس عن النبى على الله اذا زنت ولم تحسن ؟ مقال : أن زنت ماجلدوها ، ثم أن زنت ماجلدوها ، ثم أن زنت ماجلدوها ثم بيموها ولو بضغير » يعنى بحبل ، وروى البخاري ومسلم عن ابي هريرة واللفظ لمسلم مال : « سمعت رسول الله علي يقول : إذا زنت أمة أحدكم فتبيّن زناها فليجادها الحد ولا يثرب عليها ، ثم أن زنت فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ، ثم أن زنت الثالثة متبيسٌ زناها ملييمها ولو بحبل من شعر » . وروى مسلم موقوماً على على": « أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم » ورواه أبو داود مرفوعاً ، ولا عبرة بمن ينكر ذلك الا أن أول َ ذلك بأن يأتي بها أو به الى الامام ليجلدها أو يجلده ، ولا يكتم ذلك بعد علمه ، لكن لا يصبح ، لا أن أتى ألى الامام ببينة ، وأنها يكتم الانسان على نفسه ، وقيل : فيهن اقتص" في الكتمان أنه هالك ، وفي رواية عن على" : « اقيموا الحدود على ارقسائكم من أحصس ، منهم ومن لم يحسس » .

وقالت طائنة من السلف: لا يقيم الحد على الأرقاء الا الامام ومن يأذن له ، وبه قالت الحنفية ، وقال الأوزاعي وأبو ثور: لا يقيم السبد الاحد" الزني ، قال مسلم: كان أبو عبد الله رجل من الصحامة يقول:

الزكاة والحدود والفيء والجهمة الى السلطان ، وعن الشائس : يقيم السيد الحدود ولو لم يأذن له الامام ، وعن ابن عمر في الامة اذا زنت ولا زوج لها يحدثها السيد ، فان كانت ذات زوج فامرها الى الامام ، وبه قال مالك ، الا أن كان زو جها عبداً لسيدها فأمرها اليه ، واستثنى مالك القطع في السرقة وهو وجه للشافعية ، وفي آخسر يستثنى حد الشرب ، وحجة الجمهور حديث على " « أقيموا الحدود على ارتائكم الخ . . » وحديثه : « أقيموا الحدود على ما ملكت أيهانكم » والله اعلم .

فصيسل

فصسل

(جاز لاجير منع ما بيده) لاجل الاجرة (حتى ياخذ اجرته) غللراعى منع الضان والمعز مثلا امساكها عن اصحابها ولا يخليها تذهب الى صاحبها حتى يأتيه بالأجرة عند تمام الشهر مثلا ، واما أن يمنعه لغيرها غلا يجوز ، وأن منعه لغيرها وضاع وأن بلا تضييع ضمنه غير معبول ولا أجرة له ، وقيل : يجوز حبسه في ديّن جحده أو تباعة كذلك غان ضاع حسب من دينه أو تباعته معبولا ، وأذا حبسه حتى يأخذ أجرته وتلف بما هو سبب مخلوق أو بتضييع أو تعد أو بما جاء من تبل الله بلا واسطة مخلوق أو تنف ولم يحبسه (فان تلف) بنار أو غار أو ماء أو غير ذلك (معبولا ضمن تقيمته) معبولا (وأخذ أجرته) لانه تلف وهو معبول والعمل نفع لصاحبه ، قيمته) خمين (قيمته غير معمول) لأن عمله لم يتصل بيد صاحبه ولم بخرج

ولا أجر ً له ولا ضمان إن تلف بفالب ، وله أجره

من يد عامله ، بل ابطله عامله ، مكانه ام يكن من أول الأمر (ولا أجر له) وظاهر قوله : غان تلف بالغاء أنه غرض المسألة مفرعة على أنه حبسه ، وظاهر الشبيخ انه مرضها منها اذا لم يحبسها منها قبل أذ عبر بالواو ، والأوالي تعميم ذلك كما دخلت به في كلام المصنف بل كلام الشيخ يدل عليه ، اذ لم يعبر بالفاء التي تتصرها على الحبس تفريعاً عليه ، وقيل : ان تلف بلا تعد" وقد حبسه لأجرته ضمنه وذهب كراؤه من الثمن ، ويدفع ما بقى من الثبن الا ان تلف بأمر غالب يعذر فيه غلا ضمان عليه ، وله أجرته كما تال : (ولا ضمان أن تلف بغالب) كلص وموت وسيل (وله أجره) ولو حبسه حتى ياخذ أجره ، لأن ذلك مصيبة نزلت بصاحبه ، والأمر الفالب كالحرق والسيل والفصب والمكابرة ، وأن تلف قبل العسل ضمنه فسير معبول على قول الضمان ، نوى حبسه أو لم ينوه ، وقيل : لا يضهنه ، وان اخذ ما يعمل ونواه أن يخون وضاع ولو بلا تضييع ضمنه غير معمول ولا اجرة له على عمله ، وقيل : أن تاب قبل أن يضيع مكمن لم يندو أن يخون ، وأن أخذ ما يعمل ونواه أن يخون وضاع ولو بلا تضييع ضمنه غير ممسول ولا أجسرة له على عمله ، وقيل : أن تاب قبل أن يضيع مكهن لم ينو أن يخــون ٠

وفي « الضياء » : ان ابا حنيفة كتب الى ابى يوسف يهتحنه في مسالة ، فان اجاب نيها برأيه اخطأ ، وان اجاب بحفظه اصاب ، وهى : ما تقول في تمسّار دفع اليه رجل ثوبا يقصره له بالأجرة ، ثم اجبع القصار على غصبه ثم عبله ثم بدأ له رداه الى ربه وتاب من نواه ، هل يلزم رب الثوب اجسر" أم لا ؟ غتالوا له : ما تقول انت فيها ؟ فقال : ان عبله بعد ما نوى غصبه تبل أن يتوب وينوى رده فلا أجر له ، وان عمله غير مصر" على غصبه ، له العمل والكراء انتهى ، وكذا كل ما أشبه ذلك .

إن أتى بعدر من لص أو سالب أو مكابر وبيتنه فلا ضمان ولا كراء وصحح الأول

وفى « التاج » عن ابن المسبح: ومن اعطى رجلا شيئا يعمله له نجحده أياه فاستحلفه فحلف: ما عنده له شيء ثم رده اليه معمولا ؛ فان له اجره على ما تشارطا ، فان تقدم عليه أن لا يعمله له لمسا جحده أياه ودرده لحاله غلا أجرة له لأنه لا عرق لظالم ، وأن تقاطعا على ثابت بينهما فليس في جحده ما يزيله و لا ما يبطل عمله ، ولا يزيل ذلك تقدمه عليسه أن ثبت الشرط ، ولكن يتوب الى الله ويعمل ما اتفقا عليه ، وأن لم تثبت المقاطعة وتقدم عليه بحسا مر فعمله لم يكن له على المعمول له شيء ، لائه عمله برأيه بعد التقدمة عليه وبلا ثبوت ما ذكر .

وقيل : (أن أتى) ذلك الأجير (بعقر هن) أخد (لص أو سالب أو مكابر) أى مغالب على أخذ الشيء فأخذه لجاهه مثلا) أو بادعاء أنه له أو أن لم ديننا على صاحبه أو نحو ذلك ، بحيث لا يسمى لصا أو سالباً ولو كان في المعنى كاللص والسالب (وبينه) أى أتى ببينة اللص أو السالب أو السالب أو المكابر (فلا ضهان المكابر أى بها بين به أنه أخذه منه اللص أو السالب أو المكابر (فلا ضهان ولا كراء) أى أجرة ، حبسه في الأجرة أم لم يحبسه ، لأن الأجرة للعمسل الذي وصل بيد المعبول له وهذا لم يصله العمل ، فكأنه لم يكن هنالك عمل الأجير بعدم ثبوت الأجرة له ، وصلحب العمل بذهاب شيئه عليه ، (وصحح الأجير بعدم ثبوت الأجرة له ، وصلحب العمل بذهاب شيئه عليه ، (وصحح الأجير بعدم ثبوت الأجرة له ، وصلحب العمل بذهاب شيئه عليه ، (وصحح بيه والف بما لا سبب له فيه ، ولا طاقة له عليه ، وقسد تعني ولم يفعل بيطل عناءه فله أجره ، وأن ظهر اسباب السرقة أو النهب وادعى الصانع ما يبطل عناءه فله أجره ، فالقول قوله مع يهينه ولو لم يصح أخذ الشيء بعينه أن ذلك غيما أخذ عنه ، فالقول قوله مع يهينه ولو لم يصح أخذ الشيء بعينه

وإن حبسه بمد قبضه لا لعدر مانع من إيصاله لزمه ، وأو سرق

الا ان حمله الى جائر معليه الضمان ، وسبب السرقة هو كهدم جدار وفتح باب ، وان ظهر سبب ذلك وابى من اليمين ضمن ، واذا ضيتع ضمن .

وفي « التاج » : لا يصد ق الراعى ان قال : اكلت الا ان أتى بعلامة منها وقيل : يحلف أنها ذهبت بلا تضييع ، وان كان محله ضياعة واعطى على علم بذلك ولم يضيع وظهر سبب التلف حلف ، كالنسج في غير محصون اذا مسد خشب النسج فيه واعطى غزلا على علم بذلك ، واذا نفرت الدابة فتلفت حال المسير أو حال النزول ، وقد احكم قيدها لزمه اعلام ربها ، وكذا يلزمه اعلام رب المبد باباقته ولا ضمان عليه الا ان لم تقيدها ، أو لم يحكم قيدها ، ومن اودع دابة يساغر بها وله من كرائها نصف أو أقل أو أكثر لزمه ضمانها لأنها كأمانة .

(وان هبسه بعد قبضه) اى بعد تبض الأجر ، ومعنى حبسه فى هذه المسالة أنه لم يوصله الى صاحبه ولم يتبضه صاحبه ، وليس المعنى أنه طلبه صاحبه فمنعه منه ، ولو كان هذا من باب أو لى فى الضمان ، لكنه ليس مرادا بدليل توله : (لا لمعثر مانع من ايصاله) الى صاحبه أن كان تسد اخذه من دار صاحبه أو صاه والا لم يلزمه ايصاله (لمزمه ، ولو دمرق أو أحرق) أو سلب أو كوبر عليه ونحو ذلك من الأمور الغائبة ، ولا سيها ما هو دونها لانه تد أخذ عليه الأجرة فكان فى ضمانه ، فان جاء ربه نتبضه استراح منه والاسمى فى ايصاله ، والا فلا وجه لامساكه عنده وقد انفصل عنه بتمام الممل وقبض الأجرة ، وأن منع مانع من ايصاله كالمصوص والعدو فى الطريق والجائر والمرض والسيل وعسدم الدليل وعدم ما يحماه عنه ، وذلك أن لم

وما تلف بأيدى الأجراء والصناع كقطع وكسر وحرق ضعنوه ، وقد مر" أن الخطأ في الأموال والأنفس لا يزيل ضماناً .

تكن لحمله مؤونة تعظم ، وان كانت له يلزمه ايصاله بل حفظه حتى يأتى مماحيه ، فأن ضاع بلا تضييع لم يلزمه ضمانه ،

وعندى ، انه لا يضبن ان تلف بلا تضييع ولو لم تكن له بؤنة ، وانه لا يلزمه ايصاله الا ان كان ربه لا يعلم انه معبول ولا انه غصير معبول ، فكان ينتظر أن يتول له : انه معبول ، فحينئذ أن لم يعلمه بنهام العمل فكان عنده حتى تلف ضبغه ، وأن قال : خذ شيئك وأعطنى الكراء فقد عبلته ، أو لم يتل له : أعطنى الكراء فقال : أتركه عندك ، فتركه عنده فتلف ، فسله الاجرة ولا ضبان أن لم يضيع ، لانه أذا تركه عنده باذنه كان أمانة قطعا ، وبن قال : خذ شيئك وأعطنى الأجرة فقد عبلته ثم أد عى تلفه ، غان تلف قلا ضبان عليه ولا أجرة له عند بعض ، وأن لم يصبح التلف الا بقوله ، غرم ولا أجرة له الا بصحة أنه عبله ، ذكر ذلك في « المنهاج » بلغظ خاص غرم ولا أجرة له الا بصحة أنه عبله ، ذكر ذلك في « المنهاج » بلغظ خاص في التبثيل (وبها تلفه) أي نسد (بايدى الأجراء والصناع) أي بعمل أيديهم في المنهن فيه ، ذكر ألك المنهن وأو خطأ بلا تقصير .

وفى « الأثر » : وبن أتى بصوغ يلحبه غانكسر عند اللحام ضبعن ، لأنه أمر أن يلحبه لا أن يكسره ، وأن شرط عدم الضبان غلا ضبان الا أن ضيع ، وأذا قلب الصانع الشيء ولم ير عبه شيئا ، ثم عبله غراى غبه حرقا أو كسرا ونحو ذلك بثل : أن يقصر الثوب أو يغسله ضبن ، ألا أن قال صاحب قلك : بن عنده .

(وقد مر" أن الخطأ في الأموال والأنفس لا يزيل ضماناً) بل يزيل الاثم ، والمراد بعدم أزالته الضمان في الانفس عدمها غيما دون ثاث الدية ، وأما ثلثها

ولزم قيل : طبيبا وخاتنا وحجاما وبيطارا او نحوهم إن تلف احدد بمعالجتهم قدود" ؛ إن زادوا على ما أمروا به ، وكذا ثاقب لؤلؤ وناقش فصلحوص

غصاعداً فيزيل الخطأ فيه الضمان ، وينقله الى العاقلة فيجمع منهم أو يعطى كواحد ولا يجمع ، وان اعترف بالخطأ غثبت اعطى وحده ، ولم يذكر الشيخ الانفس لأن الكلام فى الأموال ، ولأن الأنفس فيها تفصيل ، وما فيه تفصيل لا يعترض بعدم ذكره ، والأولى ذكرها لأن الأجرة قد تكون على عمل فى انسان كما ذكره أيضاً فى المسألة بعد هذه ، ولعل المصنف ذكرها لذلك تعميماً للفائسدة ، ولأن الخطأ لا يزيله بالكلية ، بل يبقى الضمأن تارة على الحاتى وتارة على عاتلته .

(والزم قيل: طبيبة) ومتطبباً ، أو مراد المصنف ما يشمله مع متتن الطب (وخاتمًا وهجّاماً وبيطاراً) معالج الدابسة (أو نحوهم أن تلف أحد) أو الدابة (بمعالجتهم قود") بفتح القاف والواو ولم تقلب الفا مع تحركها بعد فتح شذوذا وأن شاء الولى غالدية (أن زادوا على ما أمروا به) في الطب والصناعة وقبل : لا تود بل الدية ، وأن لم يزيدوا غلا قود ولا دية ، وقبل التود غيمن عالج الطب أو الختن أو نحو ذلك ، ولم يتقنه ولو لم يزد على أمر به ، وأنما لم يضمنوا الا أن زادوا لانهم أمرهم الشارع بالعمل ، وقد علم ما غيه من الفموض والغرر فلم يستحقوا أن يحمل عليهم ، وقد كان قصدهم الصلاح ولم يزيدوا على ما أمر الشسارع ، فلما لم يزيدوا لم يحكم بأن الفساد منهم قطعاً فتغريمهم ظلم لهم .

وفى لقط أبى عزيز : كل طبيب يقطع ويكوى معليه الدية واعتاق رقبسه مؤمنة أن مات به المطبوب وكان معروفاً بالطب ، وأن لم يعرف به معليه القود لائه يتولد من القطع والكي وجسوه كثيرة ، كالموت والبطلان والعبي والعرج ونقصان العبل وذهاب النسل واماتة الشهوة (وكذا ثاقب الواق وناقش فصوص)

نصوص خواتم (ومقوم السيوف و) غران (هراق منضج خبز ، ونجار ان امر بضرب مسمار) من نحو حديد بباب (او وقد) من عود (بباب) لغرض كالغرض بالمسمار وهو سواء ، وليس الغرض وقدا يعلق به شيء لأن هذا غير معتاد في الباب ، ولكن حكمه في الباب والحائط حكم ما ذكر ، وليس ذلك عريبا غان الوقد ما يوقد به الشيء ، أو يمسك به ويضم به للاخر ، غمسامير الباب اوقاد (غائكسر وكان قويا) او نحو ذلك من الاعمال (يغرمون) قيمة الفساد ان لم يبطل وكان صالحاً لما قصد به ، أو المثل او قيمة الشيء كله ان لم يصلح ، غيكون للعامل او قيمة الفساد فيكون لصاحبه والخيار له ، وكذا في سائر المسائل التي مرت أو تاتي ، وانما يغرمون (ان زادوا) أو قصروا في العمل بايديهم أو بالآلات أو غيرها ، غان كان ضعيفاً ولم يزد لم يضمن ،

(وكذا غسال " د نع له ثوب فخرقه بفسله ، فان كان) الخرق (يسيرا والثوب خلق) بنتح الخاء واللام أى بال ، والجبلة حال ولو نصب الخاق (الزمه رفوه) أى اصلاحه بالخياطة أو بالرقع أن احتاج لرقعة (وازمته قيمته) غير منخرق وياخذ هو ذلك الثوب (أو مثله أن كثر) الخرق أو كان غير خلق ، وكان الخرق يبطله ولو تل ، وأذا أخذ صاحب الشيء مثله أو قيمته غالشيء للمامل ، وأن شاء صاحب الشيء أخذه وغرم العامل قيمة ما نقص .

و في « الأقر » : بن اعطى حيثاكاً غزلا يعمله له ثوياً غذرج رديثاً ، مان

وضعن حادى جلد جَاوز بشفرته فيه ، وبيطار ضرب مسماراً بيدا دابة او رجلها فعرجت ، وخاتن اصاب حشفة أو من من من

عدول الصنعة ينظرونه وقيمة ما انسده ويدنعها لربه معه ، وقيل : يخير في اخذ ثوبه وقيمة نقصه بالعدول ، وفي رد الثوب على الحياك ورد مثل غزله منه والكراء المساخوذ منه وكذا ما اشبه ذلك ، وان طلب النساح اجلا يبيع نميه الثوب او يرد ما ازمه اجل له اجلا غسير بعيد من خمسة ايام الى عشرة ، مناذا انقضى لم يكن له عذر من شراء ما لزمه غرمه ، ولا يبرح من السجن حتى ياتى بما يلزمه ، وانما يكون له الأجل لحال ما يطلب عند الحاكم ، وان قلت : ما وجه الشبه بين مسألة الغسال والمسألة قبلها ؟ قلت : هو مطلق الغرم ولو كان نميما قبلها مقيداً بالزيادة ، وغيها غير مقيد وأولى من ذلك أن يقال : المراد وكذا غسال د نفع له ثوب غخرته بغسله لكونه زاد مائه يضمن ، وبيس كيفية الضمان بقوله : مان كان الخ . . مان لم يزد ولم يمكن الغسل الا ويكون ذلك الخرق ملا ضمان ، متستوى المسألتان في وجه الشبه .

وفى « التاج » : ان كان جديداً غرمه او شرواه ، وان خلستا لزمه ان برنوه الا ان هلك الثوب في ذلك الخرق عمليه تيمته او شرواه .

(وضمن هاذى جلد) باعجام ذال الحاذى ، اى القاطع اى من يقطع الجلد ولو بازالة خملته ، هتى جاوز ليصنع به الحذاء وهى لباس القدم ، والحذاء مسانعها متعبير الشيخ عامل بالحذاء صحيح (جاوز بشفرته فيه) الحلد .

(و) ضمن (بيطار ضرب مسمارا بيد دابة) رجلها المتدمة (او رجلها) وهي المؤخرة (فعرجت » وخاتن اصاب حشفة) بالتطع لها كلها) او (اصاب

(بعضها) بالقطع (وجزارا نحو جملا) أو ذبحه على قول ،جيز ذبحه (أو ثوراً أو ذبحه) أى ذبح الثور (أو) ذبح (شاة) أو نحرها على قول مجيز نحرها أو ذكرى كل ما يحل ذكاة شرعية ، من نحر أو ذبح أو رمى بنحسو سهم أو بمعلم أذا وجده حيا ولم يجد ما يذكى به (ثم قطع من ذلك) المذكور من الحيوانات المذكاة لحما أو جلدا أو غيرهما مما يعين على موته (قبل هوته) والضمان في ذلك مختلف المفيما قبل الخاتن بالتقويم لما نقص ، وفي الخاتن بالدية كلها وهي دية الرجل أن قطع الحشفة كلها وأن كان عبداً فقيمته علها ، وقبل : بحساب ما بقي تلها ، وقبل : بحساب ما بقي اللانفصال .

(و) إما كيفية الضمان في الحيوان الذي أحدث فيه ما يكون ميتة محرمة بعد الذكاة ، فقد أشار اليه بتوله : (لزم) كاسرا رقبة أو فاعسلا مفسدا و (قاطعاً من نبيحة) أو نحير بدليل ذكر النحر قبل ، أو اراد بالذبيحة مسافتي ذكاة شرعية بذبح أو نحر ، فاستعمل لفظ الخاص في المعنى العام أو ذلك القاطع غير الذابح والناحر (قبل موتها به) سسبب (افسادها على ربها) بالقطع مفها ، لأن ذلك اعانة على الموت (قيهة مثل ذلك أللحم) وما معه وهو الحيوان نفسه ، وعبر عنه باللحم تلويحاً إلى أنه لا يضمن قيمته حياً ، لأنه مأذون في ذكاته وذكاه وأفسده بعد الذكاة ، وذلك الضمان على اعتبار كونه (حلالا) ولو كان حلالا ، وضمنها ميتة من قطع بذبحه رقبتها ، لأنه لساوسل الحد المجزى صدق أنه ذكاها وحلت ، وبزيادته حرمت بعد أن حلت .

ومتعمد" تر"ك تسعية عليها قيمتها حية "، وكذا كواش (١) قيل له: أطبيح هذا المجين فأحرقه لزمه عجين مثله مركب على اختباز ولو فطرا ،

(و) لزم (متعمد تر"ك تسمية عليها) أو على النحير بعد الذبح ، أو عند النحر غاعلا للذبح أو النحر على وجه غير شرعى منسد (قيمتها) أو تيمة النحير (حية) أو حيا ، لأنه أنسد ذلك قبل أن يصدق عليه أنه مذكتى ذكاة شرعية ، وأن أخذ صاحبه جلده نقص له من قيمته ، وكذا ما أتصل بجلده من موف أو وبر أو شعر ، وأن شاء لم يأخذ ذلك نياخذ القيمة كلها ، وأنسا جعلت لجلد الميتة وما يتصل به قيمة ، لأنه عندى متنجس يقبل التطهير ، وتطهيره بالدباغ .

(وكذا كواش قيل له: أطبخ هذا ألعجين) اى أنضجه على مقلاة أو نحوها أو على نار أو تراب محمل أو نحوه (فاحرقه لزمه عجين هله) في العجن والنوع ، كشعير وقمح (مركب على اختباز) أى ركب كل أجرزاء متدار رغيف رغيفا ، على كيفية اختباز الخبز أى على كيفية يخبز عليها بأن يرقق كما رتق صاحب الأول ، ولا يتركه قطعاً غلاظاً كالفهر ويأخذ المحروق لنفسه (ولو فطير!) ولا سيها أن كان خبير ا ، وأنها غيا بالفطير لانه يسهل تركيبه وعجنه ، فأن في الخبز زيادة عمل ، لانه يحتاج الى زيادة العجن ، وأن يأتي بالخهيرة من عنده ويبقى عنده قدر ما يختبر ، فقد يتوهم أحد أنه لا يلزمه عجن الفطير وتركيبه ويأخذ الأجير ذلك المحرق ، وأن أعطاه ما يصنع وليس بصالح للعمل لضعفه أو لغير ضعنه فعيله فقسد لذلك ضمنه ، أن لم يخبر صاحبه بعدم صلاحه ، وأن أخبره فقال : أعبله كذلك فلا ضمان عليه .

⁽١) كذا في الامل ،

باب

إن اختاف صانع مع رب المصنوع في صفة الصنعة قبل قول رب المسنوع مع يمينه إن لم يبين الصانع ، وقيل : عكسه • • •

بالي

في اختلاف الصائع ورب المصنوع والعامل ورب العمل والكرى والكترى

(ان اختلف صانع مع رب المصنوع) ومثله العامل مع رب العمل المكرى والمكترى ، فالصنعة كالنجارة والعمل أعم منها كالفسل ، ويجوز أن كون قد أدخله في الصنعة (في الصنعة قبل) عند بعض اصحابنا وأبى حنيفة المزنى وهسو من أصحاب الشافعى (قول رب المصنوع مع يجينه) وعلى مانع البينة ، لأنه مد على رب المصنوع في شيئه كما قال (أن أم يبين لصانع) مثل أن يقول رب الثوب : أمرتك أن تصبغه السود ، وقال الصباغ : مرتنى أن أصبغه أحمر أو بالعكس أو نحو ذلك ، مثل أن يقول الصانع : مرتنى أن قطع هذا الثوب سراويل ، أو قال له رب الثوب : بل أمرتك أن

وصحح الأول ، لأنه أو اختلفا في أصل الإذن كان

تقطيعه تبيما ، أو قال الصانع : قبيصاً وقال رب الثوب سراويل ، أو قال المدهما ، جبة وقال الآخر : برنوصاً ونحو ذلك ، ولا أجرة للصانع .

(وقيل:) اى قال مالك وابن ابى ليلى واحمد وبعض أصحابنا (عكسه) وهو انه يقبل قول الصانع مع يمينه ان لم يبين رب المصنوع ، لأنه حين اقر للصانع باصل الصنعة كالقطع في المثال صار مدعتى عليه في كون القطع مشروطاً على كذا ، وكذلك ما ليس باصل لها ، وضابط ذلك ، أن يجتمعا على شيء ويختلفا فيها بعد ذلك ، مثل ان يتفقا على الجبة ويختلفا فيقول احدهما أن تخيطها على كيفية كذا ويقول الآخر غير ذلك ، أو اتفقا على صبغه ويتفقا في كيفية ، وكذا سائر الاعمال باختلاف صفاتها ، كعمل القرمود واللبن والبناء والنجارة وعمل الحداد والخرائز وغير ذلك ، وان جرت عادة المحل على كيفية فالقول قول مدعيها ، وان كانت الزيادة في الكيفية فالقول نافيها ، ان ام تكن هي المعتادة وحدها أو غيرها نادرا.

والصحيح عندى المتول الثانى (وصحح الأول) وهـو ان يتبل تول رب المصنوع مع يبينه ان لم يبين الصانع (لأنه) أى الشان ، وهذه العلة لا تنهض لأن الاذن في العمل مغاير جدا للصفة بعد الدخول ، ولا يخفى أن القول في النتص تول رب لاعتراف الصانع ، ولا يخفى أن القول تـول الصانع في الاذن (لو اختلفا في اصل الاذن) مثل أن يتول رب الثوب : ما أذنت لك في تطعه سراويل ولا تميصا بل قلت لك : خطه كذا مما لا يحتاج الى قطع ، أو لم آمرك بخياطته اصلا بل وضعته أمانة عندك ، أو قلت لك : وصله الى فلان ، أو قلت لك : ضعه عندك حتى أتول لك اقطعه على كذا ! أو قال رب الثوب : لم آمرك أن تصبغه بل وضعته أمانة ، أو وضعته حتى أقول رب الثوب : لم آمرك أن تصبغه بل وضعته أمانة ، أو وضعته حتى أقول لك : اصبغه بما أريد أو نحو ذلك (كأن القول قول ربه ، فكذا) أن أختلفا

القول قول ربه ، فكذا في صفته ، ولأن الصانع معترف بإحداث نقص في المصنوع وادّعى إذنا فيه ، والأصل عدمه ، وإن بيس أخذ رب الثبيء شيئه ، وإلا حلف على قوله ، وخيتر في أخذ قيمته غير معمول ، فيكون

(في صفته) أى صفة الاذن ، هل كانت على السراويل أو تميصا مثلا ؟ (ولان الصانع معترف باحداث نقص) هو القطع على كيفية كذا (في المصنوع وادعى الفنا) من رب المصنوع (فيه) أى في ذلك النقص (والأصل عدمه) أى عدم الاذن ، واليضاح ذلك أن الصانع معترف بأنه أحدث نقصاً في ثوب مثلا وادعى أنه مأذون لسه فيه ، ورب الثوب أنكر أن يكون قد أذن له في ذلك النقص بل قال : أمرتك بنقص آخر غير الذي صنعت غان لم يبين الصانع على الاذن الذي ادعاه في النقص لزمه الغرم من حيث أحداثه نقصاً أنكر صاحب المصنوع الاذن فيه غير النقص الآخر الذي ادعاه الصانع ، وأحداث القطع في ملك الغير نقص في حقه أذا كرهه ، ولو كان في نفس الأمر زيادة القطع في ملك الغير نقص في حقه أذا كرهه ، ولو كان في نفس الأمر زيادة عينيه ، ولذلك كان له التخير الذي ذكره فيها بعد .

وفي « الاثر »: ان تال أمرتك أن تجعل طوله وعرضه كذا وكذا ، معليه البينة وان تال العامل له: أمرتنى أن أعمله خماسيا ، وتال هو سداسيا مالتول توله ، وتيل : أن أتر أنه سلمه اليسه مداسيا فالقول توله ، والا فتول المعمول له (وأن بين) الصانع ما تال (أخذ رب الشيء تسيئه) معمولا كما عمله الصانع ولا غرم عليه بل يعطيه رب الشيء أجرته ، وتيل : لا تجوز الشهادة في المصنوع كما في بعض أجزاء « الديوان » (والا حلف) رب الشيء (على قوله ، وخير في أخذ قيمته غير معمول) بصبغ أو خياطة (فيكون) ذلك الشيء المعمول (الصانع) ولا أجرة

للصانع ، وفي أخذه معمولاً والصانع أجره وعليه نقصه ، وإن أدّعى ردّ ما بيده وجحد ربه قبل قوله مع يمينه إن لم يبين الصانع الرد ، وأن قال هذا متاعك قبيل قوله مع يمينه أن لم يبين ربه أنه ليسه ولو بالخبين ،

لــه (وفي اخذه معمولا والصانع اجره) على صبغه أو خياطته ان خاطه بتتويم العدول لعبله ، لا الأجر المعتود وتيمة الصبغة أو مثلها (وعليه نقصه) يقدم غير مقطوع ومقطوعا ان لم يخطه ، غيعطى لربه ما بين القيمتين ، وفي الصباغة يأخذه مصبوغا بما صبغه الصباغ ، غيرد للصباغ مثل صبغته أو قيمتها واجرة الصبغ على ما اختاره الامام أبو عبد الله محمد بن عمرو ابن أبى ستة وتبعه المصنف ، والذي عندى : أنه لا أجرة له على الصبغ ولا على الخياطة بل له تيمة ما صبغ به أو خاط به أو مثلهما لأن ذلك من التعدى في ظاهر الحكم ولو لم يتعمد لم يلزم ذلك .

وفى « المتاج » ، وقيل : لا شيء للصبغ لأنه أثر لا عين " ، والعين ما يتدر على اخراجه .

(وان اتاعي) اى الأجير (رد ما بيده) الى مستاجره (وجحد) اى الرد (ربه) وهو مستاجره ('قبل قوله) اى قول رب الشيء أن الأجير لم يرده اليه (مع يمينه أن لم يبين الصانع الرد) لأن ذمته مشغولة بكونه عنده ، فلا يقبل منه ادعاء ابرائها الا ببيان (وان قال) الأجير (هذا متاعك) وانكره رب العمل ('قبل قوله مع يمينه) أنه متاعه لأنه في يده موكول اليه ومن في يده شيء يكون أمكن في قوله فيه ، لأنه مشتمل عليه كأنه أمانة عنده (أن لم يده شيء يكون أمكن في قوله فيه) لأنه مشتمل عليه كأنه أمانة عنده (أن لم يبين ربه أنه) أى ذلك المتاع (ليسه) أى ليس متاعه (ولو بالخبر) مثل أن يقول عدلان أو ثلاثة من أهل الجملة : أن صفة متاعه (كذا مما ليست صفة يقول عدلان أو ثلاثة من أهل الجملة : أن صفة متاعه (كذا مما ليست صفة

وإن بين أعطاه الصانع متاعه أو قيمته إن لم يحضى ، وإلا • • • •

المتاع الذى نسبه اليه الأجير كصفته ، او قد حضرنا حين أعطاه وليس هو بهذا ، ويظهر لى أن الخبر هو ما لم يستجمع شروط الشهادة مثل أن يكون بلا عدالة أو فيما لا خصم فيه ، أو على التهاتر بأن يكون نفياً أو أن يكون بنساء وحدهن فيما يظهر الرجال ، أو بعيد وحدهم ، أو بهم مع من لا يجزى وحسده ، أو أن يكون بعلم بلا تحمل شهادة ، أو بدون أن يتولوا عند التكلم بما عندهم : شهدنا والعلماء ليس كلما ذكروا الخبر أرادوا أن ذلك كله يجزى ، وقيل بجواز شهادة التهاتر ، وليس بشىء لأن مقتضاها فيب مثل أن يتولوا: شهدنا أنه لم يقضه دينه ،

وعندى ، أن شهادة التهاتر شهادة النفى التى متتضاها غيب ، واذا لم يكن ذلك جاز مثل أن يقولوا : شهدنا وقت كذا وما رايناه أعطاه كذا ، وما راينا فعل ذلك بذكر الوقت في كل ذلك وتعيينه ، غان كان قولهم — هكذا على الاطلاق — ليس هذا ثوبه فتهاتر ، وان قالوا : حضرنا وقت كذا وأعطاه ثوبا ليس هذا فليس تهاترا (وان بين) ربه (اعطاه الصاقع مقاعه) أن أتر بعد البيان أن الأمر كما بين عليه رب المتاع ، وأنه عندى فأحضره أو خرج من يدى الى فلان فسمى في تحصيله فأحضره ولا أجرة على عمله أن أنكر ثم بين عليه أو أقر بعد الكار وأقدم عليه أن لا يعمله فعمله ، وقيل : له الأجرة أن أنكر ثم بين عليه (أو قيهته) أو مثله (أن) أمكن المثل و (الم يحضر) هسو بأن أصر على انكاره أيضاً بعد البيان ، أو أقر بعد البيان أنه استهلكه أو أن قلت نا أن أمكن المثل والا حلى أن يقوم المثل فلا أن تصادقا على أن مثله كذا أو قيهته كذا أو مثله كذا على أن يقوم المثل فلا أشكال ، والا حلف الصانع أن مثله كذا في قياد ربه ما ذكره الصانع من المثل ، أو قيمة ما ذكره من المثل ويحلف الصانع أنه ليس فوق ذلك ، (والا) يبين أو قيمة ما ذكره من المثل ويحلف الصانع أنه ليس فوق ذلك ، (والا) يبين

اخذ ما هاف عليه الصانع ، فإن أيةن به أخذه بلا يمين ، وإن أيةن أنه ليسه قضاه فيه

رب المصنوع حلف الصانع أن متاعه هو هدفا و (افذ) رب المصنوع (ما حلف عليه المصانع) أنه هو متاع رب العمل ، (فان ايقن) رب المتاع (به) أنه هو الذى له كما قال الصانع (افسده بلا يمين) من الصانع ، الفاء لترتيب الاخبار أو بمعنى الواو ، لأن هذه مسألة لا تفصيل لقوله : والا اخذ ما حلف عليه الصانع اذ لا يتوهم احد أن يأخذه بيمين مع أنه قد حلف قبل ، لأن عليه يمينا واحدة ، بل هناك مسالتان : الاولى أنه أن أنكر رب العمل أن يكون فلك هو متاعه حلف الصانع ، أنسه مقاع رب العمسل واخده رب العمل ، الثانية أنه أن أنكره رب العمل ولا بيان ثم أيقن أنه متاعه أخذه بلا يمين ، وأنها قلت بذلك لقوله : بلا يمين بعد أن قال حلف عليه الصانع ، هذا ما حمل عليه المصنف قول الشيخ ، وأن لم تكن له بينة حلف الصانع ، هذا ما حمل عليه المصنف قول الشيخ ، وأن لم تكن له بينة حلف الصباغ بأن هذا ثوبه ثم يأخذه صاحبه ، فإن أيتن أنه ثوبه فليأخذه أيضاً ما لم يستيقن أنه ليس بثوبه .

(وأن أيقن أنه أيسه) أي ليس بثوبه كما عبر به الشيخ (قضاه فيه) أي فليتضه له في ثوبه كما عبر به الشيخ ، ولا يلزم ذلك الحمل لجواز أن يكون توله : فأن أيقن أنه ثوبه فليأخذه أيضاً ما لم يستيقن أنه ليس بثوبه الخ . . تفصيلا لقوله : فأن لم تكن له بينه حلف الصباغ بأن هذا ثوبه ثم يأخذه صاحبه ، والفاء لمجرد التفصيل ، كأنه قال : فأن أيقن فالأمر كما قلنا بمجرد أنه يأخذه بلا قضاء ، والا فأنه يأخذه بقيد نية القضاء ، ومعنى قوله : فأن أيتن أنه ثوبه أن أطمأن أنه ثوبه بدليل قوله : ما لم يستيقن ، ومعنى ذكره لفظ أيضا أنه يأخذه كما قلنا في المجمل أنه يأخذه بتى الكلام في القضاء ، والظاهر أن الذي يقضى هو رب العمل بأن يأخذ ذلك وينويه قضاء في متاعه والظاهر أن الذي يقضى هو رب العمل بأن يأخذ ذلك وينويه قضاء في متاعه والنه نفس متاعه لأنه ليسه ، ولو كأن الصانع قد أعطاه أياه على أنه نفس متاعه ، وليس الصانع يقضيه له قضاء مع أنه قال : أنه نفس متاع رب

الممل " وقول الشبيخ : فليقضه له في ثوبه يتبادر أنه يقضيه الصانع لرب العمل في ثوبه ، ولا يصح ذلك مع قول الصانع أنه نفس ثوب رب المتاع ، غيحمل على أنه يقضيه له أن اعترف أنه ليس مناعه بعد الانكار ، أو يجعل الضمير في يقض لرب المتاع ، أي : نليقض رب المتاع لنفسه ذلك الثوب كقوله تعالى : (امسك عليك زوجك) (١) هذا ما يتعلق بالعبارة ملحوظاً فيه المعنى ، وأما الذي يقصد بالفعل مان رب العمل بأخذ المتاع وينويه مضاء في متاعه ، ولو أعطاه الصانع على نية أنه نفس متاع رب العمل ، وأن أعترف الصائع عليهطه بلفظ القضاء ونيته ، وليأخسذه رب العمل بلفظ القضاء ونيته بان يدعى الصانع التلف مثلا مع الاعتراف ، وأن وجد رب العمل أن يتلفظ له الصانع بالقضاء أن لم يعترف ويأخذه هو على القضاء عليفعل جاز لسه ان ياخذ ما بيد الصانع تضاء اذا أعطاه الصانع على القضاء ، أو أعطاه على انه نفس متاعه ولو كان عنده أغضل من متاعه ، وانما جاز له أخذ. ما قضاه أو أعطاه مع أن بيده أمتعه الناس يعملها لهم لأن من بيده شيء فهو له ، وان اتهمه ان ما قضاه او أعطاه الصائع ليس للصائع بل لرب عمل آخر ايضاً مثلا غلا يأخذه ، ولو كان القاضى يحكم له بأخذه ، وأن علم أنه تبدل لغير احده ان كان مثل متاعه او دونه ان لم يعلم ذلك الغير أو علمه ولم يطق عليه أو أتلقه ، وأن كان أكثر فلا يأخذه ، وأجيز له أخذه فيعطى قيمة الزيادة للفقراء أن لم يعلمه ، وأن لم يعلمه فله ،

وفى « الأثر » : من يعمل باجر أن سلم متاع هذا لهذا لزمه الضمان ، وأن قال : رد"ه لى مانه ليس لك وهذ الذي لك ، مقال المعمول له : لا أقبل

⁽۱) الاحزاب : ۳۷ -

وكذا غاصب ومرتهن يقبل قولهما مع يمينهما على ما بايديهما ، إن لم يبين رب الشيء أنه ليسه ، واختر عكسه .

قولك بعد اقرارك أنه لى ، ولا بيته ، فالقول المصنوع له مع يمينه ما يعلم أن قبله هتا من قبل ما يدعيه بخلاف اقراره .

(وكذا غاصب ومرتهن) ومستعير ومؤتمن وكل من بيده شيء الفيره بتعدية او بدونها (يقبل قولهما) وقول نحوهما (مع يمينهما) ويمين نحوهما (على ما بايديهما) وايدى نحوهما : ان متاعك هو هذا مياخذه تضاء على حدد ما مر" ، سواء ان لم يتهمه أنه ليس لمن هو بيده (أن لم يبين رب الشيء انه) أي أن هذا المتاع (ليسه) أي ليس متاعى ، غان بين ووجد متاعسه اخذه ، والا مالمثل أو المتيمة على ما مر" ، وهذا المتول هو المأخوذ به عندهم المشهور ، لكن المختار عند الشبيخ عكسه كما قال المصنف : (وافتم عكسه) اى عكس ما ذكر في الصانع والمرتهن وكذا نحوهما ، وذلك العكس هو ان يكون القول قول رب العمل والمغصوب منه والراهن ، وكذا نحوهم مبع يهينهم ، وعلى الصائع والغاصب والمرتهن البينة ، وكذا نحوهم ، ووجه الاختيار ، ان كل ثوب اتى به الصباغ يقول رب الثوب : ليس بثوبى نيحتاج للبينة تنفيه على القول الآخر ويتسلسل ذلك الى ما لا نهاية له ، لأن المبيّاغ ربما يتشاكل عليه الثوب ولم يعلمه فلا يقدم على اليمين القاطعة للأمر او يتلف له ولم يعلم بذلك ، ذكره الشيخ واراد بالتساسل كثرة التتابع والاتصال ، لا التسلسل المستحيل لامكان العثور على ذلك المتاع ، ولأن ثياب الدنيسا كلها لها نهاية .

وحاصل هذا الاختيار ان يكون القول قول صاحب المتساع والراهن والمغصوب منه مثلا ، خاذا قال : ما هذا متاعى ، ولا بينة للاخر ضمنه الآخر

ان لم تكن له بيئة أن هذا ، فلا تسلسل ، وأما على القول بأن القول قول العالمل والمرتهن والغاصب فأن المطلوب بالبيئة هو الآخر أذ كان القول قول هؤلاء ، فكل ثوب جاء به العالمل مثلا نفته بيتنة صاحب المتاع فيتسلسل ، وأنها صحح التسلسل في البيئة هنا ، لأنها شهادة نفى بخلاف شهادة الاثبات ، لأنها أذا ثبتت شيئاً وجب الحكم به .

وفي « الأثر »: ان اعطاه دراهم يعبلها خلخالا نعبل ، ناعطاه نقال : ليست هذه نضتى لسوادها ، نالتول للصانع ويحلف ، ويؤيده ما ذكره المصنف من اختيار العكس كونه سالماً من شهادة التهاتر ، بخلاف التول الأول الذي هو أن التول تول الغاصب والصانع ونحوهها نمان فيه شهادة النفي ، وهي تهاتر اذ كان الشهود يتولون فيه : ما هذا ثوبه أو ما هذا رهنه أو نحو ذلك ، الا ان كانوا يتولون : ما هذا شيئه الذي أوصله بيده بحضرتنا وقت هذا ، نمان " هذا لكونه محصوراً ليس بشهادة تهاتر .

واختار ابو زكرياء في « الأحكام » التول الأول اذ ذكره ومال: تركنا ما اختلفوا فيه وهو المأخوذ ، ومع هذا فان العمل بقول الشيخ عامر وهو الثانى عندهم ، لأن العمل به مقدم على غيره ، وعبارة ابى زكرياء هكذا : وكذلك الضمين والمضارب والمستودع والمعار الخ . . ولفظ الضمين هنا غريب لكن له وجه ، اذ يعم كل من ضمن لصاحب الشيء أن ياتى بشيئه المعين من عند فلان فيجىء به فيقول : هذه عاريتك التى اعرتها غلاناً ، أو هذا رهنك الذي رهنت له أو نحو ذلك فينكر صاحب الشيء أن يكون شيئه ، ويعم أن يكون ضمين الأداء فيقول : هذا شيئك الذي في ذمة فلان ، مشيرا الى كمية مترتبة في الذمة ، لا الى معين لأنه لا يترتب في الذمة على الصحيح ،

(وان قال) رب المتاع: (هذا متاعى ، وقال الصانع: لا بل هذا) متاعك ، لم يتكرر مع ما قبله لأنه يقل هنالك : ان صاحب المتاع قال : هذا متاعى ('قبل قوله) أى تول الصانع (مع يمينه) أنه هذا (أن لم يبين ربه ، والقول قول الأجير) أن مدة العمل بيني وبينك أيها المستأجر كذا ، (و) قول (المكرى) انى اكريت لك أيها المكترى دارى أو دابتى أو نحو ذلك مدة كذا (مع ايشمانهما) جمع بمعنى التثنية أو اراد يمين كل مرد من أمراد الأجزاء والمكرين (أن لم يبين المستأجر) بكسر الجيم أن مدة العمل كذا مما يخالف مول الاجير (والمكترى) ان مدة الكراء مما يخالف مول المكرى (في المدة ان اختلفا عليها) أى أن اختلف أحد الاثنين اللذين هما الأجير والمستأجر مسم الآخر منهما ، واحد الاثنين الآخرين اللذين هما : المكرى والمكترى مع الاخر منهما ، والمعنى ان اختلف الأجم والستأجر او المكرى والمكترى في الدة ، غالقول فيها قول الأجير والمكرى ، فجواب ان محذوف دل عليه ما تقدم ، وغراع على ذلك قوله: (فعلى مداعى الزيادة فيها) وهو المكترى والمستأجر، غالباً ، وكذا لو ادعاها الأجير أو المكرى وهو غير غالب (أو انقضائها) مدعيه غالباً الأجم والمكرى ، وكذا لو ادعاه المكترى أو المستأجر وهو غير غالب (بيانه) اى بيان المدّعى بفتح المين ويدل عليه المدعى بكسرها ، والمدعى بفتحها هو أحد الشيئين الزيادة أو الانقضاء ، ويجوز عود الهاء الأحدهما أي

بيان أحدهما الزيادة أن أد عاها أو الانقضاء أن أدعاه والماصدق وأحد ، وذلك مثل أن يقول الأجير ؛ مدة الكراء نصف سنة ، ويقول المستاجر : سنة ، فعلى المستأجر البينة ٤ وكذا لو قال الأجير: مدة الكراء سنة ٤ وقال المستأجر: نصف سنة لداع الى ذلك كيمين ، أو ارادة رفق على الأجم أو ارادة زيادة خير للمستاجر معلى الأجير بيان الزيادة ، ومثل أن يقول المكرى : مدة الكراء شهر ، ويقول المكترى : شهران ، فعلى المكترى البيان وان قال المكرى : شهران والمكترى : شهر لداع دعاهما الى ذلك معلى المكترى البيان ، وذلك لأن المدّعي ازيادة يدّعي شيئاً بعد ما اتفقا على مسا قبلها فلا يقبل بلا بيان ٤ ولا سيبًا أن كانت نفعاً له في العمل أو الاستنفاع ، وكذا أن أتفقا على المدة واختلفا في انقضائها مثل أن يقول : انها شهر ، ولم يكن البدء من أول الشهر، بل حسبا بالأيام ، أو وقع مع أوله لكن حسبا بالأيام فقال أحدهما : تم العدد والبدء من يوم كذا ، أو خالفه الآخر ، أو مع ، أو له ، ولم يحسب بالأيام ، لكن اختلفا هل استهل ليلة كذا فينسلخ ليلة كذا ولا بد ؟ وهل رئى هلال التمام ؟ فالقول قول من لم يد"ع الانقضاء ولو كان عدم الانقضاء مضرة عليه كالمكرى والأجير ، وذلك لأن الذبة شعلت بالمدة ، ملا يقبل براءتها منها باد ماء الانقضاء بلا بيان •

واصل هذه المسائل حرمة مال الناس وابدانهم من القرآن والسنة ، لا سبيل اليهما الا ما أجاز اليه صاحبهما ، فما أنكر منهما كان القول غيه توله وحلف ، فاصل ذلك من القرآن والسنة في آيات واحاديث تحريم الأمسوال والانفس الا بحق ، وكذا ما بعد ، والتفريع في قوله : فعلى مدعى الزيادة ألخ . . عائد للجموع لا للجميع لانه لا يصح بالنظر الى قوله : أو انقضائها كترتيب الويل عن السهو عن الصلاة ، والرياء مع ذكر الماعون اذا قلنا : انه عارية .

(وان اختلفا) اى احد الاثنين مع الآخر منهما واحد الاثنين الآخرين مع الآخر منهما ، اى الأجير والمستاجر والمكترى مع المكرى (على قدر المكراء) او الأجرة كعشرة دنائير وتسعة دنائير ، وانها قال : على ، ولم يقل : فى ، لتضمن اختلفا معنى تنازعا (او نوعه) كدينار وثلاثة عشر درهما ، وكصاع شعير او صاع سلتا سواء "انفقا فى القيمة او اختلفا ، ومن الاختلاف (تقبل قول المكترى او المستأجر) عند ابن محبوب (مع اليبين) انه ليس عليه اكثر من ذلك القدر كراء ، وانه ليس النوع الذى اد عاه عليه خصمه (الأنه غارم) اى يعطى ، واما الأجير والمكرى فلا يقبل تولهما الانهما يأخذان ، وان ادعى المكترى والمستأجر ما هو اكثر أو أجود نوعاً المكرى والأجير "قبل قولهما ايضاً اذا ادعيا ذلك لداع وانكره الخصم لداع ، غاذا طلب اليبين غله أيضاً ، ايضاً اذا ادعيا ذلك لداع وانكره الخصم لداع ، غاذا طلب اليبين غله أيضاً ، فادعى نصغاً وادعى الأجير أقل غالقول لربها ، وله بتعرها ان لم يكن عرف فادعى نصغاً وادعى الأجير أقل غالقول لربها ، وله بتعرها ان لم يكن عرف لمنذ وولدت قبل السنة غلاشىء له فى النتاج ولو حملت بعد الشروع فى العمل .

(وان اختلف حمال مع رب المال في قدر المسافة 'قبل قول الحمال) ان الحمل الى كذا ، وهو دون ما قال رب المال وهو الغالب أو فوقه لداع ، وكذا لو قال رب المال : الى كذا بثمن زائد ، وقال الآخر : بل الى كذا مما هو دونه أو الحول بناقص ، فالقول قول المامل ، ادّعى زيادة المكان أو نقصها (مع يمينه) أن الحمل الى كذا لا الى ما قال رب المال ، وأن بين فالقول قوله من

إن لم بيين رب المال ، فالقول في الموضع قول الحمال ، وفي الكراء ونوعه قول رب المال

أجل البيان ، ولا يمين عليه حين بيتن (أن لم يبيتن رب المال) وأن بيتن عمل بيانه ، وسواء" في ذلك البر والبحر لأن مدعى زيادة المسلفة قد تعدى ما تواطآ عليه ، فاحتاج الى بيان دعواه ولا سيها اذا كان في الزيادة نفع له ، والجواب محذوف دل" عليه قوله : 'قبل قول الحمال مع يدينه ، وأما قوله : (فالقول في الموضع قول الحمال ، وفي الكراء ونوعه قول رب المال) نتفريم أجمال بعد تفصيل ، نهو مذلكة لما قبله ، وأنما ذلك أذا كان الحمال حمالا لمغيره بداية نفسه او مركبه او بنفسه لا لحمال لماله او مال غيره على داية غيره بكراء لها أو بمركب غيره بكراء المركب ، فإن القول قول رب الدابة والمركب ، وانما ذلك أيضا أذا كانت المسانتان الى جهة واحدة ، وأما أذا كانت احداهما الى الجهة والأخرى الى الجهة الأخرى كالمشرق والمغرب والجنوب والشمال وكالشرق والشمال ، أو الشرق والجنوب ونحو ذلك ، متيل : القول تول رب المال ، وتيل : القول قول الحمال على ما مر" آنما ومع يمين في القولين ، وتفيد تلك الفذلكة أن القول قول صاحب الدابة أن قال: اعطني كراء دابتي ، مقال المكترى : قد انقدته لك أو كريت لي على أن الكراء الى الموضع الذي اكريتها اليه ، أو عطبت ، فقال : أعطني حساب ما حملت ، وقال المكترى : اكريت لى موصلا أو قال له : ارسلتها اليك مع من أرسلت لياخذها غتال صاحبها : لم ارسله وضاعت أو عطبت أو اتفتا على الكيل أو الوزن في الحمل ، فقال صاحبها : من جنس كذا ، فالقول في ذلك كله قول ماحبها ، وأن اتفقا على المقدار كقفيز ، فقال صاحبها : من كذا ، وقال الآخر: لم نسم النوع ، او مال : اكريت لي الي مدة كذا ولم اتفق على ما أعمل بها فقال صاحبها: اتفتنا على كذا ، فصاحبها مدع .

وإن حلفًا مما فالحمل إلى الأدنى وحط من الكراء قدر المسافة • • •

وكذا كل من ادّعى منهما خلاف الأصل ممدع ، وكذا ان اختلفا في الكيل والوزن والجزاف ، فالقائل بالكيل أو الوزن مدع .

وفي « الديوان » : القول قول صاحب الشيء في الأجرة ، وقيل : ان ادعى الصانع قدر عناء فالقول له ، وان اختلفا غقال الصانع : رددته اليك ، فأنكر غالقول لربه ، والقول للعامل أن قال : لم أضيتع ، أو قال : تلف مالك ، أو لم تعطنى الا هذا أو لم أخلط مع غيره ، أو لم أسافر لموضع الخوف ، أو تكل غلتها أو قال : استرعيتنى هكذا ، أو لم تستأجر قوتتى ، أو قال : استرعيتنى غنمك هكذا وأن نقص نقصت الأجرة ، والقول لصاحب الشيء أن قال : استأجرتك على غنمى بلا تعيين أو بلا عد .

(وان حلفا معا) اى جميعاً بأن حكم الحاكم بتحليفهما جبيعا كما هو الحق حين اد عى احدهما أن الحمل الى كذا بكذا ، أو اد عى الآخر أن الحمل الى موضع فوقه بما ذكره الأول من الثمن ، أو باكثر فحلف على الموضع من يقبل قوله فيه ، وعلى الكراء من يقبل قوله فيه (فالمحمل الى) الموضسيع (الادنى وحط) أى وليحط (من الكراء قدر المسافة) بتقدير العدول كها يدل له المتعبير بالقدر ، مثل أن يقول الحمال : استأجرتنى أن أحمال الى الاسكندرية بعشرة دنائير ، ويقول صاحب المال : بل الى مصر بعشرة ، غان الحمال يحلف على الاسكندرية ويحمل اليها وصاحب المال يحلف أن العشرة الى مصر ويسقط عنه العدول مناب المسافة بين الاسكندرية ومصر ، فأخذ الحمال مثلا مثلا ستة أو أقل أو أكثر بحسب ما يقول العدول .

ومثل أن يقول : بعشرة الى مصر ويقول الحمال : بخمسة عشر الى

وإن بيتنا معا فالحمل للأقصى وزيد في الكراء قدرها ٠ • • •

الاسكندرية غيطف على الاسكندرية ويحمل اليها ، ويطف صاحب المال بأن الكراء عشرة ، فيسقط عنه مقدار المساغة ، فأن قال العدول : خمسة ، مسقطت الخمسة من خمسة عشر وأخذ الحمال عشرة ، وأن قالوا : ستة اخذ تسعة ، وأن قالوا : أربعة أخذ أحد عشر ، وكذا ما أشبهه .

وكذلك ان ادعى أحدهما ما هو أوغر في حق الآخر لداع ، وانكره الآخر كذلك لداع ، وذلك أنه لما تعارضت يميناهما أسقط مقتضى يمين كل واحد وعوملا بالبادلة في الحمل والكراء ، أو في مدعى كل ولو كان أومر في حق الآخر ، (وان بيتنا معا) أي جميعا ، أي أتى كل واحد منهما ببيان على مقاله (فالحمل الأقصى وزيد في الكراء قدرها) أي تدر المسامة بأن بين الحمال مثلا أن الحمل للاسكندرية والكراء خمسة عشر مثلا ، وبيس صاحب المسال انه الى مصر بعشرة أو أقل أو أكثر ، فالحمل الى مصر ويزاد مقدار المساغة من الكراء ، سواء كان قدرها ما زاد في بيان احدهما على الآخر ، او اقل او اكثر ولو ابى احدهما قبول الزيادة . ووجه ذلك أن البينتين تعارضتا مسقطتا معوملا بالعدل على حد" ما مر" في اليمين ، وبذلك يظهر لك أن الأصوب ما ذكرته وانه او الى مما قال أبو عبد الله محمد بن عمرو بن أبى ستة أن الأصوب أن يقول الشيخ : وحط من الكراء وهو الخمسة عشر ديناراً التي الدّعاها الحمال خمسة ودفع له العشرة التي حلف عليها صاحب المال ، وهــذا لابد منه ليجرى على القاعدة السابقة من أن القــول في السافة للحسال ، وفي الكراء لصاحب المسال ، ويناسب ما بعده والله أعلم مُليحرر أه •

وان كانت احداهما اقوى عمل بها ، وان قال الحمال : الحمل كذا ، وقال رب المال : الحمل كذا وهو اكثر مما ذكر الحمال ، ماردد لى بعض

وإن قال مكر لكتر: اكريتك دارى هذه أو دابتى وقال: لا بل هذه ، قنبل قول المكرى مع يمينه كذلك • • • • • • •

الكراء او ليس لك من الكراء الا كذا لحملك اقل ، غالقول قول الحمال مع يمينه ، وان بينا معا عدل بينهما باسقاط نصف الزيادة من الكراء ، كما اذا بين الخصمان جميعاً على شيء يدّعيه كل منهما غانه يقسم بينهما .

واذا ترجحت بينة أحدهما بزيادة شهود أو عدالة أو يد حكم بها في باب الاجارة وغيرها .

وفي « التاج » ان قال المكترى اكتريتها سنة بعشرة دنانير والمكرى اكريتها منك بها ثلاثة أشهر فهذا اقرار منهما ، وقد لزم المكرى تسليم الدار للمكترى سنة ولزمه هو تسليم العشرة له ، ويقال له : ان لم تكر منه الا ثلاثة أشهر لم يجز لك أن تسكنها الا ثلاثة الا برضى منه لعلمك بأنه اقر لك بباطل وان قال : أكريتها لك سنة بالعشرة ، وقال المكرى : أكريتها ثلاثة بثلاثة كلف كل منهما بيان دعواه ، غان لم يحضره كل منهما تحالفا على ذلك ولزم المكترى تسليم الثلاثة على ما اقر به منها لثلاثة ، (وأن قال هكر لكترى : أكريتك دارى هذه أو دابتى) هذه أو سفينتى هذه أو نحو ذلك أو متاعى هذا ، (وقال) المكترى : (لا ، بل) أكريتنى (هذه) الدار أو هذه الدابة أو كنا مما لم يذكره المكرى ، (تقبل قول المكرى ، هغيفه) أن لم عيني المكترى كما قال : (كذلك) وإن بينا معا اعتبرت زيادة التتوى ولو يبين المكترى كما قال : (كذلك) وإن بينا معا اعتبرت زيادة التتوى ولو تساويا أيضاً تساقطا ، غالاشارة بقوله : كذلك ، الى ما أذا بينا معا ، والى أنه يقبل المستأجر أن قال : أنها استأجرتك على حمل هذا التراب لا على هذا أو المستأجر أن قال : أنها استأجرتك على حمل هذا التراب لا على هذا أو

نحو ذلك ، أو على خياطة هذا الا هذا اذا أخذه الأجير بنفسه ، وكذا ما أشبهه ، ويحلف المستأجر ، وأن زاد أحدهما على الآخر في نفس ما فيه العمل أو في الكراء ولم يكن البيان ، ومن زاد في الشيء من عنده كغزل في ثوب ينسجه بأجره غلا يقبل قوله بالزيادة الا ببيان أو ظهور ، سواء جعله ثوابا أو ثوبين مثلا غليرد لصاحبه مثل غزله ويأخذ المنسوج ولا كراء له ، وأن شاء رب الغزل أعطاه ثمن ما زاد وكراء مثله ، وأذا ظهرت الزيادة ولا يظهر كم مي الا بقوله غله قوله ، وعليه اليمين ، وأن ادعى النساج نقصان الغزل في الله على المنترض على ناد على أنه فعل ، غلا غرم على صاحب الثوب الا ببيان أنه زاد ، ولا يمين له أن رد ها اليه صاحب الشوب على أن بغسرم له .

وفى « الديوان » : ان قال : اكريتها من مصر الى المدينسة بعشرة ، والمكترى : منها الى مكة بخمسة ، غهو مد ع فى المكان وصاحبها فى الأجرة ، وان قال : منها الى المدينة بعشرة ، وقال المكترى : بل منها الى مكة بعشرة ، فالمتول لصاحبها فى المكان ، ويأخذ خمسة ، والمكترى مدع فى المكان وانها يأخذ صاحبها خمسة اذا كانت نصف ما بين مصر ومكة ، وان كان اقل أو اكثر غبصساب ذلك من الكراء ا ه ، وذلك فى احكام «الديوان » ،

وذكروا في الاجارة من « الديوان » ما نصه : وان تال صاحب الدابة : اكريتك دابتي لتحمل عليها الى مكان كذا وكذا بدينار ، وقال صاحب الحمل : اكريتها لى الى موضع ابعد من ذلك الموضع بنصف دينار ، مان صاحب الدابة مد"ع في الزيادة وصاحب الحمل مدع في المكان ان اتبا بالبينة جميعاً ، فليحمل الى الموضع الذي ادعاه صاحب الحمل ، ويعطى الدينار لمساحب الدابة (وان ادعى رب الدابة) او الدار او السفينة أو غير ذلك من جمدع

فصبا أو إعارة والآخر الكراء قبُلِلَ قول ربها ، وإن مات مكتر في دار أو بيت أو على دابة قعد وارثه فيما فيها أو عليها • • •

ما يكرى أويستأجر على عمل غيه كخياطة ثوب سواء بقى ذلك أو تلفآ في يد من كان عنده (غصبة) أو سرقة (أو اعارة) أو ائتماناً أو غير ذلك مما ليس اكراء ولا اجارة ولا عقدة بيع أو نحوه ، وانما ادعى ليضمن له ما فسسد في المعار بناء على ضمان العارية ، أو ليدعى عليه أنى قلت لك : اعمل وأرد د الى ليكون بذلك ضامناً ، أو ليدعى عليه أنى شرطت عليك الضمان وليدرك عليه الرد متى شاء ، ولو كان الكراء كما قال مدعى الكراء لكان لمدعيسه الامتناع من الرد الى الأجلل (و) ادعى (الآخر الكراء) أو الاستئجار (تقبل قول ربها) أى رب الدابة ، وكذا ما ذكرنا بعدها ، الا أنه لا حد على الغل ، وكذا لا أجرة للأجير أن عمل لانكار المالك للشيء أن يكرن أجيراً له ، المثل ، وكذا لا أجرة للأجير أن عمل لانكار المالك للشيء أن يكرن أجيراً له ، وقيل : أن كان في عمله نفع فله عناء المثل ، وأن قال : أسكنتني ولم تقل لي بكراء فأن كان رب الدار معروفاً أنه يؤجرها لزم الساكن البيان أنه أسكنه بلا كراء ، والا حلقه وأعطاه كراء المثل ، وأن لم يعرف بأجر ولا بفيره أيهما ادعى لنفسه شيئاً كلف بيائه ، وهكذا سائر ما يكرى .

وفى « الديوان » : اذا حمل رجل على دابة رجل شيئاً فقال صاحبها : اعطنى عناءها ، وقال : اعرتها لى ، فالقول له ، وقيل : لصاحبها ان عرف أنه يكريها .

(وان مات مكتر فى دار او بيت او على دابة) او نحو ذلك ، او ماته فى غير الدار او البيت او غير ظهر الدابة ، وكانه اراد بنى ، وعلى انه تقرر له نغمهما (قعد وارته فيها فيها او عليها) او كل ما يتبع ذلك الشيء ولا يلتحق

لا من مصالحها كباب وقفل وسرير وسرج ولجام وشكال وقيد وإكاف وخطام ، فالقاعد في هذا ربها ، على المكترى أو وارثه البيان ·

به في غير مصالحها (لا ون مصالحها) مصالح دار او دابة ومثلهما البيت وغيره المسالم المالم البدلية ويجمعهما الحكم الواحد ، وتلك المسالم ﴿ كَيَابِ وَقَفَل) عود أو حديد مركبين في محليهما (وسرير) أن اعتبد للدار أو البيت (وسرج) لفرس (ولجسام) للدابة مطلقاً في ممها بكسر اللام ، وهو لفظ فارسى معرّب (وشكل) بكسر الشين وهو حبل يشد به قوائم الدابة يند" منع اخرى ، او رجل" مع اخرى ، او يند" مع رجيل ، او رجلان مع يد وكل ذلك (وقيد ٤) من حديد تقيد به قائمة مع اخرى (واكاف) بكسر الهمزة وضمها بردعة الحمار (وخطام) بفتح الخاء وهو ما يقاد به البعير من أنفه (فالقاعد في هذا) هذا المذكور ونحوه (ربها) أو وارثه أن مات والهاء لواحدة من الدار والدابة ومثلهما غيرهما ، وذلك أن وجد في محله من الدار أو الدابة ، ملو وجد الباب في الدار أو البيت مطروحاً او القفل كذلك او السرير كذلك او مقلوباً او السرج او ما بعده مطروحاً في الأرض ، أو على الدابة في غير محله كشكال محمول على الدابة لكان القاعد نيه الكترى ، وعلى رب نحو الدار او الدابة او وارثه البيان ، (و) حيث كان القاعد مالك الشيء (وعلى المكترى أو وارثه) تبعاً له (البيان) والله أعلم .

ومن حمل متاعاً لغيره فوصل به ناقصاً لزمه يمين ، ما خانه ، ومن اكترى أرضاً ليبنى فيها أو يحفر فيها ، أو أذن له فى ذلك فأنفق فى ذلك مالاً ، فما كان موجوداً فله تلعه ، وأن طلب الأجرة أو القيمة فقال له رب الأرض : الدفن ذلك واقلع بناعك فالقول لربها ، وأن أخرجه قبل المدة فليعطه كل ما صرف وأجرة العمل ، وأن عمل وأنفق مشترطاً أن يدرك ما صرف صدّق فيما

انفق ، وقيل : ان اختلفا وادّعى شططا قوم له العدول بالوسط ، ومن مضى بما اكترى للحمل أو للعمل فقال : لم أحمل عليه ، أو لم يوصلنى أو لم أعمل به أو لم يصلح أو مرضت أو غصبت فعليه البيان ، والقول لصاحب الدابة أو غيرها فعليه الكراء ، وقيل : ان تبين مرضها أو هروبها فالقول للمكترى ، وأن حضره ربه فعلى ربه بيان الحمل والعمل ، وأن قال : جاوزت بدابتى الموضع فعطبت أو زدت الحمل عليها فعطبت أو تعديت فعطبت فالقول للمكترى أن أنكر المجاوزة أو الزيادة أو التعدية ، أو قال : العطب من عندك ، وكذا أن أدّعى أنه حمل غير ما أكترى له أو أكرى دابتين كل الى بلد فادعى أنه ذهب بواحدة إلى البلد الذى أكرى له الأخسرى ، أو مطبت أحداهما فقال : أنها ألتى غصبتها ، فقال المكترى ، بل التى أكر تها مطبت أحداهما فقال : أنها ألتى غصبتها ، فقال المكترى ، بل التى أكر تها فالقول المكترى ، وأن تلفت الدابة .

ومن ادّعى منها كون الكراء والاجرة معلوماً معليه البيان والقسول للاخر ، وان تلف الشيء عند الصانع فقال صاحبه : عملته بالاجرة فانت ضامن ، فقال الصانع : بلا أجرة فلا ضمان على " ، أو لم يتلف فقال صاحبه : فلا أجر ، وقال الصانع به فالقول لصاحبه ، وقيل : للصانع ، وان تلف فقال ربه : لم يتلف الا بعد ما عملته فخذ أجرك وأعطنى قيمة متاعى معمولا ، وقال الصانع تلف قبل العمل فالقول للصانع ، ولا يدرك النستاج والحداد والصبتاغ والخر"از والبنتاء والغستال والطحتان والطبتاخ والحصاد وعامل اللبن والقرمود ونحوهم الاجرة حتى يفرغوا من عملهم ، كذا في الاجارة من اللبن والقرمود ونحوهم الاجرة حتى يفرغوا من عملهم ، كذا في الاجارة من من تبل الله ، وأن تلف بعد ما عملوا بعض العمسل فلهم من الأجسرة بقدر من قبل الله ، وأن تلف بعد ما عملوا بعض العمسل فلهم من الأجسرة بقدر ما عملوا .

وذكر في الكتاب عن رسول لله علي انه مال : « من اخذ الاجرة على شيء

نهو له ضامن » (١) ما خلا الراعي اذا غلب ، ومن ادعى على اصحاب الصنعة او العمل أنه عمل له بلا أجرة معليه البيان ، وأن وضع الرجل مناعاً عند المسانع خعمله بغير اذنه غلا يدرك الأجرة ، وقيل : يدركها ، وأن كرى الرحى رجال بأجرة في عقدة ولبعضهم الرحى ولبعض الاداة لم يجز ، وقيل : يجوز ويقسم الكراء على عدد الأداة والرحى ، وان كرى له رحى المساء مانكسر المساء او غار تحاصصوا ، وأن رجع المساء بعد اتم ما بقى له ، وأذا وكل رجل رجلا على الاكراء جاز - سمى الكراء او لم يسم" - بالنقد أو النسيئة ويتبض الكراء أيضاً ، وهيل : لا يقبض الا ما هبض من الكراء ، وهيل : لا يقبض الوكيل الأجرة ولا يجوز له أن يكرى لنفسه ولا لابنه الطفل أو عبده ، أو من ولي أمره ، ويجرى عندى الخلاف السابق في بيع الوكيل لنفسه ، او بان ولى امره أو الشراء من نفسه أو من مال من ولى أمره ، ولا يكريه لعبد صاحبه أو عقيده ، ويجوز أن يكريه الأبوري ماحبه وأبويه أن نقد الكراء ، وأن أكراه بكراء ماسد معليه عناؤه لصاحبه بنظر العدول ، وبرجع به على المكرى ، وأن وكتُّله أن يكريه كراء " فاسدا فأكراه فاسدا أو صحيحاً فلا يجوز ، وقيل: لا شيء عليه في الفاسد من الضمان لانه امره به ، وأن وكله أن يكريه إلى مدة ماكراه دونها جاز ، قلت : وقيل : لا ، وان اكراه الى اكثر لم بجز الا ان جو"ز صاحبه والله أعلم .

(۱) تقدم ذکره ،

بساب

سئن جواز شركة المضاربة إجماعا

يساب

('سن جواز شركة) بكسر الشين وسكون الراء وبضم الشين وسكون الراء (المضاربة اجماعاً) أى ذكرت في حديث النبي على واثتبت فيه ، وروى الربيع عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن النبي على الله « ثلاث فيهن البركة : البيع الى اجل ، والمقارضة ، وخلط البر" بالشسعير للبيت لا للبيع » وذكره ابن ماجه باسناد فيه ضعفة » ومن الوقوف ما ذكر عن الحكيم بن جزام أنه كان يشترط على الرجل اذا اعطاه مالا مقارضة ، أن لا تجعل مالى في كيل رطبة ، ولا تحمله في ربيح ، ولا تنزل به في بطن مسيل ، فان فعلت شيئاً من ذلك ضمنت مالى ، وروى مالك في الموطا عن الملاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن ابيه عن جده أنه عمل في مال عثمان على الربح بينهما ، وهو موقوف أيضاً ، وكذا كانت عائشة رضى الله عنها تبضع مال البتامي في البحر وكانوا في حجرها ، واجازه عمر ، ورووا في « الديوان » مال البتامي في البحر وكانوا في حجرها ، واجازه عمر ، ورووا في « الديوان »

وفى « الديوان » : وانما يجوز القراض بين البالغين الأحرار المقلاء الموحدين من الرجال والنساء ، ولا يجوز بين الأطفال فيما بينهم ، ولا بين المجانين ، ولا بين هؤلاء والبالغين ، ولا بين العبيد والأحرار الاباذن ساداتهم ا ه .

قلت: يجوز القراض بين الأطفال ، او بينهم وبين البلتغ عند بعض فيها تجوز هيه مبايعتهم ، وقد مر" في بابه ، قالوا : وجائز لمن ياخه القراض ويبتغى فيه فضل الله تعالى ليسهد فاقته ويكفى ، وونته عن المسلمين ، وتكون رغبته فيما يربح هيه لأنه اجير لغيره ، ولا يطلب في اخذ مال القراض أن يخرج به من المجاعة ، اى لا يقصد باخذه أن يخرج بالأكل منه من الجوع الذى فيه ، أو يتوقعه ولا ينبغى للموحدين أن ياخذوا القراض من المشركين ، من أجل أن لا يخدم الموحد المشرك من أجل أن لا يخدم الموحد المشرك من أجل ما يستحلون في دينهم من بيع ما حر"م الله ، قلت أن وقيل : لا يجوز كما ياتي أو أخر القراض وهو مذهب الأكثرين كما يأتي هناك ، وجائز للرجل أن يأخذ القراض على أن يتجر به لنفسه أو لغيره من الناس طفلاً كان أو بالغاً ، حراً كان أو عبداً ، وجائز له أن يأخذ القراض من رجلين أو غلائة

⁽۱) رواه ابن ساجه ۰

او اكثر من ذلك ، وياخذ الواحد من الواحد والاثنين من الاثنين او اكثر من ذلك ، ولا تأخذ الكثرة عن الكثرة في عقدة واحدة ، وان اخذه اثنان احدها لا يجوز نعله غباطل ، وان عملا غلهما عناؤهما ولو لم يكن الربح ، ولا بؤخذ من المحجور عليه بغلس ، وان أخذه المحجور عليه جاز ، وانها يجهوز ان يتارض ماله أو مال ابنه الطفال ، وأما ما كان في يده من مال من ولى أمره من اليتامي والمجانين والغياب ومال المستجد وكل من كان في يده من الأمانات غلا يجوز له أن يقارض مال اليتامي بنظر منه لما يصلح .

وذكر في الكتاب عن عائشة رضى الله عنها انها كانت تبضيع بال اليتابى في البحر كانوا في حجرها بالقراض ، وذكر عن عمر رضى الله عنيه ان ذلك جائز ، نعلى هيذا القيول ، يجوز للخليفة أن يضارب غيما بينه وبين اليتابى .

وفى « الأثن » : ويجوز أن يتجر بمال اليتيم والربح لليتيم والوضيعة على دائع ماله من ومى أو وكيل أو ولى أو محتسب له ، وكذا المضارب أذا علم بذلك ، وقيل : لا يضارب بماله ولا يجوز ، وقيل : يجوز والربح لليتيم والوضيعة على اليتيم .

قال الشيخ خميس : ولا اعلم صحة هذا القول ا ه ، وروى قومنا عنه عنه عنه الله البحروا باموال البتامي لا تاكلها الزكاة » (١) وانما ينبغي ان

⁽۱) رواه البيهتي وابن ماجه ،

يدفع ماله على القراض لرجل أمين قوى كيّس حاذق عارف المتجارة ، ولا يعطيه للضعيف الذى لا يقوم بالبيع والشراء ولا يحفظ المسال من الضيعة ، ولا لمن لا يتقى الله ولا يتقى الربا والريبة والحرام ، ولا لمن يخونه ، ولا لمن يخاف منه أن يجحده ، ولا لمن لا يقدر عليه أن يأخذ منه حقه ، ولا يأخذ القراض من أصحاب الحرام والربا والريبة ، ويعطى أحد المتفاوضين مالهما على القراض ويأخذه المقارض عنه ا ه ، قلت ن وكذا المعاملات المالية يملها كالبيع والشراء .

والشركة سنتة إن شركة مضاربة ، وشركة عنان ، وشركة مفاوضة ، وشركة الأبدان ، والثلاثة الأولى متفق عليها عند أصحابنا ، ولو اختلفوا في بعض الشروط ، وستأتى ، ومعنى شركة الأبدان تأتى قريباً ، وشركة الوجه وهي شركة الذِّهم بأن يتفقا على الشرااء في ذمتهما من غير مال لهما ولا صنعة ، ويكون الربح بينهما ، وعلى هذا يمنع اتفاقاً عند ابي حنيفة الأنها من باب : تتحمَّل عنتي وأتحمل عناك ، وأسلفني وأسلفك ، وذلك ضمان بجعل وسلف جر" منفعة ، وان وقعت الشركة كذلك ماشتريا شميئًا أو أحد هما ختيل : بينهما ، وقيل : للذي اشتراه ، وقيل : شركة الوجه هي بيع وجيه مال ضامن بجزء من ربحه ، ومعنى هذا أن تكسد بضاعة شخص لخبوله نيأتي للوجيه نيتنق معه أن يبيعها له على جزء من ربحها ، وهذا ممنوع أيضاً ، لأنه أجارة مجهولة نيها تدليس على الغير ، لأن كثيراً من الناس ترغب في الشراء من الاملياء لاعتقادهم أنهم لا يتجرون الا في الجيد ، وإن الفقراء على العكس ، وشركة الأبدان جائزة عند غيرنا اتفاقاً بوجوه ثلاثة : الأول أن يتحدا في العمل ملو اشتركا خياطاً وحداداً ونحو ذلك من اختلاف الصنعة لم يجز الغرر ، لأنه قد تنفق صنعة هذا وتكسد الأخرى فيأخذ من صاحبه ما لا يستحقه .

ويلتحق بالاتحاد ما تلازم من العبل ، مثل أن يجهز أحدهما للنسج والغزل

وعر فت باتفاق على إعطاء نقد التجر بجزء من ربح من و وعرف

والآخر ينسج ، أو يهيىء القمح للطحن ، والآخر يطحن ، الثانى : أن يأخذ كل" بمقدار عمله ، غلو كان احدهما اكثر عملا او اجود لم يجــز ، لكن لا يشترط التساوى حقيقة لتعذيره بل يكفى التقارب ، الثالث : أن يحصل لهما التعاون. والرفق بالاشتراك ، مان لم يحصل لهما ذلك لم يجز ، واختلفت المالكية : هل يشترط أن يكون مكان العمل واحدا وهو مذهب المدو"نة أو لا ، وهو مذهب العتبية فشمهر ابن الحاجب الأول ، وصاحب المختصر الثاني ، وشركة الجبر والأصل نيها تضاء عمر رضى الله عنه ، وعليها مالك واصحابه ، وصورتها : أن يشترى أحد تجار السوق شيئًا مع حضور غيره من التجار ، فمن أراد منهم أن يتخل معه في ذلك الجبر له المشترى على ذلك ، وللجبر شروط ، الأول : أن يكون الشراء بالسوق ، علو كان في بيت أو زقاق لم يجل ، الثانى : أن يكون للتجر ، غلو كان للاقتناء أو الأكل أو السفر أو نحو ذلك لم يجبر ، الثالث : أن يحضره غيره من تجار اهل ذلك المنزل ولم يتكلم ، على غاب أو زايده حتى أخذه المشترى أو لم يكن من تجاره لم يكن له حسق خلامًا لعبد الملك في الأخير ، وأن اشترى مسافر في رفقة فقال ابن حبيب : كمشتر في السوق ، وتراعى فيه شروطه ، وقال اصبغ : لا بل هو كمشتر. في بيت أو زقاق أو حانوت ، لأن الواارد انها هو في السوق فتحمسل أن الشركة تسمان : شركة اختيار ، وشركة جبر ، وشركة الاختيار على ثلاثة اقسام : شركة أبدان ، وشركة وجوه ، وشركة أموال ، وشركة الأموال ثلاثة السام : شركة مفاوضة ، وشركة عنان ، وشركة مضاربة .

(وعر" نعت) اى المضاربة (باتفاق على اعطاء نقد) معلوم لا غش غيه (لتَجرّر بجزء) معلوم (من ربح) أراد لازم الاتفاق على الاعطاء وهو

الانجاز لأن الاتفاق عليه ليس مضاربة ، وهذا التعريف بالرسم جار على الصحيح المشهور من أنه ، لا يجوز بعروض مقومة بل بنفس العين ، وبجوز ان يكون كلام الشبيخ تصويرا أو تبثيلا لا تعريفاً ، ولو جعله الصنتف تعريفاً ، وعرضت أيضاً بتوكيل على تسَجِيْر في نقد مضروب مسلمٌ بجزء من ربحه أن علم قدرهما ، قالت المالكية : ولو مغشوشاً على الأصح ، ولم يذكر اللصنيَّف انتفاء الفش لأنه معلوم من الوزن غلا يجوز ، ولو علم قدر ما غيها من الغشى او راج رواج الجيد كما هو مذهب الشائمي ، قال مؤلف « المنهاج » الذي لهم ، ويشترط لصحته كون المال دنائير أو دراهم ، فلا يجوز على عبر او حلى مفشوش ، قال شارحه الدميرى : وأن راج وعلم قدار فشه لانه عروض ونقد ، وعر"فت باجارة على التجر في نقد مضروب معلوم مسلم بجزء معلوم من ربحه ، والتسليم هو الاعطاء الذي عبر عنه المصنيّ بالاعطاء واراد بالنقد ما ضرب من ذهب او عضة سكة كما عبار غيره بنقد مضروب ، مان لفظ النقد يستعمل في المضروب كما صنع المصنف ، وفي غيره ، ولذلك هيده غيره بالمضروب ويجوز أن يكون اطلق النقد ليشمل غير المضروب على المقول بجواز المضاربة به بالوزن ، وقد ذكر المصنف قريباً الخلاف نيه وفي المعروض بالتقويم ، ولا تجوز بجزء من الربح مجهول . ولا باعطاء نقد غسيره معلوم مثل ما في هذا الوعاء او ما في يدى الا على المتاممة بعد العلم وقبل الشروع ، ولا مضاربة بدينار او درهم أو نحو ذلك ، ولا بعدد أو مرد مع سهم كدينار ونصف الفائدة ، ولم يذكر قيد العلم ولكنه مراد له والأوالي التصريح به ، وخرج بالاعطاء بمعنى التسليم في المجلس ما في الذمة ، واختلف هيما لم يحضر وكان عند احد لا في ذمته من انواع الأمانات ، وأن لم يسميًّا كم من الربح فللمقارض عناؤه عند حاتم بن منصور وابن عبد العزيز ، وقيل : خصف الربح لأن ذلك اطلاق في الشركة فتنصرف الني النصف كسائر الشركة المطلقة ، وهو قول عسان ووائل .

والمضاربة : القراض ، وسمتى مضاربة لما فيه من الضرب في الأرض وهو السير . قال أبو عبد الله محمد بن عمرو بن أبى ستة : قال شيخنا : المضاربة لغة أهل العراق ، والقراض لغة أهل الحجاز ، واشتقاق المضاربة من الضرب في الأرض وهو قطعها بالسير لأن أهل مكة كانوا يدفعون أموالهم المعال يسافرون بها ابتغاء الربح ، ثم لزمه هذا الاسم ، وأن لم يسافر العمال ، واشتقاق القراض من القرض وهو القطع ، لأن المالك قطع للمالم قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة من ربحه ، وقيل : من المساواة ، يقال : تقارض الشاعران أذا تساويا فيها أنشداه ا ه ، وكأنه أراد أن العالمل ورب المال تساويا في الربح يعنى غالباً ا ه .

وفي « التاج » : المضاربة مشتقة من الضرب في الأرض ، يقيل : من ضر"ب الآراء بعضها ببعض ، وقيل : من تضاربهما في الربح ، يعنى ضرب بعضهما بعضاً في شأن الربح منازعة عليه ، وكان الرجل في الجاهلية يدفع المسال الى الرجل على ان يخرج به الى الشام وغيره نيبتاع ويكون الربح نيه بينهما على ما يتفقان عليه من الأجزاء .

قال ابو الوليد الباجى من باجة الاندلس: والقراض هو ما كان في الجاهلية غاقر" في الاسلام ، لأن الضرورة دعت اليه لحاجة الناس الى التصرف في اموالهم وتنميتها بالتجارة فيها ، وليس كل أحد يقدر على ذلك بنفسسه فاضطر" فيه الى استنابة غيره ، ولعله لا يجد من يعمل له فيه باجارة لما جرت عادة الناس في ذلك على القراض ، فرخص فيه لهذه الضرورة ، واستخرج بسبب هذه العلة من الاجارة المجهولة ، على نحو ما رخص من المساقاة وبيم العارية والشركة في الطعام والتولية فيه ، فلا خلاف في جوازه بين الاسة في

ثم مل لا رجوع لاحدهما بعد عقد ودفع مال وشروع في عمل قبل المتام كالاجارات على المختار ، أو جاز لكل ؟ فيه تردد • • •

الجملة ، وان اختلفوا في كثير من شروطه واحكامه ، وقد عمل به الصحابة والسلف واتبعهم عليه الخلف ، ومها احتج به على الجواز مول الله عز وجل : مريز يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إ ١١) الآية ، وقوله تعسالي : ﴿ وَلا تَأْكُلُوا أَمُوالَكُمْ بِينِكُمْ بِالْبَاطِلُ ﴾ (٢) الآية ، لأن القراض تجارة من التجارات ، واذا اشترك اثنان في القراض وعند كل " الف درهم نقال احدهما الصاحبه : انا أبصر منك في البيع غلا أرضى الا أن يكون لي في كل شهر عشرة دراهم ، نهما على شرطهما ، والباتي بينهما ، وأن كان رأس مال احدهما أكثر فلحقهما دين فهو على رؤوس أموالهما ، الا أن أشترطا أن الربيح من الوضع سواء" ، وقيل : هما على راس المال ولو تشارطا ، وان انترقا وبينهما دين نتبع كل" غريماً وقبسلا ذلك نخلص بعض الدين وهلك بعضه علهما وعليهما ك (ثم هل لا رجوع الحدهما) صاحب المال والمقارض (بعد عقد) لها وبيان كم له من الربح (ودفع مال وشروع في عمل) بشراء امتعة التجر (قبل المتمام) ميجب الاتمام الا أن رضيا بالترك (كالاجارات على المختار) غيهن ، وهو انه لا رجوع للأجير ولا للمستأجر بعد نقسد الأجسر والشروع في العمل ، (أو جار الكل) من صاحب المال والمقارض الرجوع في المضاربة ولو عقدت ودمع المسال وكان الشروع كما هو قول في الاجارات غير مختار (فيه) أي الرجوع (تراده) بل ذلك « تولان » أصحهما الأول كما يدل له قولهم : ان المضاربة نوع من الاجارات كما قال الشيخ رحمه الله تعالى ما نصه : وجواز ذلك يعنى : ما ذكر من شركة المضاربة بالسنة ولولا الاتفاق ملى جوازها لم تجز ، لأنها أجرة غير معلومة وهي ضرب من الاجارات ، ومذهب اصحابنا انه لا رجوع الا أن لم يكن الربح في المسال ، فأن المسلحب

⁽۱) النساء : ۲۹ ،

⁽٢) البقرة : ١٨٨٠

وجنورٌ ، وإن ضارب على ربح نصف أو ثلث راس المال أو مائة منه لا بتعين جاز ، ولا يضمن له إن لم يتعد منه . • • • • • •

المسأل أن يمنعه من التصرف في المسأل ، ولا يمنع اذا لم يعلم الربح في المسأل ولا عدمه كما يذكر بعض" ذلك ويشير الى بعضه ، وكذا قال مالك : عقد المضاربة لازم يورث ، وهو نفس مذهبنا ، الا قوله : « يورث » فانهم عندنا انا علموا بموته لا يجوز لهم التصرف ، فانه اذا الشترى بالمسأل كله فقد حصل التجرّر فمنعه منع من تجديد عمل آخر ، ومذهب ابى حنيفة والشائعي ان لكل منهما الفسخ اذا شاء ، وليس عقد لازما موروثا .

وفى « التاج » أذا دخل العامل فى شيء منها لم يجدد رب المال الرجوع ان كره ، وسياتى ، ولولا أن أقوال عقد الاجارة لا تمكن كلها فيها لتلفا بها كلها فيها (وجور) ما ذكر من المضاربة أو من شركتها أو جور عقدها والماصدق واحد ، أو جور المضاربة ، وعلى هذا الأجير ذكر ضميرها لانها بمعنى القراض .

(وان ضارب) صاحب المسال رجلا (على ربح نصف او ثلث) او غير ذاك (راس المسال او) على ربح (مائة منه) اى من المسال (لا بتعيين) واان هذه وصلية جوابها محذوف دل عليه قوله «جوز» وقوله (جاز) مستانف مضموم الى قوله: (ولا يضمن له ان لم يتعد) والاوالى استاط قوله: جاز ، ثم ظهر له وجه وهو عود الجواز الى ما في الباب كله ، ولو اسقطه لتوهم عود الضمير في قوله: ولا يضمن ، الى خصوص المضارب بربح نصف المسال ، أو مائة لا بتعيين ، وافاد قوله: وان ضرب ، أن الذى اخذ مال القراض يتجر به يسمى مضارباً بفتح الراء ، وكذا يسمى مقارضا بفتح الراء ، وكذا مقارضاً بفتح الراء ، وكذا مقارضاً بفتحها ، وصاحب المسال يسمى مضارباً ومقارضاً بكسر ومناد شهر ، ويجوز فتح الراء وكسرها في كل من العامل بمال القراض وصاحبه ، لأن ذلك مفاعلة وانها غياً بقوله : وان ضار ب على ربح نصف

لمسال النع . . لأن الأصل ان يقول له : لك نصف الربح او لك ثلثه او يذكر اقل من ذلك أو أكثر ، ولكن لمساكان قوله : ربح نصف المسال ، بمنزلة قوله : نصف الربح ، لأن ربح نصف المسال هو نصف ربح المسال كله ، وكان قوله : ربح ماثة ، بمنزلة قوله : نصف الربح ان كان المسال ماثتين ، ويمنزلة قوله : ثلث الربح ان كان المال ثلاثهائة ، وبمنزلة قوله : ربع الربح ان كان المسال ماثة المسال اربعمائة وهكذا ، وبمنزلة قوله : ثلث الربح ان كان المسال ماثة وخمسين ، وهكذا ، وبمنزلة قوله : ثلث الربح ان كان المسال ماثة الكلام في أقل من مائة وأكثر ، وأكثر من النصف وأقل ، وخرج بقوله لا بتعيين ما أذا عين المائة أو النصف ، وكذا ما أشبههما ، فأن العقد منفسخ لأنه قد لا يكون في ذلك ربح ولا يتحبر ، فأن فعل فله عناؤه ، والربح كله لصاحب المسال ، ولا مناء للعامل المناه أو أفردها في تجره ، بل أن أفردها كان أجارة مجهولة في الكل .

وفى « الديوان » رحم الله مؤلفيه وغيرهم من اصحابنا : اذا اراد ان يعطى ماله مقارضة فانه يحضر الشهود ويكتب اسم من دفع له المسال ويسمتى اباه وقبيلته واسماء الشهود والمكان والتاريخ وعدد المسال ، وما اتفقا عليه من الربح ، فيختم على بطاقته ويضعها في موضع تحرز فيه ، واذا أراد صاحب المسال انه يعطى ماله على القراض فانه يقول للمقارض : اعطيتك هذا المسال على القراض ، أو دفعته لك ، ولا يحتاج المقارض أن ينطق بالقبول في ذلك ويسمى نصيب المقارض بصفا أو ثلثا أو أقل أو أكثر ، فأن اتفقا على تسمية معلومة للمقارض قبل الدفع فدفع له المسال ولم يذكر شيئاً فجائز ، ومنهم من يقول : لا يجوز حتى يذكراه في وقت الدفع ، وان اعطاه مائة فقال : خمسون على يقول : لا يجوز حتى يذكراه في وقت الدفع ، وان اعطاه مائة فقال : خمسون على

ومطها النَّقَدُان بوزن ، وجاز عدد ٌ بعرف ٍ ٠ ٠٠٠.

نصف الربح ، وخمسون على الثلث ، لم يجز ، وتيل : جائز ، وكذا ان قال : خمسون قراضاً ، وخمسون سلماً ، وان قال : أعطيتك على سغة القراض أو كما اعطى غلان لم يجز ، وللمقارض عفاؤه ، قلت : ان علم بكم أعطى غلان جاز ، وان قال : أعطيتك من الربح ما قرضاه لم يجز ، وان دفع له ولم يسميا تسمية معلومة للمقارض واتفقا على شيء بعد ذلك قبل أن يضارب به المقارض فجائز وان لم يسميا الا بعد ما ضارب غلا يجوز ، وان سمى غيرهما نصيباً للمقارض في وقت الدفع فرضيا بذلك فجائز .

وفى « التاج » : لا تنعقد المضاربة الا بلفظ ، وهو ان يقول : دغعت لك هذا المسال على المضاربة أو المقارضة ، فيقول المضارب : أخذته مضاربة أو مقارضة أو معاملة على كذا وكذا ، وجاز كل ما يؤدى معنى ذلك ا ه . ولو بلا لفظ قراض أو مضاربة ، مثل أن يقول : أعمل به على أن الربيع نصسفا .

غين المضاربة ما تفعله اهل هذه البلاد أن يعطى أحدهم الآخر النقسد يتجر به غشترى به سساعة من رجل يدا بيد غيبيعها الآخس باكثر الى أجل ويأخذ نصف الفائدة مثلا ، (ومحلها) أى محل المضاربة (المتقدان) الذهب والفضة المسككان (بوزن) عند عقد المضاربة ، ولو كانا لا يضربان الا بوزن كالادوار الفرنساوية ، فانها تضرب عندهم بوزن فلا تعطى على هذا القسول في القراض الا بوزن لامكان نقصان وزنها عند ضربها أو بعده وعدم وزنها وأمكان زيادته ، (وجاز) عند بعضهم في المضاربة (عدد بعر"فه) بلا وزن ولو لم يوزن عند الضرب ، أو وزن ونقص ، وعلى هذا نتجسوز المضاربة

و في غبي مسكك منهما وإن بوزن خلاف • • • • •

بسكة الأندلس ، وسكة فرنسا ، وسكة الجزائر ، وسكة تونس ، وسكة قسطنطينية ، الأدوار والريالات والأرباع والاثمان والاتصاف وغير ذلك ، و'زنت عند ضربها أو عند العقد أم لم توزن ، وذلك أذا جرى العرف بها في موضع بدون اعتبار وزنها كما في بلادنا هذه ، وكذلك في السكم كما مر .

(وفي) المضاربة (بغير مسكك منهما وان بوزن خلاف) ظاهره ان الخلاف في غير المسكك موزون أو غير موزون وهو كذلك ، وانها غيا الخلاف بالوزن لأن المتبادر أن يكون الموزون جائزا بلا خلاف ، أى والحسال انسه بوزن ، وأما بلا وزن غلا يجوز الا على قول القراض بالعروض على التقويم ، وظاهره أنه لا يجوز بالنحاس وغيره ولو مسككا ، والأوراق المسككة وسكة النحاس وغير المسكك من النقدين ، كل ذلك كالعروض لا اقرااض بها ، وقيل : بالجواز على القيمة ثم ظهر أنها نقسد ،

وفي اثر تومنا: تجوز بالفلوس او لا تجوز ، او تكره او تجوز في التليل وتجوز بنتار الذهب والفضة ، وتيل : لا ، وان كان يتعامل بها جازت باتفاق ، وراس المال وزنها ، وقيل : ما يشترى بها اه . قالوا في « الديوان » : وانما يجوز القراض بالدنائير أو بالدراهم بوزن معلوم ، وكذلك المثاقيل والفلوس يجوز بهما القراض بوزن معلوم ، سواء في ذلك حضرت أو ضابت وزنوها جميعاً أو وزنها أحدهم أذا قبضه المقارض .

ومنهم من يقول: لا تجوز حتى تحضر الدنانير أو الدراهم ، وفي أثر من الآثار: والقراض جائز بالدنانير والدراهم ، وقد أرخص فيه بنقار الذهب والفضة ، وفي أثر: لا يجوز القراض بالتبر والحلى والمصوغ والناوس ونقار

وكذا في عروض وإن مكيلاً أو موزونا بقيمة منها هل يوم الشراء ؟ أو

الذهب والفضة ، ووجثه المنع تعذار الاتيان بالمثل بعد ذلك ، وقيد المنع بما اذا كان لا يتعامل بها في بلد المقارض وهي بلد العقد ، وأما أن كان يتعامل بها ببلد المقد مذلك جائز بالاتفاق ، ولا يكفى أنه يتعامل بها في البلد الذي يسافر اليها وعلى الجواز فرأس المسال ما بيعت به أه .

ويحتمل أن يريد انهم اختلفوا في غير المسكك ، والحال أنه موزون ، وأما غير الموزون غلا يجوز باتفاق اصحابنا أذ قالا : واختلفوا في المسكك من الذهب والفضة بالوزن وأما بغير الوزن غلا أه .

(و) اختلفوا (كذا في) مضاربة بسد (عروض وان) كان العرض الذي ضورب به من تلك العروض عرضاً (مكيلاً أو موزوناً بقيمة) العرض الذي ضورب به بتتويم العدول (منها) أي من تلك العروض وقوله: بقيمتها ، نعت لمكيلاً أو لموزوناً ، ويقدر للاخر أي يختلف في القراض بها ولو مكيلا أو موزوناً بقيمة ، وأن لم يكن كيل ولا وزن الا على قول من أجاز بيع الجزاف نيجوز القراض فيه بالتيمة .

ور (هل) تعتبر القيمة (يوم الشراء) أى يوم اشتراها بما يجوز به القراض كالدنانير وغيرها على ما مر ، وكذا ما يشبه الشراء اذا اخذها في مقابلة ما يجوز به القراض مثل أن تؤخذ في دنانير الصداق أو الأرش أو القضاء أو غير ذلك ، أو في دراهم ذلك ، أو في دنانير تنوبه من الارث ، أو دراهم تنوبه من الارث ، أو نحو ذلك ، فلو دخل ملكه بلا شراء وبلا مقابلة وبدل مها تجوز به المقارضة أو بشراء بغير ما تجوز به المقارضة ، (أو) الاعتبال في قيمتها بيقت

الإتفاق عليها ؟ قولان ، والأكثر على المنع فيها • • •

(الاتفاق عليها ؟) أي على المضاربة متجوز المضاربة بالعروض بتيبتها وقت الاتفاق عليها ، ولو دخلت ملكه في غير مقابلة ما يجوز به القراض وبلا شراء (قولان) وجه الأول أنه أن زادت قيبتها عما اشتريت به أخذا رب المال أكثر مما أتفقا عليه ، وان نقصت أخذ المضارب بعض رأس المال وذلك لا يجوز ، ووجه الثاني أن الشراء لم يقع باعتبار القراض مكيف يعتبرا ما به الشراء ، فلو اعتبر فيه باذن صاحبه والمقارض بأن قال له : اشتر ً واعطني على القراض لا اعتبر ما به الشراء مع هذا القول أيضا (والأكثر على المنع) منع المضاربة (فيها) أي في العروض ، أي منع الأكثر أن يعطى العروض بالمضاربة ولو بالقيمة ، والقول بالجواز قول ابن عباد بالتبمة تفرع عليه القولان ، وعبد الرحمن بن أبي ليلي ، وفي أثر قومنا : فيكون رأس المسال ذات العرض أي مثله ، وقيل ، ما بيع به ا ه ، قيل : لعله لم يثبت عنهما حديث : « لا قراض الا بعين » (١) أو هو مؤول بحذف النعت ، أي لا قراض كاملا ، قلت : أو الى من ذلك أن يقول : مراد الحديث لا قراض الا بعين بنفسها أو بها جعلت فيه ، فيجوز باعتبارها كما تزكى عروض: التّجر بالذهب والفضة ، غيتول : عليه بعض يجوز أيضاً بما لم تجعل فيه لكن قو"م بها ، فما جعلت فيه أو قو"م بها بمنزلة العين ، ولا يتكلف الجمع بين الحقيقة والمجاز في الحديث ، ولكن يقول : أراد العين التي هي ثابتة بنفسها ، والعين المتقررة بالعروض ، وما ذكرناه هو أحسن ما يوجه به قول ابن عباد رحمه الله وهو ظاهر في قوله ونصه في « الأثر » : عن ابن عباد اذا اعطى الرجل ثوبا يبيعه على أن ما كان نيه من ربح نهوا

⁽۱) رواه ابن ساجه .

بينهما نصفان ، غانه لولا اعتبار القيمة التي اشتراه بها او قوام بها لم يتبين الربح والصحيح قول غير ابن عباد أنه لا مضاربة الا بالعين نفسها ، وعليه العمل ، وكذا قال « أبو المورج » أنه لا يكون القراض الا في العين من الذهب والفضة ، ولا يصلح بالعروض ، وأنه ليس القراض أو تدفع لصاحبك السلعة أو غيرها ثم تسمى ما قامت عليك به وتقول : ما كان من ربح غهو بيني وبينك فليس هذا بقراض ، ولا يصلح القراض الا بالذهب والفضة ا ه ، وعلى هذا فللعامل عناؤه ، والربح كله لصاحب المال أن كان ،

وفي « الديوان » : ولا يجوز الرجل أن يجعل داره في يد رجل قراضا أن ما استغل من كرائها بينهما ، وكذلك جميع ما يجوز كراؤه على هذا الحال ، فأن غعل ذلك غالكراء لصاحب الشيء وللمقارض عناؤه ، وقبل غير ذلك ، وأما أن دغع له دابة على أن يعيل عليها قراضاً غلا يجوز ذلك أيضا ، ويكون ما عبال عليها للمقارض ، ولصاحب الدابة عناء دابته اه .

وفي « الأثر » : أجبعوا أن للعامل في المضاربة الفاسدة أجر مثله والربح لرب المسال ، وأن لا خسارة عليه أذا خسر سلط صحت المعاملة أو فسدت سلط ومن ضارب بعروض بتقويم أو بدونه أو بما لايجوز كنتار الذهب والفضة عند الصاتع بها فلا ربح له ولا خسارة عليه وله عناؤه : وقيل : أن عقد على ذلك ثمن فله الربح ، وعليه الضمان ، ولرب المال رأس ماله ، ولا ربح له ا ه ، وأقول لا أجماع في ذلك ، بل قيل : الربح للمضارب وحده في المضاربة الفاسدة ، وقيل : بينهما ، كما ذكره المصنف والشيخ بعد ، قال الشيخ الحمد بن سعيد : قال أبو عمرو عن أبي سعيد : طلعت حلقة لأهل البادية بافريقية وكان فيهم رجل من أشرافهم وكبرائهم ، قل ماله وكثرت بناته بافريقية وكان فيهم رجل من أشرافهم وكبرائهم ، قل ماله وكثرت بناته

ولا يتحوال قرض او دَينْن ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

حتى صارح يضرب به المثل الى ان قال : فقال له الشيخ : اطلب في الحين ما تضيف به العزابة لعلهم يد عون ربهم فيزيل بدعائهم شعتك ، الى ان قال : فلما أصبح ليلته قال له رجل : خذ هذه الغنم فما ربحت على قيمة كذا فهو لك ، فمضى بها فربح سبعين دينارا . وفي « الديوان » وقيل : يجوز القراض بكل ما يكال أو يوزن من الحبوب وغيرها من الذهب والغضة ويكون راس ماله ما د فع له من ذلك على القراض ، ولا يجوز بما لا يكال ولا يوزن ، وقيل : يجوز به على ما اتفقا عليه من القيمة ، وتكون تلك القيمة راس المال ، ولا ينظر الى ارتفاع القيمة بعد ذلك أو نقصها ، وكذلك أن كاتت في يده سلائع فاعطاها على القراض لصاحبها على هذا الحال ، ولا تجوز عطيسة الحيوان على القراض ، وقيل : جائزة .

واذا اراد رجل ان يعطى غنبه على القراض غانهما يتفقان على قيمة معلومة ، ويدفع صاحب الغنم للمقارض تلك القيمة من الدنائير والدراهم غيشتريها منه المقارض تلك الدنائير أو الدراهم فتكون الغنم بينهما على القراض ، وكذلك يفعل في جميع ما لا يجوز به القراض من السلع والحبوب ، وقيل : يدفع له الغنم على قيمة معلومة على القراض ويخرج ما اتفقا عليه من الغلة ، وتكون قيمة الغنم بينهما على ما التفقا عليه أولا ، وكذلك جميع ما تكون له الغلة ، وان أمره أن يبيع حيوانه نيتجر بثمنها بعد ما باع غجائز ويكون له الغناء في بيع الحيوان ا ه .

(ولا يتحول قرض" أو دَين) ولا ما في الذمسة لعسدم التبض المسار

مضاربة كعكسه ، ويثمنع آمر" بقبض دينن على مضاربة بسه ،

كبيع الدين بالدين (مضاربة كعكسه) في المنع وهو انه لا يتحول المضاربة قرضا أو دينا أو ذمة ، مان معلا ذلك لم يتحول عن حاله الأول ، ملو حو لا القرض أو الدين أو ما في الذمة مضاربة لكان الربح كله لمن هو في ذمته ، ولي حو لا المضاربة قرضا أو دينا أو ذمة كان الربح على ما اتفقا عليه أولا ، ولما ما كان عند الانسان بنحو أمانة ، فقيل : يجوز تصييره قراضا ، وقيل : لا حتى يقبضه صاحبه أو ناتبه فيرده له على القراض ، وبالأول قالوا في « الديوان » ونصه : ويجوز القراض بكل ما كان أصله أمانة من الدنانير والدراهم عند ذلك المقارض أو عند غيره من الناس أذا علم وزنها ، ولا يجوز التراض بالدين ولا بكل ما كان مضمونا بيد أحد من الناس ، ووجه امتناع تصيير ما بالذمة قراضاً قبل قبضه مضافة أن يكون قد أعسر وهو يريد أن يؤخره عنه على أنه يزيده فيه فيكون من الربا ،

وفى « التاج » : ان جعلا القرض او الدين قراضاً قبل قبضه معمل به مذلك رباً ما لم يقبضه ، وان قال : دراهمك فى كيس فى البيت ثم جعلاها مضاربة لم تجز ، غلو جاءه بها فى كنت واراه اياها لم تجز حتى يبرئه منها ، وكانت من مال قابضها ثم يدفعها اليه ، وان عمل قبل القبض فالربح له وليس لصاحبها الا عددها ا ه يتصرف .

(ويهنع آمر بقبض دين على مضاربة به) أى يهنع تجويز أمر آمسرا الانسان بقبض دين على أن يضارب به ذلك الانسان أذا قبضه بجزء معلوم من الربح ، لأنه حين كلفه القبض لذلك الدين صارت له فى ذلك منفعة ، وكل منفعة المترطها رب المال على المضارب غير سهمه من الربح مانها تصيس

\-

ما انعقد عليسه القراض مجهولا ، فكانه قارض على راس مال مجهول ، وذلك لأن المقارض قد استحق في الحقيقة شيئاً من ذلك المسال الذي قبضه من الأجنبي في نظير سيره وقبضه كذا قيل ، ويبحث فيه عندى بأن القراض انمسا اراد أن يكون منعقداً بعد القبض فليس تعنيه في القبض داخلا في القراض بل خارج عنه ، انما ينعقد بعده ، وانما يستحق الأجرة في ذمة حاحب المال لو استحقها والآن لا يستحقها بل تبر ع بتعنيه ، فأن قبض استأنف من حين القبض والا لم يطالبه بعنائه ، وأو الى في التعليل من ذلك أن يقال : أن القراض ينعقد بين النين كالبيع ، وأمر صاحبه بالقبض على القراض ليس اعطاؤه له على القراض لانه حينئذ في ذمة ، فأذا كان في يده صاحبه أو مأموره بالقبض فليعقد القراض حينئذ ، وقيل بجسواز ذلك كما هسو ظاهر كلام بالقبض فليعقد القراض حينئذ ، وقيل بجسواز ذلك كما هسو ظاهر كلام بالقبض فليعقد القراض حينئذ ، وقيل بجسواز ذلك كما هسو ظاهر كلام بالقبض فليعقد القراض حينئذ ، وقيل بجسواز ذلك كما هسو ظاهر كلام بالقبض فليعقد القراض حينئذ ، وقيل بجسواز ذلك كما هسو ظاهر كلام بالقبض فليعقد القراض حينئذ ، وقيل بجسواز ذلك كما هسو ظاهر كلام بالقبض فليعقد القراض حينئذ ، وقيل بحسوان ذلك كما هسو ظاهر كلام بالقبض فليعقد القراض حينئذ ، وقيل بحسوان ناك كما هسو ظاهر كلام بالقبض فليون » المذكور آنفا ،

وفي « التاج » : من قال : اقبض لى مالى على غلان وضارب و به نةبضه وعمل به جار له ، وكان وكيلا في قبضه مؤتمناً غيه ، قال أبو سعيد : هذا كالوديعة ، وغيها خلاف ، فقيل : لا تجوز بها المضاربة حتى يقبضها ربها أو يدفعها بسبيل المضاربة ، وقيل : تجوز لأنها غير مضمونة ، ومن دفع لأحد متاعاً يبيعه ويضرب بثمنه جاز له ، وقيل : لا ، والربح لربه والمضارب عناؤه لجهل الثمن ا ه .

واما اذا اعطاه عروضا يبيعها ثم يعظى ثبنها لرجل قد سماه ثم يرده الرجل اليه على القراض مسياتي للمصنف والشيخ أنه جائز ، وبين هسدًا وقوله : بع واقبض الثبن على القراض ، وقوله : اقبض من غلان مالى وقارض به ، مروق لان هذه أبعد من دخول العمل في القراض ، ولو كان واسطة ، لانه بعد دخوله يده أعطاه رجلا غرد"ه اليه قرائماً .

وكثره لعط قراضا أن يباضع مضاربا أو يقرضه أو يبيع له أو يشارطه بنفع فوق جزئه من ربح كعكسه ، • • • • • •

وفى « الديوان » : وان اشترى رجل سلعة لنفسه ولم يجد ما ينقد نبها نقال لرجل : انى قد اشتريت بكذا وكذا فاعطنى ثمنها على القراض وتكون السلعة بينى وبينك فأعطاه ، فلا يجوز ، وقيل : يجوز ، وان امر صاحب المسال رجلا فقال : اشتر السلائع فانا انقد عنك المال فيكون بيننا قراضاً فلا يجوز ، وقيل : جائز ، وان قال رجل لرجل : اتبجر بمالى الذى عليك فلا يجوز ، وأن اتجر بما يقابل ذلك الدين فكان فيه الربح فائه يعطيه ما اتفقا عليه أن شساء ، وأن تلف ذلك المسال فهو من ماله والدين باق عليه ، وكذلك أن قال له : أعبط الدين الذى لى عليك على القراض لفلان ، فأعطاه فاتجر فربح ، فأن المقارض يقسم الربح مع صاحب المسال ويعطيه رأس ماله والدين قد برىء منه المدين .

وكل ما بيده بالأمانة أو الخلافة أو اللقطة فاتجر به غربح فهو ضامن وليس له عناء ، والربح لصاحب المسال فيما ذكر عن أبى عبيدة مسلم بن أبى كريمة رضى الله عنه ، وذكر عن جابر بن زيد رضى الله عنه أن الربح للمساكين .

(وكره لمعط قراضا أن يباضع مضاربا) أى أن يرسل معه بضاعة يبيعها له أو لمن يلى أمره ولو على دابة نفسه أو على دابة المضارب بكراء للدابة ، وكذا ما بحمله له لغير البيع ، (أو يقرضه أو يبيع له أو يشارطه بنفع) ولو بحمل كتاب معه (غوق جزئه) أى جزء معطى القراض (هن ربيح كعكسه) وهو أنه يكره لمن أخذ القراض أن يعطى بضاعة لصاحب المسال أو يقرض لصاحب المال ، أو يبيع له أو يشارطه بنفع فوق جزئه أعنى جزء المقارض

ولمقرض أيضاً ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

من الربح ، وذلك مخافة أن يكون ذلك من احدهما الآخر الأجل ما بينهما من التراض فيكون أحدهما قد أخذ زيادة على جزئه من الربح ، وللنهى عن قرض جر" منفعة ، فلو جرى معروف بينهما قبل ذلك واطمأن القلب فيمسا وقع بعد ذلك أنه ليس الأجل القراض جاز .

وفي « الديوان » : لا يجوز لصاحب المسأل أن يأخذ هدية المقارض ولا كل ما يعمل له بحرمة ماله لئلا يجعله بمنزلة عبده » ولا يبضع معه شيئاً للتجسارة » مان معل شيئاً من ذلك غله عناؤه وقيمة ما أهدى » وأما المقارض مجائز له أن يقبل هدية صاحب المسأل » وكل مسا جعل للمقارض من الهدايا من أجل حرمة ذلك المسأل نهو بينه وبين صاحب المسأل » مان تلف مال المقارض مأن خلف له المسافرون مالا آخر ماتجر به مربح كثيرا مانه يستوفي صاحب المسأل رأس مأله ويقسمان الربح بينهما وقيل : ذلك كله المقارض الا أن قصدوا به صاحب المسأل » وصع كراهمة ما ذكر لا ينسد به القراض » وقيسل : ينسد قراض بنى على قرض »

(و) كره (لقرض ايضا) ان يعطى بضاعة لن اخسف منسه المقراض ، وكذا الا ينفع المترض من القرض له بشيء لأن القرض عبادة لا اجرة نيه ، والا كان ربا واله اعلم .

ضمن المضارب رأس المسال إن شرط الربح كله ،

باب

في شروط المسارية وما يجوز منها وما لا يجوز

(ضبن المضارب رأس المال أن شرط الدبع كله) لنفسه أو لمجنونه أو البنه الطفل ، ويكون الربح له أو لمن شرطه له من طفل أو مجنون وراس المسال دينا عليه بعد أن تلفظوا غيه بلفظ المضاربة أو لفظ التراض ، وهذا على قول من قال : يتحوال المضاربة قرضا ، وأما من قال : لا يتحول احدهما الى الآخر ويبتيان الأمر الأول حتى يتبضه ويرده اليه كما أراد ، عان ذلك يكون قراضا كما لفظا به فيكون الربح أنصافا بينهما عند بعض ، وليكون لصاحب المسال والعناء للمقارض على قول ، ولا ضمان على هذرن القولين وقد ذكرهما بقوله بعد : والأول قيل : قرض ، فصر ح بأنه قرض ، وأشار الى الثانى بالتعبير بقيل ، وبقى عليه قول ثالث هو أن المسال والربح لصاحب المسال والمعلى عثاق ، والمضاربة قاسدة .

وإن شرطه رب المال فهو بضاعة ، والأول ثيل: قرض

(وان شرطه رب المسال ف) سالمال (هو بضاعة) هو دريحه اصاحبه ولا عناء للمضارب ولا ضمان عليسه ولا مضاربة هناك ،

وفي « الديوان » : ان له مناءه اي لانه ذكر لفظ التراض ، مانت خبير من كلامي وكلام المصنف في مسائل الأبواب التي لم يصح فيها القراض أن تسمية العامل ميها مضاربا أو مقارضاً ومعله مضاربة وقراضاً معتبر ميها أنه بصدد القراض ، أو أنه يدعى صحة القراض ، وكذا صاحب المال بصدد اعطاء القراض واداعاء صحة القراض ، ولا ضمان على المضارب ؛ ولم يذكره المصنف استغناء بتوله : بضاعة ، لأن البضاعة من باب الأمائة ، ومعلوم أن المؤتمن لا يضمن الا أن تعدى ، وكذلك المضارب ، وقد إدعيا أن ذلك مضاربة ، وانها ذكر المصنف انه لا ضمان مع انه لا حاجة اليه لانه معاوم لزيادة البيان ، ولمقابلة قوله : يكون قرضاً على المضارب والربح له بمسا ضمن ، وقد اجمعوا أنه لا ضمان ولا خسارة على المضارب ما لم يتعد" ، وكل من له الربيح كله مالضمان عليه لما روى « الربح بالضمان » ، وكذلك ذكروا في « الديوان » انه لا ضمان الا ان تعدى (والأول) الذي هو شرط المضارب الربح كله (قيل : قرض) أي ذو قرض ، أي بين ذلك الاستراط والترض ملابسة محكمه حكم القرض ، ولسك تقدير مضافين أى وحكم الأول قيل : حكم القرض ، ولك أن تقول : الأول واقع على المال ، أي المال الأول الذي اشترط المضارب ربحه كله ، وتيل ترض اى متروض ، وذكر انه ذكر المسال مرتين ، احداهما انه شرط المضارب ريحسه والأخرى أنه شرطه رب المال ، ولك ايقاعه على المضارب لانه ذكره أولا وذكر رب المال ثانياً كلُّ في مسالته التي اشترط ميها الربح أي مقر ض بمتح الراء ، أو دو قرض ، أي

وفسدت إن شرط ضمان المال أو بعضه ورجعت قرضا والربسح للمضارب ، وقيل : بينهما ، وازمه الضمان ، والشرط قيل : صحيح ،

اخذ من غيره والماصدق في ذلك كله واحد (وفسعت) اى المضاربة عند مالك والشانعي لأن شرط الضمان زيادة غرر في القراض غينسد ، وهو قسول الاكثر كما ذكره الشيخ في أواخر كتاب « الهبات » (أن شرط) رب المسال (ضمان المال أو بعضه) معينا أو شائعا ، غالبعض المعين مثل أن يتول : أن ضاعت هذه المائة غعليك ضمانها ، وغير المعين ، مثل أن يتول : عليك ضمان مائة من مال القراض أن ضاع بخسارة أو غيرها كله أو مقدارها أو أكثر ، وأن ضاع أقل ضمئت أنت ما ضاع (ورجعت قرضاً) غهو دين عليه ، (والربح للمضارب) كله ولو لم يشترط صاحب المال الاضمان بعض ، ولو كان بعضاً معينا تلف المعين وحده غير مختلط بغيره أو لم يتلف ، ولا سيبا أن أختلط ولا سيبا بعض غير معين ولا سيما ضمان الكل ، وأنها كان لسه الربح كله لضمانه مسا ضمن والخراج بالضمان لأن الضمان منفعة يصير بها العقد عليه القراض مجهولا ،

قال الشيخ: كل منفعة اشترطها رب المسال على المضارب غير سهبه من الربح فانها تصير ما انعتد عليه القراض مجهولا ، وهذا القول قول من قال: يجوز أن يتحول القراض قرضا ، ومن لم يجوز فانه يقول: فسدت المضاربة ولصاحب المسال الربح والمعامل عناؤه ، ويحتمل أن يقول: صحت المضاربة وبطل الشرط كقول أبن بركة الآتى ، والاحتمال الأول أوالى لأن اشتراط المنفعة تبطل المضاربة لتصييرها على جهل كما ذكرته ، (وقيل:) الربح (بينهما) أنصافا أو أثلاثا أو غير ذلك مما اتفقا عليه ، والمضاربة والشرط صحيحة ، (والزمه المضمان) كما شرط عليه رب المسال فالمضاربة والشرط صحيحان كما قال .

(والشرط) شرط الضمان (قيل : صحيح) أي والشرط صحيح على قول

وهو القول الذى ذكره بقوله ، وقيل : بينهما ولزمه الضمان ، وانما ذكر توله والشرط قيل : صحيح مع اغناء ما قبله عنه لزيادة الايضاح بالتصريح بصحة الشرط ، ولزم من صحة الشرط هنا صحة المشروط فيه وهو المضاربة لتفرأعه على المشروط فيه ، فالمضاربة والشرط صحيحان معا ، كما مر (وقيل :) الشرط (فاسد) فان نقص رأس المال لم يضمنه ، (والمضاربة صحيحة) فان كان ربح قسماه على ما عقدا عليه ، لأن رب المسال لم يقصد الى قرضسه أياه فيكون دينا له على ما ذهب اليه أصحاب القول الأول ، ولم يتعد فيه المضارب فيلزمه الضمان على ما ذهب اليه اصحاب القول الثانى ، قاله ابن بركة أبو عبد الله محمد رحمه الله ، وكذا قال أبو حنيفة : الشرط باطل المتاراض صحيح ، تشبيها بالشرط في البيع ، فانه عقد باطل والبيع صحيح والقراض صحيح ، تشبيها بالشرط في البيع ، فانه عقد باطل والبيع صحيح اعتماداً على حديث بريرة المتعدم ، والقول الثالث الذي ذكره قد ذكر الشيخ في أواخر كتاب « الهبات » بعد ذكر أبن عرفة أنه أنظر ، لأن مال المضاربة أمانة في يد المضارب واشبه بأصولهم في مستوط الضمان لانها في معنى الأمانة .

(ولكل) من صاحب المسال والمضارب (الشتراط تجرو في جنس) كالتبر او الزبيب او البر او الشعير او نحو ذلك او الغنم او البتر او الابل او غسير ذلك وهكذا سائر الأجناس ، وكذا لو خص صنفا من الجنس ، ككباش اللية او كباش تبيلة او تبر بلد كذا ، او بنى غلان او تبر الحمراء او الصغراء او الخضراء ، او الاكسبة او نحو ذلك (او ضراب) او نوع مما يتجر به كتبر بلد كذا ، او ثيابه او تبر غرض او كذا او مما يباع به مثل أن يقول له " لا تشتر ولا تبع ولا تشتر الا بالدنانير والدراهم او بالنقد غقط ، او

او في بلد معين أو نفيها فيها

بالعاجل غقط ، أو بالآجل غقط ، أو باثنين من الثلاثة يعينها كنقد وعاجل ، (أو في بلد معين) أو زمان معين يتجر نيه ، وأذا مضى كف حتى يجىء كالصيف والربيع (أو نفيها) أى أى تلك الاشياء أى في بعضها ، كل ذلك جائز لانه شرط حلال معروف ، وقد ثبت عنه على المؤمنون على شروطهم الا شرطاً أحل حراماً أو حرام حلالا » (١) .

هذا ما ظهر لى وحملت عليه كلام المصنف ، وهو مخالف لكلام الشيخ ، فان حاصل كلام الشيخ آنه يجوز لرب المسال او للمضارب أن يشترط التجر في جنس واحد ، وان شرط عليه صبح القراض ولم يلزمه التجر في واحد ، بل في كل ما يطبع فيه الربح ، لان التجارة لا تكون في سلعة واحدة ، ويعظم الغرر بذلك ، وانها حملت تول الشيخ أن يتجر في اجناس معلومة النح على جنسين غصاعداً لقوله : وان اشترط عليه أن يتجر في جنس النح . . فلا يخرج عن كلامه السلعتان وان اشترط عليه أن يتجر في جنس النح . . فلا يخرج عن كلامه السلعتان كما يفوته الكلام عليهما لو حملنا الاجناس على ثلاثة غصاعداً ، والتحقيق ما ذكرته لك من أنه يجوز أن يشترط أحدهما جنساً واحداً وليس في ذلك غرر محذور ، بل فيسه مظنة عدم الربح أو قلاة الربح ، وقد دخلا على ذلك وإجازاه على أنفسهما .

وعلى هذا لو شرط احدهما جنساً واحداً غاتفتاً عليه غذالف المضارب ضبن رأس المسال ، وأن كان الربح غلصاحب المسال وللمضارب عناؤه ، واشتراط عدم التجر في سلعة أو سلعتين أو سلع معروغة لا أشكال نيه ، فأنه صحيح لبقاء سلع كثيرة يتجر نيها ، وأن أشترط عدم التجر في سلم

⁽۱) متفق عليه ،

وصحح الضمان إن هجر عليه بلد" أو جنس مخالف ،

غلم تبق الا واحدة غنيه التولان او اثنان غهو جائز ، وان دغع مال القراض عملا ، ان اتجرت في الصنف الفلاني او في بلد كذا غلك نصف الربح مثلا ، وان اتجرت في صنف كذا او في بلد كذا ، او قال : في بلد آخر ، او قال : في بلد آخر ، او قال : في منف آخر غلك ثلث الربح مثلا ، او قال له : ان اتجرت في البلد غلك ثلث الربح ، وان سافرات ، او قال : خرجت ، غلك نصف الربح مثلا ، او ذكر اكثر من ذلك من التنويع وافترقا على عدم القطع غالصحيح ان ذلك مضاربة غاسدة ، غالربح لمصاحب المسال ، والمضارب عناؤه لان ذلك كبيعتين في معلوم بيعة ، ويدل له قوله : عر من باتفاق على اعطاء نقد لتجر بجزء اى معلوم من الربح ، كيا مر تخريج كلامه عليه .

وقول الشيخ : صنتها أن يعطى الرجل الرجل المال على أن يتجر به على جزء معلوم الخ . . فاشتراط العلم يننى التردد بين كبيتين معروفتين أو اكثر ، ومن نسر البيعتين في بيعة بعين ما أشبهه ذلك أو نسرها بذلك ولم يبطلها أذا وقعت نمانه يجيز ذلك في المضاربة ، فانها كبيع أذ هي ضرب من الإجارات والإجارات كبيع ، وقد وقع الخلاف في جواز مثل ذلك في الإجارات كبيع ، وقد وقع الخلاف في جواز مثل ذلك في الإجارات كبيع اوالي خرجت عن الأصل المجهل لكن ما جاز في البيع أوالي ما الجواز غيها لانها ليست بيعاً ،

ا و صحح الضمان) ضبان راس المال على المضارب ، ان تلف هو أوا يعضه بتجر أو خسارة (أن حجر عليه بلا") أو زمان" بالبناء للمنعول ، والشاعل هو رب المسال (أو جنس فخالف) وأن سلم غالربح على ما عقد عليه التراض بينهما ، لقوله على : « المؤمنون على شروطهم الا شرطاً أحل حراماً أو حر"م حلالا » (١) .

⁽۱) تلدم ذكره ٠

وقيل لا ، وهو الناظر ، ولا يصح الرب المال إخراج اكثر من راس ماله ، ثم يقسم إن شرطه ولا أخذ شيء من المسارب في كل شهر ،

و وقيل: لا) ضمان عليه بتلف أو خسارة والربح على ما عقدا بينهما (و) ذلك لاته (هو الغاظر) لمسالح القراض ؛ وكالوكيل ؛ وكلاهما لا ضمان عليه أن لم يتعد ، وبقى عليه قول آخر لكنه مستخرج ، وهو أن المضاربة فاسدة بالمخالفة ، فالربح لصاحب المال والعناء للمضارب ، وعبر في « الديوان » بالناظر كما فعل المصنف تبعاً لابي ستة ، ونص عبارة « الديوان » هكذا : وانا أعطى رجل ماله لرجل على أن يضرب به في صنف معاوم دون غيره ، أو في بعض الاوقات دون بعض فلا يجوز القراض ، وأن خالف ما اشترط عليه من ذلك فهو ضامن ، وليس له الربح ولا العناء ، ومنهم من يقول : القراض جائز وكذا الشرط ، وقيل : يصبح القراض ويبطل من يقول : القراض هو الناظر في ذلك ا ه .

(ولا يصح لرب المال اخراج اكثر من راس ماله ثم يقسم) بالنصب بان مضمرة جوازا عطفا لمصدره على اخراج (ان شرطه) واذا شرط ذلك بطل القراض ، وكان الربح كله له والعناء للمضارب ، مثل أن يقول : آخذ مالى وعشر دنانير ونقسم ما بتى من الربح انصافا ، أو يقول : اثلاثا أو نحو ذلك ، لانه ربما احاط ما شرط اخذه بالربح كله ، ولا يدرى قبل وجود الربح كم تسميته منه (ولا أخذ شيء) مثل دينار (من المضارب) أى ، من مال القراض الذي بين يديه سواء ايعد من رأس المسال وينقصه بعد الم لا (في كل شهر) أو بين يديه سواء ايعد من رأس المسال وينقصه بعد الم لا (في كل شهر) أو كل يوم أو كل أسبوع ، أو كل سنة ، أو نحو ذلك ولا أخذ شيء منه على كل ما مضى من الشهور أو الايام أو الاسابيع أو السنين أو نحو ذلك ، أذ لا يدرى ما مشمى من الشهور أو الايام أو الاسابيع أو السنين أو نحو ذلك ، أذ لا يدرى

ولا له أخد من رأس المال ، وجاز اشتراط ثلث الربح له وثلث لرب المال ، وآخر لفيهما إذا قبل الهبة

أيربح دينارا أو أقل أو أكثر ، أو لا يربح شيئا مان شرط ذلك بطل وله الربح وللمقارض عناؤه ، وأن شرط عليه أن باخذ ذلك من ماله لا من مال القراض مالحكم كذلك ، وزاد بالدخول في الربا ، لأنه ياخذ ذلك لأجل ما ياخذ المضارب ، من الربح ، وهو نوع من الربا ولو خالف ما ياخذه هو ما ياخذ المضارب ، ويقدر مضاف أي ولا اشتراط أخذ شيء ، أو يقدر شرط أي لا يصح أخد شيء أن شرطه ، (ولا له أخذ من رأس المسأل) أي ولا يصح للمضارب أخذ شيء من رأس المسال مع الربح ، ولا أطلاق أخذه بلا ذكر ربح أن شرط ذلك أو التقدير : ولا يصح له اشتراط أخذ شيء من رأس المسأل ، لأن ذلك مناقض لمعنى القراض ، ومدخل له في ضهانه ، لكن أن غعلا ذلك مالمسأل كله لصاحبه ، وللمقارض عناؤه .

والأخذ من رأس المسال شبيه بالقيار ، اذ لا حق له غيه (وجاز الشتراط ثلث الربح له) أي المضارب (وثلث ثرب المال ، وآخر الهجهما) هبة وتبرعا ، سواء اشترط ذلك المضارب غاجاز له رب المال ، أو اشترطه رب المال غاجاز له المقارض ، أو اشترطاه معا أو ذكره لهما غيرهما غاجازاه ، والحكم في ذلك سواء ، ولو تبادر أن المشترط هو المضارب غيصح الثلث لغيرهما ، (اذا قبل المهبة) وكذا أن جعلا له سدسا ولهما خيسة اسداس ، أو جعلا له ثلثين ولهما ثلثا ، وما اشبه ذلك ، أو جعلا الربح كله غقبل ذلك ، والقبول بتصور قبل حصول الربح فيتحقق أذا حصل ، ويتصور بعد الحصول قبل الدفع ، ويتصور بعد الحصول والدفع ، ويأتى أن الهبة تصح بالقبول ، أو بالقبض والقبول مطلقاً أو بهما أن كان الاعطاء من الأب ، وبالقبول أن كان من غيره ، وسواء " تبدله أو قبل العقد ولو بعد العمل (وألا) يقبلها كلن من غيره ، وسواء " تبدله أو قبل العقد ولو بعد العمل (وألا) يقبلها

وإلا رجع المضارب إلى عنائه ، •

(رجع المضارب الى عنائه) والربح لصاحب المال ، لأنه انفاق بينهما على ذلك المثاث الذى جعلاه لغيرهما غلم يقبله ، أو على الكل أن جعلا له الكل ولم يقبله ، وقبل : أن جعلا له ثلثا أو أقل أو أكثر غلم يقبله غلهما ما جعلا لانفسهما ، كما جعلاه وما لم يقبله غهو لصاحب المال ، وللمقارض عليه عناؤه على ما لم يقبله ، وقبل : ما لم يقبله من تسمية أو كل غهو بينهما .

وفى « الديوان » وغيره : وان اتفقا على ان يكون الربح كله للمقارض الى مدة معلومة ويكون بينهما بعد ذلك نجائز ، أو أن يكون بينهما الى مدة معلومة ثم يكون بعدها للمقارض نجائز ، وكذلك ان جعل له ربح جنس معلوم من المسال مثل الرقيق أو غير ذلك من جميع ما يتجر به نجائز أيضاً ، وكذلك ان اتفقا على تسمية معلومة في هذه السنة ، أو في السنة الثانية أو الثالثة على تسمية معلومة أقل من الأولى أو أكثر منها غجائز ، وأما أن أعطاه القراض على أن يتجر به إلى مدة معلومة غلا يجوز ، ومنهم من يقول : جائز .

وكذلك الجزار والخراز وغيرهم من جهيع الصناع ان اعطاه مالا على ان يعملوا به في صنائعهم على هذا الحال ، وقيل : اذا شرط هيها اجل معلوم هليس لاحدهما الرجوع على صاحبه ، واذا دخل العامل في شيء منها وهي الى أجل فرجع رب المسأل فلا يجده عليه اذا كره حتى يشترى بالنقدين متاعا ، وان اختلفا كان النظر الى العدول ، وان جعلا لطفل المقارض أو لغيره نصيبا من الربح فجائز ، وكذا ان جعلا نصيبا من الربح للاجانب أو للمساكين أو للجر أو لغير ذلك من وجوه البر فجائز ، ويكون حكم ذلك الى صاحب المسأل دون المقارض ، ومنهم من يقول : ان جعلا نصيبا من الربح لغيرهما أو جعلاه ملا يجوز ذلك القراض ، وان اعطاه مالا قراضاً على تسمية معلومة من كله فلا يجوز ذلك القراض ، وان اعطاه مالا قراضاً على تسمية معلومة من

الربح وزيادة دينار على الربح او ينقص دينارا او اشترط هذا صاحب المسال لنفسه غلا يجوز ذلك ، وان شرط احدهما ربع الربح لنفسه او تسمية معلومة من ربع الربح كربع ونصف جاز .

وان اعطاه المال على ان يكون الربح لصاحب المال مذلك ليس بقراض ، وان اعطاه على ان يضرب به مرة أو مرتين بضاعة لصاحب المال ، ثم يكون الربح بعد ذلك أنصافاً غلا يجوز ذلك .

ومنهم من يقول : جائز ، واما ان جغلا الربح لهذا سنة ولهذا سنة لهذا سنة للهذا بيني وبيئك ، فلا يجوز ، وان قال : اعطيتك هذا المسال على أن يكون الربح بينى وبيئك ، أو بيننا على رؤوسنا مجائز ، ويكون الربح بينهما نصفين ،

ومنهم من يقول: لا يجوز ذلك القراض ، وأن دفع رجل مالا لرجلين أو الاثة أو أكثر مقال لهم: الربح بيني وبينكم ، فلا يجوز .

ومنهم من يقول : جائز ، ويكون لصاحب المال النصف ، ولهم النصف ، وان قال لهم : الربح بيننا أو على رؤوسنا فلا يجوز .

ومنهم من يتول : جائز ويكون الربح على رؤوسهم ، وكذلك ان دغعه اثنان لاثنين على هذا الحال ، وكذلك ان دغع رجلان لرجل تراضاً غقالا له : الربح بيننا أو على رؤوسنا على هذا الحال ، وأن قالا له : الربح بيننا وبينك غلا يجسوز .

ومنهم من يقول : نجائز ، ويكون لهما النصف وله النصف ، وكذلك ان

دنعه رجل لرجلين نقسال لاحدهما : الربع بينى وبينك نلا يجوز حتى يسمى ما لكل واحد منهما .

ومنهم من يقول : جائز ويكون النصف لهذا المضارب والنصف بين صاحب المال والمقارض الآخر ، وأن أعطى لرجلين قراضاً على أن يكون الربح بينهم اثلاثاً أو على أن يكون نصف الربح بينهما فجائز ، وأما أن جعل لأحدهما من الربح اكثر مما جعل للاخر فلا يجوز ذلك القراض ، وأن دفع رجلان صالهما للمقارض على أن يكون لهما نصف الربح وله النصف ، أو على رؤوسهم نجائز ، وحدًا اذا استويا في المال ، وأما أن تفاضلا في المال ماتفق على ان يستوى صاحب الكثرة مع صاحب التلة غلا يجوز ، ومنهم من يتول : جائز ، وان اعطى رجل رجلا مالا على القراض على أن يكون الربع بين المقارض وبين رجل آخر مجائز قلت : وكذا بين صاحب المال ورجل آخر ، وان اعطاه على أن يكون لصاحب المسال ثلثا الربح وللمتارض الثلثان ، أو على أن يكون لصاحب المسال ثلاثة أرباع وللمقارض النصف وما أشبه هذا من الزيادة على ما يكون من التسميات غلا يجوز ، وكذلك ان سمى لنفسه او لغيره من الناس أو للمقارض حتى جاوز ما فيه من التسميات غلا يجسوز وان سمى للمقارض ما ينوبه من الربح او"لا غلا يضرهم بعد ذلك ما زال من المتفنن (١) ومنهم من يقول : لا يجوز وكذلك أن أعطاه المسال على أن يكون نصف الربح لصاحبه وللمقارض السدس مسكتا عن الثلث ملم يسمياه لأحد مَجائز : وإن أعطى قراضاً لرجلين نسبتي لننسه النصف ولأحدهما النصف

⁽١) كذا في الاصل ،

ولرب المال أن يشترط طريقا يأخذها المضارب أو ناسا أو واحدا

الآخر غلا يجوز ، وان اعطاه قراضاً على ان يكون لصاحب المال نصف الربح ولم يسم المهتارض شيئاً أو سبتى للمقارض ولم يسم النفسه فجائز ، وقيل : لا يجوز ان سبى لنفسه دون المقارض ، وان اعطى رجلان لرجل قراضاً نسمتى له احدهما ما يأخذ ولم يسم الآخر فلا يجوز ، وان اعطاه مالا قراضاً وقال له : ان مت فانفقه على في كذا ، فان مات انفق المقارض عليه راس المال ، ويرد ما ينوبه من الربح للورثة ، وان اعطاه لرجلين جاز لهما قسمه ، ولا يكله احدهما للاخر الا ان كان اميناً ، وان وكله اليه وهو غير أمين فتلف ضمن عند الربيع بن حبيب ، وأما ابن عبد العزيز فلا يضمنه .

ويجوز له أن يكله إلى صاحبه ، ولا يجوز الأحدها أن يضرب به الا باذن صاحبه أو باذن صاحبه المسال ، غان ضرب به فالربح بينهما ، ولا يبيع ولا يشترى الا باذن صاحبه ، فأن فعله فقعله معلق إلى صاحبه ، وأن مات احدهما أو مرض أو زال عقله بعد ما ضرب به فضرب به الآخر بعد ذلك غان الربح بينهما ، وأن حدث إلى أحدهما بعض هذه المعانى عبل أن يضرب به فضرب به الآخر بعد ذلك أخذ منابه من الربح والعناء فيها ناب صاحبه ، وقيل : ليس له الا العناء ، وقيل : له نصيبه من الربح ولا يستنفعان من المسال ، وقيل : يأكلان ويركبان بالسوية ا ه ، وفي استنفاعهما ما يأتي أن شماء الله في استنفاع المضارب الواحد ، ولا يجوز الأحد العقيدين أن يعطى المسال بالقراض ، ويجوز لن يأخذه ا ه وكذا العبد المساذون له .

(ولرب المال أن يشترط طريقاً يلخذها) يلتزمها (المضارب أو ناساً) انسانين مصاعداً ، بدليل توله : (أو) انسانا (واحداً يتجر معهم) أي مع

اق يساغر خ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ١٠ ١٠

الناس ، والواحد على سبيل التوزيع اى مع الناس حين اشترط ناسا ، ومع الواحد ان اشترط واحدا ، اى يتجر بحضرتهم ليرشدوه أو ليصونوه أو ليعلموه او لمعرفتهم بمواضع التجر (أو يسافر) معهم ، غان خالف غالربح لصاحب المسال ، وللمقارض العناء ، وقيل : له الربح كله ويضمن لصاحب المسال رأس المسال وقيل : الربح نصغان : وهكذا حيث نسدت المضاربة فيها ثلاثة الاتوال نيها مر من مسائل نسادها ، وغيها يأتى ، وانها أجاز له أن يشترط انسانا واحدا دون جنس واحد لأن في الانسان الواحد سعة ليست في الجنس الواحد لانه يشترى منه كل سلعة راجت أو يظن رواجها بخلاف الجنس الواحد نانه قد يكسد ، ولا يجد معاملة في غيره ، ولان صاحب المسال في ذلك كين دغع ماله لرجلين أحدهها المضارب والآخر الرجل المشترك .

وأقول: قد يقال الانسان الواحد اضيق لأنه لا يشترى الا منه ولا يبيع الا له فقد يمتنع من البيع الا بالفلاء والشراء الا بالرخص ، نعم هـو اوسع ان شرط ان يبيع له فقط ، وله ان يشترى من كل من شاء أو أن يشترى منه فقط ، ويبيع لكل من شاء ، فان اشتراط ذلك كله جائز ، وكلام المصنف والشيخ قابل لذلك كله ، والمتبادر من الكلام فيها اذا لم يحضر بيعه وشراءه .

وفى « الديوان » : ان اشترط عليه بعد ما دفع اليه ان لا يعامل صنفا معلوماً أو لا يدخل بلد كذا ، أو لا يشترى صنف كذا جاز القراض مع الشرط فان خالفه ضمن ، وأن شرط الا يشترى شيئا الا بمحضره أو محضر غيره من الناس فلا يجوز ذلك القراض ، وكذلك أن اتفق معه على أن يكون المال بيد صاحب المال أو غيره ولا يدخل يد المقارض ولا يلى شيئاً من البيع والشراء فلا يجوز ذلك القراض ، وكذلك أن أعطاه القراض واشترط أن يكون مع أبنسه الطفل أو عبده حتى يعلمه ، فلا يجوز ذلك ، وكذلك أن اشترط على صاحب

فإن خاف انحاز حيث يأمن ، وإن دخل مامنا رجم بالمال إن لم يجد عبد طريقه الأولى ، وباع إن لم يجدما ولا الرجوع ، وإن لم يجد امنا أخذ طريقا توصل إليه فإن خالف

المال المعاونة في البيع والشراء غلا يجوز ذلك القراض ، وقيل : جائز ، وكذلك ان اشترط عليه أن يأخذ شيئاً معلوماً من الربح أو اشترط المقارض ويقسمان البقية على ما اتفقا عليه ، أو اشترط أن يكون لدابة رب المال تسمية من الربح فلا يجوز ، وأن أعطاه المال على أن يشترى به الغنم فيحرزها غيبيع لحمها أو على أن يشترى الحنطة فيطحنها ويخبزها ويبيع الخبز فلا يجوز ، ومنهم من يقول جائز ، وأن شرط أن لا يتجر بماله ولا بمال غيره جاز ، وأن أعطاه القراض عفاؤه ا ه .

وان اشترط عليه طريقا ناخذ نيه (فان خافه) نيه على مال القراض او على نفسه (انحاز حيث يامن) أى اتخذ لنفسه حيزا أى جهة يهكث نيها في موضع الأمن ، (وان دخل مامنا) بعد الخوف وانحاز اليه (رجع بالمال) الى ربه (ان لم يجد طريقه الأولى) وهى التى مشى نيها حتى خاف ، وهى التى اشترطها عليه رب المال ، وذلك لئلا يخالف الشرط (وباع) بيعا واحدا ولا يزد عملا المال بالدنانير أو الدراهم لانها الأصل فى البيع ولتسهل مؤنتها واخفاؤها رجع بها أو تام بها أو يودعها عند أمين أذا خاف عليها ، وذلك أذ حصل عنده ما يبيع غضرج به من موضع القراض بعد ما اشتراه مثلا أو اشتراه بعد الخروج ما يبيع غضرج به من موضع القراض بعد ما اشتراه مثلا أو اشتراه بعد الخروج ما يبيع غضرج به من موضع القراض بعد ما اشتراه مثلا أو اشتراه بعد الخروج ما يبيع غضرج به من موضع القراض بعد ما اشتراه مثلا أو اشتراه بعد الخروج ما يبيع غضرج به من موضع القراض بعد ما اشتراه مثلا أو اشتراه بعد الخروج و ان الم يجدها) أى الطريق الأولى (ولا الرجوع) بالمسال الى صاحبه .

(وان لم يجد أمنا) في الأولى خرج منها ، و (أخذ طريقا توصل اليه)

ضمن إن تلف ، وارب المال اشتراط زكاة الربح من حصة العامل

اى الى الأمن ان وجد طريقا توصله اليه ، ثم يدخل منه فى الطريق المشروط ، فان خالف) ما لزمه من ذلك فاخذ غير الطريق المشروطة من أول مرة أو بعد الدخول فيها أو خاف ولم ينحز بل مضى فى الطريق المشروطة مع الخوف (ضيون أن تلف) المال كله أو الربح أو تلف ويقى أثل من رأس المال ، فان كل ما تلف بمخالفته يضمنه وأن خالف وسلم فهما على اتفاقهما ، وأنها لم يكن له الربح كله مع أنه لو تلف المسال لضمنه ، ومعلوم أن الخراج بالضمان » (١) على من ليس متعدية .

(ولرب المال اشتراط زكاة الربح) كليا (من هصة العامل) يثل ان يقول للمضارب : لك نصف الفائدة الا زكاة الربح ، او بعد اخراج زكاة الربح من النصف الذي لك (كعكسه) ، وهو أن للمضارب اشتراط زكاة الربح من هصة رب المسال ، مثل أن يقول لصاحب المسال : لك نصف الربح الا زكاة الربح ، او بعد اخراج زكاة الربح ، وانها جاز ذلك لهما لأنه يرجع الى جزء معلوم النسبة كان احدهما اشترط عليه في الربح الثلث الا ربع العشر او النصف الا ربع العشر ، مذلك جائز .

وفى « التناطر » : وزكاة ربح مال التراض على العامل وان كان تبل التسمة اذا تم النصاب فى النصاب فى حصته والله اعلم ، يعنى أن زكاة ماله فى الربح تجب عليه أن تم له فيه النصاب ولو تبل التسمة ، خلافاً أن تال : لا تجب عليه الا بالتسمة ، وظاهر كلام « المصنف » أن زكاة الربح مرجعها

⁽۱) تتدم ذكره ،

الى الربح حتى صبح ايضاً للمقارض اشتراط اخراجها من سهم رب المسأل ؟ ولم يذكره الشبيخ بل اقتصر على أن لرب المسال اشتراط ذلك في حصة العالمل ، وهو ظاهر مناسب لما قيل ان المضارب أجير والسهم من ااربح أجرته وهو قول ، وعليسه غالربح ارب المسال لكن يخرج الأجرة للمضارب منه أو من غيره وهي ما اتفقا عليه ، غلما كان له جاز له اشتراط أن لا يعطيه منابه الا بعد اخراج الزكاة منه ، ويجوز لاحدهما أن يشترط اخراج زكاة الربيح كله من الربح . غائدة هذا قليلة لاته أن لم تخرج من الكل أخرج كل ما ينوبه منها من منابه من الربع ، وما ذكره في « القناطر » من وجوب الزكاة قبل التسبية على المضارب اذا تم النصاب في حصته اى أو أتم له من خارج هو مول ابي حنيفة أن المضارب يملك الجزء المسمى له إذا ظهر الربح ، ولي قبل القسمة ، وقسال مالك والمزنى من أصحاب الشالمعي : انه لا يملكه الا بعد القسمة ، وعليه ملا تازمه زكاته حتى يقسم ويقبضه ، وهو الذي يدل عليه توله في اواخر الفصل الأول من الباب الذي بعد هذا : وان تسما ربحا ثم اتجر بالباتي مخسر جاز ، وقوله في اوائل المصل الثاتي : ومن ضارب احدا بمائة دينار الخ ، وتقدم في كتاب الزكاة انه ليس على المضارب من الزكاة الميء وان كان الربح في المسال حتى يعلم ما يمسم له عند بعض ، بناء على انه لا يعطى الا على ما جعل في التجارة ، والمقارض لم يجعل نيها ثميئاً ، وعلى مذهب القيمة ان كان الربح في المسال فليأخذ الوقت ان لم يكن لسم مبل وتم له النصاب ويؤدى من ماله لا من مال القراض ، وهيل : يؤدى على ما مضى من السنين اذا اقتسم ، وهذا التعليل غير ما ذكرناه من الظهور في التول الاول أو الحوز ، لكن توله : جتى يعلم ما يصبح له يشير الى التعليل بالحوز وأنه يملك بالتسمة ويكون القول الثانى مبنيا على أنه يملك بالظهور ، وابها الثالث مناظر الى القولين ، وذكر الشيخ احمد بن محمد بن بكر رحمهم

الله تعالى أن بعضاً قال : لا يكون المضارب شريكاً في مال القراض لصاحب

وإن لم يشترط عليه موضعا انجر حيث شاء غير بلد قطع البحر بينه وبين بلده ، وجاز بإذن ، وجور بدونه ، والمختار انه إن عرف المضارب بالمضاربة إلى أماكن اعتيدت له ولو في

المسال اصلا ولو كان الربع في المسال ويلزم صاحبه جميع حقوقه ويعطى للمقارض من حيث شاء ، وقيل : اذا كان الربح كان شريكا لصاحب المسال ويلزمه حقوق ما نابه من الربح ويحط عن صاحب المسال ا ه .

(وان لم يشترط) رب المسال (عليه) اى على المضارب (موضعا) ولا المدا ولا ناساً ولا طريقاً ولا سلمة (اتجر) مع من شاء فى اى سلمة و اخذ اى طريق شاء وينظى المصلحة واتجر (حيث شاء) مع نظرها (غير بلد قطع البحر) بعض البحر او كله (بينه وبين بلده) اى بلد المضارب ، سواء كان أيضاً بلدا لصاحب المسال أم لا ، سواء كان البلد الذى يقطع اليه البحر جزيرة كجربة وعدن فيكون قد قطع البحر ان سافر اليها ، أو غير جزيرة كترى الاندلس ، غانها لم يحط البحر بها ، وانها تسمى جزيرة لأن البحر احاط بها من ثلاث جهات غير جهة الشهال ، نمن سافر اليها نقد قطع البحر كله .

وكذلك لا يسافر في البحر ولو بلا قطع ولو على الساحل ، (وجاز باذن) من صاحب المسال ، فإن نعل بلا أذن غتلف المسال أو بعضه بالمساء أو بغير المساء كالكسد ضهنه ، (وجوز) التجر مع قطع البحر (بدونه) أي بدون الاذن ما لم يهنعه ، ولا ضهان أن لم يهنعه ، ولو لم يعرفه صاحب المسال بأنه يتجر في البحر ، أو لم يكن يتجر فيه قبل .

(والمختار انه ان عرف المضارب) اى عرفه صاحب المال أو عرفه سائر الناس معه (بالمضاربة) أو بمطلق التجر بالسفر (الى الماكن اعتينت له وأو في

البحر في البحر اليها (على عادته) بلا ضمان يلحقه ان لم يمنعه أو يتعد ، وان ادعى صاحب المسال أنه لم يعرف أن المضارب كان يعتاد المضاربة في البحر وقد شهر في الناس بذلك غلا ضمان عليه أن لم يتعد ، ألا أن جاء صاحب المسال من موضع آخر غير الذي شهر غيه المضارب بذلك ، وقال : أنى لا أعرف ذلك أو أعترف بأن صاحب المسال لا يعرفه بذلك أو كان بحيث يعذر صاحب المال بعدم معرفته بذلك ، ولو كانا من بلد واحد غدينئذ يضمن على هذا القول (والا لزمه الاثن) أي طلب الاذن في التجر مع قطع البحر ، أو في التجر حيث يكره صاحب المسال ولو في البر غان لم يطلب لزمه الضمان ، وسواء في تلك الاقوال كلها ما عظمت غيه مسافة البحر في الطول أو في العرض وما قلت كقطع عرض بحر النيل أو بحر طنجة أو بحر سبتة المعروف بزقاق مسبتة المقابل من هذه العدوة الجزيرة الخضراء من الاندلس ، غان المسافة بين طنجة وسبتة وبين الاندلس قليلة يرى بلد الاندلس من هذه العدوة .

واقتصروا في « الديوان » على أنه يتجر حيث يرجو الربح في البر أو في البحر مطلقاً الا" أرض الشرك ، ولا يبضع اليها أي ما لم يمنعه من البحر أو من موضع ولو في البر .

وفي « التاج »: ان قال : لا تركب البحر بمالى غركبه ضمن المال والخلفة في الربح ، فقال جابر : لا ربح له ، وقال بعض : له الربح كما عليه الضمان ، وقال قوم : ينظر كيف يعطى المتجرون الى ذلك البلد فيعطى مثلهم ، وقيل ان أعطاه المسال على أن لا يركب به البحر مخالفه ضمن ، وأن أعطاه بلا شرط ثم أمره أن لا يركبه به فقيل يلزمه ذلك ويضمن أن خالفه ، وقيل : لا يثبت عليه ذلك الشرط الا أن كان عند عقد المضاربة ، واختلف فيه أذا لم

ولا يستعمل غرس الأشبجار أو الزراعات أو شراء نخل أو عقارات وجو"ز إن رأى صلاحاً لنفسه ولرب المال • • • • • •

يتقدم عليه في ركوبه به فركبه به فتلف ، فقيل : البحر خطر وضمن الا ان أذن له ، وقيل : لا ضمان عليه اذا مضى به الى مامن ، وموضع الخطر في البر كالبحر ا ه .

(ولا يستعمل) المضارب في مضاربته (غربس الاشجار) أو النفل وقد تدخل في توله الاشجار (أو الزراعات) شامل للحبوب التي تحرث ، ولنحو زرع البطيخ بأنواعه والقرع بأنواعه ونحو ذلك ، (أو شراء نخل) أو شجر أو زراعة (أو عقارات) أرض وديار ونحوها من الاصول كالبئر والفسار والمحمورة ، وأن استعمل ذلك ضمن ما نقص من رأس المسال ، وأن استعمل يعد ما كأن الربح ضمن أيضاً ما ناب صاحب المال من الربح أن نقص ، وأن أذن له الاستعمال فلا ضمان مالم يتعد .

(وجوز) استعمال ذلك (ان راى صلاحاً لنفسه وارب المال) او ارب المال فقط بأن يكون تصبح له فائدة ولكن يصعب عليه وتكون عليه مشقة ، وان اعتيد انسان بذلك او اعتيد في ذلك المحل جاز ، وقد قيل : كل مضارب خالف امر صاحب المسال فائه يضمن ما تلف ولا ربح له ان ربح ، وهو تول يعم ما مر من مسائل المخالفه كلها وما ياتي .

وفى « الأثر » : من أعطى رجلا مضاربة لم يحد له شيئاً فزرع له فذهبت الزراعة فقيل : لا ضمان عليه ، وقيل : ليس له أن يفعل غير فعل المضارب من أهل موضعه ، وأن تعدى ذلك ضمين أه .

قال الشبيخ احمد بن بكر رحمهم الله : ويجوز للمقارض أن يجعل مال

• • • • • • • • •

التجارة في جميع ما يطمع عيه الربح مما يحل بيعه وشراؤه الا البيع بالدين ، ومنهم من يجوز له ذلك اه ، غظاهره جواز التجر بالأصول والزراعات ، واختلفوا في المنع من موضع أو اشتراط موضع ، هل يثبت ان كان ذلك عند العقد ، أو يثبت ولو بعده ، أو يثبت ولو شرع في العمل على حد الخلاف ، هل مقد المضاربة لازم ؟ وقد مر ، والله أعلم .

واذا اشتملت عقدة المضاربة على جائز وغير جائز غفيها الخلاف السابق في البيع المشتمل على الجائز وغيره اذا امتاز ما جاز وربحه أن كان ربح .

وفى « الديوان » ان أخذ رجلان تراضاً بن رجل أحدهما لا يجوز عمله عميلا عليها عثاؤهما ولو لم يكن الربح ، وبن تلك الأصول الزكاة بالقيمة لانها دالمروض والله أعلم .

غهرست الجزء العاشر من كتاب شرح النيلَ (أولَ)

٧	الكتاب الثاني عشر: في الاجارات وما معها
11	باب : في تعريف الانجارة
٣٦	باب الفي بعض الاجارات المختلف فيها
71	باب : من شر°ط جواز الاجارة تعيين ثمن
1	فصل : الاجارات وجهان
180	باب : فيها يوجبه عقد الأجرة
140	بأب : في أحكام الطوارىء على العقد والأجرة
17.1	باب 🖫 في الطواريء على محل العبل
۲۰۹	باب : في أحكام الطواريء على الأجير والمستاجر
137	باب : في ضمان الأجير والمكترى
YY.1	مصل : جاز الأجير منع ما بيده
	باب : في اختلاف الصائع ورب المصنوع والمامل ورب العمل
17,1	والمكرى والمكترى
۳.۲	باب : سن جواز شركة الممارية
777	باب : في شروط المضارية



nverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مطابع سجل العرب















